حروب المياه

الصراعات القادمة في الشرق الأوسط

إعداد: جون بولوك وعادل درويش

ترجمة: هاشم أحمد محمد   مراجعة: محمد عبد القادر شريف

المجلس الأعلى للثقافة

المشروع القومي للترجمة

09

المشروع القومى للترجمة

حروب المياه

الصراعات القادمة فى الشرق الأوسط

إعداد : چون بولوك وعادل درويش

ترجمة : هاشم أحمد محمد

مراجعة : د. محمد عبد القادر شريف

المجلس الأعلى للثقافة

١٩٩٩

هذه هى الترجمة الكاملة لكتاب :

WATER WARS

COMING CONFLITS IN THE MIDDLE EAST

JOHN BULLOCH &

ADEL DARWISH

BY VICTOR GOLLANCZ

A CASSELL IMPRINT, 1993

محتوى الكتاب

الموضوع	صفحة
شكر وتقدير	7
مقدمة المراجع	9
مقدمة المترجم	13
«الفصل الأول» المياه الثروة الأكثر أهمية فى الشرق الأوسط	23
«الفصل الثانى» حوض نهر الأردن	45
«الفصل الثالث» مشروع جنوب شرق الأناضول	75
«الفصل الرابع» النيل : اهتمام أمن مصر الرئيسى	99
«الفصل الخامس» النيل : مصر وأثيوبيا	123
«الفصل السادس» النيل : مصر والسودان	135
«الفصل السابع» الأنهار الصناعية العظيمة : ليبيا والعراق	153
«الفصل الثامن» شبه الجزيرة العربية	175
«الفصل التاسع» أحكام الصحراء القديمة والقانون الدولى	199
«الفصل العاشر» المستقبل الخطر	223
مصطلحات مائية أساسية	245

شكر وتقدير

يأتى هذا الكتاب ، من باب إدراك المؤلفين واقتناعهما بأن موضوع المياه وليس البترول ، أصبح من أكثر الموضوعات إثارة للخلاف والنزاع فى الشرق الأوسط .

فى عام ١٩٩١ ، كان چون بولوك يجرى بحثا لكتابه «لا يوجد صديق سوى الجبال» عن محنة الشعب الكردى ، وقد تكشف له تدريجيًا فى ذلك الحين أن المياه كانت تستخدم كسلاح ، ليس فقط فى الصراع الدائر بين الأكراد والعراقيين ، ولكن كذلك من جانب تركيا وسوريا ، وفى نفس الفترة ، أجرى عادل درويش عدداً من الأحاديث فى القاهرة مع الدكتور بطرس غالى ، الأمين العام للأمم المتحدة ، الذى كان يشغل فى تلك الفترة ، وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية ، وكان الدكتور غالى دائمًا مرتبطًا بشكل مباشر بالسياسات المتعلقة بالمياه ، وبالتأثيرات التى قد تنجم عن نقصها فى أفريقيا والشرق الأوسط . وكان لأفكاره ، بالإضافة إلى أفكار الفريق الذى جمعه حوله فى وزارة الخارجية المصرية ، من المتخصصين والدبلوماسيين ، عظيم الأثر فى تشجيع عادل درويش على إجراء المزيد من البحث التفصيلى عن موضوع المياه .

ولما أدرك المؤلفان أنهما يبحثان نفس الموضوع ، فقد قررا أن يجمعا المادة التى تحصلا عليها وإنتاج كتاب مشترك .

ولذا ، فإننا نتوجه بالشكر للدكتور بطرس غالى للدفعة الفكرية التى أعطاها لنا ، ولجميع المسئولين المصريين ، الذين كان لنفاذ بصيرتهم وإدراكهم الواعى ، القدرة على تغيير افتراضاتنا القديمة أو إعادة التفكير فى المعرفة المقبولة .

والجدل الساخن غالبا فى البرلمان المصرى (مجلس الشعب) ، نشط لدينا تقييمات جديدة أخرى ونحن نكن شكرا عميقا للدكتور حمدى الطاهرى ، لتوجيهاته وإرشاداته ، بالإضافة إلى دراسته الممتعة «حروب المياه القادمة» .

وقد قررنا أن نجعل هذا الكتاب خاليا بقدر الإمكان من الإحصائيات والأرقام ؛ حيث يمكن للمتخصصين مطالعة هذه الأرقام والإحصائيات ، فى الأبحاث المتخصصة ،

التى دونا البعض منها فى مسرد الكتب المتصلة بالموضوع ، وتجنبنا أيضا الحواشى ، معرفين بقدر الإمكان مصدر معلوماتنا فى متن الكتاب ، والذى أثار دهشتنا بعض الشيء ، أن هذا لم يكن ممكنًا على الدوام : فموضوع المياه فى الشرق الأوسط الآن ، من الموضوعات الحساسة مثل ، الأسلحة ، الدفاع ، أو الأسرار الاقتصادية ؛ وهو بالفعل مرتبط ارتباطًا وثيقًا بجميع هذه الموضوعات . وعندما كنا نجرى العديد من المناقشات الجادة والمفيدة المتصلة بالموضوع ، مع الوزراء والمسئولين ، كانت تواجهنا دائمًا العبارة المفزعة «ليس للنشر» . إن ذلك لم يقلل من شكرنا العميق للمسئولين فى كل من مصر ، أثيوبيا ، العراق ، إسرائيل ، الأردن ، لبنان ، ليبيا ، سوريا وتركيا ، الذين أخذونا بدافع الود والإنسانية الصادقة ، ليكشفوا لنا عن المخاوف التى يشعرون بها ، وخططهم المعتزمة ، أو المشروعات التى صمموا على إبطالها .

وفى النهاية ، نتوجه بالشكر لكل من عاوننا فى إعداد هذه الدراسة لتلك القضية الهامة .

جون بولوك وعادل درويش

أكسفورد ولندن / يوليو ١٩٩٣

تقــــديم

لماذا اختير كتاب "حروب المياه - الصراعات القادمة فى الشرق الأوسط" للترجمة ؟

قال ليستر براون رئيس معهد وورلد ووتش بواشنطن : «إن حروب المستقبل سوف تنشب نتيجة لمحاولة الدول المحافظة على أمنها الغذائى وقال هذا الباحث أيضا فى ندوة الحبوب والماء والقرار السياسى التى عقدت بالقاهرة فى مارس ١٩٩٦ : «إن مخزون الحبوب عام ١٩٩٦ سيكفى العالم لمدة ٤٩ يوما فقط ، وهو يعتبر أدنى مستوى وصل إليه هذا المخزون» ، ولماذ اتجهت الولايات المتحدة إلى زيادة المساحة المنزرعة بمحصول القمح إلى ٢٠ مليون هكتارا أخرى ، فهل من إجابة ، غير أنها تعرف قيمة الغذاء فى أمن ومصير الشعوب ، وهل يمكن إنتاج الغذاء بدون ماء ؟ والإجابة بالطبع لا . فالماء عصب الحياة والتقدم والرقى .

ويحدثنا التاريخ بأن الحضارات لم تنشأ إلا على ضفاف الأنهار ، حضارة وادى النيل وحضارة بلاد الرافدين وحضارة الهند والصين وحضارة سبأ - ولم يكن انهيار هذه الحضارات إلا بسبب انهيار الزراعة - ولا زراعة من غير ماء .

وكل إنسان يولد يحتاج إلى ١٠٠٠ متر مكعب من الماء فى العالم ، للوفاء بكافة احتياجاته من الغذاء والشرب وإستخداماته المتعددة الأخرى ، وقد وضع هذا الحد الأدنى من الاحتياج المائى ، طبقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) .

ونعيد التذكير بأن إيراد نهر النيل ، يشكل ٩٥٪ من مواردنا المائية ، وبعض الأمطار على الساحل الشمالى التى لا تتعدى ٢٠٠ مم فى السنة ، وذلك فى شريط ضيق المساحة ، ومصدر المياه الجوفية فى الوادى والدلتا ، هو الرشح من شبكة الرى المصرية التي يصل طولها إلى ما يزيد عن ٤٠ ألف كيلو متر . كما توجد مياه جوفية غير متجددة فى الصحراء الغربية ، والبعض الآخر متجدد كما فى شمال سيناء الغربى ، هذا بالإضافة إلى أن الصحراء المصرية التى هى جزء من الصحراء الكبرى بشمال أفريقيا ، التى توصف بشدة جفافها وفقدها المرتفع للماء عن طريق البخر ، بسبب

وجود العوامل المناخية التى تؤدى إلى البخر المرتفع مع ندرة سقوط الأمطار ، بل تكاد تنعدم فرصة سقوط الأمطار ، كما فى الصحراء الغربية بمصر العليا .

وطبقا لما ذكر فى ندوة الحبوب والماء والقرار السياسى ، المشار إليها ، فإن الموارد المائية السطحية لمصر بعد الانتهاء من مشاريع أعالى النيل (قناة جونجلى) ، ستصل إلى ٦٠٫٢ مليار متر مكعب - والأمطار ٠٫٤٣ مليار متر مكعب ، من الساحل الشمالى وسيناء ، وأقصى ما يمكن استخدامه من المياه الجوفية هو ٣٫٦ مليار متر مكعب فى العام ، وإذا أضفنا ما يمكن إعادة استخدامه من مياه صرف زراعى وصحى (وإن كنت لا اعتبرهم مصادر يعول عليها) ، حيث إن مصادر المياه ، إما مياه أنهار أو أمطار أو مياه جوفية ، وإذا ما نظرنا إلى الزيادة السكانية التى من المتوقع أن تصل إلى ٧٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ و٩٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ ، وإذا أضفنا إلى ذلك تلك الدراسة التي قام بها فريق بحثى من قسم المقننات المائية والرى الحقلى والتى نشرت فى مؤتمر الرى الحقلى الثانى عام ١٩٩٥ بالقاهرة ، عن تأثير التغييرات المناخية والتى من المتوقع أن تؤدى إلى ارتفاع فى درجة الحرارة أربع درجات مئوية عام ٢٠٥٠ ، فإن ذلك سوف يؤدى إلى نقص فى محصول القمح من ذات المساحة المنزرعة بما يزيد عن ١٩٪ ونقص فى الاحتياج المائى بمقدار ١٪ - وهذا معناه زيادة كمية الماء اللازمة لإنتاج نفس كمية الحبوب من القمح بمقدار ١٨٪ لرى أراض جديدة لتعويض النقص فى كمية القمح الناجمة عن ارتفاع درجة الحرارة - أما بالنسبة للذرة فإن النقص فى المحصول سيصل إلى ٢٢٪ بالرغم من زيادة الاحتياج المائى بمقدار ٨٪ وهذا بدوره يستلزم زيادة فى مساحة الذرة المنزرعة بمقدار ٢٢٪ للمحافظة على نفس كمية الإنتاج ، ولكن باحتياج مائي يصل إلى ٣٠٪ .

من كل ما سبق يتضح خطورة ما نحن مقدمين عليه فى المستقبل ، حتى بدون تدخل دول الجوار فى إيراد النهر . فسوف يكون الحد الأدنى من المياه اللازمة للفرد للوفاء باحتياجاته ١٣٠٠ مترا مكعبا فى العام على الأقل ، ولذلك يجب العمل على :

١ - استخدام كل ما يمكن من أساليب علمية وتكنولوجية للحصول على أعلى عائد من وحدة المياه .

٢ – التوعية المستمرة للمواطن بأهمية كل قطرة مياه .

٣ – الإسراع فى عمل برامج تربية لإنتاج أصناف من الحبوب لا تتأثر إنتاجيتها بارتفاع درجة الحرارة ، دون زيادة فى احتياجاتها المائية . مستفيدين من الهندسة الوراثية التي قطعت شوطا كبيرا فى كافة المجالات البيولوجية .

٤ – إجراء البحوث للوصول إلى تكنولوجيا وطنية (غير باهظة التكاليف) لتحلية مياه البحر . لذلك يجب أن نأخذ كل ما جاء فى هذا الكتاب مأخذ الجد ، من حيث احتمال تدخل قوى أخرى للتأثير على مواردنا المائية ، عن طريق إقامة الخزانات والسدود . واحتمال حدوث التغييرات المناخية التى تؤدى إلى زيادة الاحتياجات المائية للمحاصيل ، إذا ما عرفنا أن الزراعة تستخدم حوالى ٨٤٪ من مواردنا المائية .

والله الموفق .

د. محمد عبد القادر شريف

رئيس قسم بحوث المقننات المائية والرى الحقلى بمعهد

بحوث الأراضى والمياه والبيئة

مركز البحوث الزراعية – وزارة الزراعة

مقدمة المترجم

تشهد البلاد فى الوقت الحالى حركة تعمير نشطة للخروج من الوادى الضيق إلى مناطق عديدة من بلادنا ، حيث امتدت حركة العمران إلى جنوب الوادى وسيناء والمدن الجديدة ، وكان العامل الأساسى فى هذه الحركة العمرانية التى لم تشهد مثلها البلاد من قبل هو إمداد هذه المناطق بقنوات الرى لكى تقوم مجتمعات زراعية وصناعية وتجذب إليها المواطنين من المدن الكبرى إلى أصبحت فيها الكثافة السكانية من أعلى المعدلات فى العالم .

وموضوع المياه من الموضوعات الحيوية التى تطالعنا بها الصحف اليومية لما له من تأثير هام على جميع المخلوقات الحية ، وهو من الموضوعات التي تهم الناس جميعا ، فعلى مستوى الفرد ، لا يستطيع الإنسان الاستغناء عن الماء ، سواء كان للشرب أو لطهى الطعام أو للاغتسال ، كما لا يستطيع النبات أيضا أن يستغنى عنه حتى يكتمل نموه ، وبالمثل لا يستطيع الحيوان أن يقاوم العطش لفترة طويلة ، فالماء هو الحياة .

ولم يدرك الناس مشكلة الماء ، إلا فى فترات الجفاف الشديدة التى مرت بها البلاد فى أواخر عقد السبعينيات وعقد الثمانينات ، عندما انخفض منسوب الماء فى النيل إلى أدنى مستوى ، وهدد الكثير من الزراعات بالتلف ، كما تأثر الاقتصاد القومى من خلال توقف محطات القوى الكهرومائية والصناعات والنقل النهرى والسياحة وأشياء كثيرة أخرى ، وأصبح من الواجب علينا جميعا شعبًا وحكومة ، أن نغير نمط استخدامنا لهذا العنصر الحيوى ، الذى لا تقوم حياة إلا بوجوده . فنحن نستخدم الماء فى حياتنا بشكل مسرف ، بالرغم من أن رسولنا الكريم حثنا على الاقتصاد فى استخدام الماء .

وقد فطنت الحكومة والمسئولون أخيرا إلى خطورة المشكلة ، وبدأت فى ترشيد استخدام مياه الرى التى تستهلك أكثر من ٨٠٪ من مواردنا المائية ، وإعادة استخدام

مياه الصرف بعد معالجتها . كما تفكر الحكومة فى الوقت الحالى فى تركيب عدادات بالبيوت حتى يتم محاسبة كل مواطن عن المياه التى يستهلكها ، لمواجهة الزيادة السكانية وقلة الموارد المائية المتوقعة من مياه النيل .

إن مشكلة المياه ، لا تنحصر فى مصر وحدها ، لكنها مشكلة تعانى منها مناطق جنوب الكرة الأرضية ، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة ، تلك المنطقة من العالم التى تقع فى نطاق المناطق الجافة وشبه الجافة ، وتعانى من ندرة الموارد المائية ، ولم يصبح خفيا فى هذه الأيام المغزى من استخدام بعض الدول التى تمتلك موارد وفيرة من المياه فى فرض سيطرتها على الدول التي تقع في مصب الأنهار ، فقد سمعنا عن التهديد التركى بقطع المياه عن نهر الفرات في عام ١٩٩٠ ، مما أثار الخوف والقلق لكل من سوريا والعراق . كما تطالعنا الصحف بالتهديد الواقع على النيل من خلال خطط الحكومة الأثيوبية بإنشاء سدود على النيل الأزرق والذى سيؤدى إلى تقليل جريان النيل إلى مصر .

وإذا اتجهنا نحو حوض نهر الأردن ، نجد إأن المشكلة تزداد تفاقما ، بسبب الممارسات الإسرائيلية للسطو على المياه وحرمان الأردن وسوريا وفلسطين من حقهم العادل فى المياه ، وربما يغيب عن أذهان البعض أن نهر الأردن كان سببا مباشرا فى الصراع العربى الإسرائيلى ، والذى أدى إلى اندلاع الحرب بين العرب وإسرائيل ، ومماطلة إسرائيل فى التخلى عن الأراضى المحتلة لما توفره من مياه لمستوطنيها ومشروعاتها التوسعية .

وكتاب «حروب المياه ، الصراعات القادمة فى الشرق الأوسط» هو بحث مستفيض لجذور مشكلة المياه فى الشرق الأوسط ، ويدق ناقوس الخطر لأهمية المياه فى هذا الجزء من العالم ، حيث بحثا المؤلفان جميع الموضوعات المتعلقة بمشاكل المياه فى حوض النيل ، ونهر الأردن ، مشروع الجاب فى جنوب شرق الأناضول ، علاقات مصر والسودان وأثيوبيا ، الأنهار العظيمة فى العراق وليبيا ، موضوع المياه فى الجزيرة العربية ، القوانين والأعراف الحاكمة للمياه ، وأخيرا المستقبل الخطر .

وأرجوا أن أكون قد ساهمت بجهد متواضع فى ترجمة هذا الكتاب ، لتعريف القارىء العام بمدى خطورة هذا الموضوع الذى يجب على كل فرد أن يغير سلوكه نحو أهم مادة فى حياة الإنسان ولا يستطيع أن يستغنى عنها وهى المياه ، كما أحيى الجهود المبذولة التى بدأت تؤتى بثمارها فى توعية المواطن بأهمية المياه .

وعلى الله قصد السبيل

مهندس / هاشم أحمد محمد

الجيزة فى ١٩٩٦/١٠/١

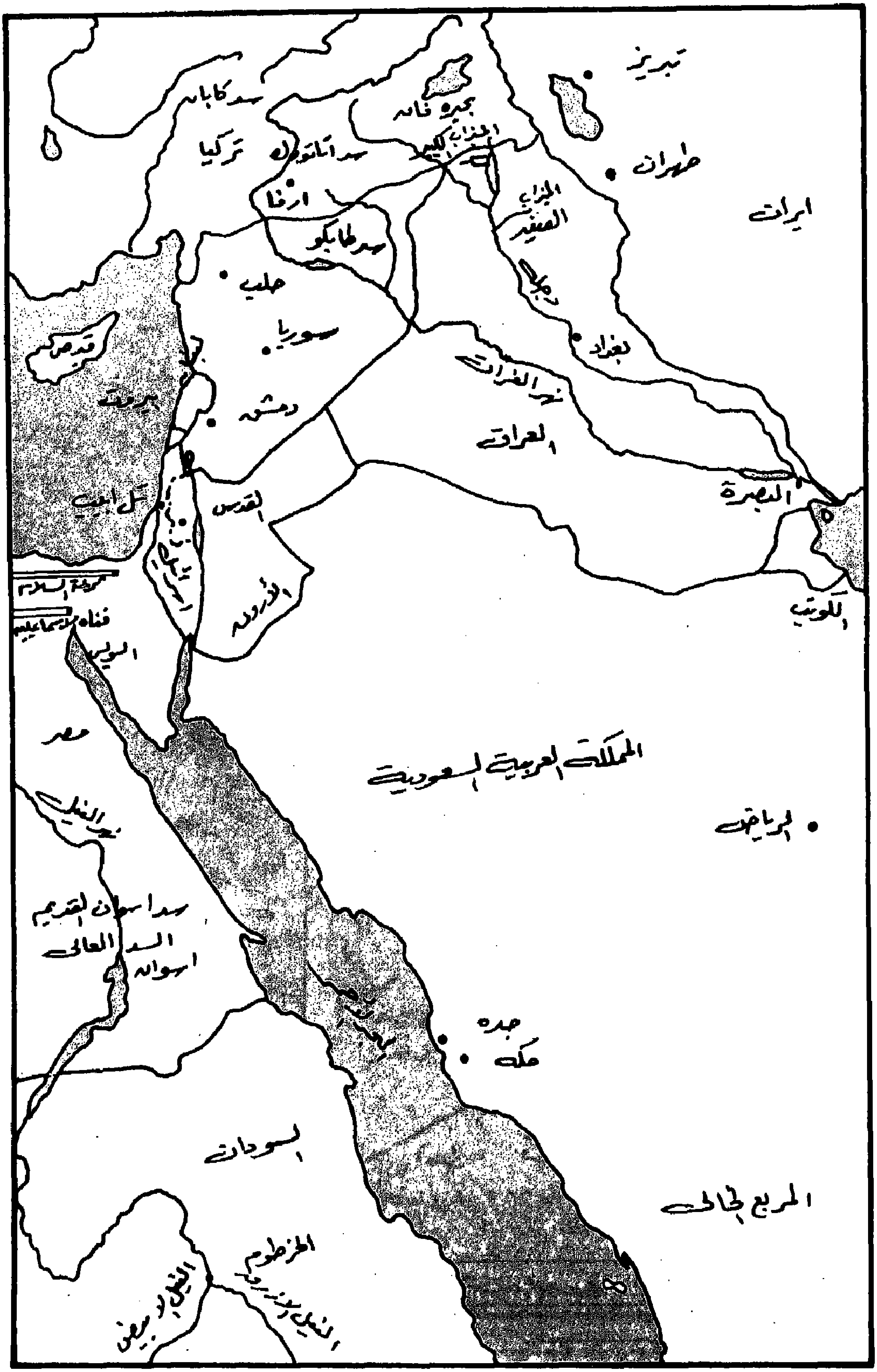
تبريز
بحيرة فان
سد كابان
تركيا
سد أتاتورك
أرفا
الزاب الكبير
طهران
إيران
الزاب الصغير
سد طابكو
دجلة
حلب
سوريا
قبرص
بيروت
دمشق
بغداد
نهر الفرات
العراق
تل أبيب
القدس
البصرة
الكويت
ترعة السلام
قناة الإسماعيلية
السويس
الأردن
مصر
المملكة العربية السعودية
الرياض
نهر النيل
سد أسوان القديم
السد العالي
أسوان
جده
مكه
السودان
الربع الخالي
الخرطوم
النيل الأزرق
النيل الأبيض

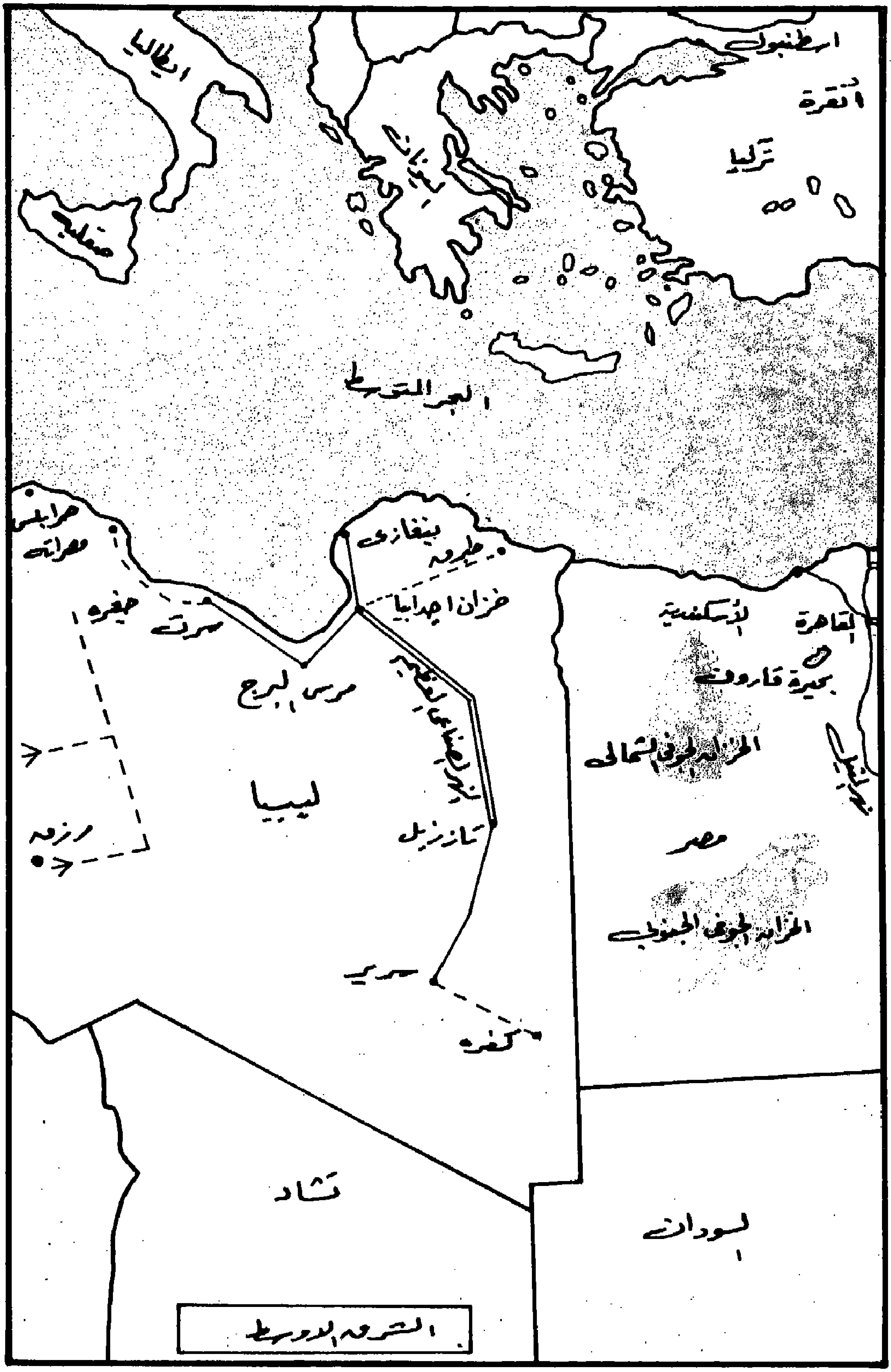
اسطنبول
انقرة
تركيا
ايطاليا
صقلية
اليونان
البحر المتوسط
طرابلس
مصراتة
بنغازي
طبرق
خزان اجدابيا
جفرة
سرت
مرسى البرج
ليبيا
السرير
الكفرة
الاسكندرية
القاهرة
بحيرة قارون
الخزان الجوفي الشمالي
مصر
الخزان الجوفي الجنوبي
تشاد
السودان
الشرق الأوسط

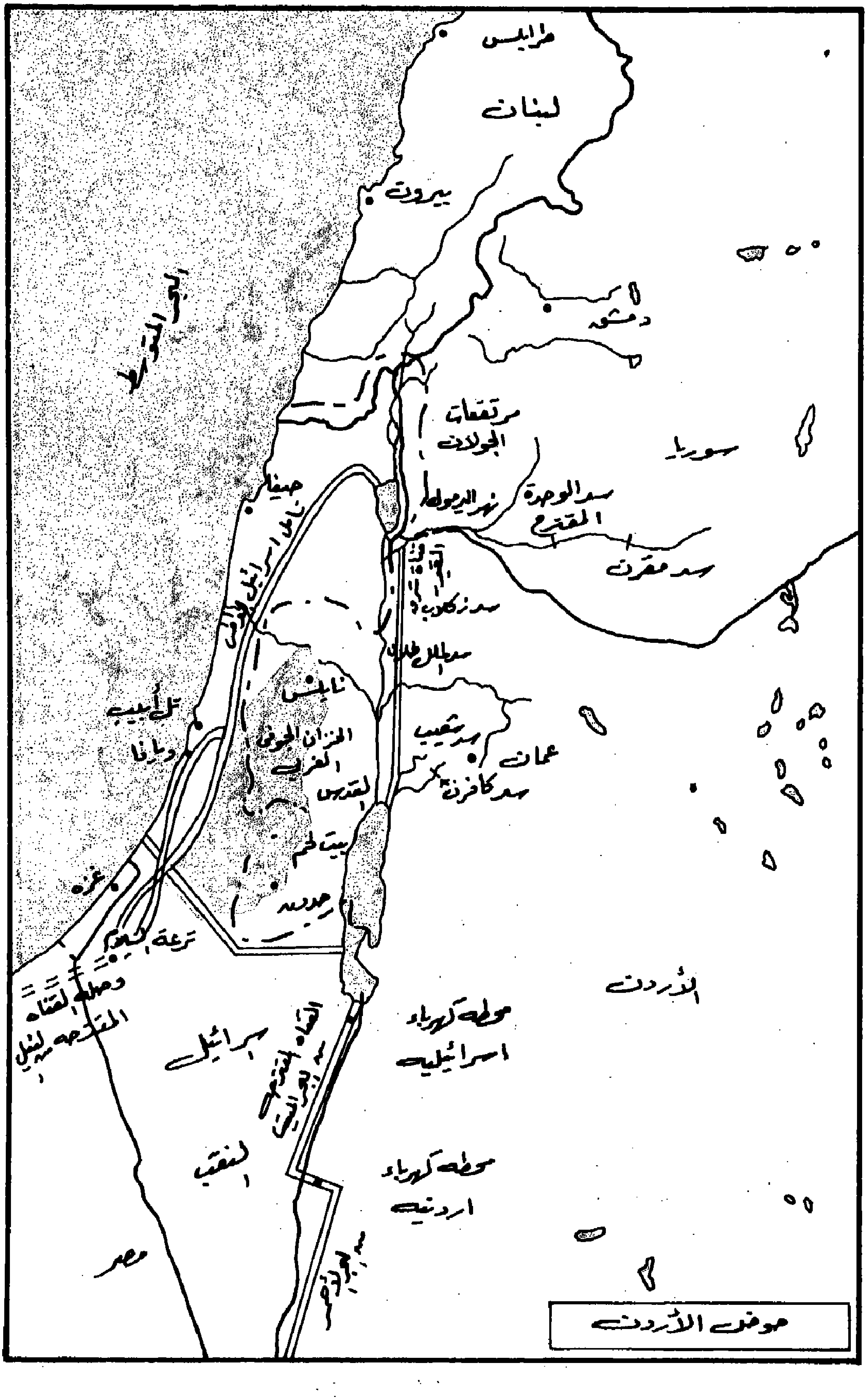

طرابلس
لبنان
بيروت
البحر المتوسط
دمشق
مرتفعات الجولان
سوريا
حيفا
نهر اليرموك
سد الوحدة المقترح
سد مقارن
نابلس
تل أبيب
ويافا
المخزون الجوفي الغربي
القدس
عمان
سد كفرنة
بيت لحم
غزه
الأردن
محطة كهرباء اسرائيلية
اسرائيل
النقب
محطة كهرباء اردنية
مصر
موقع الأردن

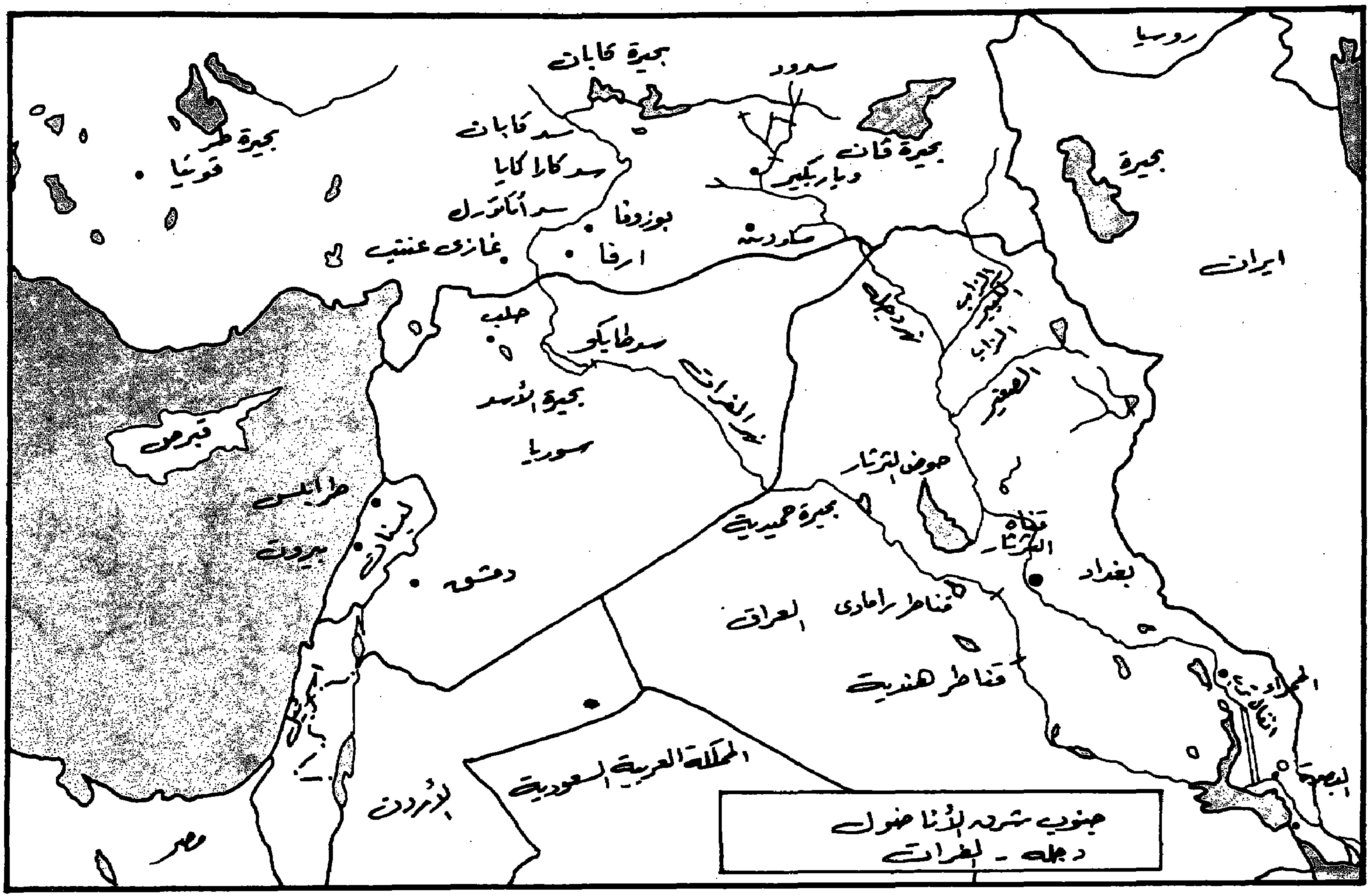
جنوب شرق الأناضول
دجلة - الفرات
روسيا
بحيرة قابان
سدود
بحيرة طز
قونيا
سد قابان
سد كاراكايا
سد أتاتورك
بحيرة فان
ديار بكر
بوزوفا
ارفا
غازي عنتب
ماردين
إيران
بحيرة
حلب
سد طابكا
دجلة
الزاب الكبير
الزاب
الفرات
بحيرة الأسد
سوريا
قبرص
العظيم
حوض الثرثار
طرابلس
لبنان
بيروت
دمشق
بحيرة حميدية
قناة الثرثار
بغداد
قناطر الرمادي
العراق
قناطر هندية
المملكة العربية السعودية
الأردن
البصرة
مصر

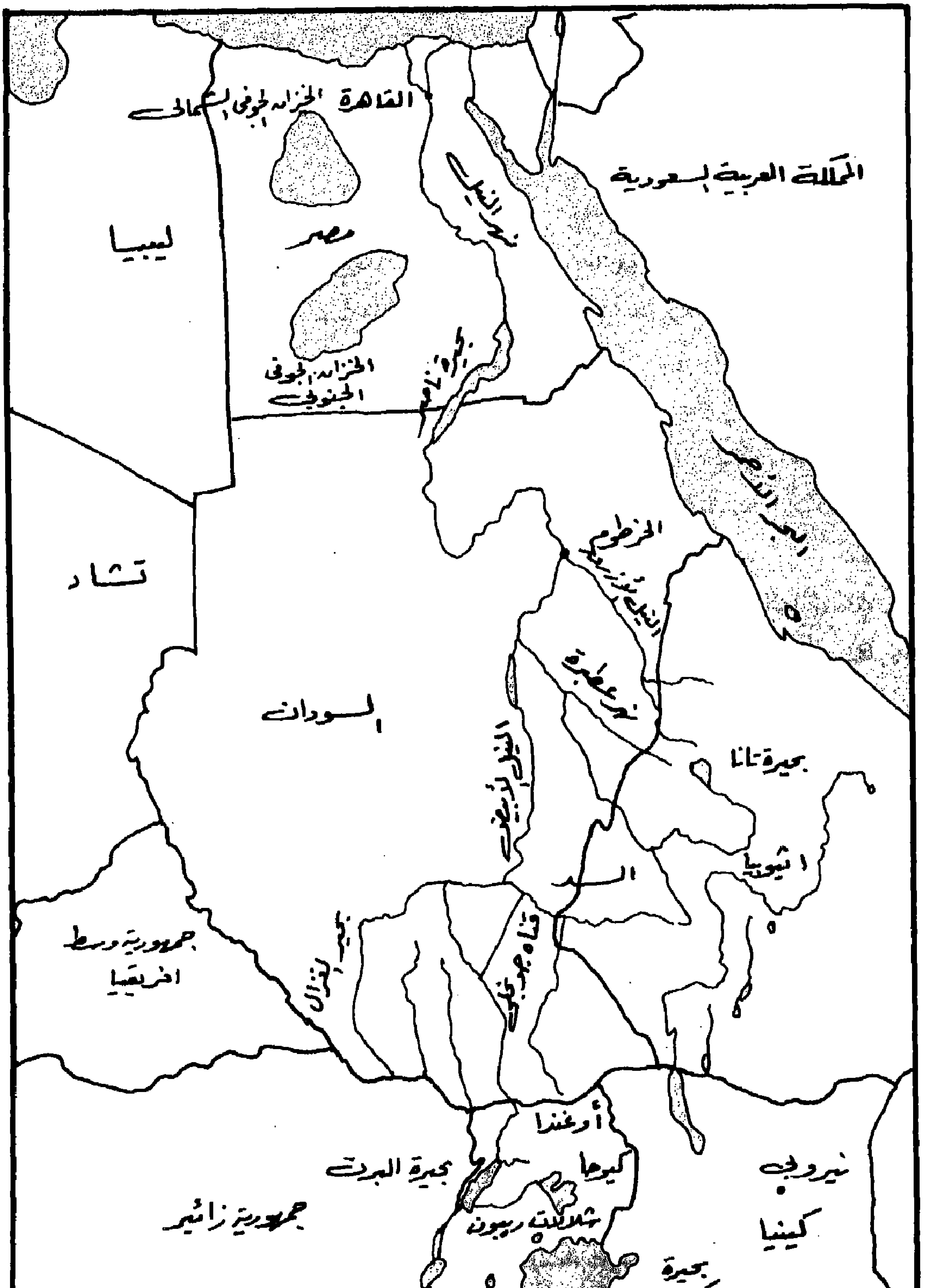
القاهرة
الخزان الجوفي الشمالي
ليبيا
مصر
نهر النيل
المملكة العربية السعودية
الخزان الجوفي الجنوبي
البحر الأحمر
تشاد
الخرطوم
نهر عطبرة
السودان
النيل الأبيض
بحيرة تانا
اثيوبيا
قناة جونجلي
جمهورية وسط افريقيا
أوغندا
بحيرة البرت
جمهورية زائير
نيروبي
كينيا
بحيرة فكتوريا
رواندا
تانزانيا
مصر وأثيوبيا والسودان والنيل

الفصل الأول

المياه : أكثر الثروات أهمية فى الشرق الأوسط

من تركيا إلى الخليج العربى ، مرورا بقلب الشرق الأوسط المضطرب ، تعتبر المياه عاملا حيويا فى تشكيل سياسات المنطقة وحياة شعوبها ، فندرة الموارد المائية فى الأراضى الجافة وشبه الجافة ، التى تشكل نسبة ٨٠٪ من أراضى الشرق الأوسط ، تجبر قادته على الدخول فى تحالفات غريبة ، ومغامرات أجنبية بلا معنى واضح ، ويمكن لوفرة المياه فى بعض دول المنطقة أن تصبح مفتاحًا للسيادة والنفوذ ، وفى الوقت نفسه قد تثير قلق مواطنيها من أطماع جيرانهم فيحملون السلاح للزود عنها . لذلك ، فإن المياه تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية فى هذه المنطقة التى تعد من أكثر مناطق العالم اضطرابا ، ويمكنها أن تصبح قوة تدعّم السلام ، بضم الأعداء القدامى ، لكى يتعاونوا من أجل المصلحة المشتركة ، ولكننا نرى من التاريخ والأحداث الجارية ، أن الأرجح أن تكون عنصر تفريق لا توحيد ، وعاملا مساعدا على الصراع ، ففى الوقت الحالى ، يمكن أن تقسم المياه دولا ذات نظم وتراث متشابه من التعاون الودى مثل المملكة العربية السعودية والأردن ، ويمكن أن تقود إلى تعاون بين الأعداء القدامى ، كما حدث بين الأردن وإسرائيل ، اللتين اتفقتا على جدول أعمال لمناقشة مشاكل المياه المشتركة بينهما .

يواجه الإسرائيليون والعرب على حد سواء مسائل حيوية بشأن المياه ، سوف تحدد مصير دولهم ومصير شعوبهم ، ويعرف طرفا الصراع الذى دام نحو أربعين عاما فى المنطقة ، أن ندرة مصادر المياه والزيادات السكانية الرهيبة المصاحبة لعمليات التحديث والتصنيع ، من المحتم أنها ستؤدى إلى منافسة متزايدة على المياه المتاحة ، إذا لم تستطع جميع الأطراف التوصل إلى اتفاق . وقد كان للمياه بالفعل تأثير حاسم فى إحدى الحروب الكبرى ، وهى الصراع العربى الإسرائيلى عام ١٩٦٧ ، فمنذ عام ١٩٤٨ ، شكلت المياه سياسات الصهاينة الأوائل ، عندما حاولوا إقامة حدود دولتهم

الجديدة لكى تكون لها الذراع الطولى فى موارد المياه الوفيرة (نهر الليطانى على وجه الخصوص) ، حينئذ فى لبنان ، وبعد أكثر من ثلاثين عاما ، كان لجاذبية تلك الأنهار الواقعة فى الأراضى اللبنانية ، دور مُهم فى استراتيجية إسرائيل ، حيث زحف جيشها إلى لبنان لمحاربة الفلسطينيين هناك .

ويمكن أن تتيح موارد المياه الوفيرة لدى تركيا الآن فرض نفوذها على جيرانها العرب ، وكانت عاملا فى الحرب الصامتة التى دارت لمدة عشر سنوات فى جنوب شرق الأناضول ، بين القوات التركية والعناصر الكردية (حزب العمال الكردى) المطالبة بالاستقلال الذاتى ، وقد جعلت مصر دائما ، التى تعتمد بشكل كامل على مياه النيل من أمن واستمرارية جريان النهر العظيم ، لب سياستها الرئيسى فعلى مدى التاريخ ظلت مصر تهتم دائما بشئون وسط أفريقيا ، كما كانت مهتمة بالأحداث التى تقع بين جيرانها المباشرين . أما المغامرات الليبية العقيمة فى أوغندا أو تشاد ، فيمكن أن يفهم من سياق جهود العقيد معمر القذافى ، أنها لفرض نفوذه على القاهرة ، أو لتأمين مصدر «نهره الصناعى العظيم» ذلك المشروع الضخم لسحب المياه من المناطق المقفرة فى الجنوب إلى المناطق الآهلة بالسكان فى شمال البلاد .

ومع اقتراب القرن العشرين من نهايته ، تشكل الزيادات المستمرة فى السكان عبئًا كبيرًا على مصادر المياه ، وتجبر الساسة على وضع مسألة المياه على قمة جدول أعمالهم . وقدرت ورقة تقييم المخاطر التى أعدتها وكالة الاستخبارات المركزية للحكومة الأمريكية (C I A) ، أنه تُوجد على الأقل عشرة مواقع فى العالم ، يمكن أن تنفجر فيها الحرب ، بسبب تناقص مصادر المياه المشاركة بين دولها ، ويمكن أن تقع معظم هذه الأزمات المحتملة فى منطقة الشرق الأوسط ، فليس من قبيل الصدفة ، عندما شرع البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) فى عام ١٩٩٢ ، فى إجراء تقييم شامل للصراعات المستقبلية المحتملة ، التي قد تستدعى تدخل الجيش الأمريكى ، ومن بين الاحتمالات التى درست ، نشوب حرب بين سوريا وتركيا . ومما يؤكد على أن الصراعات على المياه فى الشرق الأوسط ، من المحتم أن تندلع فى مناطق أخرى : أن نسبة ٨٥٪ من المياه التى تصب فى الأنهار التى تصل إلى الدول العربية ، تأتى من دول المنبع غير العربية (دول الجوار الجغرافى) .

يعكس استمرار الولايات المتحدة فى الاهتمام بدرجة كبيرة بالأحداث الجارية بمنطقة الشرق الأوسط ، على الرغم من انتهاء صراعات الحرب الباردة اعتماد العالم المستمر ، بل والمتزايد على بترول الشرق الأوسط فى حين تلعب المياه فى العديد من الحالات الآن دورا لا يقل أهمية عن البترول فى تطور الدول العربية وعلاقاتها مع جيرانها ، والعالم الخارجى والدول المتقدمة ومن ضمنها اليابان وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، تجد نفسها مضطرة للاعتماد على الإمداد المستمر من البترول لدعم نموها الاقتصادى ، وعلى الرغم من توافر البترول فى الوقت الحالى (وقت كتابة هذه السطور عام ١٩٩٣) ، إلا أن التوقعات تشير إلى أن هذه الوفرة ستنتهى قبل نهاية هذا اقرن ، حينئذ سيكون لانقطاع بترول الشرق الأوسط عواقبه الوخيمة على الاقتصاد العالمى ، ولهذا السبب ، تلعب القوى الخارجية دورا نشطا ، لبذل كل جهد من أجل استقرار الأوضاع فى المنطقة . وحتى تتجنب النزاعات فى المستقبل ، تلك النزاعات التى قد تتحول إلى صراع ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها راغبون فى بذل مزيد من الجهود لمساعدة دول المنطقة فى إيجاد حلول لمشكلاتهم الخاصة ، وبخلاف النزاعات التقليدية على حدود المنطقة ، والنزاعات العرقية أو الأيديولوجية ، والتى تهدأ حدتها بقليل من التدخل العسكرى أو عدمه أو تجميده ، عن طريق الرشوة والضغط من القوى الخارجية ، تجعل صراعات المياه الحالية والقادمة من الصراع العسكرى واسع النطاق ، وشيك الحدوث .

وقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية ظافرة من الحرب الباردة ، وأضحت إحدى القوى العظمى الباقية فى العالم ، تشعر واشنطن أنها قد برهنت على قوتها عام ١٩٩١ ، عندما تدخلت لطرد العراق من الكويت فى حرب الخليج الثانية ، خلال هذا العقد ، وعلى ذلك ، تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة كبيرة ، بضرورة أن يظل الشرق الأوسط فى وضع مستقر وفى سلام دائم ، ويبدو أنها قررت عدم التدخل فى الشئون اليومية للمنطقة ، على الرغم من إنها ستتحرك مرة أخرى ، إذا ما وقعت حقول البترول فى خطر ، والنتيجة هى أن الدول المشغولة بالصراع فى المنطقة ، تُركت لتحسم خلافاتها . ولتبحث لها عن حلول مناسبة .

يطالعنا الشرق الأوسط برسالة تقول سطورها ، إنه إذا أمكن تجنب المأساة ، فسوف يكون هناك تعاون ، ولكن التعاون يتضمن المشاركة ، والمساركة تقتضى شيئا من التنازل ، وحاليا ، لا توجد أية دولة معنية راغبة فى المخاطرة ، فقد أوضحت مصر منذ زمن موقفها صراحة ، بأن أى تهديد لمياه النيل ، سيكون سببا للحرب ، ذلك الموقف الذى انتهجته إسرائيل فى الفترة الأخيرة : حيث هددت إسرائيل بالهجوم على سوريا ، إذا ما قامت بإجراء فردى من جانبها ، ببناء السدود التى ستؤدى إلى تقليل جريان المياه إلى بحر الجليل فى شمال إسرائيل ، ويدرك تماما خبراء الموارد المائية فى إسرائيل وسوريا والأردن أهمية هذه السدود . ولكن يظل هناك دائما طرفًا رابحًا وآخر يدفع الثمن ، وما لم تحدث تغييرات جذرية فى أساليب استخدام المياه فى كل من هذه الدول الثلاث ، فسوف تتسع دائرة الصراعات بينها عاجلا وليس آجلا .

كان البترول فى الماضى ، هو السبب الرئيسى للصراعات بين دول الشرق الأوسط ، وهو الذى جر القوى العظمى إلى التورط فى أحداث المنطقة ، واليوم ، وبعد بستين عاما من تدفق أول بئر بترول عربى ، توصلت دول الخليج الغنية فى النهاية لنظام فعال ، توزع بمقتضاه قدراً صغيراً من ثرواتها على الدول الفقيرة غير المنتجة للبترول ، عن طريق المنح والقروض وصناديق المعونة ، إن هذا النظام لن يؤدى فقط إلى تسوية التفاوت فى الدخول القومية ، لكنه سيضمن للدول الغنية أن تتلقى الدعم والمؤازرة عندما تحتاج إليهما ، وبين عام ١٩٧٣ ، عندما بدأت أسعار البترول فى الارتفاع لأول مرة ، وعام ١٩٨٩ ، قدمت الدول العربية الغنية ما قيمته ١٠٠ بليون دولار أمريكى للدول النامية ، ووكالات المعونة متعددة الجنسيات ، وقد تم إنفاق معظم هذه الأموال بشكل ثنائى من دولة لأخرى ، والتى كانت عادة من أجل الدعم العام ، وقد أنفق نسبة ٨٥٪ من هذه الأموال على هيئة امتيازات تمنح من أجل عقد إتفاقات . كانت الدول الرئيسية المانحة ، هى الدول الرائدة فى إنتاج البترول – الكويت ، قطر ، المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة – التى ساهمت مجتمعة بحوالى ٩٠٪ من حجم المساعدة العربية ، وقد أنفق حوالى ٦٠٪ من الأموال المقدمة على دول عربية ، وبذلك خففوا من حدة النقد الموجه إليهم ، الذى كان من بواعثه الإحساس بالغيرة ، وأكدوا فكرة أن بترول العرب ، ميراث للعرب جميعا .

ومن الطبيعى ، أن نقص المياه ، مشكلة ليست قاصرة على الشرق الأوسط وحده ، على الرغم من أن نقصه ينحصر بشكل عام فى دول العالم الثالث وفى جنوب الكرة الأرضية ، أما بالنسبة لدول الشمال الصناعية ، فإن وضعها أفضل ، بينما تعتبر المشكلة فى الشرق الأوسط أكثر حدة ، وبالغة الخطورة ، وبينما تصبح المياه نادرة فى أماكن أخرى ، وتؤدى إلى صراع المصالح القومية ، إلا أن الدول المظلومة فى الشرق الأوسط تمتلك احتياطيات مالية ضخمة وجيوشًا كبيرة وقوات جوية وقنابل وصواريخ ، وتمتلك فى بعض الحالات ، القدرة على صنع قنبلة ذرية ، ولديها أيضا تاريخ حديث ، ينم عن رغبتها فى تسوية نزاعاتها بالوسائل العسكرية ، تاريخ صراع ، وقبول عام لفكرة استخدام القوى لإنهاء الخلافات .

بدأ العلماء المعنيون منذ سنوات قلائل فى كل دول المنطقة ، حملات دعائية متماثلة وغير مرتب لها ، لإجبار رجال السياسة على تفهم حقيقة الموقف ، وأن يبدأوا على الأقل فى مناقشة ما يجب أن يتم ، ثم حدث فى شتاء عام ١٩٩٢ ، واحد من أسوأ الأشياء التى يمكن أن تحدث : فبعد ثلاث سنوات ، عانت فيها المنطقة من جفاف شديد لم تشهده من قبل . عادت الأمطار الغزيرة لتزيد من احتياطيات المياه ، حيث جددت مخزون المياه الجوفية ، ونظفت قيعان الأنهار ، وغسلت الأراضى التى لوثتها الأسمدة الكيميائية غير أن هذه الأمطار كانت عائقا أمام زمرة مهندسى المياه المخلصين والأكاديميين وعلماء المياه فى كل الدول المعنية ، فلما جفت الأراضى وتشققت ، ولما رأى المزارعون محاصيلهم تضعف وتتضاءل ، ولما اضطر رجال الصناعة إلى الاقتصاد فى موارد المياه ، فقد فهم الشعب ورجال السياسة بالتدريج أنهم يواجهون أزمة ، تتطلب إجراء سريعًا لتجنب الكارثة ، ثم هطلت الأمطار ، واخضرت الأرض ، وأينعت أزهار الصحراء ، وقد أسكن هطول الأمطار السارة على الأسطح مخاوف الساسة ، وأكدت على أن المشكلة يمكن أن تنسى لعام أو عامين .

فى أحد مؤتمرات المياه العديدة التى نظمتها الأمم المتحدة – فى دبلن عام ١٩٩٢ – تحدث الدكتور أركوت راماشاندران ، مدير الأمم المتحدة للمياه والبيئة ، عن «التبذير المسرف والتدهور الذى نجم عن إهمال التنظيم الفعال للمصادر المائية»

وأوضح أن المياه لم تعد المصدر الوفير والرخيص ، الذى كان موجودا عندما أنشئت المدن العملاقة الحالية ، التى عادة ما كانت تنشأ على ضفاف الأنهار الجارية القديمة ، والتى أصبحت الآن جداول راكدة ومظلمة بالنفايات الملوثة ، ويقول الدكتور راماشاندران : «إن نقص المياه سرعان ما يصبح على الأقل عقبة أمام التنمية ، مثل نقص البترول» .

يقدر العلماء ، أنه بحلول عام ٢٠٠٠ ، سيصبح ما يخص العديد من دول العالم من المياه ، نصف كمية المياه التى كانت تحصل عليها فى عام ١٩٧٥ ، على الرغم من أن الطلب على المياه قد وصل إلى الضعف . وفى الشرق الأوسط ، فى ظل مصادره المائية الضئيلة ، سيصبح موقفه أسوأ من عديد من المناطق : ففى عام ١٩٨٩ ، وصل تعداد السكان فى المنطقة إلى حوالى ٣١٤ مليون نسمة ، وبمعدل نمو ٢,٨٪ ، فسوف يصبح تعداد السكان فى عام ٢٠٠٠ ، أربعمائة وثلاث وعشرين مليون نسمة ، وسوف يتضاعف هذا الرقم فى فترة خمسة وعشرين عاما ، وتعنى هذه الأرقام وحدها ، أنه ستصبح هناك أزمة ، مع إضافة عوامل أخرى - الإسراف ، المصالح القومية ، المنافسات التقليدية ، التحديث والتصنيع - يعنى هذا أن الفترات العصيبة سوف تأتى بدرجة أسرع مما يتوقعها الخبراء .

ومن المؤكد أن ما وصلنا إليه الآن هو مرحلة الأزمة ، وقد خطط العلماء لها منذ حدوثها : ففى عام ٢٠٥٠ ، فى منتصف القرن القادم ، سوف يتضاعف تعداد سكان العالم ليصبح عشرة بلايين نسمة ، يشاركون فى نفس مقادير المياه المتاحة لهم اليوم ، وكما يقول الدكتور هارولدو ماتيوس دى ليموس من جامعة ريودى جانييرو ، ستكون النتيجة أن أربعين بالمائة من تعداد سكان العالم ، سوف يعانون من نقص فى المياه بشكل أو بآخر ، وحتى آنذاك ، سوف يشعر بهذا النقص الجنوب المحروم ، وليس الشمال الذى سيظل متخماً .

قبل خمسة وعشرين عاما من وصول العالم إلى الفترة العصيبة (crunch) التى تنبأ بها ماتيوس دى لاموس ، فهناك مرحلة أزمة مبكرة سوف نصل إليها ، ففى عام ٢٠٢٥ ، تبعا لإحصائيات الأمم المتحدة ، سوف يصبح تعداد سكان العالم

٨٠٠٠ مليون نسمة يحتاجون للطعام ، وسوف يتضاعف تعداد السكان الكبير بالفعل في كل من مصر والسودان (٥٥ مليون و٢٦ مليون على التوالى) خلال فترة أربعة وعشرين عاما ، تبعا لمعدلات الزيادة الحالية ، وهو ٢.٩٪ . وسيكون زمن التضاعف في سوريا ، وعُمان والضفة الغربية ثمانية عشر عاما وفى الأردن ومع متوسط معدل الزيادة ٤.١٪ في السنة ، سيتضاعف تعداد سكانه في خلال سبعة عشر عاما ، وحتى بعد عشر سنوات من الآن ، فإن تعداد سكان العالم الحالى وهو ٥٠٠٠ مليون نسمة ، سوف يصل إلى ٦٠٠٠ مليون نسمة . فمساحة الأرض عموما تعد صغيرة ، ومساحة الأراضى الزراعية أصغر ، هذا بالإضافة إلى أن المعارف الحديثة ، تنصح بترك الغابات الرئيسية الباقية دون مساس ، الأمر الذى سيؤدى إلى قلة المساحات الصالحة لزراعة المزيد من الغذاء ، غير أن السكان المتزاحمين في مدن المستقبل الكبرى – التى سيصل تعداد سكان كل منها حوالى عشرة ملايين نسمة – سيحتاجون للمياه فحوالى ٧٠٪ من جسم الإنسان عبارة عن ماء ، ويحتاج إلى لترين من الماء يومياً ، ليبقى حيا ، لم يفكر أحد بعد ، كيف يمكن تزويد هذه المدن العملاقة بالمياه ؟ !

تحدث ٨٠٪ من جميع الأمراض هذه الأيام ، وما يزيد عن ثلث الوفيات في الدول النامية ، بسبب تلوث المياه ، وهؤلاء الذين ينجون من مرض خطير ، هم عادة الذين كانوا يشكون من مرض يتعلق بالماء في فترة من حياتهم ، ويتسم الموقف عادة بالسوء في المناطق العشوائية المتخمة بالسكان أو مدن العشش ، التى تنمو على محيط المدن الكبرى ، التى تتكون في غالب الأحوال كنتيجة للهجرة من المناطق الريفية التى تستحيل الإقامة فيها . ولكن هذه المدن (قيعان المدن) ، هى التى توفر العمالة الرخيصة ، التى يعتمد عليها اقتصاد العديد من الدول ، وتوضح دراسات الأمم المتحدة ، أن الأموال المنصرفة من أجل تحسين البنية الأساسية ، والتى ستؤدى إلى تحسين صحة الإنسان وسلامته العقلية والبدنية ، وزيادة متوسط عمره المتوقع ، ثبت أنها استثمار جيد وذات عائد مفيد .

إن العالم لديه كميات من المياه تقدر بنحو ١.٤ بليون كيلومتر مكعب ، غير أن حوالى ٩٨٪ من هذه الكميات ، مياه صالحة ، وأما كمية المياه العذبة ، فهناك ما يزيد على النصف موجود بصفة دائمة تحت الجليد ، أو على شكل مياه جوفية عميقة لا يمكن الوصول إليها فى الوقت الحالى ، ومنذ بداية القرن التاسع عشر ، تضاعف الطلب على المياه العذبة ثمانى مرات ، وسوف يتضاعف هذا المقدار فى غضون الستين عاما المقبلة . ويشكل الاستهلاك العالمى من المياه حاليا ، عُشْر كميات المياه الجارية فى أنهار العالم جميعا ، ويصل الاستهلاك العالمى من المياه المستخدمة فى الزراعة نسبة ٧٣٪ ، فى حين يجرى إهدار كميات ضخمة من هذه المياه نتيجة استخدام طرق الرى البدائية أو غير الفعالة . وتشمل الأراضى الصالحة للزراعة ، والتى لا تزرع جميعها بالمحاصيل فى الوقت الحالى ، على حوالى ١٢٠ مليون هكتار (١٠٠٠٠ متر مربع) ، أو نصف هكتار لكل نسمة ، وتبعا للخطوط الإرشادية التى وضعتها الأمم المتحدة ، فإن الإكر الواحد (٤٠٠٠ متر مربع) ، فى ظروف مثالية ، يمكن أن يطعم خمسة أشخاص ، بحيث يمكن للأراضى العربية نظريا أن تكون مكتفية ذاتيا إذا وجد الماء الكافى من أجل الرى ويعتقد العرب الذين لديهم دائمًا ميل فطرى للقتال [1] أن العالم يتآمر ضدهم : وتوضح تلك الأرقام التى يدعونها ، أنه إذا كانت لديهم مياه كافية متوفرة ، لأمكنهم إطعام أنفسهم ، بل ويكون لديهم فائض للتصدير . وتتآمر إسرائيل ، وأعوانها فى أوربا على منع الدول العربية من زراعة المائة والعشرين مليون هكتار التى يمتلكونها ، المشكلة ، هى أنه على الرغم من أن تعداد السكان فى الشرق الأوسط يبدو معقولا على الورق ، إلا أنهم غير منتشرين ، لكنهم متمركزون فى الأجزاء الصغيرة من الأراضى الصالحة للسكنى . والحقيقة هي أن ٧٠٪ بالمائة من الأراضى العربية عبارة عن صحارى ، ذات معدل سقوط أمطار سنوى أقل من ١٠٠ مم ، ويبدو

(١) هذا زعم استشراقى يصم العرب والمسلمين عموما بحب العنف وسفك الدماء ، وترجع أصوله فى الغرب للعصور الوسطى . (المحرر) .

أنظر : Norman Daniel : Islam and The West

Edward W. Said : Covering Islam or Orientalism .

الموقف سيئا بالنسبة للعرب ، لأن «قلب الصحراء» العربية محاط بحزامين من الأمطار ، الحزام الشمالي ذو معدل سقوط أمطار شتوية تتراوح بين ٢١٠ - ٨٠٠ مم ، وحزام جنوبي ذو معدل سقوط أمطار صيفية تتراوح بين ١٢٠ - ٢٠٠ مم . وبالتالي فإن شمال وجنوب المنطقة العربية ، تُرى مناطق ذات مياه غزيرة وزراعة وفيرة . ومن المؤكد أن هذا الوضع كان له تأثير على تشكيل فكرة المسلمين عن الجنة - الواحات ذات جداول المياه الجارية - لكنها جعلت من الماء أيضا ، عاملا رئيسيا فى تشكيل سياستهم عبر قرون .

لم يكن السياسيون غير مدركين للمخاطر ، فبطرس بطرس غالى ، الأمين العام للأمم المتحدة ، الذى شغل لفترة طويلة منصب وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية ، ليس بالرجل المعروف باستخدام لغة الخطابة الطنانة ، أو بإثارة الذعر وترويجه ، إلا أنه حذر فى مرات عديدة دون كلل ، من أن الحرب القادمة فى الشرق الأوسط ، ستكون حربا على المياه ، وقال الملك حسين عاهل الأردن ، ذلك الحاكم الذى كانت براعته السياسية ، وقدرته على تقدير المواقف ، قد جعلته يحتفظ بالحكم منذ عام ١٩٥٣ ، إنه لا يتصور دخول بلاده حربا قادمة مع إسرائيل ، إلا إذا كانت حرباً على المياه . وأدرك حافظ الأسد ، الرئيس السورى ، ذلك الرجل الذى اعترف به هنرى كيسنجر (وزير الخارجية الأمريكى الأسبق) على أنه واحد من أهم القادة السياسيين فى منطقة تعتبر فيها السياسة ضربا من الفنون ، الدور الحيوى الذى يجب أن تلعبه المياه فى تطوير بلاده الدائمة العزلة : عندما وقعت سوريا ولبنان معاهدة صداقة وتعاون فى عام ١٩٩١ ، بذل الرئيس حافظ الأسد جهدا كبيرا لكى يضمن فى المعاهدة فقرة سرية ، تضمن للقوات السورية حماية منابع نهر اليرموك ، والدفاع عنه عند الضرورة ، ذلك النهر الذى ينبع فى الأراضى اللبنانية قبل أن يصب فى الأراضى السورية .

فى غالبية المؤتمرات التي تعقد بخصوص المياه ، منذ أن أقحم رجال البيئة موضوع حماية المصادر الطبيعية فى جدول أعمالهم ، فقد توصلت المناقشة إلى رأى يقول بأن الرى الذى تدعمه الحكومة ، يجعل المزارعين يسرفون فى استخدام المياه ، وأظهرت الدراسات التى أجريت فى مصر ، أن غالبية المزارعين فى إحدى المناطق ، كانوا يستخدمون ٧٠٪ من المياة أزيد من احتياجاتهم فى حين يجمع

الخبراء على عدم استخدام الماء الزائد عن احتياج النبات ، حيث يودى تبخر المياه إلى ترسب الأملاح فى التربة وتسممها . ويأخذ هذا التلوث شكلا متزايدا فى جميع أنحاء العالم ، ويصبح إعادة التربة إلى وضعها السابق قبل إفسادها بالأملاح من الأمور الصعبة والتى غالبا ما تكون باهظة التكاليف عندما يتم الإصلاح . تستخدم إسرائيل أحدث أساليب الرى الحديثة الأكثر مهارة وتقنية ، وهو نظام الرى بالرش ، والرى بالتنقيط وطرقا أخرى بديلة يمكن أن تقلل بدرجة كبيرة من مثل هذا التلف ، عن طريق الحصول على أكبر قدر ممكن من النمو من كل لتر من المياه ، فى حين تتطلب أساليب الرى الحديثة هذه مهارة ومعرفة بطرق تشغيلها ، الأمر الذى لا يتوفر لدى معظم المزارعين فى العالم ، ولا يزال نظام الرى السطحى من النظم المعمول بها فى المنطقة ، الذى يصل معدل كفاءته إلى ٤٠ – ٥٠٪ بينما تصل كفاءة الرى بالرش أعلى من ٦٥ – ٧٥٪ ويصل معدل كفاءة الرى بالتنقيط إلى ٩٠٪ ، وتستخدم إسرائيل والأردن ودول الخليج كلا النظامين على نطاق واسع ، غير أنه لا نتوقع أن نرى استخدام هذه النظم فى المساحات المروية الكبيرة فى مصر ، تركيا أو العراق ، حيث تعتبر تكلفة إقامة هذه النظم مرتفعة ، وتحتاج عمليات الصيانة والتشغيل إلى أيد مدربة ، وبالتساوى ، فإن الاقتصاديين الذين يجادلون بأن المزارعين يجب أن يدفعوا مقابل استخدامهم مزيدا من المياه فى الرى ، من أجل تشجيعهم على إحلال الرى السطحى بطرق أكثر فاعلية ، يتجاهلون حقيقة أساسية ، ألا وهى أنه بخلاف إسرائيل – التى قدمت لزراعتها المساعدات المالية الكبيرة من خلال الوكالات اليهودية ومصادر التمويل الأخرى ، لأسباب أيديولوجية – فلا يتوفر لدى الكثير من دول المنطقة الثروات الكافية لإجراء تحول جذرى فى نظم الرى .

أحد أساليب الدفع من أجل استخدام الطرق المتطورة ، والتى يتفق عليها الجميع ، هو وضع سعر اقتصادى للمياه ، وتعتقد الأمم المتحدة أنها قد أثارت شيئا من هذا القبيل ، فى أحد الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر قمة الأرض ، الذى انعقد بمدينة ريو دى جانيرو بالأرجنتين عام ١٩٩٢ ، عندما اتفق علماء المياه من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، على اعتبار المياه ثروة اقتصادية ، يجب التعامل معها مثل أية ثروة

طبيعية أخرى ، وبناء على هذه القاعدة ، برهن رجال الاقتصاد وعلماء المياه على أن المياه سلعة يمكن الاتجار بها ، إن الفجوة ما بين قيمة جالون من المياه يعطى لمزارع ، وبين جالون آخر يعطى لمواطن عطشان فى المدينة فجوة كبيرة ، وذلك لأن استخدام الزراعة للمياه ، يعد استخداما مسرفا جدا ، ولهذا تطالب الفكرة بعقد صفقات تجارية لبيع وشراء المياه ، وبالنسبة للرى ، فطالما كان المزارع يسحب مياهه من آبار أنبوبية (بواسطة طلمبات) مملوكة ملكية خالصة له ، فهو يدفع قدرا من المال قريبا من التكلفة الحقيقية ، كما هو الحال فى إقليم البنجاب ، وهو بالتالى يروى زراعته بطريقة أكثر كفاءة ، كما لو كانت المياه تصله من المنفعة العامة ، ولذلك اتفق الخبراء على أنه «إذا كانت المياه رخيصة ، فسوف تبدد» . وهم يقولون «ثمنوا المياه بسعرها المناسب ، وسوف يعاملها الناس كسلعة نفيسة (٢) ، كما هى بالفعل فى الحقيقة» .

ينمو أكثر من ثلث إجمالى الإنتاج العالمى من المحاصيل فوق مساحة تقل عن ١٥٪ من أراضيه الصالحة للزراعة التى تعتمد على الرى ، فى حين تشير التقديرات إلي أنه يفقد أكثر من ٦٠٪ من مياه الرى قبل أن تصل إلى النبات ، وتشير أيضا إحصائيات الفاو (منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة) إلى أن ضريبة استخدام الرى السطحى تتسبب فى فقد حوالى ١٢٥٠٠٠ هكتار من الأراضى وتصبح غير صالحة للزراعة كل عام ، بسبب تشبع الأراضى بالمياه والملوحة ، ويتأثر بهذه المشكلة على وجه الخصوص حوض نهر الفرات ، وحتى فى المملكة العربية السعودية ، التى تعتبر من البلدان الصحراوية ، تمثل لها مشكلة الملوحة وتدهور التربة الصالحة للزراعة مشكلة خطيرة .

(٢) إن المياه بالفعل سلعة نفيسة وبدونها لا يستطيع الإنسان أن يعيش يوما أو يومان على الأكثر ، وقد يرجع السبب فى الإسراف فى المياه إلى أمور عديدة أولها سهولة الحصول عليها بثمن رخيص وعدم وجود الوعى الكافى لدى الناس بأهمية ذلك العنصر الحيوى ، وأعتقد أن الحكومة فى إطار خطتها لتحرير الحاصلات الزراعية والاتجاه إلى السوق الحرة والعولمة بالإضافة إلى تزايد السكان وحركة التعمير التى تشهدها البلاد ، سوف تتجه إن آجلا أو عاجلا إلى تقنين استخدام المياه وترشيد استخدامها فى المرافق العامة ، والعمل على تقليل الفاقد فى الزراعة وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى بعد معالجتها ، ومن ثم فمن واجب رجال الفكر والمثقفين توعية الجمهور بحجم المشكلة واعتبار إلقاء المخلفات فى مياه النيل جريمة لأنه ظل وسيظل واهب الحياة لمصر . (المترجم) .

يقدم ثلثى إجمالى الحبوب المنزرعة على مستوى العالم علفًا للماشية ، بينما تعطى أربعة هكتارات تزرع من أجل غذاء الماشية بروتينا يكفى لغذاء شخصين فقط وسوف تكفى نفس المساحة المستخدمة من أجل زراعة الخضروات لغذاء خمسين شخصا ، وسيكون لاستيراد الفائض العالمى من الحبوب جدوى اقتصادية واضحة بالنسبة للدول الغنية بالبترول فى الشرق الأوسط ولكن إذا أصرت هذه الدول على أن يكون لها إنتاج زراعى ، فيجب أن تركز على المحاصيل عالية القيمة ذات الاحتياج المائى المنخفض . ومع ذلك ، فتبعا لطبيعة السياسة تحاول كل دول المنطقة زيادة إنتاج الغذاء والتركيز على محاصيل الحبوب ، وتلك المحاصيل ذات الاحتياج المائى المرتفع ، مثل قصب السكر أو القطن ، وبرغم كل نفقات الأموال المبددة ، والمياه التى يتعذر تعويضها لا توجد دولة من هذه الدول تستطيع مواكبة الزيادات السكانية لديها .

بالنسبة لخبراء الأمم المتحدة ، الذى يجتمعون فى مدن الشمال ، ولا تعد المياه مشكلة بالنسبة لهم ، فقد يبدو أن تحديد تسعيرة مناسبة للمياه حل مجد ولكن أين يمكن تنفيذ مثل هذه السياسة فى الشرق الأوسط ؟ فقد كانت لمصر ، على وجه الخصوص خبرة سابقة فى تأثير رفع الدعم ، عندما كان الأمر سيؤدى إلى الإطاحة بالحكومة ، عندما أدت الزيادة المفاجئة فى سعر رغيف العيش إلى وقوع أحداث الشغب (التى قيل عنها آنذاك فى ذلك الوقت ، أنها انتفاضة الحرامية) وشهدت البلاد أحداثها العصيبة فى السابع عشر والثامن عشر من يناير عام ١٩٧٧ ، تعتقد الحكومات أن الفلاحين ، سيكونون أقل تأثرًا من سكان الحضر الفقراء ، فى حين أن أى تأثير قد يقع على الفلاحين فى مصر والسودان ، يمكن أن يؤدى إلى شلل الاقتصاد كله وأظهر المزارعون الفرنسيون ما فى قدرتهم أن يفعلوه ، عندما قاطعوا الواردات الرخيصة التى تنافس إنتاجهم ، وبذلك أجبروا الحكومة الفرنسية على تغيير سياستها .

لا تقتصر بؤر المشاكل المحتملة فى الشرق الأوسط على نظم الأنهار الثلاثة الكبرى فى المنطقة : النيل – دجلة – الفرات ونهر الأردن . بل يمكن أن تنشب الصراعات أيضا فى مناطق تعتمد فيها الشعوب والدول على كميات المياه النادرة المختزنة فى الخزانات الجوفية بين الطبقات الصخرية والأحجار الرملية ، وعلى سبيل

المثال ، تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ، من الأعداء التقليديين ، الذين تمتد عداوتهما إلى تنافس عائلاتهما الحاكمة على الصحراء (شبه الجزيرة العربية) منذ زمن ، قبل أن يحول البترول وجه شبه الجزيرة العربية ، ففى العصور الحديثة ، كان السبب الحقيقى وراء كراهيتهما لبعضهما ، هو استخدام المملكة العربية السعودية ، المياه المختزنة فى مكامن المياه الجوفية بين الصخور وطبقات الأحجار الرملية ، من خزان جوفى يقع على الحدود بين الدولتين ، فضلا عن العداوات القديمة بين الأسرتين الحاكمتين ، ويتهم الأردنيون المملكة العربية السعودية بسرقة المياه والتى سيتحتم على الأردن فى النهاية - بسبب الزيادة السكانية ، ومصادر مياهها المحدودة - أن تستخدم هذه المياه ، كمورد للشرب لمدينة عمان .

كان هذا النمط المعتاد فى المنطقة ، حيث اعتمد العرب ، بصفة عامة ، على سحب المياه بشكل تقليدى من باطن الأرض ، تشير هيدرولوجية (علم المياه ، الذى يبحث فى خصائص المياه وظواهرها وتوزعها فوق سطح الأرض وفى التربة وتحت الصخور وفى الجو) المنطقة إلى حد كبير إلى الندرة . هناك عدد قليل من الأنهار : فالنيل ، الفرات ودجلة ، تعتبر من الأنهار الكبرى ، وإن الرشح من أحواض هذه الأنهار ، هو السبب الرئيسى فى تكوين الطبقات الحاملة للماء (aquifers) بالمنطقة ، وتتكون هذه الطبقات الحاملة للماء من نوعين رئيسيين : النوع الأول الحديث جيولوجيا ، من الدهر الرابع ، ذو مياه جوفية من مصادر غير متجددة (أحفورية) ، مخزونة فى طبقات الرمل والزلط ويوجد بصفة أساسية فى الوديان ، والنوع الآخر ذو الموارد المتجددة ، هو الذى يختزن مياهه فى تكوينات الأحجار الرملية والأحجار الجيرية ، خصوصا فى المناطق المستقرة جيولوجيا . وقد استغل النوع الأول على مدى قرون عديدة فى جميع أنحاء الشرق الأوسط ، على كلا جانبى البحر الأحمر والخليج الفارسى (العربى) ، على شواطىء البحر العربى وخليج عدن ، وفى الشمال - شرق أفريقيا ، وكان أثناء التنقيب عن المياه فوق هذا النوع من مستودعات المياه الجوفية ، فى أماكن مثل الكويت ، قطر والبحرين ، أن ظهر البترول لأول مرة فى أوائل القرن العشرين .

فى النزاع المتأجج بين الأردن والمملكة العربية السعودية ، كما هو الحال فى العديد من مناطق الشرق الأوسط الأخرى ، فإن الاتفاق بينهما يبدو أمراً سهلا ، بين دولتين تتشابهان فى العديد من النظم والتقاليد ، ولما كانت الخزانات الجوفية ، لا تقع داخل حدود أى من الدولتين ، كما تحددها العلامات الحدودية فوق سطح الأرض ، لذا فإن مسألة التسوية لم تعط ثمارها ، وخلفت الأحقاد والضغائن فى النفوس ، وبرغم ذلك ، فإن التعاون الإقليمى ، يبدو أمراً حتمياً بين دول الشرق الأوسط ، حيث تعتمد معظم الدول بشكل مباشر على نظم الأنهار الثلاثة الرئيسية ، ويعتمد عليها البعض الآخر من أجل التغذية البطيئة للخزانات الجوفية .

لقد شكل النيل ، ذلك النهر الذى يعتبر أطول أنهار العالم (طوله ٦٨٢٥ كم) ثقافة مصر عبر آلاف السنين ، وأصبح يشكل دورة حياة مصغرة من خلال فيضانه المجدد للأرض ، وقد سجل منسوب المياه منذ قديم الزمن ، عند مدينة أسوان ، واستخدم هذا المنسوب ، كمؤشر أساسى بحالة البلاد بشكل عام ، وأعطى ونستون تشرشل (١٨٧٤ - ١٩٦٥) ، رئيس وزراء بريطانيا فى الفترة من ١٩٤٠ - ١٩٤٥ و١٩٥١ - ١٩٥٥ ، أفضل وصف لخريطة النيل ، حيث وصف النهر فى كتابه (حرب النهر) بأنه مثل شجرة نخيل ضخمة ، تمتد جذورها فى وسط أفريقيا . فى بحيرات فيكتوريا وألبرت وكيوجا - ويمتد جذعها الطويل فى مصر والسودان ، وينتهى جزؤها العلوى الأخضر فى الدلتا ، شمال مصر ، فإذا اجتثت الجذور ، فسوف يجف الجزء العلوى الأخضر ، وفى النهاية ستتدهور الشجرة وتموت .

يؤثر النيل على حياة تسع دول ، تغطى مساحة خمس وثلاثين درجة من درجات خطوط العرض عند بحيرة فيكتوريا فى وسط أفريقيا إلى البحر الأبيض المتوسط عند مدينة رشيد بطول ٦٨٢٥ كيلومتر مربع (٤٢٦٦) ميل) - تكون ما يسمى حوض النيل مغطيا مساحة تصل ٣٫٥ مليون كيلومتر مربع (١٫١٩ مليون ميل مربع) مشكلا ١٠٪ من مساحة أفريقيا .

ومن الأقوال المأثورة ، إن مصر هى النيل والنيل هو مصر ، وهذا القول حقيقى ، لأنه بدون النيل ، سيتغير وجه الحياة على أرض مصر تماما ، فقد شكل النيل على مدى

التاريخ ، حياة الشعب ، وعقائده وعاداته ، ولذا ، فإنه يمثل الاهتمام الرئيسى لكل حكومة مصرية ، إذ يجعل القاهرة مهتمة بالأحداث التى تجرى فى قلب أفريقيا ، مثل اهتمامها بالأحداث الجارية فى الدول العربية ، وقد بدأ إنشاء السد العالى [٣] بمدينة أسوان فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر في يناير ١٩٦٠ ، وتم الانتهاء من إنشائه عام ١٩٧٠ ، وافتتح رسميا فى عهد الرئيس محمد أنور السادات ، فى عام ١٩٧١ ، ولقد كان وسيلة للدفاع عن اقتصاد مصر ، كما حدث عند عرض الرئيس السادات مياه النيل فى مقابل استعادة الأرض العربية ، أثناء المفاوضات التى تمت بين مصر وإسرائيل فى كامب ديفيد بأمريكا ، وقد كان جادا فى نواياه الطيبة [٤] . وربما عندما تصل مياه النيل فى النهاية إلى صحراء النقب ، ستكون الدليل النهائى على أن السلام قد حل بمنطقة الشرق الأوسط .

فى معظم مناطق العالم ، يمكن أن تستخدم دول منابع الأنهار ، المياه فى فرض السيطرة على الأحداث فى الدول المجاورة ، أما عن طريق تحويل المياه ، أو التهديد بها ، كما فعلت ذلك تركيا ضمنيا فى الشرق الأوسط . تعتبر مصر هى الاستثناء الوحيد للقاعدة التى تقول بأن دول المنبع لها اليد العليا فى حجز مياه النيل ، وبذلك تستطيع فرض السيطرة والنفوذ على الدول الواقعة عند مصب النهر .

ولآلاف السنين ، حتى بداية القرن العشرين ، لم تواجه مصر أية مشكلة حقيقية فى التعامل مع موضوع مياه النيل ، ذلك الموقف الذى دام طوال أجيال ، وأعطى لمصر

(٣) السد العالى : بناء حديث فى أسوان بمصر على النيل ، يعد أضخم سد بنى فى العالم إذ يبلغ طوله ٥ كم وارتفاعه ١١٦ مترا وعرض القاعدة ١٢٠٠ متر والقمة ٣٢ مترا ، وتصل مساحة بحيرة ناصر خلف السد ٥٠٠٠ كيلومتر مربع وسعتها ١٣٠ مليار متر مكعب ، ويروى مساحات شاسعة ويعمل على تحسين الملاحة فى النيل . غمر موقع معابد أبى سنبل بعد رفعها إلى موقع أعلى . المترجم .

(٤) يقول الدكتور رشدى سعيد فى هذا الصدد : «فى ظنى أن التفريط فى مياه النيل أمر غير وارد فى الوقت الحاضر ، فقد أصبح موضوع نقص المياه ، معروفا لساسة مصر معرفة جيدة ، نهر النيل – نشأته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل . دار الهلال ٤/١٩٩٣ ، ص ٢٩٦

الوضع السيادى ، الذى لم يكن نتيجة التخطيط الواعى والاتفاقيات الدولية أو القوانين العامة ، ولكنه جاء نتيجة الضعف السياسى والاقتصادى لدول منابع النيل ، وكان لعدد السكان المحدودين فى الدول الأفريقية التى يمر بها النيل ، مصادر مياه غنية أخرى ، لا تتصل مباشرة بالنيل ، وبذلك سمحت لمياه النهر العظيم بأن تتدفق بلا عوائق إلى مصر .

فى العصور الحديثة ، حافظت مصر على وضعها السيادى على النيل من خلال عدد سكانها الكبير ، ووضعها الاستراتيجى كقنطرة بين عالمين ، ومهارتها وقدراتها العملية وبسالتها العسكرية ، ولم تكن مصر دائما القوة السائدة فى منطقة حوض النيل فقط ولكنها أيضا عبرت عن رغبتها بوضوح فى استخدام قوتها المتاحة ، ومن ذلك ، كانت الأكاديمية العسكرية التى أنشأتها مصر خارج مدينة الخرطوم ، لتدريب ضباط الجيش السودانى ، وكانت أيضا مقرا للواء الدبابات المصرى ، وبالإضافة إلى طاقم مدرسيها فى الأكاديمية العسكرية ، فقد احتفظت أيضا بوحدات قتالية ، وكان أى انقلاب فى السودان ، سيكتب له النجاح ، إذا ما حظى بالموافقة المصرية ، وهناك دليل قوى آخر عن موقف الجيش المصرى ، ألا وهو استعانته بوحدات من قوات مصرية خاصة ، تسمى بوحدات الصاعقة ، التى تضم فى صفوفها وحدات مدربة على القتال فى الغابات ، على الرغم من عدم وجود غابات فى الأراضى المصرية .

يعتبر الغرب مصر من الدول المعتدلة ، وصمام الأمان فى المنطقة ، وتعتبر مصر الحليفة الثانية للولايات المتحدة فى الأهمية بعد إسرائيل . لكنه بدءا من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٩ ، عندما وقع الرئيس السادات معاهدة السلام مع إسرائيل ، كانت مصر العدو الرئيسى لإسرائيل ، والدولة التي تهدد إسرائيل باحتمال الغزو ، ومنذ عام ١٩٧٩ ، اعتبرت دول أخرى ، إيران على وجه الخصوص وليبيا أيضا ، أن مصر عدوا ، وعلى ذلك عملوا بقدر ما يستطيعون على إحداث القلاقل للقاهرة ، وكانت كل دولة ترغب فى إرباك مصر . ترى فى النيل التهديد الحقيقى لها .

تولى مصر هذه الأيام ، اهتماما كبيرا بمجريات الأحداث فى أثيوبيا ، حيث خرجت هذه الدولة من حربها الأهلية الدموية الباهظة التكاليف ، بوضع سيئ ومجاعة

طاحنة ، وما تزال أثيوبيا فى وضع اقتصادى محفوف بالمخاطر ، وتحتاج إلى المساعدات المالية والفنية ، لدراسة احتياجاتها المائية ، وتطوير مشروعات المياه . هذه المساعدة يجرى تقديمها ، وتلك الخطط يجرى إعدادها والتى ستؤدى حتما إلى تقليل احتجاز جزء من المياه الواردة إلى النيل ، تعتبر من الاهتمامات المتزايدة فى القاهرة . وبات واضحا أنه سيتم احتجاز كمية من مياه النيل الأزرق مع إنشاء سدود جديدة فى أثيوبيا ، التى خطط وأنشىء العديد منها بمساعدة من إسرائيل ، وقد كانت لإسرائيل دائما سياسة كسب أصدقاء من أفريقيا ، مهما كانت الوسيلة من أجل كسب أصوات لها فى الأمم المتحدة ولكى تساعدها تلك الدول عند الحاجة فى إحداث القلاقل والاضطرابات لأعدائها العرب المحتملين ، ومن خلال تقديم إسرائيل المساعدة لأثيوبيا ، فإنها تفى بكلا وجهى سياستها ، التى ما تزال قائمة ، على الرغم من كل مظاهر «السلام البارد» بين مصر وإسرائيل .

وعندما تسربت الأخبار من أديس أبابا ، بما يجرى اقتراحه من حلول حول مستقبل احتياجات أثيوبيا من المياه ، كان هناك زيادة ملحوظة فى التوتر والاهتمام فى القاهرة . فقد أجمع الدبلوماسيون والمسئولون المصريون على أن أثيوبيا ستكون بؤرة الصراع القادم . وكان الخطر هو أنه بدلا من السماح للأمور بأن تأخذ مجراها ، إلى أن يبدأ تطوير المشروعات فى أثيوبيا فى التأثير علي تدفق مياه النيل لمصر ، فسوف تعجل القاهرة بإحداث أزمة عن طريق التدخل العسكرى لوقف تنفيذ بعض المشروعات ، وقد ازدادت احتمالية حدوث هذا بسبب انزعاج القيادة السياسية المصرية – على نحو صائب – من التواجد الإسرائيلى فى القرن الأفريقى ، ومن موافقتها السريعة على طلبات أثيوبيا لخبراء الرى والزراعة الإسرائيليين . ويخشى العديد من المسئولون المصريون ، من أن إسرائيل سوف تدفع أثيوبيا لتطوير مشروعات غير ضرورية على النيل ، والتى قد تؤثر على كمية مياه النهر التي تصل إلى مصر . أما المناصرون للقومية العربية بين المصريين وأتباعهم فى ليبيا والدول الأخرى المناصرة للقومية العربية ، فهم يبرهنون على أن إسرائيل ، تحاول مرة أخرى أن تجعل مصر ، مرتبطة بأفريقيا ، ومشغولة تماما عن القيام بمساعدة دول ميثاق دفاع الجامعة العربية ،

ومن المؤسف والداعي لعدم استقرار الأمور ، أن أنشطة وسياسات الحكومات المتعاقبة في أديس أبابا ، على مدى العشرين عاما الماضية ، ووجود المستشارين العسكريين الإسرائيليين ، بالإضافة إلى خبراء الزراعة والري ، قد قوّى من أصوات المطالبين داخل مصر بضرورة القيام بعمل عسكري ، لضمان تدفق النيل لمصر .

نظام النهر الثاني في المنطقة ، هو نهر الأردن ، الذي يعتبر ضئيلا بالمقارنة بنهر النيل ، إذ يحمل من مياه تساوي اثنين بالمائة فقط من مياه النيل ، ولا يزيد طوله عن ثلثمائة وأربعين كيلومتر ، ويعتبر جدولا مائيا غير جذاب ، تتسم مياهه باللون البني الطيني بالمقارنة بمياه النيل الصافية المنسابة ، الذي يظهر في أقصى اتساعه في مدينة القاهرة ومع ذلك يأخذ نهر الأردن شكلا متعرجا خلال واحدة من أكثر الأجزاء اضطرابا في هذه المنطقة الممزقة ، ويعتبر أحد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب صراع ، وقد أدى إلى ذلك بالفعل . فحرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ ، غيرت من الصورة العامة للشرق الأوسط ووضعت الأساس للمواجهات المريرة الحالية بين الفلسطينيين والإسرائيليين . فالخطة العربية لتحويل منابع نهر الأردن ، تسببت في إشعال فتيل الحرب بين إسرائيل وسوريا ، وهذا بدوره أدى بشكل مباشر إلى قيام إسرائيل بتوجيه ضربات تدميرية إلى سوريا وحليفتها مصر ، وكان لقرار الملك حسين باشتراكه في المعركة إتاحة الفرصة لإسرائيل بالاستيلاء على شرق القدس ، ثم تنقض على الضفة الغربية من النهر ذاته ، وقد دفع استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المغتصبة في عام ١٩٦٧ وحتى الآن ، الفلسطينيون الشبان إلى قذف الإسرائيليين بالحجارة التي أصبحت رمزا وسلاحا للانتفاضة (انتفاضة الحجارة) .

يبدو أحيانا أن التصميم العنيد والمتطرف للساسة الإسرائيليين سواء من حزب اليمين أو اليسار في الاستمرار بالاحتفاظ باحتلال الضفة الغربية ، أو على الأقل الاحتفاظ بالسيطرة الإسرائيلية على المنطقة عقبة جائرة غشيمة أمام عملية السلام المراوغة ، التي حثت الولايات المتحدة إليها حليفتها الراغبة عن السلام ، ولكن بفحص الخرائط الجيولوجية لإسرائيل والضفة الغربية ، والنظر إلى أرقام استهلاك المياه ، ومراقبة الطائرات التي تقل المهاجرين القادمين إلى مطار بن جوريون من الاتحاد

السوفيتى السابق سوف نجد أن كل الأشياء باتت واضحة تماما ، تعتقد إسرائيل بشكل مؤكد أنها تحتاج إلى مياه الضفة الغربية ومصممة على الاحتفاظ بسبيل الوصول إليه .

وفى حين كان نهر الأردن فى إحدى الفترات سببا للحرب ، فإن الطلب المتزايد على مياهه من جانب إسرائيل والأردن وسوريا ، الذين يبذلون كل الجهود من أجل تزويد سكانهم الذين تزداد أعدادهم بالمياه ، قد يكون دافعا من أجل السلام .

أدرك المسؤولون المشاركون فى مباحثات المياه هذه النقطة ، التى تعتبر جزءا من عملية السلام فى الشرق الأوسط التى ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية . وكانت مسألة المياه واحدة من موضوعات خمسة ، اختيرت ضمن المباحثات ، على أمل كبير أن تعمل المناقشات بين الإسرائيليين والعرب ، فى حضور العديد من الدول الأخرى ، على تقوية جسور الثقة بينهما . وكانت الموضوعات الأخرى محل المناقشة ، هى مشكلات اللاجئين والبيئة والحد من التسلح والتنمية الاقتصادية .

أما نظام النهر العظيم الثالث الذى تعتمد عليه كل المنطقة ، فهو يأتى بأطراف أخري من غير العرب إلى دائرة الصراع ، ونقصد بهذا غير الأعضاء فى جامعة الدول العربية ، الذين يجمعهم عددا من المواثيق الدفاعية والسياسية ، وحوض نهرى دجلة – الفرات [٥] إذ تبلغ ضخامته مثل نهر النيل تقريبا ، ويمتد من جبال شرقى تركيا التى تغطى قممها الثلوج إلى المياه الدافئة للخليج الفارسى (العربى) ، ويعطى لأنقرة القرار المصيرى فى شئون سوريا والعراق ، ويمكنها من أن تلعب دورا مهما فى

(٥) الفرات : نهر فى غرب آسيا ، ٢٧٨٠ كم ، منها ٦٥٠ كم فى سورية و١٢٠٠ كم فى العراق ، ينبع فى تركيا بجبال أرمينيا – ويتكون من التقاء قره صو ٤٥٠ كم ومراد صو ٦٥٠ كم شمالى غربى الأزغ يخترق جبال طوروس الشرقية فى خوانق ضيقة ، ويدخل الجزيرة فى سورية فيروى الرقة ودير الزور ويلتقى رافديه البليخ والخابور ، ثم يدخل العراق ليروى السهل الرسوبى ويقترب من محلة قرب بغداد ويكون بساعدى الحلة والهندية وتتسرب مياهه فتنشأ حوله بحيرات ومستنقعات وأهوار أهمها هور الحمار ، ويلتقى دجلة فى القرنة ليكونا معا شط العرب – مياه غزيرة وفيضانات موسمية صالح للملاحة فى بجراه الأسفل . عليه سدود عديدة منها طبقة فى سورية والرمادى والحبانية والهندية فى العراق .

سياسة كل شبه الجزيرة العربية ، ولما كانت تركيا تتمتع بموارد مياه وفيرة ، فإنها لم تبدأ إلا فى فترة حديثة نسبيا فى استغلال هذه الثروة الطبيعية . وعكفت على إنشاء مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) ، ذلك المشروع الذى سينشىء على كلا النهرين ، سلسلة من السدود ، ستسمح لتركيا بمضاعفة قدراتها الحالية من الطاقة الكهربية والاحتفاظ بالمياه أو إطلاقها حسب ما يتراءى لها – أو لاستخدام المياه فى أغراض سياسية . وتسترشد تركيا فى سياستها باعتبارين اثنين . ففى الوقت الذى تمتلك فيه كميات هائلة من المياه وعدداً كبيراً من السكان (عدد سكان تركيا حسب إحصاء عام ١٩٩٢ ، ٥٩.٨٧ مليون نسمة) ، فهى تفتقر إلى ما يمتلكه العرب من بترول وفير . وعلى الرغم من أن تركيا تعتبر نفسها دولة أوربية ، يقع مصيرها فى علاقاتها بالشمال ، وليس كدولة مسلمة ، ترتبط بجيرانها الجنوبيين ، فما يزال عليها أن تحتفظ بعلاقات طيبة مع الدول العربية ومع إيران ، جارتها الشرقية المتمردة ، وعليها أيضا أن تأخذ فى حساباتها ما يمكن أن يفعله جيرانها فى التأثير على أوضاعها الداخلية عن طريق منح التأييد أو حجبه عن المتمردين الأكراد ، الذين يشنون حملات عسكرية عنيفة فى شرق الأناضول ، وهذا الموضوع هو لب العلاقات التركية مع سوريا .

ولكى تظهر تركيا تأثير قوتها على جيرانها ، فإنها خرجت من طريقها لتفرض القوة التي تمتلكها من الثروات المائية . وقد قام الأتراك بهذا الإجراء بمكر وفى هدوء تام ، وقد أنكروا بالطبع ، أن قيامهم بهذا المشروع ينم عن أية نبرة سياسية ، وقد قبل الجميع هذا أيضا ، عندما أوقفت تركيا جريان نهر الفرات لأكثر من ثلاثة أسابيع فى يناير عام ١٩٩٠ ، فقد كانوا يخططون لشىء ما . وكان التصريح الرسمى التركى ، أن هذا التوقف ، كان بسبب السماح بملء سد كمال أتاتورك الضخم الجديد ، فى حين كان من الممكن أن يتم هذا الملء بالتدريج ، دون الحاجة إلى إيقاف جريان النهر كلية ، كما استنتجت من ذلك دول المصب ، سوريا والعراق . أن تركيا ، التى لا يساورها أدنى شك من مساعدة سوريا للمتمردين الأكراد . كانت ترغب فى إظهار ما يمكنها عمله .

وسوريا ، التى على خلاف دائم مع العراق التي تعد دولة المصب الأخرى ، ترغب فى الحصول على أكبر قدر ممكن من مياه نهر الفرات ، لتقليل اعتمادها على نهر الأردن ، وبذلك تستريح من تهديد إسرائيل لها ، التى على الرغم من اعتبارها فنيا دولة مصب ، إلا أنها قد جعلت من نفسها قوة سائدة على حوض نهر الأردن نتيجة لتفوقها العسكرى . وفى نهاية نظام نهر الفرات - دجلة تحتاج العراق إلى كل المياه التى تستطيع الحصول عليها من أجل برنامج تصنيعها ، الذى يشتمل على إنتاج الأسلحة ، لدعم طموحات حاكمها ، ومن أجل سكانها المتزايدين .

ترغب تركيا الحديثة ، بشكل متزايد ، فى العودة إلى أيام مجدها القديم أثناء الإمبراطورية العثمانية ، حيث يضمن لها وضعها الحالى ، عدم خجلها من ماضيها . فتركيا تسعينات القرن العشرين ، دولة قوية ، وقوة واثقة من نفسها تتمسك بالفرص التى لديها حسبما تأتي - فقد ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها بشكل نشاط وفعال أثناء حرب تحرير الكويت ، وتنافست مع إيران ، لتفرض نفوذها على الجمهوريات المسلمة المنفصلة عن الاتحاد السوفيتى السابق ، وهى تطرق باب الجماعة الأوربية ، وفى نفس الوقت ، تقوى روابطها مع جيرانها العرب ، الذين كانوا فى الماضى أحد أقاليمها ، لم يكن القرار الذي اتخذته تركيا فى عام ١٩٩٠ ، بقطع مياه نهر الفرات ، إشارة لدول المصب ، سوريا والعراق ، اللذين يجب عليهما أن يكونا حذرين فى التعامل معها ، ولكن تأكيدا للدور المحورى الجديد لتركيا ، الذى رسمته لنفسها فى المنطقة .

إن نظام نهر دجلة - الفرات ، مثله مثل نظام حوضى النهرين الآخرين فى منطقة الشرق الأوسط ، له صراعاته المحتملة على طول مساره حتى البحر ، ومن خلال إنشاء المزيد من السدود على النهرين وروافدهما ، اللذين ينبعان من جبال الأناضول ، تخطط تركيا لتغيير المنطقة الشرقية الشاسعة كلها من أراضيها ، وتحول إقليم قاحل مجدب ، إلى أرض صالحة للزراعة والصناعة ، ويتوقع المخططون فى نفس الوقت ، أن يسدوا الطريق أمام الشيوعيين من أفراد حرب العصابات فى حزب العمل الكردى (PKK) ، حتى لا يجدوا لهم مناصرين من السكان المحليين ، الذين سيكونون أكثر اهتماما

بالرخاء القادم ، عن تفكيرهم فى الاستقلال الذاتى التام ، أو فى الحصول على الحقوق السياسية ، التى سترى أن المياه التي تصل إليها قد تناقصت وإيران التي تقع على الجانب الآخر من تركيا ، تخشى من أى شيء يؤثر على العراق ، وتتنافس مع تركيا فى بسط نفوذها على الجمهوريات الإسلامية المنفصلة عن الاتحاد السوفيتى السابق .

ولما كان الترابط بين نظم الأنهار الثلاثة ترابطا قويا من الناحية الطبيعية والسياسية ، فإنه توجد حاليا خطط لمد خطوط مواسير أو قنوات لتوصيل مياه النيل لصحراء النقب ، ومن تركيا لقبرص ، ومن إيران إلى قطر ، ومن دجلة إلى الفرات ، ومن الفرات إلى نهر الأردن ، مجددين فكرة قديمة ، من شط العرب فى العراق ، حيث ينتهى نهرى دجلة والفرات ، إلى الكويت ، تحمل كل هذه المشروعات بذور الصراع بالإضافة إلى الأمل فى التعاون السلمى ، وهى متروكة للدول المعنية لتقرر ما تصل إليه الأمور .

لقد لعبت المياه بالفعل دوراً رئيسيًا فى الحرب بين إسرائيل والعرب فى عام ١٩٦٧ فى الحرب الأهلية الدموية فى الأردن عام ١٩٧٠ وفى غزو لبنان فى عام ١٩٧٨ وفى عام ١٩٨٢ وفى العمليات الحربية الخفيفة فى شرق تركيا منذ عام ١٩٨٣ فصاعدا ، وفى صراع الجنوب – الشمال ، الذى أدى إلى إرهاق السودان لفترة طويلة .

إذا كان كما يبدو من المحتمل جدا ، أن تكون هناك حروب جديدة على المياه فسوف تدور رحاها حينئذ على أرض الشرق الأوسط . إن التعاون هو الشيء الوحيد الذى يمكن أن يجنب المواجهة ، وفى ظل أحداث الماضى ، لم تتواجد أية دولة فى الشرق الأوسط أو فى محيط المنطقة ، لديها القدرة على تسوية المشاكل ، حتى هؤلاء المتطرفون السياسيون من أمثال رفائيل إيتان . رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلى السابق ووزير الزراعة ، قد أدرك أن : التعاون بين إسرائيل والأردن ، ضرورى على أقل تقدير ، وقد حثر الأكاديميون بأن ينظروا للأمور بنظرة أشمل ، وقد لخص البروفيسور إلياس سلامة من جامعة الأردن ، الموقف بقوله : «إن المياه سوف تحدد مصير الشرق الأوسط» .

إن الاحتمالات الكبيرة لنقص المياه الشديد ، قد يعنى تهديد مستقبل الكثير من شعوب المنطقة .

الفصل الثانى

حوض نهر الأردن

فى عام ١٩٥١ ، جففت إسرائيل بحيرة الحولة والمستنقعات الموجودة بالجليل الأعلى ، من أجل الحصول على مزيد من المياه من أعالى نهر الأردن ، ذلك النهر الذى يتكون من أنهار بانياس والحاصبانى والدان ، بعد التقائها داخل الحدود الإسرائيلية بحوالي ستة كيلومترات ، ثم تطرق العمل إلى المنطقة المنزوعة السلاح المتفق عليها مع سوريا ، حسب اتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ ، التى أنهت الحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٤٨ . وكانت نتيجة هذا العمل ، تبادل إطلاق النيران بين القوات السورية والإسرائيلية ، وقيام الطيران الإسرائيلى بشن غارات بالقنابل ، واحتدام الجدل والنقاش في أروقة الأمم المتحدة ، وتدخل الولايات المتحدة لفض النزاع . حدثت التراشقات الأولى بالنيران هذه ، فى ربيع عام ١٩٥١ ، عندما حاول العرب منع طرد سكان القرى من المنطقة المنزوعة السلاح ، وعندما بدأت إسرائيل ، تفكر فى العمل على إنشاء شبكتها الحيوية لنقل المياه ، التى جعلت العرب يركزون اهتمامهم على مشكلات المياه ، وعندما أولوا اهتمامهم إلى مشروع تحويل منابع نهر الأردن ، أدى هذا العمل إلى اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧

أدى تجفيف إسرائيل لبحيرة الحولة ، إلى إدراك العرب لأهمية المياه فى صراعهم مع إسرائيل ، وإلى إدراك حقيقة أن دول المنبع ، لها اليد العليا فى التحكم فى المياه ، وإمكانية استغلال هذه الوسيلة ، كأسلوب من أساليب الضغط ولما كان تعداد السكان اليهود فى إسرائيل يتزايد يوما بعد يوم بسبب عمليات الهجرة الوافدة إليها ، رأى العرب أنهم إذا استطاعوا تقليص الموارد المائية عنها ، فسوف يؤدى ذلك إلى تقليل أعداد المهاجرين التى يمكن أن تعولهم . وصممت إسرائيل من خلال ثرواتها وقدراتها الفنية الضخمة ، على تغيير الخريطة الهيدرولوجية للمنطقة ، بحيث تستطيع السيطرة على مواردها ، وأن تضمن الموارد الكافية من المياه لجميع اليهود الراغبين فى الإقامة

فى دولة إسرائيل ، التى كان من أسباب إنشائها أن تكون ملتقى وموطنا ليهود العالم . لذا ، عندما بدأ الإسرائيليون والعرب على حد سواء فى التركيز على مشروعات زيادة ثرواتهم المائية ، والتحكم فى مصادر إمداد المياه . كان التأثير الاستراتيجى لأى مشروع على جيرانهم نصب أعينهم . وكانت نتيجة ذلك ، ما حدث فى الفترة بين عام ١٩٥١ وعام ١٩٦٧ ، بالإضافة إلى العديد من المصادمات الصغيرة بين سكان القرى العرب والمهندسين الإسرائيليين ، وبين الجنود السوريين والجنود الإسرائيليين ، وبين رجال حرب العصابات من كلا الجانبين . كانت هناك إحدى عشرة حادثة بارزة كان من المحتمل أن تؤدى إلى إشعال الحرب ، وبلغت ثلاث حوادث منها من الخطورة لدرجة أنها تطلبت تدخلا دوليا لمنع نشوب الحرب ، والتى لم يكن من الممكن تجنبها فى النهاية ، وكان العلماء والساسة على حد سواء مقتنعين بأن اهتمام إسرائيل بلبنان راجع إلى حد بعيد إلى الموارد المائية الوفيرة لديها ، بالإضافة إلى قلقها من نشاط رجال حرب العصابات على حدودها . ويلاحظ أن فرق الفدائيين نشطت فى شن غاراتها من سوريا والأردن ، ولكن إسرائيل لم تغز هاتين الدولتين ، ولم تقم بإنشاء مناطق أمنية على طول حدودهما كما فعلت مع لبنان .

كان من أهم أسباب حرب الأيام الستة - حرب عام ١٩٦٧ ، التنافس الشديد على مياه نهر الأردن ، ذلك الجدول المائى القصير ، المائل للملوحة ، الذى يعتبر من أقل أحواض أنهار الشرق الأوسط سحرا وجمالا ، لكنه كان الأكثر فاعلية فى الصراع من كل نظم الأنهار الثلاثة الكبرى ، ومن المؤكد أنه لعب دوره فى إحداث حرب ١٩٦٧ ، وقد يتسبب فى إحداث حرب أخرى .

وتوضح الإحصائيات السبب فى ذلك : تستخدم إسرائيل بالفعل ٩٥٪ من مصادر مياهه المتجددة ، وبحلول عام ٢٠٠٠ ، قد تزداد احتياجاتها المائية عما تحتاجه حاليا بمقدار ٣٠٪ ، وقد وصف المدير السابق لوزارة الزراعة الإسرائيلية ، مائير بن مائير ، المستقبل فى عبارة موجزة : «نحن نعيش فوق قنبلة موقوتة ، فإذا لم تكن شعوب المنطقة على درجة من الذكاء ، لإيجاد حل مشترك لمسألة ندرة المياه ، فستصبح الحرب حينئذ البديل المحتوم» . إن فكرة التعاون التى تنادى بها إسرائيل دائما ، هى وسيلة

لكسب مزيد من المصادر المائية دون الدخول فى الحرب . وقال رفائيل إيتان ، وزير الزراعة الإسرائيلى ، الذى ينتمى إلى الجناح اليمينى المتطرف ، وكان من أكثر رؤساء أركان حرب الجيش الإسرائيلى مراوغة : «إن الاستغلال المشترك ، والمشاركة فى المصادر المائية ، المبنية على الاتفاقيات الإقليمية ، سوف يساعد فى إرجاء أزمة المياه لسنوات طويلة قادمة» . ويبدو أن الوزير الإسرائيلى رغب أن يضمّن حديثه إشارة إلى أن إسرائيل سوف تساهم بالخبرة الفنية . وعلى الآخرون أن يساهموا بالمياه ، ويفكر الجنرالات السابقين بأساليب عسكرية بحتة ، فقد توصل إيتان إلى حل عسكرى عندما قال : «لك أن تتخيل القدر الذى يمكن أن نغير به وجه الشرق الأوسط ، إذا استطعنا تحويل الأموال من سباق إلى التسلح إلى إنتاج المياه . فبثمن طائرة مقاتلة واحدة من طراز ف – ١٥ نستطيع تحلية ١٧ مليون متر مكعب من مياه البحر» . ويعترف الوزير بأنه إذا حدثت بعض المعجزات السياسية ، فإن التعاون وحده لن يقدم كل المياه المطلوبة . «إن التعاون بين إسرائيل والأردن لحل معظم المشاكل الحالية ، سوف يؤجل من أزمة المياه ، ولكن لن يمنع حدوثها مع مطلع القرن القادم» . ويعتقد إيتان ذلك مشيرا إلى أن استهلاك المياه سوف يزداد بنسبة ٣٠٪ فى ذلك الحين .

وتشير التنبؤات فى الأردن إلى أن احتياجاتها المائية سوف تزداد عن المورد الحالى بنسبة ٢٠٪ فى عام ٢٠٠٠ ، ويدعى المسئولون الأردنيون بأن استهلاك الفرد الإسرائيلى الحالي من المياه ، يصل إلى حوالى ٣٠٠ لتر فى اليوم ، مناظرا لإستهلاك مثيله فى غرب أوربا ، فى حين يستهلك المواطن الأردنى ٨٠ لترا من المياه فقط فى اليوم . لقد تم تطوير أعالى نهر الأردن بالكامل ، وعلى الرغم من أن إسرائيل والأردن تعتبران الدولتين المتنافستين الرئيسيتين على مياه نهر الأردن ، فقد تواجه المملكة الأردنية الهاشمية صراعا أيضا مع سوريا ، بشأن خطط استكمال تدفق قناة شرق الغور ، الناقل الوطنى للمياه الأردنية ، وتعتمد سوريا بالدرجة الأولى فى مياهها على نهر الفرات ، لذا ، فإن اهتمامها الرئيسى ، ينصب على علاقاتها مع تركيا ، ويجرى هذا الاهتمام بشكل متزايد : فنقص المياه فى تزايد مستمر ، حيث يتم توزيع المياه بشكل حصص فى كل من دمشق والمدن الكبرى ، لذا ، فإن أية مصادر إضافية أخرى

من المياه ، تعتبر ضرورية لها ، ويبدو نهر الأردن الذى يمد سوريا بخمسة بالمائة فقط من احتياجاتها المائية أنه يحظى باهتمام كبير لدى رجال التخطيط فى دمشق .

تعد المياه فى الضفة الغربية ، أحد الأسباب التقليدية للاحتكاك بين المستوطنين الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين الأصليين ، فالإمكانات الرئيسية المتاحة من المياه فى المنطقة ، قد استغلت بالكامل ، حسب ما جاء فى بيانات مشروع الضفة الغربية ، والتى استغلت إسرائيل منها نسبة ٩٥٪ .

ويعتبر قطاع غزة من أكثر المناطق سوءا ، فقد جلبت الخزانات الجوفية المستنزفة كل المشاكل المصاحبة لنوعية المياه السيئة وندرتها – الأمراض التى تنتقل عن طريق الماء وقلوية التربة وملوحتها وغياب الوسائل الصحيحة لمعالجة الصرف الصحى واستحالة توفر شروط النظافة العامة . وتشير التقارير إلى أن هناك نظام صرف صحى جديد ، سوف يتكلف ١٦ مليون دولار ، بأسعار عام ١٩٩٠ ، ومن المؤكد أن إسرائيل لن تنفق مثل هذا القدر من الأموال على منطقة يعتبرها أكثر رجال الصهاينة تحمسا ، أنها تشكل عبئًا على الدولة يجب التخلص بمنحه لأية دولة عربية ترغب فى ضمه إليها [١] .

فى الآونة الأخيرة ، وبالتحديد فى مايو عام ١٩٩٠ ، وجه الملك حسين تحذيرا جادا إلى إسرائيل ، تلك الدولة التى ظل يعقد معها بانتظام محادثات سرية . وتوصل فى العديد منها إلى اتفاق تام ، وقال : «إن الموضوع الوحيد الذى سيجعل الأردن تدخل الحرب ضد إسرائيل ، هو المياه ، «واليوم ، يظل احتمال نشوب صراع على مياه نهر الأردن أرجح من غيره من أنهار الشرق الأوسط احتمالا لإحداث صراع ، لا لمجرد أن مياهه تتقاسمها أربع من الدول المتعادية ، بالإضافة إلى الفلسطينيين ، الذين يحتمل فى القريب أن يشكلوا قوة معادية خامسة ، ولكن أيضا ، بسبب استنزافه المتزايد ، وعدم جودة مياهه ، وعدم القدرة على تحسينه إلا من خلال جهد معقد ومشترك من جميع الأطراف .

(١) كأنما كان الكاتب يتنبأ بما حدث للقطاع الذى تنازلت عنه إسرائيل للسلطة الفلسطينية ، المراجع .

من أكبر المشاكل جميعا ، التنافس القائم بين إسرائيل والأردن على مياه النهر : فإذا حصلت إسرائيل على كمية أكبر من المياه منه ، فستحصل الأردن على كمية أقل ، والعكس صحيح أضف إلى هذه الحقيقة ، أن هاتين الدولتين ، تستغلان مصادر مياههما القليلة الأخرى بالكامل ، وأن تعداد السكان فى الدولتين فى تزايد مستمر ، بسبب النمو الطبيعى ، وعمليات الهجرة إلى إسرائيل ، وبالتالى أصبح الموقف مثل قنبلة موقوتة ، ومما زاد الطين بلة اشتراك سوريا ولبنان أيضا فى استغلال النهر : تعتمد سوريا فى مياهها على تركيا بشكل مكثف ، ولكنها تسيطر على لبنان ، وإذن ، فإن لها مصلحة وثيقة بعلاقات هذه الدولة بإسرائيل ، وعلى الرغم من أن لبنان ، تعتبر من الدول القليلة فى المنطقة الغنية بمصادرها المائية ، إلا أنها تعتقد أن تعداد سكانها المتنامى ، وعمليات التصنيع السريعة ، والزراعة المكثفة سوف تجعلها تحتاج لكل المياه التى يمكن أن تحصل عليها خلال بضع سنوات وإسرائيل لا توافق على هذا ، وتذكر أن نهرى الحاصبانى والليطانى فى جنوب لبنان ، يجرى استغلالهما ، ويمكن السيطرة عليهما من أجل زيادة احتياطيات إسرائيل من المياه – وحسب التقارير الى أوردتها الأمم المتحدة ، تقول بأن إسرائيل قد مدت بالفعل خطوط مواسير لاستخراج بعض المياه من منطقة الجنوب اللبنانى التى تسيطر عليها من خلال ميليشياتها العميلة ، المتمثلة فى جيش جنوب لبنان ، مما يشكل خروجا على أحكام القانون الدولى واتفاقيات جنيف . ومن المؤكد أن فكرة استخدام مياه نهر الليطانى . تعتبر من الأحلام الصهيونية القديمة : فعندما نوقشت فكرة إنشاء دولة إسرائيل : أراد حاييم وايزمان ومستشاروه أن يكون الحد الشمالى للدولة ، هو نهر الليطانى ، ليس بسبب أنه كان جبهة طبيعية مناسبة ، ولكن لأنهم حتى فى ذلك الوقت ، أدركوا أن المياه سوف تصبح مسألة حيوية لخير وسعادة دولتهم الوليدة وفى عام ١٩٢٠ ، وأثناء المحادثات الأنجلو – فرنسية ، على من سيكون له حق الوصاية على فلسطين ، كتب حاييم وايزمان إلى وزير الخارجية البريطانى ، اللورد كارزون فى ذلك الوقت : ..... تدركون أهمية الليطانى الكبرى بالنسبة لفلسطين ، فلو تأمنت لها جميع مياه نهر الأردن واليرموك بالكامل ، لن تفى بحاجاتها . إن الليطانى هو المصدر الذى يمكنه أن يؤمن المياه لرى الجليل الأعلى ..... فإذا حرمت فلسطين من مياه الليطانى والأردن واليرموك فلن تتمتع بأى استقلال اقتصادى .

ومما لا يثير الدهشة ، أنه منذ تأسيس دولة إسرائيل فى عام ١٩٤٨ ، كان هناك خوف دائم من التوسع الإسرائيلى فى لبنان ، ليس لأى من الأسباب التى تقال أحيانا داخل إسرائيل – أى لتأسيس حدود يسهل الدفاع عنها والتخلص من قواعد الإرهابيين ، أو لأسباب دينية ، لكن ، لأن اللبنانيين، مثل الإسرائيليين ، يدركون تماما الفوائد المحتملة من استخدام إسرائيل لمياه الليطانى ، ويعتقد اللبنانيون ، وهم على حق ، أن الليطانى والحاصبانى ، الذين يبعدان نحو عشرة أميال فقط عن شمال حدود إسرائيل ، ظلا طوال فترة طويلة مصدر جذب للإسرائيليين ، ففى عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٢ ، غزت إسرائيل لبنان ، وفى كلتا الغزوتين ، برغم المقاومة الداخلية وردود الفعل الدولية ، التى أجبرتها فى النهاية على الإنسحاب ، احتفظت لنفسها بما يسمى بالمنطقة الأمنية ، والتى تمكنهم فى أى وقت من الوصول إلى كلا النهرين .

لقد كانت إسرائيل هى الدولة التى بينت لشعوب الشرق الأوسط والعالم أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه المياه فى حرب القرن العشرين . فخلال غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ زحفت قواتها شمالا لمحاصرة مدينة بيروت ، تلك العاصمة الحديثة ، ذات الثلاثة ملايين نسمة ، والتى تمج شوارعها بالمبانى الشاهقة والمحلات الأنيقة الفخمة ، وكانت مدينة بيروت تنقسم إلى قسمين ، بيروت الشرقية ، وهى المنطقة المسيحية ، التى أدارها فيما بعد حلفاء إسرائيل ، وبذلك لم تشترك هذه المنطقة فى الحرب مع إسرائيل ،بينما تعاون سكانها مع قوات العدو . وفى الجانب الغربى من المدينة المسلم ، وضع مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية المتاريس واستماتوا فى الدفاع عنها بما يضمن إلحاق إصابات مدمرة وخطيرة بالقوات الإسرائيلية إذا ما حاولت اجتياح المدينة . ودرس المخططون الإسرائيليون كل الاحتمالات : فقاموا بدراسة الموقف جيدا ، وعرفوا أن إمدادات المياه تصل إلى غرب بيروت عن طريق محطة الضخ الرئيسية فوق تل الأشرفية ، الذى يقع فى المنطقة المسيحية ، ثم قامت وحدة من سلاح المهندسين الإسرائيلى بالتوجه إلى محطة الضخ فى ظهر يوم أحد واصطحب الضابط المكلف بالمهمة معه ، نسخة من خريطة لشبكة مياه المدينة كلها ، ثم قام هو ورجاله بإدارة الطارة التى تغلق صمام المياه المتحكم فى إمداد المياه لغرب بيروت ، وبعد ذلك قاموا

برفع الطارة وأخذوها معهم ، وفى نفس الوقت ، قاموا بقطع التيار الكهربائى ، وأقاموا المتاريس أمام كل الطرق المؤدية إلى غرب المدينة ، وقد أداروا عملياتهم بأساليب عمليات الحصار التي كانت متبعة فى القرون الوسطى ، من أجل تجويع سكان المدينة ، وحثهم على إجبار الفلسطينيين على الاستسلام . كشرط وحيد لرفع الحصار عن مدينتهم .

وفى بيروت تحالف الجوع مع القصف المدفعى لكى تحقق إسرائيل أهدافها فى النهاية ، وأعطى ذلك أيضا ، درسا عمليا لما يمكن أن تفعله هذه الوسائل القذرة ، وهناك موقف شبيه بهذا حدث عام ١٩٦١ ، كان يتضمن قوة قتالية محنكة تحارب قوة عسكرية ممزقة ، ففى ذلك الوقت حاصرت قوة من رجال الدرك الكاتنجيون الذين يعاونهم بعض المرتزقة كتيبة أيرلندية من قوات الأمم المتحدة ، وكان أن قطع الجنود الكاتنجيون إمدادات المياه عن الموقع العسكرى ، مما اضطر الكتيبة الأيرلندية إلى الاستسلام فى النهاية .

ذكرت المصادر الإسرائيلية فى عدة مناسبات ، أنها مستعدة للإنسحاب من المنطقة التى دعتها بالحزام الأمنى داخل لبنان ، إذا استطاعت أن تتوصل إلى اتفاق مع اللبنانيين على موضوعين هما : نزع السلاح من المنطقة ، واستغلال مياه نهر الليطانى ، ولكن حتى الآن لم يستطع أى من رجال السياسة الإسرائيليين أن يعلن على الملأ ، على الرغم من أن وزراء حزب العمل الإسرائيلى صرحوا مرارا برغبتهم فى التخلى عن قطاع غزة لمصر . وعندما تحقق حلم الصهيونية عام ١٩٤٨ ، بإعلان تأسيس دولة إسرائيل ، جعلت الهجرة من جميع دول العالم من إسرائيل بوتقة انصهار ، حيث لم يكن هناك شىء مشترك بين القادمين الجدد ، يكون بموجبه شخصية قومية لهم سوى اعتناقهم لدين واحد وأضاف وايزمان إحساسا بالفخر بالقوات المسلحة فى الدولة الجديدة ، وإيمانًا عميقًا بالأرض ، والقدرة على زرع الصحراء ، والكفاية الذاتية ، التى تمثلت فى حركة الكيبوتز (المزارع الجماعية اليهودية) . فالزراعة ، كانت الشىء الذى يمكن أن يتعلمه ، الحرفيون ورجال الأعمال ، الذين قدموا من وسط أوربا ، وكانوا يشكلون الموجات الأولى من الهجرة ، ولكن لم تصاحب النمو السكانى زيادة فى الموارد الطبيعية المتاحة ، لذا بات من الضرورى لكى تتحقق وجهة نظر وايزمان أن

يخسر أحد الأطراف ، فأية مكاسب حصل عليها المزارعون الإسرائيليون . كانت خسارة لجيرانهم الفلسطينيين المقيمين معهم على نفس الأرض وللبنانيين والأردنيين والسوريين البعيدين خارج الوطن .

أصبحت المياه قضية لا يمكن تجاهلها بين إسرائيل والفلسطينيين ، فلم يكن من قبيل الصدفة في عام ١٩٦٥ ، عندما تسللت مجموعة صغيرة من رجال حرب العصابات ، من العاصفة ، الجناح العسكرى لمنظمة فتح التى يتزعمها ياسر عرفات - إلى داخل إسرائيل ، وكانت الخطة التي حملوها معهم ، هى تفجير محطة لضخ المياه ، ولم تصدر إسرائيل بيانا عن الغارة ، باعتبارها غير هامة . واكتفت علانية بالبيانات ذات العبارات الطنانة التى صدرت من القاهرة وعمان وبيروت . ولكن سرا . كان المخططون العسكريون الإسرائيليون متخوفين : فقد أدركوا أن الفلسطينيين ، استطاعوا أن يحددوا بدقة النقطة التي توجع إسرائيل ، وخشوا من استمرار أعدائهم فى الضغط على هذه النقطة . وكانت لدى الفلسطينيين الرغبة فى الضغط على الإسرائيليين ، ولكن لم تكن لديهم الفرصة لتحقيق مآربهم ، وفى الواقع ، كان الفدائيون فى هجومهم الأول ، يعكسون رغبة العرب فى استغلال المياه كوسيلة لتدمير إسرائيل ، وهو الهدف الذى سعت إليه الدول العربية القوية واستخدمت الفلسطينيين لتحقيقه .

فى مؤتمر القمة العربى الأول ، الذى انعقد فى القاهرة فى يناير عام ١٩٦٤ ، وحضره الرؤساء والملوك والأمراء ورؤساء الوزراء العرب برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر ، الذى كان يحظى بإعجاب العرب جميعا - قرروا بشكل واضح استخدام المياه كسلاح ، ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يقررون فيها هذا ، بل ربما تكون المرة الأولى ، التى يعلنون فيها فى هذا الاجتماع المهيب عن نيتهم صراحة وفكروا فى إيجاد مبرر لها مقدما . وكان هذا المبرر هو أن الإسرائيليين كانوا هم البادئين ، وهى مقولة قد تكررت كثيرا فى الشرق الأوسط ورأى العرب أنهم إنما يتصدون للمحاولات الإسرائيلية ، التى ترمى إلى تحويل مياه نهر الأردن لصالح إسرائيل . وجاء فى ختام المباحثات الرسمية للمؤتمر : أنه إيمانًا بعدالة القضية الفلسطينية . وإدراكًا لخطورتها ، وبتصميم أكيد على استعادة الحقوق المسلوبة لشعبه . واعتبار أن إنشاء دولة إسرائيل ،

يشكل تهديدا قائما بالمنطقة ، أقسمت الأمة العربية على تجنبه ، وانبثاقا من المشاركة الفعلية فى الجهود المشتركة البنّاءة من أجل توحيد الصف العربى ، فإن مؤتمر القمة العربية الأول ، يبدى ارتياحه بأن الاجتماع قد انتهى بالإجماع على إنهاء الخلافات بين القادة العرب ، وتصفية الأجواء العربية من كل الشوائب وإيقاف جميع الحملات الدعائية ، وقد قرر المؤتمر ما يلى :

١ - إن إنشاء دولة إسرائيل ، يعتبر تهديدا خطيرا ،ينبغى مواجهته سياسيا واقتصاديا وبجميع وسائل الإعلام الممكنة .

٢ - بالنسبة للجانب العسكرى : إنشاء القيادة المشتركة .

٣ - بالنسبة للجانب الفنى : إنشاء هيئة لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده .

٤ - بالنسبة للجانب المالى : الاستثمار فى مشروعات المياه من خلال التعاون بين الدول العربية .

فى سبتمبر عام ١٩٦٤ ، دعا الرئيس عبد الناصر لاجتماع ثان للتصديق على خطة لتحويل مياه نهر الأردن ، وتعهد الجيوش العربية بحماية المشروع ، وفى سبتمبر ١٩٦٥ ، وافقت القمة العربية على استثمار المال العربى فى مشروع نهر الأردن - وتعهدت مصر والمملكة العربية السعودية بسداد المبلغ ولم ينعقد المؤتمر فى عام ١٩٦٦ ، وفى مؤتمر القمة الذى انعقد فى عام ١٩٦٧ بالخرطوم ، كان القادة العرب يتجرعون مرارة الهزيمة ، التي لم يكن لها مثيل فى العصر الحديث ، حتى إن مشروع نهر الأردن ، لم يشر إليه أحد بالذكر .

ولما كان حوض نهر الأردن صغيرا نسبيا ، فإنه يعد أكثر عرضة للاستغلال والتدخل من نظامى النهرين الكبيرين الآخرين فى المنطقة ، فالنهر نفسه يبلغ طوله حوالى ٣٢٠ كيلومتراً ولا تزيد مساحة حوضه عن ١١٥٠٠ كيلومتر مربع ، وتشغل الأردن من مساحة حوضه حاليا نسبة ٥٤٪ ، وسوريا ٢٩,٥٪ وإسرائيل ١٠,٥٪ ولبنان ٦٪ وكانت إسرائيل تشغل منه قبل عام ١٩٦٧ مساحة ٣٪ وجاءت الـ ٧,٥٪ الإضافية من احتلال أراضى الضفة الغربية .

ولنهر الأردن روافد ثلاثة : حاصاباني ، الذى ينبع من سوريا ولبنان ، وبانياس الذى ينبع من داخل الأراضى السورية ، والدان الذى يقع بأكمله داخل حدود إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ والرافد الوحيد الدائم هو نهر اليرموك ، الذى ينبع من سوريا ويشكل الحدود بين الأردن وسوريا ثم بين الأردن وإسرائيل ثم بين الأردن والضفة الغربية .

ومن الناحية النظرية ، يمكن لدول المنبع السيطرة على روافد النهر ، ولكن ذلك يعتمد على القدرة الفنية والعسكرية لأية دولة . فعلى الرغم من أن مصر هى الدولة الواقعة فى مصب النهر ، إلا أنها كانت تسيطر دائما على النيل ، ورغم أن نهر العاصى ينبع من لبنان ويجرى خلال سوريا وتركيا ثم يصب فى البحر المتوسط ، لكن أحدا لا يتصور أن تستطيع لبنان الدولة الضعيفة المنقسمة أن تسيطر على مياهه ، وهناك موقف مشابه بالنسبة لنهر الأردن ، مع الفارق وهو أن إسرائيل ، قد استخدمت تفوقها العسكرى فى تغيير الحقائق الموجودة على الأرض ، وهكذا ، فإن سوريا ولبنان ، كانتا دول منبع بالنسبة لإسرائيل فى وادى نهر الأردن ، فى حين أن إسرائيل كانت دولة منبع بالنسبة للأردن . غير أنه فى عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٢ ، عندما غزت إسرائيل لبنان ، وفى كلتا الغزوتين تم إجبارها على الإنسحاب ، ففى المرة الأولى من خلال الضغط الدولى ، وفى المرة الثانية من خلال المقاومة المستميتة لأفراد حرب العصابات فى لبنان والمعارضة داخل إسرائيل ، بالإضافة إلى الضغط الدولى ، وفى كلتا الحالتين لم تنسحب إسرائيل كلية ففى عام ١٩٧٨ ، قامت بإنشاء منطقة بعمق ١٠ كيلومترات على طول حدودها ، وشكلت ميليشيا لبنانية ، وكان يسلحها ويدفع رواتبها ويزودها بالجنود ويرأسها فى البداية الرائد سعد حداد ، وبعد أن توفى انتقلت القيادة إلى العقيد أنطون لحد . وقد أنشأت الأمم المتحدة قوة عسكرية مؤقتة فى لبنان (UNIFIL) ، لمراقبة عملية الإنسحاب الإسرائيلى ، وقد منعت من نشر قواتها على الحدود ، وبالإضافة إلى ذلك احتفظت إسرائيل بالسيطرة على ما سمته بثغرة مرجعيون ، لأنها كانت المدينة المسيحية الرئيسية ، التى تقع فيها منطقة رئاسة جيش لبنان الجنوبى واستطاعت هذه الثغرة أن تمكن إسرائيل من الوصول إلى نهرى الحاصبانى والليطانى .

وقد كان القتال المتقطع فى جنوب لبنان والسيطرة الصارمة من جانب إسرائيل من خلال ميليشياتها العميلة ، سبباً فى صعوبة فهم ما يدور هناك بدقة ، لكن المزارعين من سكان المنطقة كانوا يرددون أن إسرائيل أنشأت نفقا من الليطانى إلى الحاصبانى ، واستطاعت بذلك تحويل المياه إلى نهر الأردن ، وأن تحصل منه على المياه إلى قنواتها الخاصة ، وتشير بعض التقارير إلى أن إسرائيل قد حصلت على ٥٠٠ مليون متر مكعب إضافية من المياه فى خلال سنة بهذه الطريقة ، ويعتبر تحويل المياه أو سرقة المياه عملا مخالفا لأحكام القانون الدولى ، وانتهاكا لمواد معاهدات جنيف التى تحكم تصرف القوى المحتلة ، وفى تقرير رسمى أعلنت الأمم المتحدة أن إسرائيل قد «أخذت» بعض المياه من الليطاني ، لكنها ، حسبما تبينت ، مياه ليست لها سوى أهمية رمزية .

ويعتقد العديد من المعلقين العرب ، أن السبب الأساسى فى كل الحروب مع إسرائيل بدءا من عام ١٩٤٨ ، هو حاجتها إلى المياه ، فهى لا تستطيع زيادة الكمية المتاحة منها داخل حدودها قبل عام ١٩٦٧ ، إلا عن طريق تحلية مياه البحر ، أو المياه الغنية بالمعادن ، مثل مياه البحر الميت ، واستخدام المياه من هذه المصادر باهظ التكاليف ، إذا كان على إسرائيل أن تتحمل التكاليف على عاتقها ، وكان من بين الأفكار التى طرحت فى المفاوضات حول المياه فى إطار المحادثات العامة للشرق الأوسط ، التى بدأت فى عام ١٩٩١ ، والتى ضمت دول مثلث نهر الأردن ، إسرائيل والأردن وسوريا ، فكرة تقاسم تكلفة إنشاء محطات تحلية مياه جديدة ، تلك الفكرة التى جاءت من خبراء أجانب ، وليس من الدول المعنية مباشرة ، التى كانت تنوى استغلال المياه كأداة سياسية .

تصدرت سياسة مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية عناوين الصحف ، ولكن المشاركين فيها قالوا إن قضية المياه ، كانت السبب فى معظم المشاكل ، ويقول المفاوض اللبنانى إن الصعوبة الأساسية ، تكمن فى أن كل خطط الصهيونية والخطط التى تدعمها إسرائيل ، لإدارة مياه حوض نهر الأردن ، قد ضمت نهر الليطانى إلى نظامه . وفى المحادثات ، استخدمت سوريا ، على وجه الخصوص منذ البداية المياه ذريعة لتأجيل المحادثات ، حيث إنها كانت معارضة أساسا لعملية السلام ككل ، ثم

استخدمتها بعد ذلك من أجل المساومة ، وهذه ليست مياهها ، حيث لا تمتلك منها إلا القليل ، بل هى موارد المياه الوفيرة نسبيا فى لبنان ، والتي تسيطر عليها حاليا ، وتسعى سوريا إلى الحصول على وعد إسرائيلى بالإنسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، ومرتفعات الجولان على وجه الخصوص ، قبل حتى أن تفكر فى مناقشة الموارد المائية ، وعندما وافقت على المحادثات ، وضعت مسألة ترسيم الحدود السورية - الإسرائيلية واتفاقية حقوق المياه الفلسطينية وتبادل البيانات الهيدرولوجية كشرط ثان . وتلوم سوريا إسرائيل أيضا ، بسبب النقص فى مياه نهر الأردن ، وتدعى بأن هذه المشكلة سوف تحل من خلال سد الوحدة على نهر اليرموك ، الذى رفضته إسرائيل .

قالت المصادر الإسرائيلية فى عدد من المناسبات ، إنهم سوف يعدون للإنسحاب من المنطقة الأمنية المعلنة من جانبهم داخل لبنان ، إذا استطاعوا التوصل مع اللبنانيين على بعض التفاهم فى موضوعين : منطقة منزوعة السلاح ، واستخدام مياه نهر الليطانى ، وفى عام ١٩٩٢ ، قارن بعض الكتاب العرب ، موقف مجلس الوزراء الإسرائيلى بالنسبة إلى لبنان بمنهجهم إزاء قطاع غزة ، وأعادوا إلى الذاكرة ، ما اقترحه وزير الصحة الإسرائيلى حاييم رامون ، من انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ، وهو اقتراح كان يحظى بتأييد أربعة وزراء آخرين من مجلس الوزراء ، وذكر النقاد أن هذا الموقف ، كان دأب سياسة حزب العمل سواء عندما شكل حكومة ائتلافية مع حزب الليكود ، أو عندما كان يحكم البلاد وحده .

ظلت سوريا وربيبتها لبنان ، بعيدتين عن محادثات فيينا عام ١٩٩٢ ، الخاصة بشأن الموارد المائية الإقليمية ، حيث كانت دمشق ترفض فكرة مناقشة المشاركة فى المياه ، أو الموضوعات متعددة الجوانب الأخرى ، قبل أن تتعهد إسرائيل من جانبها بالإنسحاب من الأراضى العربية التي احتلتها فى حربى ١٩٦٧ و١٩٧٣ ، بينما شعرت إسرائيل أنها لا تستطيع تسوية مصالحها الأمنية الحيوية ، إلا إذا كان جيرانها العرب مستعدين للانضمام إلى معاهدة سلام شاملة .

ويرى الكثير من العرب ، إن الحاجة إلى ضمان موارد مياه إضافية ، كانت من ضمن الأسباب التى جعلت إسرائيل تتمسك بالضفة الغربية ، وأن تصمم حكومة الليكود فى الآونة الأخيرة ، على البقاء فى المناطق التى تسميها ياهودا والسامرة ، وخلال الانتخابات التى أجريت فى إسرائيل عام ١٩٨٨ ، استغل حزب الليكود موضوع المياه صراحة ، فى حملته الانتخابية ، لتبرير الاحتفاظ بالأراضى المحتلة ، وجاء فى البيان «إن يهودا والسامرة ، توجد بها نسبة ٤٠٪ من مصادر المياه العذبة التى تأتى لإسرائيل ، والمياه ، هى حياتنا ، فمن العبث أن نضع هذه الثروة فى أيدى أناس لدينا شك كبير فى نواياهم نحونا» . لكن استخدام إسرائيل المسرف للمياه فى كل من مياه الشرب والرى ، يعتبر عملية مكلفة : فحوالى ٤٠٪ من الطاقة التى تستخدمها إسرائيل ، توجه إلى ضخ المياه إلى الأراضى المرتفعة ، أو من خلال نظام ناقل مياهها الوطنى من أجل الاستخدام الزراعى .

فبالإضافة إلى مياه نهر الأردن ، التى تخزن فى بحيرة كيناريت (بحر الجليل أو بحيرة طبرية) تعتمد إسرائيل أيضا على مياه جوفية من خزانين جوفيين فى إسرائيل الأصلية (ما قبل ١٩٦٧) واثنين فى الضفة الغربية ، ومن المياه المعالجة (سواء من الصرف الصحى أو صرف مياه الزراعة) ، ولإسرائيل الأصلية خزان جوفى ساحلى ، يمتد من جبل الكرمل وحتى قطاع غزة ، ويتراوح فى الاتساع من ١٠ كيلومترات فى الشمال إلى ٢٠ كيلومتراً فى الجنوب ، وتقدر الاحتياطات القصوى من هذا الخزان بحوالى ٢٨٠ مليون متر مكعب فى العام ، ويقدم هذا الخزان فى الوقت الحالى مياهاً لما يزيد على ١٠٠٠ بئر ، لكنها تعانى بشكل متزايد من غزو مياه البحر ، حيث يجرى استغلالها بشكل مكثف ، ومن التلوث الذى تسببه الأملاح من مصادر أرضية أخرى .

مصدر المياه الجوفى الإسرائيلى الاخر ، هو خزان ياركون - تانينيم ، الذى يمتد من جبل الكرمل إلى بئر سبع ومن الجبال الواقعة فى الشرق وحتى السهل الساحلى فى الغرب ، ويقدر الناتج من هذا المصدر بـ ٢٩٠ مليون متر مكعب من المياه العذبة سنويا و٥٠ مليون متر مكعب من المياه المالحة ، ويأتى حوالى ٣٠ - ٥٠٪ من المياه

التى تستخدمها إسرائيل ، من الأمطار التى تجدد الخزان الجوفى ياركون – تانينيم المشارك . فى حين أن معظم الأمطار التى تسقط على تلال الضفة الغربية ، تجرى فى اتجاه الغرب نحو البحر المتوسط ، وتظهر على هيئة ينابيع فى السهل الساحلى داخل حدود إسرائيل ما قبل عام ١٩٦٧ ، ويطالب الفلسطينيون بحقهم فى التحكم فى هذه «المياه الفلسطينية» فى حين يدعى الإسرائيليون أنهم كانوا يستخدمون حوالى ٩٠٪ من هذه المياه منذ فترة طويلة ، قبل حرب عام ١٩٦٧ ، ويطالبون بحقهم القانونى فى الاستمرار فى استغلال هذه المياه ، استنادا إلى مبدأ الاستغلال التاريخى المعترف به ، مثلما تفعل ذلك مصر بالنسبة «للمياه الأثيوبية» للنيل .

ولدى إسرائيل مصدران آخران من المياه الجوفية ، هما الخزانان الجوفيان فى الضفة الغربية ، ولقد أدى اعتماد إسرائيل عليهما إلى تفاقم الغضب فى العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية ، ويعد أحد الأسباب الرئيسية للخلاف ، وتعتبر الضفة الغربية واحدة من المناطق المطيرة القليلة فى الشرق الأوسط ، حيث تتراوح نسبة سقوط الأمطار من ٧٠٠ مم فى العام فى مدينة رام الله إلى ١٠٠ مم عند البحر الميت ، وفى الجبال ، يتراوح متوسط سقوط الأمطار من ٦٠٠ مم إلى ٧٠٠ مم فى السنة على المنحدرات الشرقية وفى وادى نهر الأردن – أى أن متوسط سقوط الأمطار فى الضفة الغربية هو ٦٠٠ مم فى السنة ، ويتلقى ٧٠٪ من سطح الأرض ، ما يزيد على ٣٠٠ مم فى السنة ، واستنادا إلى تقرير جيفرى ديلمان ، من بيركلى بولاية كاليفورنيا ، أن مخزون المياه الكلى فى الضفة الغربية ، هو ٨٠٠ مليون متر مكعب فى السنة ، يستخدم منه ٦٢٠ مليون متر مكعب بسهولة ، ويعتبر هذا حوالى النصف مما كان لدى إسرائيل قبل ١٩٦٧

من الصعب الحصول على إحصائيات دقيقة عن الضفة الغربية ، حيث يعطى الإسرائيليون والفلسطينيون أرقاما متناقضة لتأييد دعواهم ومع ذلك يبدو من الواضح أن إسرائيل قد قامت باستنزاف مياه الضفة الغربية ، ويقول المزارعون الفلسطينيون ، إنهم لاحظوا نقصا منتظما فى نوعية المياه التى يستخرجونها من الآبار ، ويعتقدون أن هذا يرجع إلى الاستنزاف المتزايد من إسرائيل على مدى العقدين الماضيين ،

بمعدل استخراج يزيد عن معدل إعادة الملء ، الأمر الذى يسمح للملوحة والتلوث الناتج من الأسمدة ، بأن يقللا من جودة المياه ، وأن المقادير المتزايدة من الأسمدة تساهم أيضا فى استفحال هذه المشكلة .

وتؤكد المشاهدة البصرية دعوى الفلسطينيين ، ففى المدن الإسرائيلية الجديدة فى الضفة الغربية ، وفى مناطق المستوطنات ، هناك استغلال مسرف للمياه ، فهناك مناطق خضراء يلعب فيها أطفال ، كما توجد حمامات السباحة ، ويقوم العديد من المستوطنين بزراعة حدائقهم الخاصة ، وعادة ما توجد المستوطنات والمدن الإسرائيلية ، بالقرب من القرى العربية التى صودرت منها تلك الأراضى ، وهى قرى مغبرة وترى فيها النساء غاديات مقبلات يحملن طوال النهار فوق رؤوسهن جرار الماء . وهى تخلو من العشب الأخضر ، والأزهار الوحيدة التى يمكن أن تشاهد هناك ، والتى تعتبر من الأزهار النادرة هى زهور إبرة الراعى الصغيرة التى تعيش على المياه المستعملة بعد الغسيل .

وإذا اتجهنا نحو وادى نهر الأردن ، تجد أن مزارع المستوطنين ، تختلف اختلافا كبيرا عن مزارع المواطنين الفلسطينيين ، فالإسرائيليون يستخدمون أساليب الرى بالتنقيط والأغطية البلاستيكية للاحتفاظ برطوبة التربة ، وأحدث سلالات البذور المنتقاه التى تنتجها المعامل الإسرائيلية بينما يعتمد الفلسطينيون على أساليب الرى البدائية ، كالرى بالقنوات ، هذا إذا استطاعوا رى أراضيهم ، وهم ينظرون للأمور ، نظرة واقعية : فالفارق الرئيسى بينهم وبين اليهود ، كما يقولون الأموال والإمكانيات . وجاءت هذه نتيجة التوجه الأيديولوجى للحكومة الإسرائيلية ، والذى لا يناظره أى جهد عربى مقارن ، ويعيد خبراء المياه الفلسطينيون إلى الأذهان ، إنه فى أوائل الستينيات ، عندما كانت الضفة الغربية فى ظل الإدارة الأردنية ، تعهدت الحكومة الأردنية بمد مواسير المياه من نهر اليرموك إلى الضفة الغربية ، وقد حال الاحتلال الإسرائيلى دون تنفيذ هذا المشروع ، على الرغم من أن الأردن والعديد من الحكومات العربية الأخرى ، استمرت فى إغداق الأموال على المنطقة ، وذهبت هذه الأموال كلها فى شراء الولاء ، وليس فى تحسين الموارد المائية ، فالأردن ، استمر فى دفع مرتبات موظفيه ، وكانت تنفق المساعدات المالية الأخرى على بناء قاعات المجتمع ، تحسين المدارس ،

والمشروعات الضخمة الأخرى ، التى ستجعل المواطنين المحليين ،يعرفون أنهم لم ينسوا ، ومع ذلك ، فقد كانت هناك الرشاوى الصريحة للمواطنين المحليين ، لجعلهم منسجمين مع الأمر الواقع . فى حين لم يحدث شىء يذكر بالنسبة إلى تحسين المياه المتاحة ، لأن الحكومات العربية ، اعتبرت أن تحسين المياه سيفيد إسرائيل ، ولا يستفيد منه الفلسطينيون المقيمون .

كرس الإسرائيليون ، وبصفة خاصة الخمسة عشر عاما من حكم حزب الليكود كافة جهودهم لإنشاء المستوطنات فى الضفة الغربية ، ولم يكن ذلك بسبب الدعاوى الدينية التى قدمها المستوطنون المتطرفون فى حركة جوش أمنيوم فحسب ، بل هذا التعهد بإنشاء إسرائيل أرتيز ، أو إسرائيل الكبرى كما عرفتها اللغة البابلية . وكانت سياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه إنشاء المستوطنات ، أكثر تصلبا من هذا ، وقد تحددت فى موقف الجنرال آريل شارون ، الذى شغل فى إحدى الفترات ، منصب وزير الزراعة ، وفى مرة أخرى وزير الإسكان ، وأعطيا له كلا المنصبين ، الكلمة الأخيرة فى سياسة المستوطنات ، وكانت فكرته أن يخلق واقعًا ملموسًا من خلال إنشاء العديد من المستوطنات الجديدة والمدن فى جميع أنحاء الأراضى المحتلة ، حتى يصبح من المستحيل على الفلسطينيين استعادة السيطرة على أراضيهم ، ومن خلال تنفيذ هذه السياسة ، قدمت الحكومة الإسرائيلية إغراءات مادية كبيرة للمهاجرين اليهود ، لترغيبهم فى الإقامة فى الأراضى المحتلة ، على الرغم من طلب أمريكا من إسرائيل وهى المساند الرئيسى لها عدم السماح لليهود السوفييت بالانتقال إلى الضفة الغربية ، وقد قدمت للمستوطنين اليهود الرهونات العقارية بفوائد بسيطة ، بالإضافة إلى العديد من المساعدات المالية الأخرى ، ولم تأت النتيجة كما كان يتوقع لها حكام إسرائيل : فبدلا من أن يقوم المستوطنون بتطوير الأراضى ، كما فعل أفراد المزارع اليهودية ، فقد كان اليهود الذين انتقلوا إلى الأراضى المحتلة غالبا من عمال الطبقة المتوسطة ، الذين قرروا عن وعى ، أن المخاطر والقلق الذى سيواجهونه فى الإقامة بالضفة الغربية ، كانت ترجحه المساعدات المالية المتوفرة لهم .. وقد كانوا يفضلون عادة العمل فى القدس أو فى مدن داخل إسرائيل الأصلية (المناطق التى أقيمت عليها دولة إسرائيل

قبل عام ١٩٦٧) ، وعلى ذلك لم يفلحوا أرضا ، ولم يجنوا حصادا . وعندما يتحقق السلام فى الشرق الأوسط ، فسوف يصبح من الصعب إقناع هؤلاء المستوطنين بالبقاء فى المنطقة الغربية أو سيكون بقاءهم أفضل فى مكان آخر يعتبر العديد من المزارعين اليهود فى وادى نهر الأردن ، أنهم فى وضع أفضل من جيرانهم الفلسطينيين ويعتقدون بأنهم يستطيعون أن يتعايشوا فى سلام مع الفلسطينيين ، إذا أزيلت عنهم القيود فى استخدام المياه ، وأن يكون للجميع (اليهود والفلسطينيون) نفس الفرص ونفس القيود . ولدى العديد من هؤلاء المستوطنين وجهات نظر مماثلة . ويقول المؤلف (مؤلف هذا الكتاب) ، أنهم أخبروه باستعدادهم للعمل بالزراعة فى ظل الإدارة الفلسطينية .

فى قطاع غزة يظهر تبلد الشعور الإسرائيلى نحو المشاكل المحلية بأفظع صورة ، فقد سمحت السلطات الإسرائيلية للمستوطنين ببناء أحد الفنادق ، الذى يعتبر أحد المنتجعات الفخمة المزودة بجميع وسائل الترفيه والراحة لقضاء عطلة نهاية الأسبوع ، وقد تم تزويد الفندق بحمام سباحة وبار للمشروبات وحمام ملحق بكل غرف النوم ، وأنشىء هذا الفندق وسط منطقة مكتظة بالمواطنين الفلسطينيين ، حيث تضم هذه المنطقة أكثر من ٤٥٠٠ لاجىء على مساحة أرض طولها ٤٠ كيلومتر وعرضها ٤ كيلومترات ، والمحصول الرئيسى فى هذه المنطقة ، هو البرتقال ، ويعتمد الناس فى معيشة أسرهم وحصصهم التموينية ، وتعليم أولادهم هناك على وكالة العمل والإغاثة لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNWRA) ، وكان للاستخدام المكثف للآبار ، أثر سيئ على تخفيض منسوب المياه الجوفية ، واختلاط مياه الآبار العذبة بمياه البحر ، وكان للازدحام الشديد أيضا أثره السيئ على نظام الصرف الصحى ، الذى أدى عدم الاهتمام به إلى انتشار التلوث ، وسوف يتكلف إنشاء نظام صرف صحى جديد مبلغ ١٦ مليون دولار أمريكى ، حسب أسعار عام ١٩٩٠ ، ويحتمل ألا تساهم إسرائيل فى نفقاته ، وفى غزة ، يمكن أن نجد كل الأمراض المتعلقة بالمياه : فالنقص الخطير فى نظافة مياه الشرب ، أو للاستخدام المنزلى ؛ عدم كفاية أو غياب نظام التخلص من الصرف الصحى ؛ التدهور السريع فى جودة المياه المتاحة ، الانتشار المستمر للأمراض المتوطنة بالمياه ، مثل الدوسنتاريا والكوليرا وانهيار الزراعة فى العديد من

المناطق ، بسبب ملوحة المياه وقلوية التربة . وفى هذه البيئة ، لم تكتف إسرائيل بإنشاء الفندق الفخم فقط ، وإنما جلبت إلى المنطقة ، ثلاثة آلاف مستوطن إسرائيلى يزرعون أراضيهم داخل سياجات شائكة ، مزودة بأبراج للمراقبة ، يقوم الحراس بخفارتها .

تعتبر سوريا من أكثر الأعداء المحتملين لإسرائيل ، تلك الدولة التى جعلت من القضية الفلسطينية دائما ، بندا أساسيا من بنود سياستها الخارجية ، وكانت سوريا ، هى أول الدول اهتماما بأعمال تحويل منابع مياه نهر الأردن ، وكانت رصاصات بنادق القناصة السوريين ، مصدر قلق دائم للمهندسين الإسرائيليين عندما كانوا يعملون فى تجفيف مستنقعات بحيرة الحولة ، وكانت سوريا أيضا هى التى توقفت عن الزحف إلى حيفا فى الأيام الأولى لحرب ١٩٧٣ ، وسوريا التى ظل يحكمها البرجماتى القاسى والسياسى اللامع حافظ الأسد منذ عام ١٩٧٠ ، كانت مثل إسرائيل ، تومن باعتمادها على جهودها الخاصة ، وتأخذ جانب الحذر عند التخطيط للمستقبل . ودفع الاهتمام بمجريات الأمور فى لبنان ، حافظ الأسد إلى التدخل فى لبنان ، عندما أعطى أوامره للقوات السورية بالتدخل ، لكى تمنع الجناح اليسارى ، الحليف المسلم من إلحاق الهزيمة بالقوات المسيحية . وكان الدافع الحقيقى من وراء ذلك ، هو منع إقامة نظام فى بيروت ، يكون له تصرفات حمقاء ، ويورط سوريا فى حرب مع إسرائيل فى وقت ، لم تكن هى المختارة لتوقيته . وبعد ذلك مباشرة ، غيرت سوريا انحيازها ، عندما تحالف المسيحيون مع إسرائيل وأصبح التحالف الفلسطينى اليسارى فى مأزق . وكانت سياسة سوريا متوازنة : من أجل الحفاظ على توازن فى لبنان ، ولكى تتأكد من أن نفوذ دمشق له الكلمة الأخيرة فى مجريات الأمور فى بيروت .

ونجحت السياسة ، التى كانت غالبا ما تنتهج أساليب وحشية ، وظهرت فى اغتيال الرئيس اللبنانى المنتخب بشير الجميل ، وفى استعراض آخر للقوى السورية ، عندما تقلد أمين الجميل مقاليد الحكم فى لبنان بعدمقتل أخيه بشير الجميل . عندما اتفق بشكل نهائى على إجراء معاهدة سلام مع إسرائيل ، ومنعته سوريا من توقيع المعاهدة وبدلا من ذلك أجبر حافظ الأسد ، الجميل والحكومة اللبنانية على قبول معاهدة شائنة ، تعطى سوريا نفوذا واسعا فى بلادهم . وفى بروتوكول سرى فى هذه

الاتفاقية ، أجبر لبنان على الموافقة بتواجد قوات سورية بصفة دائمة داخل لبنان ، لحراسة نهر الحاصبانى ، وينابيع الوزانى وحاصبيا . ولما كان نهر بانياس ينبع من داخل الحدود السورية . فتأكدت حكومة دمشق أنها بذلك ، تسيطر على أهم مصدرين من ثلاثة مصادر مائية تصب فى نهر الأردن ، والتى تعطى تصرفا يصل إلى ٥٠ – ٧٥٪ من التصرف فى أعالى نهر الأردن ، ويأتى بقية التصرف من سقوط الأمطار فى فصل الشتاء .

تعتبر سوريا فى الوقت الحالى مقيدة الحركة ، بسبب الاحتلال الإسرائيلى لمرتفعات الجولان ، وكانت دائمة مكبلة بتهديد القوات الإسرائيلية ، وعندما قررت القمة العربية الأولى عام ١٩٦٤ ، تحويل منابع نهر الأردن ، كانت هناك طريقتان ممكنتان أخذتا فى الاعتبار ، تحويل نهر الحاصبانى إلى نهر الليطانى ، وتحويل نهر بانياس إلى نهر اليرموك . أو تحويل كل من الحاصبانى وبانياس إلى نهر اليرموك داخل الأراضى الأردنية . واختير الخيار الثانى ، على الرغم من أنه ، حسب البيانات التقييمات المستقلة ، كانت له جدوى هامشية . فبسبب مسامية التربة ، وعوامل أخرى ، كان المشروع من الوجهة الفنية بالغ التعقيد ومن المؤكد أنه كان باهظ التكاليف ومع ذلك فلم تعر المملكة العربية السعودية اهتماما لذلك الأمر ، عندما وافقت على تسديد معظم نفقات المشروع ، وكانت سوريا مهتمة بدرجة كبيرة بهذا المشروع ، حيث كانت المياه المحولة تخزن فى سد موخابيا فى سوريا . وقد قدرت إسرائيل ، أنه فى حالة المضى فى تنفيذ هذا المشروع ، كان سيحرمها من استخراج ٣٥٪ من المياه التى كانت تنوى أخذها من نهر الأردن والتى منحها هذا الحق خطة جونستون عام ١٩٥٥ . بدأ العمل بالمشروع عام ١٩٦٥ ، على الرغم من التحذير الذى وجهته إسرائيل ، بأن أية محاولة لتحويل نهر الأردن ، ستعتبر انتهاكا لحقوقها الوطنية . لم يكن الإسرائيليون يراوغون ، لكنه كان من الصعب عليهم القيام بعمل شىء ، حيث كان يجرى تنفيذ العمل بالكامل فى أرض عربية ، على الرغم من أن بعض الأراضى كانت محل نزاع ، وقد وضعت ضمن المناطق منزوعة السلاح ، التى ظل موقفها معلقا إلى أن يتم اتخاذ موقف بشأنها . وكان يبدو من الواضح أن الإسرائيليين كانوا يبحثون عن

حجة تبرر تدخلهم وقد وجدوها تلك التى قدمت كذريعة لحماية المصدر الثالث لنهر الأردن ، الدان ، الذى ينبع من أحد المناطق المتنازع عليها . فالينابيع التي تكون روافد الدان كونت فى الحال بحيرة صغيرة محاطة من جوانبها الثلاثة بالحدود الإسرائيلية ، لكن السوريين المتواجدين على الطرف الشمالى من البحيرة ، كانوا يدعون السيادة عليها . ولكى تفرض إسرائيل سيطرتها عليها ، قررت إنشاء جسر ترابى ، يكون من شأنه احتواء منابع المياه وجعلها داخل الحدود الإسرائيلية . وأدرك المراقبون السوريون فى الحال ، العواقب الخطيرة لما يجرى عمله ، وقاموا بإحضار مدرعة ومدفع ، وفى أول نوفمبر بدءوا فى إطلاق النيران على البلدوزرات الإسرائيلية ، عربات نقل الأتربة والمهندسين الإسرائيليين ، وتصدت القوات الإسرائيلية للنيران ، وسرعان ما بدأت معركة بين مدفعية الدبابات ، مدافع المورتار والمدفعية الثقيلة ، وكانت للسوريين الغلبة فى البداية . وبعد يومين استأنفت إسرائيل العمل فى إنشاء الجسر ، وحاول السوريون مرة أخرى إيقاف الأعمال . واندلعت النيران مرة أخرى ، لكن الإسرائيليين فى هذه المرة أحضروا معهم أعدادا كبيرة من المدرعات والجنود المدربين على القتال . وكانوا هذه المرة أكثر فاعلية ، ولم يضعوا أنفسهم تحت رحمة القوات السورية التى كانت تواجههم ، وبمجرد أن حاول السوريون منع الإسرائيليين من سد بحيرة الدان ، لذا استهدف الإسرائيليون جيش العمال العرب الذى كان يعمل فى إنشاء القناة التى ستنقل المياه من نهر بانياس إلى نهر اليرموك . وعندما صوبت القوات السورية نيران مدافعها نحو عمال المزارع فى الدان ، قامت إسرائيل باستدعاء سلاح الجو ليضرب مواقع حيوية فى عمق سوريا . وبذلك كانت النهاية لمشروع تحويل نهر الأردن .

اعترف الجنرال إريل شارون ، الذى كان آنذاك رئيس أركان القيادة الشمالية للجيش الإسرائيلى ، أنه حتى بدون الاستفزاز الذى قامت به القوات السورية بالهجوم بالمدفعية على بحيرة الدان ، فقد كانت إسرائيل مصممة على الهجوم :

«لم نكن نستطيع أن نجلس هناك طويلا ونظل مجرد مشاهدين للقناة العربية التى يجرى إنشاؤها . فبمجرد أن تحركت الحكومة الإسرائيلية ضد السوريين ، أو بأى أسلوب كانت ستنتهجه لا أدرى ولكن بهجوم سوريا فى نوفمبر فإنها بدأت جولة من

القتال ، أعطتنا الفرصة لكى نضع نهاية للمشروع يعتبر الناس أن الخامس من يونيو ١٩٦٧ هو اليوم الذى بدأت فيه حرب الأيام الستة فهذا التاريخ هو التاريخ الرسمى لكن فى الحقيقة فإن حرب الأيام الستة بدأت قبل هذا التاريخ بعامين ونصف فى اليوم الذى قررت فيه إسرائيل العمل ضد تحويل نهر الأردن .

فى نفس الوقت الذى منعت إسرائيل ، العرب من تنفيذ مشروعهم العظيم بتحويل نهر الأردن . كانت قد انتهت تماما من إنشاء المرحلة الأولى من مشروعها الكبير «شبكة نقل مياهها الخاصة» . إن التخطيط للاحتياجات المائية . قد بدأ على الفور بعد تأسيس الدولة بعد حرب عام ١٩٤٨ ، على الرغم من أن الفرصة لتبنى أسلوب موحد لم تؤخذ إلا عندما أتاحتها المفاوضات التى أدت إلى اتفاقيات الهدنة فى عام ١٩٤٩ وبدلا من ذلك قامت إسرائيل ودول الحوض الأخرى برسم سياستهم المائية كل منهم على حدة وفى عام ١٩٥١ ، أعلنت إسرائيل عن خطة كل إسرائيل ، التى تضمنت تجفيف مستنقعات بحيرة الحولة ، تحويل نهر الأردن وإنشاء نظام ناقل ، لنقل المياه إلى السهل الساحلى وصحراء النقب ، التى اعتبرت أنها على درجة من الخصوبة لأعمال الزراعة إذا توفر لها المياه ، وفى نفس الوقت ، كانت الأردن ترسم خططها الخاصة بعد الدراسات التى قام بها الاستشاريان البريطانى مردوخ ماكدونالد والمهندس الأمريكى م. أى . بنجر فى عام ١٩٥٠ ، وقد استقرت الخطة الأردنية على إنشاء سد على نهر اليرموك عند المقارن مع سد ثان عند أواسيه ، الذى يعطى تدفق بالجاذبية (دون الحاجة إلى طلمبات رفع) إلى قناة شرق الغور على طول وادى الأردن . كان هذا المشروع سيعطى طاقة كهربية مائية لكل من الأردن وسوريا ، ويروى مساحة ٦٠٠٠٠ دونم (حوالى ٢٠٠٠٠ إكر) فى سوريا ، وخمس أمثال هذه المساحة فى الأردن . واتفقت الأردن وسوريا على أساليب مشاركة المياه . وطلب من وكالة العمل والإغاثة لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة الحضور لتنفيذ خطة بنجر ، وبدأ العمل فى عام ١٩٥٣ ، واعترضت إسرائيل مرة أخرى ، مدعية أن حقوقها كدولة واقعة على حوض النهر ، لم تؤخذ فى الاعتبار على الرغم من أن لها عشرة كيلومترات فقط على واجهة هذا النهر ، ومع هذا ، كانت من ضمن المناطق المنزوعة السلاح ، بما كان يسمى بمثلث اليرموك .

فى نفس الشهر الذى بدأ فيه المهندسون العمل فى سد المقارن – يوليو ١٩٥٣ – بدأت إسرائيل فى تحويل مياه نهر الأردن إلى شبكة مياهها الخاصة ، عند جسر يعقوب ، ومرة أخرى فى المنطقة المنزوعة السلاح ، التى تنتظر التقسيم النهائى . لقد كان الموقع الذى اختارته إسرائيل موقعا خطرا لكنه كان يمتاز بمستوى ملوحة أقل عن نقاط التحويل الممكنة الأخرى فى اتجاه مصب النهر ، وقد كان الموقع عند منسوب عال ، يعطى انحدار جيدا بالجاذبية إلى بحيرة كيناريت . وجاء الآن دور العرب فى الاحتجاج . ففى سبتمبر ، أثارت سوريا الموضوع فى الأمم المتحدة ، مثلما ثارت من قبل عند تجفيف إسرائيل مستنقعات الحولة ، حينئذ ، وعلى الرغم من أن الاحتجاجات السورية لم تلق اهتماما من قبل ، إلا أنها قبلت هذه المرة ، وصدرت الأوامر إلى إسرائيل بوقف العمل ، تجاهلت إسرائيل هذه الأوامر . وعندما هددت الولايات المتحدة بقطع المساعدات عن إسرائيل فى نوفمبر ١٩٥٣ ، عندئذ رضخت للأمر ، وقد أجبرت إسرائيل على نقل المأخذ لناقلها المائى إلى منطقة أشد كنروت فى بحيرة طبرية ، حيث كانت الملوحة عالية . وكان عليها أن تستخدم طاقة القوى الكهربية لضخ المياه إلى شبكتها الخاصة .

وربما فى محاولة لإظهار عدم التحيز ، قامت الولايات المتحدة فى ذلك الحين ، بقطع إمداد المعونة المالية لخطة بنجر ، مجبرة الأردن بذلك على التخلى عن المشروع برمته ، وكان السبب المزعوم من وراء ذلك ، قضية قانونية إسرائيلية معقدة ، نشأت عن قرار بريطانى فى عام ١٩٢٦ ، لإعطاء مهندس يهودى يدعى بنحاس رتنبرج امتياز لمدة سبعين عاما لاستخدام نهر الأردن واليرموك لإنتاج قوى كهربية من المياه ، وأنشأ رتنبرج مؤسسة كهرباء فلسطين ، وكان هذا الامتياز بالإضافة إلى فشل اليهود والعرب فى التوصل إلى أسس تفاهم ، والتى منعت على مدى الأربعين عاما التالية من تكوين خطة مياه واحدة متكاملة للمنطقة .

وعندما دشنت شبكة المياه الإسرائيلية فى عام ١٩٥٣ فى الوقت الذى تم فيه منع الأردن من تنفيذ خطة بنجر ، أدرك الرئيس الأمريكى أيزنهاور ، أن الولايات المتحدة ، أصبحت مرتبطة بشكل متزايد بالسياسات المائية للإقليم ولذا ، فقد عينت ايريك

جونستون كسفير خاص لها فى مهمة الوساطة بين الجانبين ، وطرق كل السبل من أجل عمل خطة شاملة لتطوير نظام نهر الأردن ، وكانت تسعى فكرة الولايات المتحدة ، التى أسستها على نجاح خطة مارشال فى أوربا تقليل حدة الصراع فى المنطقة ، من خلال تنشيط التعاون والاستقرار الاقتصادى . وكانت النتيجة الأولى تنافس بين الجانبين العربى واليهودى ، لإنتاج أكثر الخطط إثارة من أجل دعم مطالبهم المتطرفة مع ضغط من الإسرائيليين من أجل الحصول على مياه الليطانى لتضمينها فى الخطة الموحدة ، وطالب العرب بأن على إسرائيل أن تصرف النظر عن فكرتها لنقل المياه من منطقة حوض نهر الأردن بمعنى أن تتخلى إسرائيل عما تراه بحاجتها الملحة لاستخدام مياه نهر الأردن فى رى منطقة النقب وفى النهاية ، وبعد عشرات اللقاءات التقارير المستندات الفنية والتسويات خرج السفير جونستون بخطة موحدة ، تدعو بإنشاء مجلس محايد يتكون من ثلاثة أعضاء من أجل الإشراف على سحب المياه ، وحفظ السجلات ، ومراقبة منشآت المشروعات . وقامت لجان من كل من إسرائيل والجامعة العربية بالموافقة على الخطة ، التي ناقشها مجلس الوزراء الإسرائيلى فى يوليو عام ١٩٥٥ على الرغم من عدم أخذ تصويت فى ذلك الوقت وأعطت لجنة الخبراء العرب موافقتها فى سبتمبر من نفس العام ، وأحيلت الخطة إلى مجلس الجامعة العربية وفى ١١ أكتوبر عام ١٩٥٥ صوّت المجلس ضد إقرار الخطة ، مع أن التصويت لم يكن رفضا كاملا للخطة ، وقبلت كل الدول العربية المعنية بالخطة فى هدوء على مشاركة المياه التى أوصى بها جونستون وتنص على إعطاء ٥٢٪ للأردن ، ٣٦٪ لإسرائيل ، ٩٪ لسوريا و٣٪ للبنان . هذه الاتفاقية الصامتة ، ظلت حتى وقتنا هذا على الرغم من أن المياه استمرت تلعب دورا كبيرا فى استمرار الصراع بين كل الأطراف المعنية ، خصوصا فى الفترات الحديثة نسبيا .

بالنسبة لحالة إسرائيل ، كان ذلك بسبب أن وضعها كدولة بعد حرب ١٩٦٧ ، أصبح وضعا قويا ، فقد منع احتلالها لمرتفعات الجولان أية محاولة عربية لتحويل منابع نهر الأردن ، وكان لوجودها فى الضفة الغربية ، أن أعطاها الحق فى السيطرة على نصف طول نهر اليرموك فى مقابل عشرة كيلومترات كانت تمتلكها من قبل .

هذا الوضع الأفضل لإسرائيل سمح لها بأن تستغل المياه أسوأ استغلال استراتيجي وقد حذرت بأنها سوف تقوم بتدمير قناة شرق الغور الأردنية بالكامل ، وهى عماد نظام المياه للأردن وعدم السماح بإصلاحه إذا استمرت الأردن فى السماح لأفراد حرب العصابات الفلسطينيين فى القيام بأعمال فدائية من داخل أراضيها ، وقد كان ذلك فى عام ١٩٦٩ . فى عام ١٩٧٠ قامت القوات البدوية التابعة للملك حسين بطرد أفراد حرب العصابات الفلسطينيين فى معركة أيلول الأسود ، وقد حافظ الملك حسين على كلمته وفى المقابل أحجمت إسرائيل عن تدمير المنشآت الواقعة على واديى نهر الأردن ، لكنهم فعلوا بقدر ما يستطيعون لتقليل كمية المياه التي يمكن للأردنيين أن يستخرجونها من نهر اليرموك لتغذية قناة شرق الغور .

وقناة الغور التى تبلغ طولها ٦٩ كيلومتر ، تنقل المياه من اليرموك على طول وادى نهر الأردن ، ويخطط لها بأن تمتد جنوبيا حتى تصل إلى البحر الميت ، وكانت المرحلة الأولى من مشروع اليرموك العظيم ، هى السيطرة على النهر داخل سوريا لمنع الفيضانات الشتوية وتسوية توزيع المياه خلال شهور الصيف . وعندما بدأ العمل كانت سوريا تسيطر على المنطقة ، أما حاليا فتحتل إسرائيل الضفة الشمالية من النهر ، ولها موقع مقابل مباشرة لنفق المأخذ الموصل للقناة . تستطيع إسرائيل ، وقد قامت بالفعل بتحديد الأعمال التي يمكن للأردنيين أن يقوموا بتنفيذها هناك ، وقد قامت بمنع المهندسين الأردنيين من القيام بتطهير النهر ، من أجل تحسين انسياب مدخل القناة وفى عام ١٩٦٧ اضطرت الأردن إلى اللجوء إلى الأمريكان من أجل إقناع الإسرائيليين بالسماح للعمال الأردنيين بإزالة الصخور حول بسد من الطمى أمام مدخل القناة وقد وافقت إسرائيل على هذا الطلب تحت ضغط لكنها لم تسمح فى ذلك الحين للأردنيين بترحيل الطمى وفى عام ١٩٧٩ حدث نفس الشيء وفى هذه الفترة أدعى الأردنيون أن الإسرائيليين قد أعادوا الصخور بعد أيام قليلة بعد أن أزالها الأردنيون ، وفى تلك الواقعة حركت الأردن قواتها نحو نهر اليرموك وحشدت إسرائيل قواتها إلى المنطقة وفى مرة أخرى كان التدخل الأمريكى مطلوبا من أجل تفادى الصدام بعد ذلك فى سنة الجفاف ١٩٨٤ قالت الأردن أن الطمى المواجه لمدخل القناة يؤثر بدرجة خطيرة على

تدفق المياه إلى قناة شرق الغور وادعت بأن إسرائيل تعمدت حدوث هذا الأمر ، حتى يمكنها ذلك من أن تزيد من تدفق مصب نهر اليرموك فى بحيرة طبرية ، حتى تتمكن إسرائيل من زيادة معدل استخراجها للمياه . ولم تستطع إسرائيل أن تحافظ على خطاب الاتفاقية السرية الذى توصلت إليه مع الأردن بنفس الطريقة التى اتبعها الملك حسين (معركة أيلول الأسود) .

بدأ إنشاء قناة شرق الغور فى عام ١٩٥٧ وكانت ستصبح المرحلة الأولى من نظام أكبر كثيرا مما هو موجود الآن فكان مخططا إنشاء قناة غرب الغور بطول ٤٧ كيلومترا على الجانب الآخر من نهر الأردن عن طريق إنشاء سحارة بين القناتين وسبعة سدود على جانب الوديان وسدين كبيرين على نهر اليرموك بالإضافة إلى أعمال الحماية من الفيضان وأعمال الصرف ولم يتم إنشاء سوى قناة شرق الغور ، وعدد قليل من الأعمال الصغيرة الأخرى ، تم إنجازها قبل حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ والسدان المزمع إنشاؤهما على نهر اليرموك لم ينفذا . وبعد الحرب كانت الأوضاع الإسرائيلية الجديدة تعنى ، أنه من غير الممكن القيام بأية أعمال ، وفى غياب أية اتفاقيات ظل المشروع حبرا على ورق .

أدت هزيمة العرب عام ١٩٦٧ إلى تزايد نشاط أفراد حرب العصابات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، حيث عمل الفلسطينيون علي تعويض فشل الجيوش العربية ، وقد بدأوا بشكل منتظم فى شن الهجمات على الأراضى الإسرائيلية عبر الأردن والتى أدت بدورها إلى حدوث مصادمات بين الإسرائيليين والأردنيين وفصائل الجيش العراقى المرابط فى الوادى – حيث أرسلت القوات العراقية إلى الأردن عام ١٩٦٧ ، وظلت هناك بعد انتهاء الحرب .

كان الأخذ بالثأر من إنشاء قناة شرق الغور ، التى أعادت الحياة إلى الجانب الأردنى من الوادى ذا أهمية واضحة لإسرائيل خصوصا وأن هجمات منظمة التحرير الفلسطينية ، كانت موجهة بالتحديد ضد المنشآت المائية الإسرائيلية ومع ذلك ، فإن هذا الدافع قد يجلب الانتقام من شبكة المياه الإسرائيلية المعرضة للهجوم ، ولذلك فإن الرد بالهجوم ، ظل يجد مقاومة من الحكومة الإسرائيلية لبعض الوقت ، بعد ذلك فى

يونيو عام ١٩٦٩ راجع مجلس الوزراء الإسرائيلى سياسته بعض الشيء بسبب إصرار الجيش والبعض الآخر بسبب التقارير الفنية من مهندسى المياه ، ففى شهرى أبريل ومايو من هذه السنة هبط منسوب مياه نهر الأردن إلى أقل من المتوسط بالنسبة إلى هذه الفترة من العام ، وكان هناك شك فى أن الأردن يأخذ أكثر من حصته العادلة من المياه المتاحة وأظهرت المفاوضات السرية التي تمت بين إسرائيل والأردن مؤخرا تحت رعاية أمريكا أن السبب فى نقص المياه ، كان يرجع إلى الجفاف الشديد ، وأنه لم تكن هناك زيادة فى ضخ المياه من قبل الأردنيين . وجاء الوقت الذى تمت فيه هذه المفاوضات متأخرا جدا ففى الثالث والعشرين من يونيو عام ١٩٦٩ قام سلاح الجو الإسرائيلى بإلحاق الدمار بمعظم قناة شرق الغور ، وباتت القناة معطلة حيث منعت رى زراعات الموز والموالح ، وبذلك لم تدمر إسرائيل المحاصيل الأردنية فقط ، ولكنها دمرت أيضا حياة آلاف الأسر من صغار المزارعين وتمكنت الغارات المتتالية من إجبار ٥ آلاف شخص من مجموع ٦٠٠٠٠ نسمة كانوا يعيشون بالوادى إلى الانضمام إلى مئات الآلاف من اللاجئين الذين اضطروا إلى عبورنهر الأردن من الضفة الغربية ، وقد حضر السفير الأمريكى فيليب حبيب إلى المنطقة ليدير المفاوضات ، التى توصلت إلى أن الأردن لم يكن يأخذ أكثر من حصته العادلة من المياه وبمجرد أن اعترفت إسرائيل بهذا الواقع أصبح السفير قادرا على الحصول على وعد من إسرائيل بترك قناة شرق الغور على حدة ، فى مقابل طرد الفلسطينيين من الأردن .

منذ ذلك الحين ، ابرمت اتفاقيات سرية أخرى بين إسرائيل والأردن ، وكان يجرى تسوية الشكاوى من أحد الأطراف بخصوص استغلال المياه أو الأعمال الجديدة من خلال الجانب الأمريكى ، ومع ذلك فقد تم إرجاء الخطط الأردنية لبناء سد المقارن على نهر اليرموك ، وهو الحلقة الأساسية التالية فى كل المشروع ، حيث طلبت إسرائيل نصيبا أكبر من مياه نهر اليرموك كثمن لموافقتها ، وهددت بضرب المنشآت بالقنابل إذا استمر الأردنيون قدما فى المشروع دون أخذ موافقتها المسبقة وقد توقف التمويل الدولى لمشروع سد الوحدة الأردنى – السورى المشترك من أجل تخزين مياه الفيضانات السنوية لنهر اليرموك بسبب الفيتو الإسرائيلى .

كان الوضع فى وادى نهر الأردن باعثا على الأسى الشديد ، وهو الوادى الذى كان يعتبر من أكثر مناطق الأردن إنتاجا حتى إن الأمير حسن خول إليه مسئولية تعمير المنطقة ، وفى عام ١٩٧٤ أتى بخطة جديدة استلزمت تأسيس لجنة لوادى نهر الأردن للاطلاع بكافة الأعمال فى المنطقة وقناة شرق الغور ، التى كانت ممتلئة بالطمى تم تطويرها وتركيب مواسير ضغط جديدة لرى مساحة ٣٠٠٠٠٠ دونم (١٠٠٠٠٠ إكر) من المياه المتدفقة من جانب الوديان فى الشرق ، وشجعت القرى الجديدة حديثة الإنشاء والمزودة بالوسائل الحديثة على جذب الناس للإقامة هناك ، ومنذ ذلك التاريخ فإن اللجنة التى تعرف الآن بهيئة وادى نهر الأردن ، كانت نجاحاتها واضحة للعيان . وسد الملك طلال المقام على نهر الزرقا ، الذى يبعد ١٨ كيلومتر من القناة ، وشمال – جنوب الطريق السريع ، قد استطاع أن يجدد من حياة الوادى ، بينما كانت سياسة الملك حسين الواعية ، بالإضافة إلى الوساطة السرية من جانب أمريكا ساعدت على منع حدوث مصادمات جديدة مع إسرائيل .

فى عام ١٩٧٣ ، أبعد الملك حسين بلاده عن دائرة الحرب ، وبذلك كسب رضاء الغرب ، وتفهم شعبه والعالم العربى . وفى عام ١٩٩٠ ، كان الملك حسين واحدا من القادة العرب القلائل الذى أعطى تأييده لصدام حسين ، بعد غزو العراق للكويت ولهذا السبب أدين الملك حسين صراحة فى كل من العالم العربى ، ومن الغرب . ومع أن هذا التأييد كان مفهوما بسبب وضع بلاده الجغرافى والاقتصادى ، فقد كان من المؤكد أن مصلحة الأردن فى مساعدة العراق . فخلال الحرب العراقية – الإيرانية كانت تمر العديد من الواردات العراقية من خلال ميناء العقبة الأردنية وكانت تنقل إلى بغداد بطريق البر بينما كان البترول العراقى ينقل فى عربات صهاريج من نفس الميناء . وفى عام ١٩٩٠ كان قيام المملكة العربية السعودية بقطع إمدادات البترول عن الأردن ، عقابا للملك حسين لتأييده صدام سببا لأن تعتمد البلاد بدرجة أكبر على بغداد . وظلت شاحنات البترول تشكل جسرا بريا بين الدولتين خلال فترة الأزمة وبعد ذلك ، ووظفت الناقلات الأردنية فى حركات ذهاب وإياب تفتح الحدود العراقية التى طبقت عليها قرارات الحظر ، ولكن تبعا لما صرح به أحد المسئولين الأردنيين ، الذى قال أن هناك سببا آخر لقرار الملك حسين بمساندة العراق عام ١٩٩٠ : كانت هناك اتفاقية من حيث المبدأ بين بغداد

وعمان ، لضخ مياه نهر الفرات إلى الأردن ، وكانت جميع التنبؤات تشير إلى الحاجة إلى المياه العراقية ، وأن نقص التمويل قد جعل الأردن عاجزة عن إنشاء محطات تحلية المياه التى تحتاج إليها بشدة ، ولا يمكن الحصول على مزيد من المياه من نهر الأردن فى الوقت الذى يتزايد فيه عدد السكان فى الأردن بشكل مستمر . وحسب تصريح وزير أردنى ، إن الملك حسين كان متأثراً فى قراراته بالحاجة الملحة للمياه : وقد كان من المهم ضمان نوايا العراقيين الطيبة فى المستقبل أكثر من استحسان العرب أو الغرب فى الوقت الحالى .

ولم تتردد إسرائيل نفسها فى استخدام المياه ، كأداة للسياسة ، خصوصا فى علاقتها بالسكان العرب المقيمين فى إسرائيل ، والمواطنين المقيمين فى ظل الاحتلال الإسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة وعادة إسرائيل فى التقييد الشديد على الفلسطينيين فى استخدام المياه وسماحها للمستوطنين بالحصول على مزيد من المياه لا يعد مجرد امتياز لصالحها ، فهى سياسة إسرائيلية غير معلنة ولكن مفهومة تهدف إلى تشجيع العديد من الفلسطينيين على النزوح من أوطانهم ، يتحدث اليمينيون فى إسرائيل بصراحة عن نقل أو إبعاد الفلسطينيين ، ولم يعترف حزب الليكود بأنها كانت سياسته عندما كان فى الحكم لكنه فى الواقع قد اتبعها ، ولم يحبذ حزب العمل هذا الحل ، بيد أنه لا يستطيع أن يراقب كل الجنود والمسئولين الإسرائيليين الذين يديرون مناطق الأرض المحتلة .

حتى فى داخل إسرائيل نفسها تستخدم المياه فى محاولة لإجبار الفلسطينيين على الخروج من المناطق اليهودية ، أقيمت فى هولندا عام ١٩٩٢ محاكمة غير رسمية على نزاعات المياه ، بواسطة جماعات الجناح اليسارى ، واتهموا فيها إسرائيل برفضها تزويد مياه الشرب من شبكة مياهها إلى العديد من القرى العربية الإسرائيلية ، وبالالتجاء إلى المحكمة لصالح هؤلاء المتضررين ، اتهمت مجموعات الصحة العربية إسرائيل محاولتها إخضاع مواطنيها العرب ، وتهويد الأراضى التى يقيم بها سكان القرى وادعى ممثلوا الحكومة الإسرائيلية ، أن القرى كانت تحرم من استخدام شبكة المياه ، لأنه لم يكن يعترف بهم أنهم من ضمن سكان البلدية واستنكرت المحكمة هذا التصرف المشين بدهشة بالغة .

ومع العلم بنقص المياه المزمن فى إسرائيل ، فحتى الكميات الضئيلة التى توفر من حرمان بعض سكان القرى العرب ، تساعد إسرائيل ، ويلعب الماء دورا أيضا فى العرض الإسرائيلى الشهير بإعادة قطاع غزة إلى العرب - إذا وجدت الدولة التى تقبل انضمامه إليها . وقدم وزير إسرائيلى هذا الاقتراح فى نهاية عام ١٩٩٢ ، بعد ارتفاع موجات العنف المفاجئة التى شنتها الحركة الإسلامية حماس . ولم يوجد أى وزير إسرائيلى سواء من حزب الليكود أو العمل ، اقترح إعادة الضفة الغربية . فالفارق بين المنطقتين واضح تماما فقطاع غزة يعانى من نقص شديد فى المياه ، مما يجعل ذلك عائقا فى حين أن الضفة الغربية تزود إسرائيل بالمياه ، بدون حلفاء جدد ، اقتصاديات جديدة وتعاون أفضل فإن إسرائيل ستعانى من نقص شديد من المياه فى المستقبل . وهى تتطلع إلى تركيا وجيرانها العرب من أجل مساعدتها للخروج من هذا المأزق .

الفصل الثالث

مشروع جنوب - شرق الأناضول

جلس الرئيس التركى تورجوت أوزال ، ورئيس وزرائه سليمان ديميريل متقاربين لا تفصل بينهما سوى بضعة أقدام . فقد كانت هذه هى المرة الأولى التى يجتمعان فيها على رأى واحد ، ولو أنهما ظلا عاجزين عن تبادل أطراف الحديث إلا بشق الأنفس . وجلس وزراء من جمهوريات وسط آسيا الجديدة يتصببون عرقا من وطأة الطقس الحار ، الذى بلغت درجة حرارته خمساً وأربعين درجة ، وعزفت الأوركسترا الموسيقات الوطنية ، وأطلقت الألعاب النارية على خلفية من سماء صافية ، واندفع الآلاف من سكان المنطقة الذين شجعتهم السلطات على حضور تلك المناسبة إلى الوقوف فى طوابير لشراء زجاجات المياه المعدنية ، التى جلبت لهم من مصانع تبعد أميال عديدة عن موقع الحفل بثمن غال ، كان ذلك فى يوم السبت الخامس والعشرين من يوليو عام ١٩٩٢ ، وهو يوم الافتتاح الرسمى لسد أتاتورك القريب من مدينة بوزوفا التى تقع فى جنوب - شرق الأناضول الذى بنى لتوليد القوى الكهربية ، وألقيت الخطب ، ورفرفت الأعلام ، وانطلقت بالونات الهواء الساخن ، وقامت الطائرات الشراعية بحركات بهلوانية فى سماء الحفل ، وهى تنساب فى رشاقة فوق جدار السد ، فقد كان هذا إيذانا باكتمال أهم عنصر فى مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف بالجاب (GAP) ، الذى يعد من أكبر المشروعات المتكاملة فى تاريخ البلاد ، ذلك المجمع الضخم الذى سيوفر مليارات الأمتار المكعبة من مياه الرى ، ويولد قدرا هائلا من الطاقة الكهربية ، والذى صمم من أجل تحويل إقليم متخلف ، ومن أجل تغيير تركيبة المنطقة اجتماعيا واقتصاديا للأبد . ومن المتوقع بحلول عام ٢٠١٥ ، أن تقوم التوربينات المولدة للكهرباء فى سد أتاتورك وفروعه ، بتوليد خمس الطاقة الكهربية التى تنتجها الدولة فى الوقت الحالى ، وسوف تروى المياه المخزنة وراء السد أيضا مساحات من الأراضى تقدر بـ ٢٠٠٠٠ كيلومتر مربع ، فى منطقة تقدر مساحتها بمثل مساحة إسرائيل ، وتعتبر من الناحية النظرية . كافية لمضاعفة الإنتاج الزراعى لتركيا .

وفى نفس ذلك اليوم الخامس والعشرين من يوليو عام ١٩٩٢ ، كانت هناك دورية مقاتلة من قوات المظلات التابعة للجيش التركى ، تشق طريقها بحذر ، على طول طريق ملئ بالأقذار بالقرب من مدينة جيزرى ، تلك البلدة التى لا تبعد كثيرا عن نقطة التقاء الحدود العراقية / السورية والتركية حدث هناك إطلاق مفاجئ للنيران ، ومن خلال السرعة التى اكتسبتها هذه القوات المدربة من خلال تدريباتها الطويلة ، اتخذت لها مواقع دفاعية فى الحال وقامت بالتعامل مع المهاجمين ، بينما أبرق قائدهم باللاسلكى أخبار الاشتباك ، الذى أسفر عن قتل خمسة من الجنود واثنين من رجال حرب العصابات بينما أسفرت الاشتباكات فى حوادث أخرى عبر المنطقة الجنوبية الشرقية عن قتل اثنين آخرين من أفراد حرب العصابات ، وقتل خفير القرية بطريقة وحشية وأقبلت قوات من البوليس والجيش مدججة بالسلاح بينما استمر رجال الأمن فى سجن ديار بكير ، يمارسون طريقتهم الوحشية اليومية فى استجواب المسجونين الذين ألقى القبض عليهم مؤخرا ، فقد كان مطلوبًا الحصول على المعلومات بسرعة وأية وسيلة ممكنة .

وكان هناك عنصر ثالث يوضح العلاقة المباشرة بين الاحتفالات فى بوزوفا والاشتباكات التى تدور كل يوم فى المناطق البعيدة من جنوب شرق الأناضول . ففى أنقرة ، ظل المسئولون بوزارة الخارجية التركية فى مكاتبهم ، حتى ساعة متأخرة من الليل ، يعدون المذكرات لوزيرهم حكمت حتين ، بينما عكف المستشارون فى دمشق على دراسة آخر التقارير الواردة من تركيا لإعداد ملاحظاتهم ، من أجل سلسلة طويلة من الاجتماعات التى أزمع عقدها فى الأسبوع القادم .

كان حزب العمال الكردى (PKK) الذى كانت سوريا تدعمه وتقدم له السلاح بانتظام ، والذى كانت العراق وإيران أيضا تقدمان له المساعدة أحيانا ، وكان هذا هو رد فعل الرئيس حافظ الأسد لقرار تركيا باستخدام المياه الوفيرة لنهرى دجلة والفرات فى مشروع ضخم ، كان من المنتظر أن تكون له عواقب وخيمة على المناطق الواقعة فيما وراء الحدود التركية ، حيث ينقل نهر الفرات فى الوقت الحالى حوالى ٧٠٠٠ مليار جالون من المياه عبر الحدود إلى سوريا كل عام ، ويتوقع أن يحجز مشروع جنوب

شرق هضبة الأناضول أكثر من نصف هذه الكمية داخل السدود التركية وقنوات الرى ، وسوف تعود معظم المياه إلى نهر الفرات مرة أخرى ، ولكن بعد أن تروى الحقول التركية ، وتصبح أكثر ملوحة ، عندما تصل إلى المزارع السورية والعراقية الواقعة عند مصب النهر ، وتقول أكثر التنبؤات تشاؤما في كل من دمشق وبغداد بأن مشروع الجاب ، سوف يحرم سوريا من ٤٠٪ والعراق من ٩٠٪ من المياه المتدفقة من نهر الفرات وسوف تأخذ خطط الرى الطموحة فى سوريا ٣٥٠٠ مليار جالون أو نحو ذلك من مياه الفرات على حساب العراق ، التى كان يستخدم مزارعوها مياه الفرات منذ قرابة ستة آلاف عام ، وفى عام ١٩٧٥ وبعد ما أنشأت سوريا سد الثورة ، ادعى العراقيون أن نقص المياه ، أدى إلى وضع أرزاق ثلاثة ملايين مزارع فى خطر ، وكاد الخلاف بين الدولتين يجعلهما على حافة الصدام المسلح ، ولكن العراق فى وضعها الحالى اليوم ، تعتبر دولة ضعيفة ومنقسمة ، وبعد غزوها الفاشل للكويت ، لا تستطيع أن تفعل شيئا ، إلا أنها ما تزال تأمل فى تعويض نقص مياه نهر الفرات من مياه نهر دجلة ، وعلى الرغم من ذلك ، فما تزال قلقة : فالملوحة المتزايدة فى مياه الفرات ، أدت بالفعل إلى تبوير بعض الأراضى الزراعية العراقية المحيطة بمنطقة البصرة .

ولما كان الرئيس حافظ الأسد يعد واحدا من أذكى قادة الشرق الأوسط ، فلقد قرر منذ فترة طويلة ، أنه يريد شيئا يساوم به فى معاملاته مع تركيا والدول الأخرى . لذا ، فلكى يجمع فى يديه بعض أوراق اللعبة ، قام بدعوة عدد من ممثلى جماعات حرب العصابات المختلفة ، وحركات التحرر والمنشقين ليتخذوا من دمشق مركزا لقيادتهم ، ومن بين هؤلاء الذين لبوا الدعوة بالذهاب إلى دمشق ، والذين استطاعت أن تستخدمهم المخابرات السورية فى هدوء ، كانوا أعضاء شبان من جماعة الـ (Dev Genc and Dev Sol) التابعة لجيش تحرير شعب تركيا وعصابات صغيرة أخرى من اليسار الثورى . ووفرت لهم سوريا كل أسباب الضيافة ، التى تسبغها على المنظمات الأخرى التى قد تغدو مفيدة لها ، مثل رواتب شهرية مناسبة ومعسكرات للتدريب ، وحرية تامة فى استخدام الأسلحة التى تسيطر عليها المخابرات السورية التى يتخلل عملائها كل ركن فيها . وعاد الكثير منهم إلى تركيا بعد أن أنهوا فترات

التدريب الأولية على أعمال حرب العصابات ، ولعبوا دورهم تدريجيا فى تحويل المدن التركية إلى ساحات قتال مدنية ، حيث استغلوا الشلل السياسى الذى أحدثه الخلاف البرلمانى المستعصى الحل بين حزب العدالة التابع لسليمان ديميريل وحزب الشعب الجمهورى التابع لبلنت أيجيفت . وبالإضافة إلى القتال ، توخى هؤلاء الشباب الثوريون الحرص فى نشر رسالة ثورتهم ، ومن بين الذين تناهت إلى سمعهم ، بعض أعضاء الجمعية الوطنية الديمقراطية للتعليم العالى ، وهى جمعية كردية مسالمة فى جامعة أنقرة ، وكان عبد الله أوكلان يلعب فيها دورا نشطا ، فى عام ١٩٧٨ ، وجد أن البوليس التركى يضعه تحت المنظار ، قرر اللحاق بزملائه فى دمشق . ولما كان يتصف بالحكمة والفطنة والجاذبية والكفاءة ، فسرعان ما تولى قيادة حزب العمال الكردى (PKK) . ولم يكن ذلك بالنسبة له عملا بطوليا فى ذلك الحين : فعدد الأعضاء كان قليلا ، والعناصر الثورية كانت أقل ، وبالنسبة لمضيفيهم السوريين ، كان حزب العمل الكردى ، مجرد حزب من بين صفوف الأحزاب المتزايدة من النشطاء السياسيين المنفيين ، تحتل فيه الفصائل التركية الرئيسية المواقع البارزة . وبدا فى هذه المرحلة ، أن نظاما ثوريا قد ينجح فى الاستيلاء على السلطة فى أنقرة ، لذلك كان الأتراك المنفيون بالنسبة لحافظ الأسد ، هم الجماعة الأكثر أهمية من أى كردى .

وبحلول عام ١٩٧٨ ، كانت تركيا على شفا حرب أهلية ، وكان البوليس التركى منقسما على نفسه وعديم الفاعلية ، وكان الجيش هو الوحيد الذى يعمل على تماسك الأمة ، حيث شن حرباً ضروساً على اليسار المتطرف ، وتغاضى عن ظهور يمين متطرف مساوٍ لليسار ، فالاثنا عشر مليون كردى الموجودون فى المناطق الحدودية بين سوريا والعراق وإيران وتركيا ، لم يكن لهم وجود رسمى ، إذ اعتبروا «أتراك جبليين نسوا لغتهم الأصلية» . وفى حقيقة الأمر ، كان الأكراد يتعرضون لقمع وحشى فى المقاطعات الكردية الثمانى فى جنوب شرق الأناضول ، إذ كانوا يراقبون ويُعاملون بطريقة عنصرية عندما يرتحلون إلى المناطق الغربية من البلاد الأكثر رخاء .

وتغير الموقف فى عام ١٩٨٠ : فرئيس أركان الجيش التركى ، الجنرال كنعان أيفرن ، الهادئ ، الذى ترتسم على ملامحه طيبة العم ، تدخل بقواته أخيراً ، واستطاع لدهشة معظم الناس أن يعيد النظام للشارع التركى الذى شاعت به الفوضى بين ليلة

وضحاها ، ومنع الساسة المتناحرون من النشاط ، حيث تولى الجيش زمام الأمور ، إلا أن تورجوت أوزال (الذى توفى فى أبريل عام ١٩٩٣) ، ذلك المهندس الهيدرولوجى ، الذى اشتهر بأنه واحد من أفضل الاقتصاديين فى أوربا ، ظل فى موقعه كرئيس للهيئة العامة للتخطيط .

كان هذا الخبر مزعجا للغاية لدمشق ، فخلفية أوزال ، ونظرته لتركيا كدولة قوية وذات إمكانات اقتصادية كبيرة ، ودفعه نفوذه فى العديد من الوزارات إلى التحمس لتأييد مشروع طموح تمت صياغته فى الستينات ، كخطة بسيطة لرى منطقة السهول الواقعة بين غازى عينتاب وماردين على طول خط الحدود مع سوريا ، وبدعم من أوزال ، فإن الذى كان ينوى عمله ، هو مجرد زيادة إنتاج الغذاء ، قد تطور إلى مشروع ضخم لمضاعفة الطاقة الكهربية التركية ، وزيادة ضخمة فى توفير المياه ، وتحويل كل الركن الجنوبى الشرقى المتخلف من البلاد إلى منطقة رخاء ، وستجذب إليها الصناعة بالإضافة إلى الزراعة ، والتى من خلال الثراء الجديد والبنية التحتية الحديثة ، سوف تحث الناس على الوقوف وراء الحكومة ، وسد الطريق أمام المخربين .

رأى المخططون فى دمشق تضمينات هذا المشروع بوضوح تام ، فسوريا تعتمد على نهرى الفرات ودجلة فى معظم مواردها المائية ، وإن أى نقصان سواء فى كمية أو نوعية المياه ، سيكون له عواقب وخيمة فى دولة كان توازنها السياسى مزعزعا وغير مستقر ، وسيؤدى مشروع الجاب إلى فقدان سوريا ٤٠٪ من مواردها المائية من نهر الفرات ، كما ستفقد العراق ٩٠٪ من مياه النهر أيضا . وقد بدا أن سوريا ، ليس لديها الجديد من الأوراق التى تلعب بها ، فعلى الرغم من جيشها الكبير ، المدرب على خوض المعارك ، إلا أنه كان مشغولا ومتورطا بشكل متزايد فى لبنان ، وقد دمرت إسرائيل طائراته المقاتلة فى سماء المعارك مرتين .

وصف هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى السابق حافظ الأسد ذات مرة ، بأنه ذلك الرجل الذى إذا دخل لعبة بوكر بأوراق ضعيفة ، فإنه سيخرج فى نهاية الدور وقد فاز بالرهان ، ففى دولة مثل سوريا ، كان حافظ الأسد يحتاج لمثل هذا النوع من المكر والخديعة وفى خلال العشرين سنة ، قبل أن يتولى حافظ الأسد مقاليد السلطة

فى البلاد فى عام ١٩٧٠ ، عانت سوريا من عشرات الانقلابات وتغيير الحكومات ، وقبل ثلاث سنوات من بداية حكمه ، استولت إسرائيل على مرتفعات الجولات ، وقبل شهور قليلة من استيلائه على السلطة فى ثورة بيضاء ، اضطر حافظ الأسد إلى التراجع عن المواجهة مع الأردن ، واعتمدت الدولة من أجل بقائها على الخبراء السوفيت والأسلحة السوفيتية ، وفى الداخل ، لم يرضخ التجار السنيون الأقوياء ولم تشل حركتهم ، إلا أمام التهديد بالقوة من سلطات الأمن ووحدات الجيش الخاصة من الأقلية العلويين ، الذين حكموا البلاد من خلال شبكة من العائلة والأصدقاء ، وشغلوا كل مناصب الدولة فى شبكة أشبه ما تكون بشبكة المافيا .

وشرع الأسد ، بصفته طياراً وقائداً سابقًا لسلاح الطيران فى تجديد قوة جيش بلاده ، لكى يعطيها النفوذ السياسى الذى شعر أنها تستحقه . وكان الشرق والغرب فى حالة صراع ضد بعضه البعض طوال فترة الحرب الباردة ، وكانت الدول الإقليمية إما تؤيد أو تُستبعد حسب الفائدة المرجوة منها ، واستخدمت سوريا الفلسطينيين لكى يعطوا لها القوة من خلال التفويض عنهم ، ومن خلال هذا التحرك الذكى ، المطابق لاهتمامه بالمستقبل ، شجع حافظ الأسد كل جماعات التحرر على اتخاذ سوريا مقرا لنشاطهم .

وفى عام ١٩٧٨ ، ظهرت فائدة هذا التصرف ، فقد أدرك الأسد أن لديه معولا يمكن استخدامه لإجبار تركيا على الرضوخ للمطالب السورية ، وفجأة لم يعد حزب العمال الكردى ، جماعة مجهولة قليلة الشأن من بين الجماعات العديدة الأخرى ، فقد وصل كبار ضباط المخابرات السوريين إلى المعسكر شمال مدينة دمشق ، حيث مقر رئاستهم الصغير ، وقالوا ، إن الوقت قد حان لكى تمنح سوريا تأييدها الكامل للطموحات العادلة للشعب الكردى ، فسوف تزودكم بمدربين جدد ، وبمزيد من الأسلحة العسكرية والسياسية ، أما عبد الله أوكلان ، فعلى النقيض من مؤيديه ، لم ينخدع للحظة واحدة بإدعاءات رجال المخابرات السورية عن الصداقة بينهما ، فقد أدرك تماما أن المصالح القومية السورية فى خطر ، وأنه هو ورجاله ستستغلهم دمشق مثل بيادق الشطرنج فى لعبة بين قوتين إقليميتين كبيرتين . وأدرك أوكلان أيضا الحاجة إلى

استغلال الموقف ، وجنى كل الفوائد من أية مساعدة تقدم له مع التغاضى عن الأسباب التى تقدم لتبريرها ، ومثلما فكر الأسد بمجرد استيلائه على السلطة فى عام ١٩٧٠ ، وأعطى ترحيبا لكل المناصرين للحريات ، لذا ، فإن أوكلان باعتباره زعيم لحزب العمال الكردى ، كان عليه أن يفكر فى المستقبل ، واعتقد أنه من الممكن أن يحول جيشه المهلهل ، إلى قوة محاربة ، يمكن أن يحقق القوة الدافعة التى يريدها فى الوقت المناسب ، وحينئذ سيكون قادرا على العمل مستقلا عن سوريا ، وكما لعبها حافظ الأسد من قبل بطريقة ذكية ، فقد سار أوكلان على دربه .

ومن المعسكر الذى شارك فيه حزب العمل الكردى جماعات أخرى شمال دمشق ، تم نقلهم إلى قاعدة تدريب معصوم كوركماز فى وادى البقاع بلبنان ، وهى إحدى المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش السورى ، وأُعطى أوكلان وكبار ضباطه مساكن آمنة فى دمشق - شقق فى مناطق سكنية فخمة ، فى أرقى مناطق المدينة ، وحراسةدائمة - أو مراقبة بصفة دائمة - من خلال جهاز المخابرات السورية النشط ، الموجود فى كل مكان ، ويعتمد عليه النظام السورى بشكل كبير ، وفُتحت لهم حسابات بالبنوك ، وضوعفت أعمال التدريب ، وقدمت لهم الأسلحة ، وفى أغسطس ١٩٨٤ ، سمح لهم بالقيام بسلسلة من العمليات العسكرية ، والتى استمرت منذ ذلك الحين .

وكما هى العادة فكر السوريون فى إبعاد أنفسهم عن مجريات الأحداث ، وتعكير المياه لتوريط الآخرين فيها فبدلا من السماح بشن الهجمات مباشرة عبر الحدود السورية ، طلب السوريون من الفرق الأولى من رجال حرب العصابات الكردية أن ينتقلوا من سوريا إلى العراق ، ومن هذه الدولة بدءوا شن الهجمات الأولى على منطقة السليمانية ، أقصى الجنوب الشرقى من تركيا ، القريبة من نقطة الحدود العراقية الإيرانية ، وكان هدف سوريا من ذلك ، هو تفجير المشاكل بين تركيا وجيرانها الآخرين ، قبل أن تعترف بدورها فى تفجير الأحداث ، والبحث عن مكاسبها الخاصة . نجح التكتيك فى بداية الأمر ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن جماعات كردية أخرى قامت بشن بعض الهجمات من العراق ، وفى هذه المرة كان الأمر مختلفا : فقد كان الهجوم مدعما بحوالى ٣٠٠ رجلا من رجال حرب عصابات حزب العمال الكردى ، الذين

ضمت صفوفهم العديد من الفتيات . وكانت أهداف الهجوم موجهة على خفر الدرك ومراكز البوليس والمنشآت العامة فى المدن الصغيرة وقرى المنطقة والبنوك - وكان حزب العمال الكردى ، يسير على النهج الذى اتبعه الجيش الجمهورى الأيرلندى فى شمال أيرلندا ، فقد أراد حزب العمال الكردى أن يكون له تمويل ذاتى .

وضع رد الفعل التركى على هذه الهجمات الأولى النمط الذى سيتبعه فيما بعد ، وكان مسئولا إلى حد ما عن التعجيل بالتمرد . ففى ذلك الوقت ، أصبح تورجوت أوزال رئيسا للوزراء فى الانتخاب الذى جاء بعد قرار الجيش بالعودة إلى الثكنات ، ولم يكن أوزال بالمرشح المفضل لدى الجنرالات ، لكنهم رضخوا لإرادة الشعب ، الذين اعترفوا بأنه انتخاب حر وعادل ، ولكن بالنسبة للمسائل الأمنية كان للجيش التركى قراراته الخاصة دائما ، وكان يدافع عن سياساته الخاصة ، وفى ظل هذا التهديد الجديد ، كان على رد فعلهم أن يتضمن استعراضًا ضخمًا للقوة ، وعلى إجراءات صارمة لفرض النظام ، فأرسلت آلاف من القوات إلى المنطقة الجنوبية الشرقية ، وأغلقت الحدود مع الدول المجاورة . وبدأت عمليات البحث والتدمير فى الجبال ، فى حين قام رجال مخابرات الجيش التركى (MIT) ، بالتحرك داخل المدن والقرى ، لتحديد واستجواب المحتمل تعاطفهم مع رجال حرب العصابات وأقنعت طرق القمع الوحشية ضد متمردى حزب العمال التركى ، الكثير من أهالى المنطقة بأن التعاون مع أنقرة غير مُجد ، وأن الخيار الوحيد لهم هو التمرد المسلح .

وفى الفترة ما بين عام ١٩٨٤ و١٩٩٣ قُتل ما يزيد على ٥٠٠٠ شخص كنتيجة لاندلاع التمرد . وأصبحت منطقة جنوب شرق الأناضول ساحة للمعارك . وكان على هؤلاء الراغبين فى العيش فى سلام بين مطرقة حزب العمال الكردى وسندان رجال مخابرات الجيش التركى ، فإذا رفضوا التعاون مع رجال حرب العصابات ، كانوا يُقتلون ، وإذا قدموا لهم الطعام والمأوى . كان الجيش يُلقى القبض عليهم ويسجنهم ويعذبهم .

وفى الوقت الذى استمر فيه القتال ، كانت الهندسة تقوم بواجبها : فكانت البلدوزرات والحفارات فى كل مكان ، واندفعت أعداد كبيرة من جيوش المهندسين

والفنيين نحو الأقاليم الجنوبية الشرقية ، وعقدت الحلقات الدراسية ، وكتبت الأبحاث والتقارير ، ورسمت الخطط وجرى مراجعتها . وكانت للجيش مهام أيضا ، حيث أدرك أن سوريا أو العراق ، قد تتدخل فى محاولة لوقف الأعمال الجارية ، وفى عام ١٩٨٦ ، أماطت التقارير اللثام عن اكتشاف تركيا لخطة سورية لنسف سد أتاتورك ، لكن ذلك ربما يكن خدعة من المخابرات التركية ، لكى تظهر للأسد أنهم مدركون لما كان يخطط له . حيث صرح المهندسون الأتراك ، أن نسف حائط من سد أتاتورك يحتاج إلى قنبلة ذرية .

وفى ذلك الوقت ، لم يعد مشروع الجاب ، مجرد مشروع رى يتضمن عدداً قليلاً من السدود الصغيرة بل أصبح مشروعًا ضخمًا ، يستوعب قدراً كبيراً من القوى البشرية التركية المدربة من قوتها العاملة وقدرتها الهندسية ، ومن مصادر دخلها القومى ، وكان الهدف فى ذلك الوقت ليس مجرد رى جزء من السهل الساحلى ، بل كان لتحويل منطقة تبلغ مساحتها ضعف مساحة هولندا ، ويبلغ سكانها ٥.٢ مليون نسمة ، وعندما ينتهى العمل فى مشروع الجاب – الذى يحتمل الانتهاء منه عام ٢٠١٠ تبعا لمعدلات تقدم العمل الحالية – فسوف يروى أراضى تصل مساحتها ١.٧ مليون هكتار ، وسوف يولّد ٢٧ مليار كيلووات / ساعة من الكهرباء كل سنة ، وسوف يوفر ما يزيد على ثلاثة ملايين فرصة عمل فى عموم البلاد ، وحسب تقديرات رجال الاقتصاد العاملون بالمشروع ، سوف يبلغ دخل الفرد من الناتج القومى فى هذا الإقليم المتخلف الضعف ، ويكون هناك اثنان وعشرون سداً كبيراً ، وتسع عشرة محطة توليد كهرومائية ، وعشرات من مشروعات الرى الفرعية ، وبسبب تزايد أعمال العنف فى المنطقة فى فترة الثمانينات والتسعينات ، أحجمت البنوك الدولية عن رغبتها فى تمويل مشروع الجاب ، فكان على تركيا أن تدبر كل ليرة من دخلها ، فى الوقت الذى وصل فيه معدل التضخم إلى سبعين فى المائة ، وازدادت معدلات البطالة ، عندما بدأت الدول الأوربية فى إقناع العمال الأتراك بالعودة إلى بلادهم ، ألقى العديد من رجال الاقتصاد الأتراك اللوم على مشروع الجاب بسبب ضخامة المشاكل الاقتصادية التي تعانى منها البلاد ويعتقدون أن الأولوية التى أعطيت لمشروع الجاب ، كانت نتيجة لمصلحة أوزال

الشخصية فى هذا المشروع ، وقد كانوا مخطئين فى هذا الاعتقاد فسليمان ديميرل الذى حرمه الجيش من العمل بالسياسة عام ١٩٨٠ ، عاد ورد إليه اعتباره ، وفى عام ١٩٩٢ ، عاد كرئيس للوزراء على رأس حكومة ائتلافية فى الوقت المناسب لتولى مهمة الافتتاح الرسمى لأول مولدين للكهرباء من بسد أتاتورك ، وكان متورطا فى مشروع الجاب ، مثله مثل أوزال .

ظلت سوريا والعراق يقظتين كما هو الحال دائما ، للأعمال التى تقوم بها تركيا ، وفى الثالث عشر من يناير عام ١٩٩٠ ، تحقق أسوأ ما كانا يخشونه . فقد انتهى العمل فى حائط السد المحشو بالصخور ، الذى بلغ ارتفاعه ١٦٩ مترا ، ويعد تاسع أكبر سد فى العالم ، والذى يبلغ طوله ٢ كيلو متر عند أقصى ارتفاع له ، ويمكن ملء الخزان الموجود خلفه . وكان يمكن إجراء ذلك بطريقتين : إما أن تترك قناة التحويل مفتوحة جزئيا بحيث يمكن استمرار تدفق بعض المياه منها إلى الحدود السورية عند مدينة جرابلس . وكانت الطريقة السريعة التى نفذت ، هى حجز المياه تماما عن سوريا ، وهذه هى الطريقة التى اختارها الأتراك على الرغم من الاتفاق الودى بأن تركيا ستسمح بتدفق متوسط مقداره ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية إلى سوريا . وكان هذا التصرف من جانب تركيا بمثابة رسالة تحذير لكل من سوريا والعراق : فقد كانوا يعتقدون أن تركيا تستعرض عضلاتها ، وهى تظهر لهم أنها صاحبة الكلمة الأخيرة فى منح أو حجب المياه عنهم ، ويمكن أن تميتهم عطشا حينما تشاء وفى الوقت الذى تشاء . وفى الواقع كانت تركيا أيضا تقدم مسوغات التعريف ، بأنها ما تزال القوة الرئيسية الموجودة فى الشرق الأوسط والتى فشلت فى جهودهافى التحول نحو أوربا من خلال الانضمام للجماعة الأوربية ، وكان التحدى قويًا : فسوريا والعراق اللذان ظلا لسنوات طويلة ، يناصبان بعضهما العداء ، اتحدا فجأة لتحذير أنقرة ، وربما ذهبا إلى أبعد من ذلك ، عندما عقدا محادثات عسكرية سرية للنظر فيما يمكن إجراؤه إزاء تهديد تركيا فى المستقبل . وطرح موضوع التنافس بين سوريا والعراق ، والذى كان السبب فيه حكم حزب البعث فى كلتا الدولتين وادعاؤه الشرعية . واتفق كتاب الصحف فى البلدين على شجب الإمبريالية التركية للمياه بينما هرول السياسيون فى العاصمتين

وألقوا الخطب وقد كانت هذه مفاجأة مفيدة بالنسبة للأتراك الذين لم يتوقعوا أن فقد مياههم الضرورية للحياة ستكون سببا كافيا لجعل النظامين المتنافسين فى بغداد ودمشق يتناسيان خلافاتهما ويتحدان فى مواجهة عدو مشترك ومن خلال كل الهرج والمرج تظاهرت تركيا بقناع الرجل الطاهر البرىء المجروح ، وقد سلمت مذكرة وافية لكل من العراق وسوريا . قال فيها الأتراك ، أن النهر سيتحول لمدة شهر أثناء فترة ملء الخزان ، وقد خطط لزيادة تدفق النهر لفترة لكى تتمكن الدولتان من ملء مناطق تخزينهما الاحتياطية ، لما يا ترى كل هذه الضجة ، لقد سألوا مرارا والحزن يعتريهم والأتراك بالطبع يعرفون السبب جيدا ، وربما كانوا هذه المرة يلعبون لعبة صغيرة ليظهروا فيها للرئيس الأسد بأنه ليس هو الشخص الوحيد الذى يجيد النفاق .

والنتيجة التى لم تكن فى الحسبان ، هى المشاركة فى المفاوضات التى رأى كلا الجانبين أنها ضرورية – تلك المباحثات التى سيكون هدفها الأساسى هو مبادلة المياه بالسلام . ولم يكن لدى أى أحد الجرأة الكافية لكى يتفوه بها صراحة ، بمثل هذا التفصيل القوى ، ولكن حسب قول الأتراك كان السوريون أول من ربط مسألة الأمن بالمياه ، وكان ذلك فى عام ١٩٨٦ ، عندما قام رئيس الوزراء السورى بزيارة رسمية لأنقرة ، وحسب ما صرح به الأتراك فى ذلك الوقت ، إن السوريين قالوا أنهم سيوقعون بروتوكول أمن – معاهدة روتينية ، تتعلق بموضوعات الجمارك ، ومراقبة الحدود ، وهلم جرا – فى حالة ما إذا وافقت تركيا على الدخول فى اتفاقية مياه رسمية . وتم ذلك فى عام ١٩٨٧ ، عندما زار رئيس الوزراء التركى ، تورجوت أوزال دمشق ، ووقع بروتوكول أمن وأضاف إليه فقرات شرطية تتعلق بالتعاون الاقتصادى ، وقدم مذكرة تعلن التزام تركيا بالحفاظ على تدفق نهر الفرات بمعدل ٥٠٠ متر مكعب فى الثانيةعند الحدود السورية ، وكانت الفقرات الخاصة بالأمن ، مبهمة فى طبيعتها ، ولم تتطرق إلى حزب العمال الكردى بالمرة ، لذلك أعلن الدبلوماسيون الأتراك فى أبريل عام ١٩٩٢ ، عن رغبتهم فى تلافى هذا القصور فى البروتوكول الأمنى ، عندما التقى وزير الداخلية التركى عصمت سيزجن مع نظيره السورى محمد حربه ، وعقد أيضا مباحثات مع الرئيس حافظ الأسد وجاءت المقايضة عندما قابل المندوب التركى الرئيس السورى ،

سأل الوزير التركى بشىء من السذاجة : «أيمكننى أن أصرح عندما أعود لبلادى أن مشكلة حزب العمال الكردى سوف تحل ؟ » وأجاب الرئيس الأسد إجابة أكثر أبهاما «سوف يكون هناك تعاون بيننا لحل هذه المشكلة» .

كان هناك اختلاف واضح فى تقارير المحادثات الرسمية من كل جانب ، قال البيان الرسمى السورى : «إن الجانبين أكدا على اهتمامهما بتعزيز الروابط الثنائية من أجل مصلحة تحقيق الأمن والاستقرار للبلدين والمنطقة . «وخلال إقامة الوزير التركى فى سوريا ، قام بزيارة بعض الأماكن الأثرية والتاريخية ... وقد قبل الدكتور محمد حربه بامتنان الدعوة بزيارة تركيا ، على أن يحدد موعدها فى وقت لاحق» . وإذا نظرنا للأمر من وجهة نظر العرف الدبلوماسى ، فإننا سنجد أن ما يقوله السوريون ، هو أنه لم يتم التوصل لأى شىء مهم ، وأن هذه الزيارة كانت مجرد زيارة روتينية ليست رفيعة المستوى ولا تتعلق إلا بنوع من مسائل الحدود التى تناقشها أى دول جوار ولم تتناول مشاكل بعينها .

وكان للأتراك وجهة نظر مختلفة . اتفقت تركيا وسوريا على محاربة الإرهاب (حسبما أعلنته الإذاعة التركية) . اعدت وثيقة نهائية وملاحق ضمن إطار بروتوكول الأمن والتعاون الذى تبنته الدولتان فى عام ١٩٨٧ ، وقد وقع فى نهاية المباحثات فى دمشق . وموضوع حزب العمال الكردى ، الذى خلق اهتماما ، وشغل الجانبين إلى حد كبير قد تم تضمينه فى الوثيقة بعد المناقشات التى استمرت ست ساعات .

واعترض السوريون : فلم يكن هناك بروتوكولا ، ولم يتفق إلا على المحاضر الرسمية للاجتماعات وهناك فقرة تقول «إن المنظمة الإرهابية ، حزب العمال الكردى ، قد تم تضمينها بناء على طلب الجانب التركى» . وتحدث السوريون أيضا عن إقليم الأسكندرونة (فى تركيا) . ولم يكن هذا توافق العقول المنتظر الذى ادعاه الوزير التركى . وكان السبب واضحا : فلم يتطرق أحد إلى موضوع المياه ، وهذا ما كان السوريون يرغبون فى التفاوض من أجله ، وبالرغم من أن الموضوع كان يستحق الذكر ، إلا أنهم لم يذكروه بأنفسهم بشكل واضح ، حيث كان سيؤخذ نقطة عليهم .

ووصلت الرسالة ، وبعد ذلك بفترة قريبة ، أكدت تركيا على وعدها بالحفاظ على متوسط تدفق قدره ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية من مياه الفرات إلى الحدود السورية ، لكنه كان وعدا متحفظا ، حيث كان من الواضح أنه تم تحت ضغط وصوحب بتبرير للسياسات المائية التركية :

تشكل المجارى المائية لنهرى دجلة والفرات ٢٨٪ من موارد الثروة المائية فى تركيا ، وتعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة لها . وتدافع سوريا والعراق عن أحقيتهما بحصة فى مياه دجلة والفرات ومع ذلك ففى ظل أحكام القانون الدولى . لا يمكن المشاركة فى المياه العابرة للحدود . ولو أنه يمكن استغلالها بطريقة عادلة ومعقولة ومثالية هذا هو تعريف القانون الدولى ، الذى يعتبر المصادر الطبيعية مثل المياه والبترول والمعادن إلخ ، تحت سيادة الدول المعنية ، وبرغم ذلك التزمت تركيا من جانبها بإطلاق ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية للحدود السورية وحافظت على التزامها دائما .

إن إنشاء السدود على نهر الفرات ، قد جرى تصميمه من أجل التحكم فى جريان المياه ، وتوليد الكهرباء ورى الأراضى . ولم تخدم وظيفة التحكم فى جريان مياه السدود لنهر الفرات مصالح تركيا فقط ، بل تساهم أيضا فى الاحتياجات المائية للدول المجاورة ، سوريا والعراق ، وربما تنخفض سرعة تدفق المياه بنهر الفرات إلى ١٠٠ متر مكعب فى الثانية ، خلال شهور الصيف ، فى حين يمكن أن تصل إلى أقصى ما يمكن ، حوالى ٧٠٠٠ متر مكعب ، عندما تذوب ثلوج الربيع ، ووجود السدود ، مكّن تركيا من توفير تدفق منتظم بمعدل ٥٠٠ متر مكعب من المياه إلى جيرانها على مدار السنة ، حتى خلال سنوات الجفاف فى عام ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، عندما سجلت الأرقام ثلاثة مواسم جفاف متتالية (١) .

ومع ذلك ، فتجدر الإشارة بأن سوريا والعراق ، لم تسهما فى إنشاء السدود . وعلاوة على ذلك ، تستغل العراق الإمكانات المتاحة من نهر دجلة ، بتحويلها إلى نهر الفرات عن طريق قناة الثرثار .

(١) من الواضح أن الرابح الرئيسى من عملية تنظيم المياه ، هما العراق وسوريا ، حيث لم تتعرضا لموجات الجفاف السابق الإشارة إليها ، وقد حصلا على الماء الكافى لمواجهة احتياجاتهما . المراجع .

ومضت المذكرة التركية تقول ، إن نهر العاصى الذى ينبع من الأراضى اللبنانية ويجرى داخل الأراضى السورية ويصب فى تركيا على البحر المتوسط ، قد أنشىء عليه سدان أحدهما فى لبنان والآخر فى سوريا ، وكانت تستخدم مياه العاصى أيضا فى الرى ، حتى أنه كان ينضب فى شهور الصيف قبل أن يصل إلى الأراضى التركية . وقد جاء ذكر نهر العاصى ليدق أجراس الخطر فى دمشق : فهناك اتفاقية عامة مع تركيا ، ستتضمن نهر العاصى ، ولكنها سوف تقحم مشكلة إقليم الأسكندرونة المتنازع عليه ، حيث يجرى النهر خلال هذا الإقليم من تركيا ، ويعتقد السوريون ، أن الأتراك سوف يشرعون فى عقد اتفاقية بشأن نهر العاصى ، كاعتراف بأن الأسكندرونة أراض تركية .

ومضت المذكرة التركية تقول : «إذا عقدت مقارنة بين استغلال نهر العاصى ونهر الفرات ، فإنه سيوجد سبب كاف للشكوى من استهلاك كل من سوريا ولبنان لمياه نهر العاصى بالكامل ، فى الوقت الذى تسمح فيه تركيا ، بتدفق قدره ٥٠٠ متر مكعب ، حتى عندما تنخفض سرعة تدفق النهر إلى ١٠٠ متر مكعب فى الثانية» .

ومضت تركيا تفى بوعدها فى التعاون ، فى حين أنها أكدت على أن مياه نهرى الفرات ودجلة تحت السيادة التركية ، طالما كانا ينبعان من داخل أراضيها . وعلى الرغم من أنها لم تصرح بذلك ، إلا أنه كان واضحا تماما من أن تركيا ليست لديها النية فى الدخول فى أية اتفاقيات ثلاثية مع دول الحوض الأخرى ، على الرغم من تشكيل لجنة فنية ، مكونة من خمسة عشر عضوا ، من مهندسى المياه فى كل من سوريا والعراق وتركيا ، وكان اجتماعها الأخير فى عام ١٩٩٠

تدعى وزارة الخارجية التركية ، بأنه سواء فى البروتوكول الرسمى أو محاضر الاجتماعات المتفق عليها ، فالحقيقة ، هى أن سوريا فى أبريل عام ١٩٩٢ ، وافقت على أن حزب العمال الكردى ، هو منظمة إرهابية ، وعليها التعاون مع تركيا فى القبض على أعضائها ومنعهم من التسلل إلى داخل الحدود التركية ، وغلق أية معسكرات تدريب وبالطبع فإن سوريا لم تذهب أبعد من ذلك ، ولم تنوى أبدا أن تفعل ذلك ، كل ما فى الأمر أنها أمرت أوكلان ورجاله بأن يختفوا بعض الوقت ، وتأكدت من أن كل

المعسكرات والقواعد قد تم نقلها إلى وادى البقاع فى لبنان ، ثم عندما اشتكت تركيا من أن سوريا تتساهل بل وتشجع حزب العمال الكردى ، فكان الدور على سوريا بأن تبدو منزعجة وتحتج بأنه لا يوجد أى نشاط لرجال حزب العمال الكردى أو معسكراته داخل الأراضى السورية ، وقالوا : إنه إذا كانت تركيا مهتمة بما يجرى من أنشطة فى وادى البقاع فإن على أنقرة فى هذه الحالة أن تتوجه بالشكوى إلى الحكومة اللبنانية ، حيث يقع وادى البقاع فى أراض لبنانية . ومن المؤكد أن هذا صحيح ، ولكن الذى لم يقله السوريون ، أن البقاع أيضا كان تحت سيطرة الجيش السورى ، الذى كان له أربعون ألفا من القوات فى لبنان وانسحب معظمهم فى ذلك الوقت من بيروت إلى شرق البلاد .

وقرر الأتراك القيام بمحاولة أخرى وتم الإعداد لزيارة أخرى ، وكانت هذه المرة لوزير الخارجية حكمت حتين ، للتأكيد على أن هذه المسألة مسألة علاقات دولية ، وليست مجرد تعاون حدودى . وعلى الرغم من حرص تركيا على عدم التصريح بأية تهديدات على أن توقيت الزيارة قد تم اختياره بعناية ، حيث جاءت الزيارة بعد أسبوع واحد فقط من بدء الاحتفال بتشغيل مولدات الكهرباء فى سد أتاتورك : تلك المناسبة ، التى حرص فيها الوزير التركى على دعوة وزير الرى عبد الرحمن المدنى ، وقد جلس عابس الوجه طوال فترة الاحتفال وأثناء إلقاء الخطب ، هرول مسرعا إلى مقر السفارة السورية بأنقرة . وفى اليوم التالى ، ذهب السفير عبد العزيز الرفاعى إلى الإذاعة ليؤكد على «حساسية» موضوع المياه وليطالب مرة أخرى باتفاقية ثلاثية بشأن مشاركة مياه نهر الفرات . وعندما سئل السفير عن مساندة سوريا لحزب العمال الكردى ، أنكر السفير مساندة حكومته لحزب العمال الكردى . ولكنه صرح بأنه ربما توجد «عمليات تسلل» من جماعات اتفق على أنها جماعات إرهابية ، وقال : «إن آلاف المواطنين يعبرون خط الحدود البالغ طوله ٩٠٠ كيلو متر كل يوم ، والبعض منهم يحمل جوازات سفر تركية وسورية» . وقال : «إن من الصعب جدا علينا أن نميز المواطنين العاديين من المهربين أو الإرهابيين ، ولم يقترح أحد أن رجال حرب العصابات التابعين لحزب العمال الكردى ينتقلون إلى أعمالهم بالملابس المدنية ، أو يعانون من شكليات الحدود ،

التى لم تكن مهمة للغاية ، وحينما سُئل عن معسكرات حزب العمال الكردى فى وادى البقاع لجأ السفير إلى القضية القديمة بسيادة لبنان على وادى البقاع . وفى نفس اليوم ، حمّلت السلطات اللبنانية المسئولية مرة أخرى على السوريين .

وسألنا (المؤلفان) كبير موظفى الخارجية التركية ، عن الإجراء الواجب اتخاذه ، إذا استمرت سوريا فى مواصلة دعمها لحزب العمال الكردى ، فى الوقت الذى تلوم فيه لبنان على السماح بتواجد المعسكرات على أراضيها . سلم الدبلوماسيون بأن سوريا كانت تلعب من أجل كسب الوقت . وأن تورط الحكومة اللبنانية ليست لها صلة بالموضوع وبناء على ذلك ما هى الخطوة القادمة للأتراك < فالأتراك كالسوريون لم يكن من السهل الحصول على إجابات صريحة منهم .

قالوا : سوف نستمر فى إجراء تمثيل دبلوماسى ولا نلوح بأية تهديدات ، أو نذكر موضوع المياه ، فهذا الموضوع منفصل تماما . ولا يوجد بشأنه أية مشاكل قائمة . وإذا ما استمررنا فى شكوى السوريين لدعمهم لحزب العمال الكردى ، فربما يعتقد السوريون فى النهاية أننا نهددهم ، فذلك يرجع لهم فكل ما نتوقعه منهم هو حسن الجوار .

وسألنا أحد صانعى القرار السياسى فى وزارة الخارجية التركية حول ما إذا كان قد قبل بأن سوريا تستخدم حزب العمال الكردى فى الضغط على تركيا بشأن مسألة المياه ، وكان رده : «فى الواقع إن من عادة سوريا العمل من خلال عملاء لها ففى حوالى عام ١٩٨٠ بدأنا التحدث بجدية عن التوسع فى مشروع الجاب ، وكان فى نفس هذا الوقت تقريبا ، الذى بدأ أوكلان فى الحصول على مساعدات من دمشق ، فلك استنتاج العلاقة بين الموضوعين ..» .

لذا ، فلم تكن هناك موضوعات محددة من جهة وزارة الخارجية التركية لكنه برز بسؤال واحد ، فقد قالوا إن سوريا تلعب بالوقت» . لماذا ؟ إن الإجابة على هذا السؤال . قد جاءت بشكل متزايد من المعلومات الهزيلة التى خرجت بها السلطات العسكرية من خلال المصادمات اليومية مع أفراد حرب عصابات حزب العمال الكردى . إن موقع

المعارك اليومية يتغير بالتدريج : فالمنطقة من ماردين وحتى السليمانية ، لم تعد المسرح الأكثر نشاطا وبدلا من ذلك فقد تحول مسرح الأحداث إلى الشمال فى إقليم فان . وتشير الأدلة إلى أن أفراد حرب العصابات قد غيروا قواعدهم ، ولم يعودوا يشنون هجماتهم من سوريا أو العراق ، ولكنهم أقاموا معكسراتهم فى إيران .

وقد أكد المقاتلون الذين تم أسرهم على هذا . ووصفوا كيف تم الانتقال ، وقد ظلت مؤخرة مركز رئاسة حزب العمال الكردى فى وادى البقاع ، حيث كان أوكلان وكبار ضباطه ، يواصلون سلسلة دوراتهم التخطيطية ، وكان يجرى تدريب كوادر جديدة . وكان أوكلان ما يزال يحتفظ بمسكن له فى دمشق ، فى حين أن معسكراته الأمامية ، التى كانت تشن منها الهجمات قد انتقلت إلى إيران فى ظل اتفاقية لم يتم إبرامها مع الحكومة الإيرانية ولكن مع الحرس الثورى ، الباسدران ، الذين كانوا ما يزالون يدينون بالوفاء لعلى أكبر محتشمى وزير الداخلية السابق والسفير الإيرانى لدى دمشق ، الذى كان مسئولاً عن إدخال الباسدران إلى لبنان . وما يزال الحرس الثورى الإيرانى يحتلون ثكنات عبد الله الشيخ فى بعلبك . حيث كان أفراد حزب العمال الكردى يتلقون التدريب بالقرب منها . وتم الاتصال بين محتشمى ، الذى كان ما يزال يناضل من أجل الوصول إلى السلطة فى إيران ، وهو من القوة التى لا يستطيع الرئيس الهاشمى رافسنجانى أن يسحقها . وقد رأى محتشمى فى حزب العمال الكردى ضالته المنشودة وأداته الطيعة التى تحقق أغراضه . وقد فوض لرجاله السلطة فى الوصول إلى اتفاقية ، تسمح لحزب العمال الكردى بإقامة معسكرات متقدمة فى منطقة شمال إيران تحت سيطرتهم . وأوكلان الذى أجبر على أن يظل صوتًا غير مسموع فى سوريا ، وظل يُضلل ويُخدع من الحزب الديمقراطى الكردى ، فى شمال العراق ، الذى كان يرغب فى إقامة علاقات طيبة مع تركيا ، لذا ، فقد كان أوكلان فى احتياج شديد لطوق النجاة الذى قدمه له محتشمى . وكانت القواعد الجديدة التى أُقيمت فى إيران ، تعنى أن أعمال الهجوم ، يمكن أن تستمر بشكل عنيف وقوى للأبد ، وتأكد المتطرفون الإيرانيون ، من أن أوكلان سيكون لهم حليفًا فى المستقبل ، سواء حصلوا هم أم أوكلان على السلطة . وسوريا التى كانت راغبة فى استرضاء تركيا ، وفكرت فى عمل

علاقات جيدة مع الغرب ومع أمريكا حليفة تركيا ، كانت سعيدة بتشجيع أحد حلفائها الإقليميين ليحمل عنها عبء دعم ومساندة حزب العمال الكردى ، ومع ذلك ، فلم يكن الرئيس رافسنجانى مهتما جدا بهذا الموضوع : فإيران وتركيا كانتا تتنافسان على بسط نفوذهما على الجمهوريات الجديدة المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفيتى السابق ، وكانت تركيا هى الفائزة ، فالاضطراب المستمر فى شرق الأناضول ، سوف يؤدى إلى انشغال الأتراك ، ويظهر لهم أن إيران سيصبح من الصعب عليها ، إذا اختارت ذلك .

إن لدى تركيا مياهًا وفيرة وعدد سكان كبيراً ، بينما تفتقر مما لدى الدول العربية بوفرة : البترول ، ولذا فعليها الحفاظ على علاقات طيبة مع إيران والدول العربية ، فخلال السنوات الثمانى من حرب الخليج نجحت تركيا بشكل مثير فى انتهاج سياسة متوازنة واحتفظت لنفسها بعلاقات طيبة مع كل من بغداد وطهران وقد كافأت العراق تركيا ، عندما ضاعفت من قدرات خطوطها البترولية العابرة فوق أراضيها إلى البحر المتوسط بالكثير من كميات البترول والأموال وفى الوقت نفسه كانت قوافل الشاحنات تتجه شرقا لتزود إيران بالذخائر .

ومع ذلك تعتبر تركيا ضعيفة أمام جبهتين . فعلى الرغم من إنها أعلنت أنها دولة علمانية غير دينية ، عندما أصبح أتاتورك أول زعيم للدولة الحديثة فى عام ١٩٢٣ ، إلا أن شعبها ما يزال يدين بالإسلام ، وأصدر أتاتورك مرسوما فى عام ١٩٢٨ قال فيه ، أن لدى تركيا الكثير من المساجد ، ولذا لا يجب أن ينشأ المزيد منها ؛ إلا أنه المرسوم الوحيد الذى مُرِرَ وأُهمل تشريعيًا . وعلى الرغم من عدم حصول الأحزاب الدينية فى أى وقت على أكثر من ١٥٪ من أصوات الشعب ، إلا أن السياسيين يذكرون أن العودة إلى حظيرة الإسلام هو الاتجاه الأقوى بين الشباب ، ويبدو أن الثورة الإسلامية التى روّج لها أية الله الخمينى ، تقابل بشعبية كبيرة هناك . لذا ، تسعى السياسة التركية ، إلى تجنب المواجهة مع أية دولة إسلامية ، حتى تتجنب إثارة الاضطرابات فى الداخل ، متبعة فى ذلك النهج الذى سار عليه أتاتورك (أى : أبو الأتراك) : السلام مع العالم يعنى السلام فى الوطن .

واهتمام تركيا الثانى ، هو الأقلية الكردية الموجودة فى أراضيها . فحتى عام ١٩٩٠ ، كانت تركيا تتجاهل وجود خمسة ملايين كردى يعيشون على أراضيها ، حيث تصفهم بأنهم أتراك جبال فقدوا لغتهم الخاصة ، وقرار أنقرة بتسخير كل من إمكاناتها لأمريكا . والأحداث التى تلت عملية تحرير الكويت ، تعنى أن الأكراد فى تركيا ، يجب الاعتراف بهم . لكن هذا لم يكن يعنى تسوية مشاكلهم بالكامل . وعلى العكس ، فإن الحرب ضد حزب العمال الكردى قد تطورت ، عندما أُعلن عن بعض الإصلاحات الطفيفة بالنسبة للأكراد ، الذين تعهدوا بالتوقف عن العنف .

لم تتحسن علاقات تركيا مع جيرانها نحو الأفضل ، بسبب النزاع السياسى الموجود بالداخل ، وكان على الرئيس تورجوت أوزال أن ينأى بنفسه بعيدا عن النزاع ، حسب التشريع التركى ، لكنه لم تكن لديه النية لقبول مثل هذا الدور ، فأثناء حرب الخليج ، أدار السياسة الخارجية التركية على ما يبدو بشكل منفرد ، ولهذا السبب خسر وزير خارجيته ورئيس أركان الجيش ، فى حين أن ذلك قَوى من موقفه ، وشجعه على المضى فى الطريق ، حتى بعد أن خسر حزبه ، الوطن الأم ، الانتخابات العامة مع حزب الصراط المستقيم الذى يتزعمه سليمان ديميريل ، وحزب الشعب الديمقراطى الذى يتزعمه إيردال اينونوف . وسرعان ما أُصبح الحديث بين الرئيس ورئيس وزرائه عبارات مقتضبه ، وكان كلاهما على استعداد أن يقول أو يفعل أشياء تورط أحدهما الآخر .

لم يكن سوى مشروع الجاب الذى وحد بينهما . فديميريل بدأ حياته كفنى مياه . وحصل على درجة فى الهندسة الهيدرولوجية من جامعة استنبول . وبصفته مديرا للأشغال المائية العامة ، أصبح معروفا بأنه «ملك السدود» . وخلال تعيينه للمرة الأولى كرئيس للوزراء فى عام ١٩٦٥ ، فقد كانت حكومته هى التى حصلت على دعم من البنك الدولى لسد كيبان ، الذى كان أول حلقة فى سلسلة السدود التى تكون مشروع جنوب شرق الأناضول . وكانت روابط أوزال بمشروع الجاب ، تمتد لأبعد من ذلك . فقد درس الاقتصاد والهندسة الكهربية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأصبح نائب مدير إدارة الدراسات الكهربية والأبحاث ، ومنذ ذلك الوقت عمل فى المشروعات التى تستغل الطاقة الكهربية من نهر الفرات . ومع ذلك فقد ظل ديميريل الرجل الشعبى الذى استطاع أن

يقود الجماهير ، إلا إنه لم تكن له الدراية الكبيرة بألاعيب وسياسات دول الحوض ، وفى ذلك اليوم القائظ الحرارة من شهر يوليو ، الذى بدأت تعمل فيه المولدات اختار ديميريل أماكن المشاهدة للشخصيات المهمة مع القادة من دول رؤساء جمهورية آسيا الوسطى ؛ فكان ديميريل بذلك المخطط ديناميكية تركيا الناجحة فى كسب الأصدقاء والنفوذ هناك ، وكان أوزال ، هو الذى أصر على دعوة الوزيرين السورى والعراقى على الرغم من أن العراقيين ، قدموا اعتذاراً عن عدم الحضور بطريقة لطيفة . وكما ثبت فى النهاية ، أن أوزال وديميريل أصبحا متقاربين ليقوما بدور «الشرطى اللطيف» و«الشرطى الصارم» . وألقى كل منهما خطبة رائعة فى هذا الحفل لكن ديميريل أعلن عن موقف تركيا المتشدد فى إحدى ثرواتها الطبيعية المهمة فى اليوم السابق للافتتاح . وفى المؤتمر الصحفى ، سئل رئيس الوزراء عن تأثير مشروع الجاب على دول الجوار . فقال ، سوف لا يلحق بسوريا والعراق أية أضرار ، ولكنه سرعان ما مضى فى إزعاجهما أكثر من أى وقت مضى بقوله :

«فلا سوريا ولا العراق ، لها الحق فى المطالبة بالاستفادة من أنهار تركيا . كما أن ليس لأنقرة الحق فى المطالبة بالاستفادة من بتروليهما . إنها مسألة سيادة . إن لنا الحق فى أن نفعل أى شىء نراه . فالثروات المائية من حق تركيا بينما الثروات البترولية تخصهما . إننا لم نطالب بنصيب فى الثروات البترولية ، وعلى ذلك ليس من حقهم أن يطالبوا بحصة من ثرواتنا المائية» .

إن هذا القول حقيقى تماما بطبيعة الحال ، ولكن ليس بالقول الذى يقوله السياسى الذى يرغب فى تسوية المسائل بشكل ودى ويعمل على تعزيز أواصر التعاون . إنه بذلك يعبر عن مزاج تركيا النفسى الصارم ، تركيا التوسعية الواثقة من نفسها ، والتى يجب على جيرانها أن يعلموا ذلك ويعملون لها ألف حساب .

لقد كانت هناك استجابة سريعة ومتوقعة من الدول العربية ، فتصريح ديميريل . كان مخالفا للقانون الدولى والعدل ، ولا يتفق مع روابط العودة والصداقة ، وقال تعليق القاهرة ، الذى ذهب إلى الاعتراف بأنه لا يوجد مانع قانونى لاستخدام تركيا لمياه نهر الفرات كما يحلو لها . «لكنه من غير القانونى أن ننكر على شعوب الدول المجاورة

الموارد المائية التى ظلوا يستخدمونها طوال قرون عديدة» . إن تشدد تركيا فى مسألة المياه يظهر أنه لا نهاية لطموحاتها الإقليمية ، وقالت صحيفة تشرين الحكومية السورية : «إن سوريا تطالب بنصيب عادل من مياه نهر الفرات ودجلة ، حتى لا تحرم السوريين من مياه الشرب ولا الأراضى السورية من مياه الرى . «ليس لأحد الحق فى تحويل هذه الأنهار وتعريض السوريين لكارثة . إذا بدأت كل دولة فى تحويل أنهارها ، مدعية أن هذه الأنهار تنبع من أراضيها ، فسوف يواجه العالم كله أخطار مميتة» .

وبدلا من العمل على تهدئة الأمور ، تعمدت تركيا أن تؤجج النيران وأظهرت أنه إذا تعلق الأمر بالشئون القومية فإنها قادرة على توحيد صفوفها فى الداخل . وأيد كامران إيتان ، عضو حزب الوطن الأم المعارض الذى كان الوزير المسئول عن مشروع الجاب ، موقف ديميريل وقال مهددا : «إذا أرادت سوريا والعراق أن يكون لهما نصيب فى المياه التركية ، فإن على تركيا حينئذ أن تطالب بحقها فى بترولهما ، وبدلا من أن تشكو الدولتان من مشروع الجاب ، يجب عليهما المساهمة فى نفقاته» .

اختار إلتر كيفك ، المحرر الصحفى والصديق الشخصى لرئيس الوزراء التركى ، الهجوم على مصر لاندفاعها فى الوقوف فى صف العراق وسوريا . وعبر كيفك عن رأى ديميريل وقال : «إن المصريين مشغولين جدا فى محاولة السعى لأن يصبحوا قوة إقليمية لدرجة أنهم لا يمعنون النظرفى الحقائق . فبدلا من محاولة ممارسة دور القوة الإقليمية ، فيجب على مصر أن تركز على تنظيم بيتها من الداخل . لقد رأينا فى الماضى العديد من النمور الوهمية التى تحاول فرض إرادتها علينا ، ويجب ألا تكون مصر واحدة منهم» .

فى الأجواء الهادئة فقط بالجامعات التركية وفى الدول العربية ، تمت مناقشة الموضوعات المتنازع عليها بطريقة موضوعية وعقلانية ، ففى تركيا أصبح الموقف منقسماً . حيث شعر العديد من رجال الاقتصاد ، إن نسبة كبيرة من الثروة التركية يجرى توجيهها إلى مشروع الجاب ، وحتى لو كانت الفكرة الأساسية للمشروع سليمة ولها أهمية كبيرة ، فيجب أن ينفذ المشروع على فترة زمنية طويلة ، وقد ذكروا بأن سد أتاتورك قد أنجز بعد عام من جدوله الزمنى ، لم يكن بسبب أية أخطاء من المقاولين

الأتراك ، ولكن بسبب العجز فى الأموال ، التى كانت أيضا سببا فى تأخير إنجاز المشروع ككل خمس سنوات عن موعده الزمنى ، الذى تقرر له أن ينتهى الآن فى عام ٢٠٠٥ ، والتصميم على إنجاز المشروع بالسرعة الممكنة ، يعزى إلى أسباب سياسية ، أكثر من ضرورة اقتصادية ، وقد تسبب هذا المشروع فى زيادة التضخم إلى ٧٠٪ ثم أصبح بعد ذلك ٦٠٪ فى السنة ، وكانت هناك أيضا مشاكل بيئية : فسد أتاتروك وحده ، تسبب فى إغراق ١٥,٥ قرية ، ورغم ذلك فلا يزال هناك اثنان وعشرون سداً آخر فى مشروع الجاب . وغمرت المياه المواقع الأثرية قبل أن يتم الكشف عنها ونقلها . لقد كانت هناك دلائل تُنذر بالسوء ، فبدلا من أن تحافظ الحكومة على صغار المزارعين وممتلكاتهم الأسرية وضعت نصب أعينها المشروعات الزراعية ذات النطاق الكبير مع الطرد المتزايد للمزارعين والتعجيل بنزوحهم إلى المدن الذى أدى إلى تضخم مشكلة البطالة هناك ، بالإضافة إلى الإضرار بأسلوب الحياة فى الريف بتقاليده وحرفه وطرقه التقليدية ، التى تسمح للعائلات بالعيش على الموارد الصغيرة نسبيًا . وكان هناك اهتمام أيضا بطرق الرى المقترحة ، والمحاصيل التى ستزرع ، حيث سيخرج من سد أتاتورك ، نفقان طول كل منهما ٢٦ كيلومتراً ، وقطر النفق ثمانية أمتار ، ينقلان المياه إلى أورفا. لكى يتم توزيعها عن طريق نظام قنوات مفتوحة خلال سهل حران المجدب ، وسوف تنقل الأنفاق ٣٢٨ متراً مكعبًا فى الثانية ، ستروى ٣٢٧٧٢٥ هكتاراً بنظام الرى بالراحة ، و١٤٨٦٤٩ هكتاراً عن طريق ضخ المياه ، وسوف يولدان الطاقة الكهربية عن طريق محطة التوليد عند مخرجهما . لكن نظام القنوات المفتوحة يعتبر نظاماً مسرفًا فى توزيع المياه ، الذى يصاحبه فقد كبير نتيجة البخر ، واحتمال كسر القنوات وانسياب المياه الذى سيؤدى لفقد المياه فى الأراضى المجدبة ، وفى مقابل هذا ، برهن على أن التكاليف المبدئية المنخفضة ، ستستحق العناء المبذول من أجلها ، وأن المزارعين الذين سيقيمون بالمنطقة سيكونون على دراية تامة بهذا النظام .

وهناك مشكلة أخرى ، تتعلق بنوعية المحاصيل التى ستزرع هناك . فبالرجوع إلى التاريخ الزراعى للمنطقة . تبين أن الفلاحين يفضلون زراعة القطن ، على الرغم من أنه لا يوجد نقص فى إنتاج القطن ، سواء فى تركيا أو فى الأسواق العالمية ، لذا ،

فيحتمل أن يكون العائد من زراعة القطن غير مجد . ويعتبر القمح هو المحصول الثانى فى المنطقة ، متوفراً أيضاً فى تركيا وفى أسواق العالم أيضاً .

تشمل المرحلة الأولى من مشروع الجاب نهر الفرات فقط ، ولكن بانتهاء المشروع فإنها ستشتمل على نهر دجلة أيضاً ، وبذلك ستزداد المنطقة المتأثرة بدءًا من غازى عنتيب عبر الأقاليم الجنوبية الشرقية إلى الحدود العراقية والإيرانية ، وتعتبر هذه هى قلب منطقة كردستان التركية ، وسوف يكون لها تأثير واضح على الشعب والاقتصاد فى المنطقة ، وحجة الحكومة فى ذلك «إن المناطق» الكردية التى أهملت وأصبحت فقيرة ومتخلفة ، كانت بسبب عوامل جغرافية ومناخية بحتة ، وليس بسبب التمييز السياسى ، حيث لا تناسب برودة الجبال والوديان الضيقة أعمال الزراعة على نطاق واسع ، وإن بعد هذه المنطقة عن المراكز الحضرية ، جعل منها مناطق غير جذابة بالنسبة لرجال الصناعة ، وتقول الحكومة ، أن مشروع الجاب سوف يجلب معه وسائل اتصال جيدة ، وزراعات مروية ، وتركيز المواطنين فى المدن الجديدة ، التى سيتوفر بها كل الوسائل الحديثة ، وفى المقابل يقول الأكراد ، إن هذه المدن الجديدة ، سوف تكون مشابهة للقرى المحمية التى أنشأها العراق فى شمال البلاد ، أماكن يمكن للسلطات من خلالها أن تراقب وتتحكم فى مجريات الأمور ، حيث ستكون للمناطق الأمنية أهمية أكبرعند تخطيط المدن من المشاهد السارة ، ويقولون ، إن الهدف من ذلك هو حرمان أبطالهم من أفراد حرب العصابات بحزب العمال الكردى من البيئة التى يستطيعون العمل من خلالها .

وليس هناك مجالاً للشك فى أن هذا هو هدف الحكومة الأساسى ، ولكنها أشارت إلى أن هذا أحد فوائد المشروع ، وليس السبب الذى أنشىء من أجله ، ويقول الاقتصاديون ، إنه الرخاء هو الذى سيهزم رجال حرب العصابات وليست قوة السلاح وبمضى الوقت سوف يصبح إقليم جنوب شرق الأناضول متمتعا بالرخاء مثل بقية تركيا . وعندما يحدث هذا سيكون الأكراد مثل أتراك تركيا ، ويقول الأكراد المنفيون ، إن هذا لن يحدث أبداً ويقولون إنه الطريق الذى سيؤدى إلى كارثة ويحذرون من أنه إذا لم يتواكب النمو الاقتصادى مع الإصلاحات السياسية ، فسوف يصبح شرق تركيا

على ما هو عليه الآن - منطقة بلا قانون (ساحة صراع) ، يتحكم الجيش فى الطرق والمدن ، ويتحكم أفـراد حـرب العصـابـات فى الجبـال والـقـرى البعيـدة ، ويبدو أن لا سيناريو الحكومة ، ولا توقعات حزب العمال الكردى ، ستصبح حقيقة : إن تدخل سوريا والعـراق فى شئون المنطقـة سيـجعل من مشروع جنوب شرق الأناضول ، موضوع دولى ، والذى إن آجلا أو عاجلا سيحتاج إلى تدخل دولى .

الفصل الرابع

النيل : إهتمام الأمن الرئيسى لمصر

عندما وقع الرئيس السادات معاهدة السلام مع إسرائيل فى فبراير عام ١٩٧٩ ، كان مصمما على ألا تكون هناك حروب أخرى بين مصر والدولة اليهودية ، وكان مدركا تماما فى نفس الوقت ، الاعتبار الاستراتيجى المهيمن لمصر ، ألا وهو أمن النيل ، ويعلم كل المصريين أن المصالح الحيوية لبلدهم ، تمتد لسبعة آلاف كيلو متر داخل قلب القارة الأفريقية ، غير أن للجيش المصرى دور خاص ، فهناك مستويات عديدة مختلفة من الأمن القومى فى مصر ، وأمن وحيد فقط من الفئة (أ) : ذلك الأمن الذى يقع تحت الحماية المباشرة للقوات المسلحة . فأى تهديد لأمن النيل ، يخول القيادة العامة المصرية ، إصدار أوامر مباشرة بتدخل الجيش دون إنتظار موافقة مجلس الشعب (البرلمان المصرى) .

كانت زيارة السادات المفاجئة للقدس فى نوفمبر عام ١٩٧٩ ، بالنسبة للعالم أعظم إنقلاب فى تاريخ الدبلوماسية الشخصية فى هذا القرن . قال السادات فى الكنيست الإسرائيلى : « لنعقد العزم على ألا تكون هناك حروب أخرى بين العرب والإسرائيليين » . ويعتقد ملايين المؤيدين فى جميع أنحاء العالم ، أن الرئيس السادات بهذه المبادرة الشجاعة ، جعل من ذلك الأمر ممكنا ، وأنهى بذلك ثلاثة عقود من الضغينة والعداء .

وعلى المستوى العربى ، كان لهذا الحدث ردود فعل متباينة تماما : فقد وصفت العديد من الدول العربية مبادرة السادات بأنها خيانة عظمى للعرب . وفهموا مباشرة ، ماسينوى مناحم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلى عمله : إستبعاد مصر عن بقية الدول العربية ، بحيث يصبح من الصعب عليهم مرة أخرى أن يوجهوا تهديداً حقيقياً لإسرائيل .

وفى القاهرة ، كان الرأى العام منقسما بدرجة كبيرة . حيث قدم وزير الخارجية

إستقالته وحذا حذوه نائب وزير الخارجية ، ثم إستقال بعد ذلك وزير الخارجية الذى أتى بعده ، وعقد كبار المسئولين وضباط الجيش مؤتمرات مصحوبة بالقلق ، بينما إستقبل الناس فى الشوارع والمقاهى الخبر بشئ من الارتياح ، فقد كان الشعب المصرى مرهقا من ويلات الحروب ، ومابذلوه من تضحيات جسيمة من أجل العرب ، الذين لم يكونوا مقدرين لهذه الجهود . وحصل الرئيس السادات على التأييد الشعبى الذى كان يتوق إليه دائماً .

وبرغم ذلك ، فقد كان الرئيس السادات على وشك السقوط إثر إنقلاب عسكرى ، من خلال المعلومات التى حصلنا عليها (المؤلفان) من القاهرة ، وواشنطن والقدس ، وكنا قادرين على جمع تفاصيل مؤامرتين لعزل الرئيس السادات ، وكانت الأسباب الداعية لعزله فى كلتا المؤامرتين ، لاتكمن فقط فى أنه أراد أن يعقد سلاما مع إسرائيل ، ولكن أيضا لأنه كان ينوى تحويل مياه النيل لرى صحراء النقب فى إسرائيل ، كنوع من الإغراء لإسرائيل بالموافقة على السلام ، وكان موضوع المياة سيعجل بسقوطه ، قبل أن تقتله رصاصات الجماعات الأصولية الإسلامية المتطرفة فى ذكرى الإنتصار العظيم فى أكتوبر ١٩٨١ .

ففى إجتماع اللجنة السياسية الذى عقد أثناء مؤتمر السلام بين مصر وإسرائيل فى كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ، ناقش المفاوض الإسرائيلى إمكانية التعاون فى مشروعات المياه بين البلدين . ولم تكن الفكرة جديدة : ففكرة تحويل نسبة ١ ٪ من مياه النيل خلال خط مواسير إلى إسرائيل ، قد ناقشها الهيدرولوجيون منذ سنوات عديدة ، وكانت لها جدوى إقتصادية مفيدة للطرفين . فإسرائيل لن تدفع فقط ثمن المياه التى ستحصل عليها من مصر ، ولكن ستمد أيضا مصر بخبراتها ، بينما يتم تمويل المشروع من الطرفين ، وستوظف فيه العمالة فى كل من مصر وإسرائيل .

وحبذ السادات الفكرة ، ورأى من خلال نظرته الدولية ، أن العمل سيؤدى إلى التعاون بين الدول المجاورة الأخرى ، فمن خلال مد خط المواسير إلى صحراء النقب ، سيمكن ربط لبنان والأردن بشبكة مياه إقليمية . والذى لم يفطن إليه السادات ، هو المعارضة القوية لمبادرته ، سواء فى داخل بلاده أم فى خارجها .

وكان جهاز المخابرات المصرية ، على دراية تامة بالخطط العربية التى تستهدف إحداث القلق فى مصر ، عن طريق مساندة منجستو هايلاماريام فى أثيوبيا والمتمردين فى جنوب السودان – وكلاهما يمكنه أن يؤثر على جريان النيل إلى مصر . وكان رجال الأمن على إستعداد تام للتصدى لهذه الخطط وحماية مصر من كل مكروه ، لكنهم لم يقبلوا فكرة تحويل جزء من مياه النيل إلى إسرائيل ، وأخبرنا أحد الضباط : « لقد كان من الصعب علينا أن نقنع رجالنا (رجال المخابرات) ، بحماية الخطط التى تسوى خلافا مع عدونا ، دام لفترة ثلاثين عاما ، ولكن حينما يتعلق الأمر بمد فرع من النيل ، مهما كان صغيراً خارج الحدود المصرية ، حينئذ ستفضل الأغلبية أن تفقد عينا من أن ترى ذلك اليوم . »

وبدلا من أن يعمل رجال المخابرات وحدهم ، فقد كانوا يحتاجون لمعرفة تفاصيل مايجرى من أمور بين رجال السياسة والوزراء السابقين وضباط الجيش . وتولدت خطة الإنقلاب الأولى : إخلال بالأمن ، ومسيرات ينظمها ممثلو النقابات المهنية والعمالية ، والطلاب الثائرون المؤيدون للمعارضة ، ثم يحرك الجيش وحداته إلى الشوارع متظاهرا بأنه يحافظ على الأمن ، ولكن فى الحقيقة ، لانضمام قواته إلى صفوف المتظاهرين . وكان سيتم القبض على السادات ، وكانت إشارة البدء ، هى أى إعلان عن إتفاقية مع إسرائيل تتضمن مياه النيل .

ولكى يكتسب عمل مدبرو الإنقلاب صفة الشرعية ، إستطاعوا التوصل إلى عضو مشهور وله صوت مسموع فى مجلس الشعب المصرى ، هو كمال أحمد ، ذلك العضو المعروف بأمانته ، وأرائه الجريئة المعارضة للحكومة ، ولما كان أحمد على دراية كبيرة بأساليب الحياة السياسية فى مصر ، فقد خشى أن يكون مكلفا برسم خطة للإنقلاب ، وعلى الرغم من أنه ينكر ذلك الآن ، فيبدو أنه توخى الحذر ، وأبلغ عن الضابطين اللذين جاءا لمناقشته ، لأحد ضباط مباحث أمن الدولة . وألقى القبض على الضابطين ، وقد منيت هذه الخطة بالفشل . وحتى هذا اليوم ، فقط ظل اسمى الضابطين المتورطين ، والأحداث كلها فى سرية تامة ، وتبعا للتفسيرات الهامسة لضباط الأمن ، فقد فصل الضابطين من الخدمة دون محاكمة ، حيث خشت الحكومة من انكشاف مدى السخط

الذى سيسود الجيش ، إذا ماتمت محاكمتهما أمام القضاء .

حذر الأمريكيون السادات من المحاولة الثانية والأكثر خطورة ، والتى تم التخطيط لها للتخلص منه ، حيث سلم ستانسفيلد تيرنر ، الذى كان يشغل فى ذلك الحين منصب رئيس وكالة الإستخبارات الأمريكية (CiA) ، رسالة شخصية للرئيس السادات ، عندما كان السادات يتفاوض مع الرئيس جيمى كارتر ومناحم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلى فى كامب دافيد ، فقد كان لفت السلوك غير الطبيعى لأحد ضباط المخابرات المصرية فى لندن إنتباه الأمريكيين . فقد كان هذا الضابط برتبة رائد ، ويعمل ملحقا عسكريا فى السفارة المصرية بلندن ، حيث إتصل سراً بجبهة المعارضة الوطنية المصرية ، لكن ذلك كان قبل ستة أشهر من أن يعرف رئيسه المتواجد بالقاهرة بالموضوع . وفى خلال تلك الفترة ، قام بالإطلاع على تفاصيل الإتفاقيات الموقعة مع إسرائيل ، وعرف أسرار الإنقلاب الذى خططت له المعارضة . ومن خبرته بالخداع السياسى ، أدرك بسرعة أنه إذا كتب لهذا الإنقلاب النجاح ، فيجب أن يقوده شخصية معروفة ومحترمة من كل المصريين . وكان الفريق سعد الشاذلى هو الرجل الوحيد الذى تنطبق عليه هذه المواصفات ، ذلك القائد العسكرى الذى لاقى إستحسان الجماهير ، وعندما قاد القوات المصرية التى عبرت قناة السويس فى حرب ١٩٧٣ . وقال مؤيدوا الشاذلى ، أنه جعل كبش فداء للنجاح الإسرائيلى ، وتم نفيه إلى الجزائر . والرائد نور الدين السيد (الذى يعرف أيضا بمحمود نور الدين) ، ضابط المخابرات فى لندن ، طار إلى الجزائر حاملا معه الوثائق التى تثبت أن السادات كان يخطط لتحويل مياه النيل إلى إسرائيل ، وكان متأكدا من أن المعلومات التى فى حوزته ستقنع الجنرال الشاذلى بالقيام بالمهمة ، ثم من خلال خبرته الوظيفية ، أدرك نور الدين أن نشاطاته قد عرفت ، فآثر الإختفاء فترة ، وظهر أخيراً فى القاهرة . وقد سرب شريك له – عثر عليه ميتا فيما بعد – معلومات هامة للمخابرات البريطانية . وقد وصلت المعلومات إلى المخابرات المركزية الأمريكية ، وكنتيجة للمعلومات التى توفرت لديهم ، بدأ الأمريكان فى التصنت على المكالمات التليفونية للفريق الشاذلى . وبسرعة ، إستطاعوا التوصل إلى تفاصيل الخطة التى كان يجرى الإعداد لها .

في هذه المؤامرة الثانية والأكثر تطوراً ، كانت ستقوم فصائل من قوات خاصة بإحتلال مبنى الإذاعة والتليفزيون ، بمجرد إذاعة أنباء تفيد بأن السادات وافق على إعطاء مياه النيل لإسرائيل ، ولتوضيح مظاهر التأييد العام ، فقد تم الإتصال بضباط الجيش المستبعدين ، الذى خدموا فى عهد عبد الناصر ، وبالتالى أقنعوا الحركات الناصرية القوية الموجودة بالجامعات والنقابات المهنية ، لكى يقدموا العون من خلال الإعداد لمظاهرات تأييد تلقائية للنظام الجديد بمجرد نجاحه . وكان سينصب الفريق الشاذلى ، بصفته الرجل الشعبى الجدير بالثقة بديلا للسادات – حيث يعتقد معظم المصريين ، أن الشاذلى كان البطل الحقيقى لمعركة ١٩٧٣ ، وقد طرد من الخدمة بطريقة ظالمة . وكان مدبروا الإنقلاب ، قادرين على تنصيب أصحاب النفوذ المصريين الموجودين بالخارج ، الذين قدموا الأموال المطلوبة ، والذين يسيطرون على الصحف التى يقرؤها المغتربون المصريون ، وعلى محطات الراديو الثلاث المعادية لنظام السادات ، التى تبث إحداها إرسالها من العراق ، والأخرى من ليبيا والثالثة من باخرة ترسو بالقرب من جزيرة مالطة .

وحينما أخبر رئيس المخابرات المركزية الأمريكية السادات بهذه الأخبار ، كان السادات ميالا للشك ، فلم يكن مقتنعا بأن الجيش المصرى سينقلب ضده ، فهو القائد الذى أعاد لهم ثقتهم بأنفسهم ومعنوياتهم فى حرب ١٩٧٣ . لكن السادات لم يكن على علم بكل الأمور : فحتى وسائل الإعلام المصرية المراقبة تماما ، كانت ستنقلب ضد الإتفاقية مع إسرائيل ، بسبب التفاصيل المتلاحقة التى كان يدلى بها المسئولون ، الذين كانوا يكتنفهم الذعر لما جرى من أحداث . وكان الجيش ، يعكس الحالة النفسية العامة للشعب .

وعلى الرغم من أن كمال أحمد ، قد كشف عن المؤامرة الأولى ، إلا إنه لم يغير رأيه ، فعندما أحضرت إتفاقيات كامب دافيد إلى مجلس الشعب للتصديق عليها ، تكلم هو بالنيابة عن كثيرين من الأعضاء عندما رفع صوته قائلا : « إن هذه الإتفاقيات خيانة عظمى يا أنور » . وبالرغم من تعدى أحد أعضاء المجلس عليه بالضرب ، فقد ظل يندد بالإتفاقية ، ولم يعد الهدوء إلى المجلس ، إلا عندما طرد رئيس مجلس الشعب كلا العضوين من قاعة المجلس .

وفى واشنطن ، نصح الأمريكان السادات ، بأن يصرف النظر عن جميع الموضوعات المتعلقة بالتعاون مع إسرائيل بشأن المياه . وبسبب ميله الدائم إلى أنه الأدرى بمجريات الأمور ، تجاهل السادات هذه النصيحة ، لكنه عاد أخيرا وإقتنع بها ، عندما نبه أحد كبار القادة العسكريين المصريين ، المسئولين الأمريكان ، بأن الجيش المصرى يعارض أية تنازلات أخرى لإسرائيل . وكان هذا الضابط الكبير هو المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة ، وزير الدفاع ، الذى أخبر رئيسه بأنه لن يستطيع أن يضمن ولاء الجيش له ، إذا أخبر الضباط جنودهم بأن « هناك إنقلاباً لمنع إسرائيل من سرقة مياه النيل » . وكان ذلك هو النهاية لمحادثات المياه ، والقرار الذى جعل السادات يستمر فى السلطة . وظهر منذ ذلك الوقت ، أن عرض مياه النيل لإسرائيل ، قد لايمكن الإلتزام به ، على الرغم من موافقة السادات عليه . وعندما علم الإسرائيليون بنهاية مشروع تحويل المياه المخطط له ، بعث بيجين برسالة إلى السادات ، حسب تصريح محمد حسنين هيكل ، الوزير المصرى السابق ورئيس تحرير جريدة الأهرام . وقال بيجين فى رسالته « إن مبادئنا ليست للبيع من أجل مياه النيل ، إن أمن إسرائيل وحرمة القدس ليست للبيع من أجل مياه النيل . »

عندما كان الرئيس السادات ، يفكر فى تحويل جزء صغير من مياه النيل لإسرائيل ، كان يتجاهل عن عمد سياسة مصرية ، تقف فيها مصر فى صف المجموعة الشمالية من الدول العربية ، من أجل عودة الاهتمام التقليدى لمصر بالأحداث فى إفريقيا حوض النيل ، والسادات الذى كانت أمه سمراء اللون ، كان يعتبر نفسه مصريا كما أنه أفريقيا أيضا ، وشارك فى الفكرة المصرية بأن بلاده لم تكن فى الحقيقة جزءاً من العالم العربى على الإطلاق . قال السادات للصحفى المصرى موسى صبرى ، عندما كان يعقد مباحثات مع مناحم بيجين فى أسوان عام ١٩٧٨ : « لقد عشنا لما يزيد على خمسة آلاف عام كأمة عظيمة بدون العرب ولكن إنظر إلى هناك ياموسى ، وهو يشير بيده إلى الجنوب عند سطوع شمس الصباح على صفحة النيل ، إننا لانستطيع أن نعيش بدون أفريقيا . »

بعد وصول السادات إلى إتفاقه المبدئى مع إسرائيل ، رأى أن الأحداث فى

أفريقيا ، تشكل مصدر خطر كبير على مصر ، وكان قلقا بصفة خاصة من تطور الأحداث فى أثيوبيا ، تلك الدولة التى كان يعتقد أن إسرائيل تستخدمها وسيلة للضغط على القاهرة . وأخبر السادات مجموعة من مساعديه المقربين ، من بينهم الدكتور بطرس غالى ، الذى يشغل حاليا منصب الأمين العام للأمم المتحدة . « إن المسألة الوحيدة التى يمكن أن تقود مصر للحرب مرة أخرى هى المياه » ، وكان تحذيره موجها لكل من إسرائيل وأثيوبيا ، تلك الدولة التى تشكل رافدا مهما من روافد النيل وتسيطر على ٨٠ ٪ من مياه النيل سنويا .

فى ديسمبر عام ١٩٧٩ ، عندما كرر السادات تحذيره بنبرة أكثر غلظة للسفير الأثيوبى بالقاهرة ، كان معروفا أن إسرائيل متورطة بشكل مباشر فى الموضوع . وفى هذه المرة ، لكى تؤكد مصر تحذيرها الشفوى ، قامت بإرسال أسطول بحرى صغير إلى المياه الجنوبية من البحر الأحمر ، وكان السبب فى ذلك ، أن رجال الأمن وصل إلى علمهم أن المهندسين الإسرائيليين ، يساعدون فى إعداد خطط أثيوبية لإنشاء سدود جديدة على النيل .

من المفارقات الغريبة فى الموقف ، هو أن أثيوبيا كانت مهتمة بما يجرى من أحداث فى مصر ، مثلما كانت مصر قلقة بما يجرى من أحداث فى الأراضى الأثيوبية . فوكالة الإستخبارات السوفيتية (KGB) ، التى كانت لايزال لها شبكة إستخبارات نشطة فى عام ١٩٧٩ داخل مصر ، حذرت أثيوبيا والدول العربية المعارضة لمصر ، بأن السادات كان يفكر فى تحويل ٨٠٠ مليون متر مكعب سنويا من مياه النيل إلى صحراء النقب الإسرائيلية ، وقد إعتبرت الدول العربية ، أن هذه الأخبار مهينة سياسيا ، بينما إعتبرتها أثيوبيا سابقة خطيرة ، فإذا نجحت هذه المحاولة فسوف تذهب مياه النيل خارج أراضى حوض النيل ، ذلك الشئ الذى لم يحدث إطلاقا على مدى التاريخ ، وكانت أثيوبيا ، من حيث المبدأ ، تعارض مثل هذا التحويل ، وكانت مصممة ، أنه على الأقل إذا حدث شئ من هذا القبيل ، فيجب أن توافق عليه دول حوض النيل .

ولما كان النيل هو المصدر الوحيد تقريبا للمياه فى مصر ، فإن إهتمام الأمن

الرئيسى للدولة ، هو عدم السماح لأى دولة أخرى من مجموعة الدول الثمانى الأخرى الواقعة على حوض النيل ، بأن تملى سياستها على مصر ، وللقيادة العليا للجيش المصرى خطط طوارئ للتدخل المسلح ، فى أية دولة من الدول الواقعة على حوض النيل ، إذا ماتعرضت مياه النيل لتهديد مباشر . ويرجع تاريخ بعض هذه الخطط إلى أوائل القرن التاسع عشر ، إلى تلك الأيام التى كان يعيد فيها محمد على بناء الجيش المصرى . ومن ذلك التاريخ ، تم تحديث هذه الخطط عدة مرات ، وعدة مرات أخرى من خلال البريطانيين مع مطلع هذا القرن . ويوجد فى الوقت الحالى فريق عمل كامل ، يعمل بصفة دائمة فى أكاديمية ناصر العسكرية فى شرق القاهرة ، يراجع ويعدل الخطط حسب المتغيرات الجديدة . ومن المسلم به إن المسئولين المصريين ، يؤكدون على أنهم يفضلون دائما الحلول الدبلوماسية ، ويقولون أنهم يريدون إتفاقيات شاملة بين كل الدول المعنية . بغض النظر عن الخطط التى يعمل من خلالها المخططون العسكريون .

ومن بين المشاكل القائمة ، هو أن المصالح المتصارعة ، تجعل من الصعب على دول حوض النيل المختلفة جداً فيما بينها ، أن تجد أسلوباً للتعاون ، حتى أن الدبلوماسيين ، يجدون صعوبة بالغة فى الوصول إلى إتفاق فى ظل هذه المواقف المتباينة : فمن الصعب أن نجد أية معاهدات أو إتفاقيات بين دول حوض النيل التسع ، والتى على أساسها يجرى التحكم فى إستغلال النهر بطريقة فعالة . والإتفاقية الوحيدة التى لاتزال تحترم هى الإتفاقية المصرية السودانية الموقعة فى عام ١٩٢٩ . وتعتبر الدول الأفريقية الأخرى التى وقعت فى الماضى على إتفاقيات مع مصر ، أو مع الدول الأخرى ، تعتبر هذه الإتفاقيات عديمة الجدوى أو ملغاة ، حيث تم توقيعها فى ظل الحكم الاستعمارى لافريقيا مع مصر . ومنذ حصول الدول الافريقية على إستقلالها ، فإنها إما أن ترفض الإلتزام بالإتفاقيات القديمة ، أو تعلن عن رغبتها فى إلغائها أو إعادة التفاوض بشأنها . وعلى سبيل المثال ، فبعد أن حصلت تنزانيا وكينيا على إستقلالهما مباشرة ، أدعيا بأن بريطانيا ، التى كانت حليفة مع مصر ، وشاركت فى نفس المصالح الأمنية والإستراتيجية فى السودان ، حيث وقعت بريطانية إتفاقيات مع

مصر على حساب هاتين الدولتين ، لكنها لم تأخذ في الإعتبار مصالحهما الحقيقة . إن المشاكل التى تواجه الحكومات المعنية الآن ، تعكس الحاجة إلى تطور سريع لمواكبة الإحتياجات المتنامية ، فى مقابل مخزون من سوء التفاهم الموروث ، والإفتقار إلى وجود تنظيمات من أجل التعاون الإقليمى ، أو القوانين المنظمة لاستغلال أو مشاركة الثروات المائية .

إن الموقف معقد من الناحية الجغرافية ، فالنهر بالكامل ، يتكون من حوضين فرعيين هما النيل الأبيض والنيل الأزرق ، اللذين يشكلان تقريبا نظما منفصلة قبل إندماجهما ، فالفرع الاستوائى ، الذى يعرف أيضا بحوض النيل الأبيض أو النظام الفرعى ، هو حد ذاته منقسم جيولوجيا وجغرافيا إلى نظامين فرعيين من الروافد .

تعرف مجموعة الروافد الأولى أيضا بأرض البحيرات ، والتى تساهم بثلاثين مليار متر مكعب من المياه سنويا . يتضمن الحوض الفرعى لهذه المجموعة أيضا على بحيرات فكتوريا ، ألبرت ، إدوارد وكيوجا . والمجموعة الثانية من الحوض الفرعى الإستوائى ، التى تعرف أيضا بروافد نهر سمليكى ، يجرى معظمها فى زائير وأوغندا ، وتشارك هذه الروافد بثمانية مليارات ونصف من الأمتار المكعبة سنويا عندما تنضم إلى المجموعة الأخرى شمال بحيرة ألبرت ، لتكون بحر الجبل ، ذلك النهر الجبلى ، الذى يبدأ منه النيل الأبيض رحلته الطويلة : فعند هذه المنطقة يحمل النهر حوالى ٥٠ مليار متر مكعب من المياه سنويا .

لايساهم النيل الأبيض إلا بحوالى ١٥ ٪ فقط من مياه النيل ، عندما يلتقى بالنيل الأزرق على بعد ٢٥٠٠ كيلو متر فى إتجاه الشمال بالقرب من مدينة الخرطوم . ويقدر أن حوالى ٣٦ مليار متر مكعب من المياه ، تفقد من النيل الأبيض بسبب التبخر والرشح الطبيعى ، عندما يخترق النيل الأبيض بحر الجبل ، الذى يعتبر عنق الزجاجة عند منطقة السد (النباتات الطافية التى تعوق الملاحة فى النيل الأبيض) ، تلك المساحات الهائلة من المستنقعات والسبخ جنوبى السودان . فدرجات الحرارة العالية فى الإقليم ، المتجمعة مع المستنقعات الضحلة والغطاء الأخضر الكثيف ، هى السبب فى فقد ملايين الأمتار المكعبة خلال عمليات البخر . وحينما يتجه النيل الأبيض نحو

الشمال ، يحتوى على ١٤ مليار متر مكعب فقط من المياه . وينقسم الحوض الفرعى الآخر ، الذى يعرف بروافد الهضبة الحبشية إلى ثلاثة نظم فرعية . فالنهر الرئيسى ، هو النيل الأزرق وروافده الصغيرة ، التى تنبع من بحيرة تانا ، لايفقد تقريبا أية مياه نتيجة البخر فى هذه المرتفعات ، حيث ترغى وتزبد الأنهار خلال ممرات ضيقة و تشكل أخاديد في الجبال . ويقاس تدفق النهر عند سد سنار فى السودان بحوالى ٥٤ مليار متر مكعب فى السنة . وبعد ٤٠٠ كيلو متر نحو الشمال ، يندمج النيل الأزرق مع النيل الأبيض بالقرب من جنوب مدينة الخرطوم ، حيث يمكن رؤية النهرين يجريان جنبا إلى جنب ، متميزين تماما فى نفس المجرى ، ولم يتم تأسيس مدينة الخرطوم إلا فى عام ١٨٢٥ ، لكى تكون عاصمة إدارية للإمبراطورية المصرية فى السودان ، التى يعنى إسمها جذع الفيل ، وهى عبارة عن لسان الأراضى الطويل المتكون من التقاء النهرين ، وإبتداء من الخرطوم ، يعرف النهر باسم النيل .

الرافد الثانى فى هذه المجموعة ، هو نهر السوباط ، الذى يساهم بـ ١٣,٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً ، عندما ينضم إلى النيل الأبيض جنوب ملكال . والرافد الثالث هو نهر عطبره ، الذى يضيف ١٢ مليار متر مكعب من المياه إلى النيل عندما ينضم إلى النيل على بعد ٢٥٠ كيلو متراً شمال الخرطوم ، وبناء على ذلك ، فإن النظامين الفرعيين الرئيسيين يمران خلال ثمانية من دول حوض النيل التسع ، قبل أن ينضما معا عند الخرطوم ، لينسابا بشكل رائع من خلال مصر إلى البحر المتوسط ، وتلك الدول الثمانى هى : رواندا ، بوروندى ، تانزانيا ، زائير ، كينيا ، أوغندا ، أثيوبيا ، والسودان .

وعلى الرغم من أن النيل الأزرق لايفيض إلا بعد الأمطار الموسمية ، فإنه يساهم بما يزيد على ٨٠ ٪ من مياه النيل التى تصل مصر . والنيل الأبيض الذى يستمد مياهه من الروافد الاستوائية ، يتدفق طوال العام ، لكنه يمد النيل بحوالى ١٥ ٪ من المياه ، بسبب الفقد الكبير فى المياه نتيجة البخر . وعكست الإتفاقية الموقعة بين مصر والسودان عام ١٩٢٩ هذا الموقف ، من خلال تجاهل الدول الأخرى ، وذلك بتخصيص ٤٨ مليار متر مكعب من المياه سنويا لمصر ، فى حين تحصل السودان على

أربعة مليارات متر مكعب فقط . وأضاف السد العالى بأسوان مياهاً إضافية تقدر باثنين وعشرين مليار متر مكعب ، تحصل منه مصر على سبعة مليارات متر مكعب وتحصل السودان على الباقى ، حسب الإتفاقية الموقعة فى عام ١٩٥٩ . ومنذ الإنتهاء من إنشاء السد العالى ، وصل مخصص المياه لمصر ٥٥ مليار متر مكعب ، فى حين زاد المخصص السودانى من المياه إلى ١٨,٥ مليار متر مكعب .

عانت دول حوض النيل خلال فترة الثمانينات من فترة جفاف دامت ثمانى سنوات ، وجعلت دول الحوض تعترف بالأزمة التى تواجههم ، وفى محاولة عمل شئ فى هذا الخصوص ، توصلت أوغندا ، أثيوبيا والسودان إلى فكرة إنشاء سدود ، جديدة ، من خلال إجراء تحويلات وقنوات ، عند ذلك بدأت مصر تنفض الغبار عن خططها العسكرية للتدخل فى هذه الدول . وخلال السنوات الثمانى الأولى من عقد الثمانينات ، وصل مستوى الأمطار المتساقطة على التلال الأثيوبية إلى أدنى معدلاتها طوال تلك الفترة . وإستمر الجفاف الذى بدأ يصيب التلال الأثيوبية للمرة الأولى فى عامى ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، حتى أواخر عام ١٩٨٧ ، ووصل إلى أسوأ حالاته فى عام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ، عندما وصل قياس تدفق النيل عند أسوان ٤٢ مليار متر مكعب فقط ، وهو نصف تدفقه الطبيعى . وبسبب الفوضى والإضطراب التى أحدثتها الحرب الأهلية فى ظل نظام منجستو الذى دام لسنوات عديدة ، فلا تزال أثيوبيا تناضل من أجل التغلب على مشاكلها ، التى يؤثر العديد منها على مصر . وقدر المتخصصون المشاركون فى السيمينار الدولى الذى عقد بشأن التصحر ، إن هذا التصحر كان يكلف أثيوبيا مابين ٦-٩ ٪ من إجمالى دخلها القومى فى السنة من خلال الفقد فى الأراضى الزراعية . وأدت المياه المجانية المخصصة للرى إلى ملوحة الأراضى وتشبعها بالمياه . ويشير كل المصريين إلى أن السدود الجديدة التى تنوى أثيوبيا إنشاءها ، سوف تؤدى إلى نقص تدفق مياه النيل التى تصل إليهم بحوالى ٢٠ ٪ .

فى يوليو عام ١٩٨٨ ، إضطرت مصر إلى سحب عشرة مليارات متر مكعب من مجموع سبعة عشر مليار متر مكعب مخزنة كمخزون إستراتيجى فى بحيرة ناصر ، ذلك الخزان الضخم الذى كونه السد العالى داخل النهر الرئيسى ، وإنخفضت مقادير

المياه الكلية المختزنة خلف السد العالى من ١٢٥ مليار متر مكعب فى عامى ١٩٨٠ – ١٩٨١. إلى ٤٦ مليار متر مكعب فى عامى ١٩٨٦ – ١٩٨٧ ، بينما إنخفض منسوب المياه فى بحيرة ناصر إلى ١٤٨ متر فى صيف ١٩٨٧ ، وهو أدنى منسوب وصل إليه النيل خلال الثلاثين عاما الماضية ، وهو ذلك المنسوب الذى هدد بإيقاف توليد الكهرباء من محطة الكهرباء بالسد العالى ، وكانت موجة الجفاف على درجة بالغة من السوء ، حتى أن المصريين ، كانوا مضطرين إلى تحديث نظم إستهلاك المياه أو إعادة تحديدها أو تغييرها للإستخدام الآدمى وللرى ، ولتعديل بعض الممارسات وطرق الرى القديمة .

وقد غيرت سنوات الجفاف هذه من المزاج القومى فى مصر ، وإهتزت ثقة الناس فى إفتراضاتهم المريحة عن النيل ، وأجبروا بذلك على التفكير فى المخاطر التى قد تنجم من وراء هذا الشريان الحيوى . وللمرة الأولى يشعر الناس بالقلق بسبب أزمة المياه . فسجلات تدفق المياه ، وأعماق البحيرات ، جعلتهم يدركون ربما للمرة الأولى أن النيل لم يكن منيعا . وقد أظهرت خطب السياسيين ومقالات الصحف والمحاضرات خطورة الأزمة لرجال الفكر المصريين . وتولد جو من الإهتمام القومى بالأزمة ، وظهر شعور بأن « أمن المياه المصرية » ، يجب أن يكون على قمة الأولويات القومية . وفى أسوأ حالاته ، إستحث المزاج الجديد ، مشاعر وطنية وحتى خوف من الأجانب وكرههم بين العديد من المصريين ، الذين رأوا المؤامرات تحاك حولهم ، وخشوا من أن أعداءهم ، كانوا يحاولون إستغلال مياه النيل لإضعاف بلادهم .

ووصل للبرلمان المصرى تقييم أخير عن التهديدات التى تواجه الثروة المائية للبلاد ، فى تقرير غير منشور عن الوضع الحالى ، أعده الدكتور حمدى الطاهرى عام ١٩٩٢ ، والدكتور حمدى الطاهرى ، خبير المياه الدولى المعروف ، ركز على المخاطر الخارجية ، لأنه كما قال ، إن الصعوبات الداخلية معروفة لنا جميعا : زيادة إستهلاك المياه بسبب الزيادة السكانية وسوء إستخدام المياه فى الزراعة ، والفاقد فى المياه فى المناطق الحضرية ، وشبكات توزع المياه المتهالكة وهلم جرا . وكانت الدراسات محل البحث ، لمعرفة كيفية تقويم هذه المسائل ، ولكن بالنسبة للمخاطر الخارجية ، لم تكن

لدى الدكتور الطاهرى ، أى حلول جاهزة ، لكنه حدد هذه الحلول فى تقريره الذى قدمه إلى اللجنةالبرلمانية المختصة بشئون النيل ، وقد فهموا بطريقة ضمنية ، إن هذه المسائل هى مشاكل سياسية ، تتطلب حلولا سياسية ، وليست مجرد إجابات يمكن أن يقترحها المختصون فى الشئون المائية .

إن الخطر المباشر الذى سمعت اللجنة عنه ، هو أنه إما أثيوبيا أو أوغندا أو كلاهما ، سيعد خططا لإنشاء سدود جديدة على النيل الأبيض أو الأزرق . وكانت مصر شديدة القلق أيضا بسبب المشاكل الموجودة فى الجنوب السودانى ، كما كانت تخشى أيضا من إنفصال جنوب السودان عن شماله ، لما له من تأثير مباشر على مستقبل قناة جونجلى ، ذلك المشروع الذى توقف بسبب الحرب الأهلية فى الجنوب السودانى . وعندما لخص الدكتور الطاهرى مخاوفه أخيرا فى جلسة خاصة من جلسات مجلس الشعب ، كانت هناك صيحات من نواب المجلس تنادى : متى سنذهب لغزو السودان ؟ و « لماذا لايدمر الطيران المصرى السدود الأثيوبية بالقنابل ؟ » .

وللحروب فى الجنوب السودانى أيضا تأثير خطير على مصر ، حيث إن الإرجاء المستمر لاستكمال قناة جونجلى ، جعل مصر أكثر تشككا فى الجفاف الطبيعى ، وبالفقد الناتج عن البخر ، الذى يكون فى بعض الأحيان أكبر من كمية المياه التى تجرى فى منطقة المستنقعات . وخلال عقد الثمانينات ، أدى سقوط الأمطار القليلة على وسط أفريقيا ، إلى أن تتأثر محطات توليد الكهرباء وأعمال الرى ، وحتى السياحة النيلية ، أيضا بنقص سقوط الأمطار ، والتى ظهرت فى صورة إنخفاض منسوب نهر النيل .

إن التهديد الآخر ، الذى إعتبر المناصرون للقومية العربية أنه أمر بالغ الخطورة ، هو فيما يرونه من نوايا إسرائيل ورغبتها فى الحصول على حصة من مياه النيل ، وفى كل من التقرير الذى أعده لمجلس الشعب وكتابه « مستقبل المياه فى العالم العربى » ، لفت الدكتور الطاهرى الأنظار إلى رغبة إسرائيل المعلنة باستغلال نسبة ١ ٪ من مياه النيل التى تصل إلى مصر ، تلك الفكرة التى قدمها أخيراً البروفيسور بن شحار . ووصف الدكتور الطاهرى أيضا حلم الصهيونية القديم ، شعار أرض الميعاد (أرض

إسرائيل تمتد من النيل إلى الفرات) ، بأنه شعار يتعلق بالمياه ، وقد برهن دكتور الطاهرى ، الذى يمثل نخبة كبيرة من السياسيين والمسئولين المصريين ، على أن رفض مصر المتكرر لمطالب إسرائيل لاستخدام مياه النيل ، سوف يقودها إلى محاولة إحداث ضغط غير مباشر على مصر ، من خلال إشتراكها فى الخطط الأثيوبية لبناء سدود جديدة على النيل الأزرق .

وترى مدرسة الفكر التى يمثلها دكتور الطاهرى « إن يد إسرائيل وراء المشاكل والاضطرابات فى كل من أثيوبيا والسودان » . وسواء أكانت هذه الإدعاءات صادقة أم لا ، فليس له صلة بالموضوع ، حيث إنها قد أقنعت بالفعل الرموز القوية فى الحياة السياسية المصرية ، وتوجد في الوقت الحالى حقيقة لدى مؤسسة صنع القرار المصرى ، التى تأخذ فى إعتبارها الأعمال الإسرائيلية المحتملة ، عند النظر فى مشروعات المياه . تؤثر هذه المجموعة القوية أيضاً فى القرارات التى يتخذها أصدقاء مصر وحلفاؤها فى جميع أنحاء الوطن العربى . فالوزراء والمسئولون الذين يقرون بنظرية التورط الإسرائيلى ، يرون أن سياسة مصر المتعلقة بالمياه ، هى سياسة لاتنفصل عن الموضوع الأكبر الخاص بالعلاقات العربية مع القوى الخارجية . وهم يعتقدون بأن النيل ، مرتبط بالصراع العربى الإسرائيلى ، وبالخلاف العراقى – السورى مع تركيا ، بالإضافة إلى نزاع دول الخليج مع إيران .

جعلت صدمة الثمانينات ، العديد من المصريين ، يخشون من أن أزمة مائية فى سبيلها إلى الوصول ، وكان رد فعلهم هو أنه ، لن يكون لديهم إعتراض إذا ما أقدمت الدولة على الحرب ، إذا كان هناك تهديد لجريان النيل إلى مصر – تلك الفكرة التى إستحوذت على الأحزاب الوطنية ، والعديد من الكتاب من ذوى أصحاب النفوذ منذ عهد عبد الناصر ، وهؤلاء الذين لايزالون يؤمنون بفكرة القومية العربية ، وجدوا فى أزمة المياه ، مبرراً للعودة إلى أفكارهم القديمة : فقد طالبوا بأنه يجب على مصر أن تنضم إلى الدول العربية التى لها نفس الرأى والتفكير ، لكى يواجهوا مايرونه بشأن إقحام إسرائيل لنفسها فى أفريقيا وخصوصا أثيوبيا .

كان القوميـون المصريون التقليديون يعارضون هؤلاء الناصرين لوحدة كل

العرب ، الذين رأوا فى أفريقيا وليس الدول العربية ، الدائرة الجغرافية للنفوذ ، التى يجب أن تركز عليها الدبلوماسية والتخطيط الاستراتيجى المصرى . وهم يعتقدون أنه مثلما يمكن لنقص المياه الأولى فى أفريقيا أن يهدد بدفع الدول تجاه الحرب ، فإنها يمكن أن تدفعهم أيضا إلى المفاوضات .

ولم يكن ذلك قبل يونيو عام ١٩٩٠ ، عندما دعت المدرسة الوطنية المعتدلة ، التى قادها دكتور بطرس غالى ، إلى عقد مؤتمر قمة بشأن المياه بالقاهرة . وقد حضر المؤتمر ممثلو حكومات ثلاث وأربعين دولة أفريقية ، وفى النهاية كان المؤتمر نجاحا سياسيا لمصر ، حيث أمكنها إستعادة دورها القيادى السابق فى أفريقيا . وأعطى المؤتمر فى النهاية أيضا ، إبرازاً لما كان الهيدرولوجيون يلحون عليه فى العديد من الدول : الحاجة إلى التعاون الإقليمي وقد كان هذا الموضوع مهما لمصر على وجه الخصوص ، حيث كان هناك جدل وطنى حقيقى بشأن السياسات الواجب إتباعها مع الدول التى تفضل بشكل ظاهرى عمل روابط وثيقة مع دول الخليج العربية ، على مصلحة جيران مصر الأفارقة . وقال الدكتور بطرس غالى : « إن التعاون بين الدول الافريقية يعتبر ضروريا من أجل الإستغلال الأمثل لمياه النيل ، » ومن خلال التضامن سنكون قادرين على الوصول إلى سياسة مشتركة . »

وكان مؤتمر قمة القاهرة هذا ، هو الذى تبلورت فيه لأول مرة الفكرة الحالية الإتكال المتبادل (interdepenence) . وتعنى السياسات العملية ، إنه لاتوجد دولة ترغب فى الاعتماد الكامل على دولة أخرى ، فى أى من مواردها الحيوية الإستراتيجية . فسواء كانت المسألة تدبير بترول أو حبوب أو مياه ، يجب أن يكون لدى الدولة البديل فى حالة تدهور العلاقات مع إحدى الدول المصدرة لهذه السلعة الحيوية ، التى ستكون حينئذ قادرة على إكتساب ميزة من وضعها الإحتكارى . وبالنسبة للمياه ، فإن الدول ليست لديها حرية إختيار كبيرة فى المصدر الذى تأتى منه مواردها . لذا فكى تضمن دول المصب إنها ليست واقعة تحت رحمة دول منابع الأنهار ، فإن الفكرة ، تأتى فى جعل دول المنبع ، تعتمد على دول المصب فى بعض إحتياجاتها الضرورية ، وعلى فرض فاعلية المياه ، فإن الكهرباء والغذاء سيكونان فى هذه الحالة من السلع الضرورية التى

يمكن دول المصب التبادل بهما مع جيرانها من دول المنبع . وبالنسبة لثراء مصر الكبير فى القدرة على إنتاج الكهرباء ، فإنها يمكن أن تصدر الكهرباء بأسعار رخصية إلى الدول الأفريقية الأقل تعدادا فى السكان ، الواقعة فى منبع النهر فى مقابل المياه .

وهناك موضوع آخر روج له وخرج من المؤتمر ، وهو فكرة تبادل المعلومات . وسوف يكون هذا الموضوع على درجة من الأهمية ، إذا ماهددت الفيضانات إحدى المناطق الآهلة بالسكان ، أو إذا كانت هناك إحتمالية نقص فى المياه ، قد تؤثر على الصناعات التى تعتمد على قدر معين من مناسيب المياه فى تشغيل ماكيناتها . وتبعا لتصريح تاج اليسر أحمد ، السكرتير الثانى بوزارة الرى السودانية الذى قال: « إن الفيضانات التى أثرت على السودان فى عام ١٩٨٨ ، كان من الممكن ألا تشكل كارثة ، إذا كان لدى الخرطوم من المعلومات الكافية عن كميات الأمطار التى سقطت فى أثيوبيا . »

وكانت المشكلة ، هى أنه بينما توجد دول فى المصب مثل مصر والسودان ، التى تتوقع عجزا فى المياه ، يقدر بحوالى عشرة آلاف مليون متر مكعب بحلول عام ٢٠٠٠ ، والتى قد تحتاج إلى إتفاقية إقليمية ، فإن هناك دولا مثل أثيوبيا لا تواجه نفس الصعوبة . ففى عام ١٩٩٠ ، كانت أثيوبيا تستخدم فقط ٦٠٠ مليون متر مكعب من مياه النيل ، فى العام ، لكنها تخشى من أن السياسات الجديدة قد تحد من سيادتها على النيل ، وعلى تأجيل خطط التنمية . وبانتهاء حربها الأهلية ، وسقوط الحكومة الماركسية بزعامة منجستو هايلاماريام ، وعلاقاتها الجيدة مع جيرانها ، يعنى أن أثيوبيا قد وضعت أقدامها على الطريق الصحيح نحو التنمية ، وسوف تحتاج إلى المزيد من المياه .

فى الوقت الذى يتزايد فيه معدل السكان فى أفريقيا بنسبة ٣ ٪ فى السنة ، تتناقص فيه مناسيب المياه ، لذا فالحاجة إلى التفاوض بشأن إجراء إتفاقيات شاملة للمشاركة فى المياه بين الدول ، أصبح أمراً حتمياً . لكن الأفكار التى بدت أنها تبشر بالأمل فى مؤتمر قمة القاهرة ، ماتزال مجرد أفكار بحتة . وبدلا من ذلك ، فقد كان هناك تزايد ملحوظ فى التوتر والإهتمام بشأن الموقف فى أثيوبيا . وكان إجماع الآراء على أن هذه الدولة ، ستصبح « مصدر الخطر » القادم ، وأن على مصر أن تقوم بإفتعال أزمة من خلال التدخل العسكرى . وقد تفاقم الخطر لدى المسئولين فى القيادة

السياسية المصرية ، الذين نبهوا - بشكل أو بأخر - بالتواجد الإسرائيلى فى قلب أفريقيا ، وإستعدادها الفورى للمطالب الأثيوبية بتوريد خبراء الرى والزراعة الإسرائيليين . والخوف الذى تنامى لدى الإستراتيجيين المصريين ، هو أن إسرائيل سوف تدفع أثيوبيا إلى تطوير مشروعات على النيل ، والتى قد تؤثر على تدفق النيل إلى مصر . الداعون إلى القومية العربية . من بين المصريين والآخرين الموجودين فى ليبيا والدول الأخرى ، الذين يناصرون القومية العربية ، يبرهنون على أن إسرائيل ، بدأت تحاول مرة أخرى فى جعل مصر مرتبطة بالأحداث التى تجرى فى أفريقيا ، ومشغولة تماما عن الوقوف بجوار الدول العربية الأعضاء فى ميثاق دفاع جامعة الدول العربية .

ومما يدعو للأسف ، إن أفعال وسياسات الحكومات المتعاقبة فى أديس أبابا ، على مدى العشرين عاما الماضية ، ووجود المستشارين العسكريين ، بالإضافة إلى خبراء الزراعة والرى ، قد قوى فى مصر من عزيمة هؤلاء المطالبين بتدخل عسكرى فى أفريقيا لضمان جريان مياه النيل .

إحدى نتائج السياسة المصرية الحالية تجاه دول حوض النيل ، هى إنشاء مجموعة العمل المعروفة بالاندوجو (undogo) ، وتعنى كلمة اندوجو باللغة السواحلية الأخوة - التى تعتبر حواراً عملياً لمناقشة المسائل التى تؤثر على كل دول حوض النيل ، وتعبيراً عن السياسة المصرية الجديدة للتعاون ، البديلة عن المواجهة . لم تكن هذه السياسة تمارس بشكل جاد فى مصر حتى وفاة الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١ ، عندما سمح خليفته الرئيس حسنى مبارك للدبلوماسيين المصريين ، ومستشارى العلاقات الخارجية ، بتوضيح الموقف الاسترضائى الجديد . وكان الهدف من ذلك ، هو تقليل التوتر الموجود فى العلاقات بين جيران مصر الأفارقة ، والتركيز على تحسين العلاقات مع دول الجامعة العربية ، الذين جمدوا عضوية مصر ، عندما وقعت إتفاقية السلام مع إسرائيل . وقد أخبر بطرس غالى مؤتمر القمة المنعقد بالقاهرة عام ١٩٨٩ « إن التعاون بين الدول الأفريقية ، يعتبر ضروريا من أجل الإستغلال الأمثل لمياه النيل » و« إنه من خلال التضامن ، سوف نكون قادرين على الوصول إلى سياسة مائية مشتركة . » ولكن حسب ما أدلى به لنا الدكتور بطرس غالى

فى مناسبة أخرى خاصة جداً : « إن مجرد الإتفاق على مشروع مشترك واحد ، يحتاج الأمر إلى سنتين من الدراسة والمناقشة . « وأن تدبير الأموال لكل مشروع يحتاج إلى ثلاث سنوات أخرى ، ولاتوجد أى من الدول الواقعة على حوض النيل ، تستطيع التقدم بمشروعات على درجة من الأهمية . » وحتى لوكنا بدأنا من اليوم ، فسوف يتطلب تنفيذ المشروع عشر سنوات ، فى الوقت الذى سيكون فيه سكان مصر قد إزدادوا خمسة عشر مليون نسمة . »

بحلول صيف عام ١٩٩٠ ، كانت هناك مجموعتان على الأقل تحاولان صياغة إتفاقية مشاركة المياه بين دول حوض النيل ، الأولى ، وهى أكثرهما أهمية ، هى مجموعة عمل أندوجو ، التى تجمع كل دول حوض النيل فيما عدا أثيوبيا وكينيا ، وتجتمع مرة كل عام لمناقشة السياسات والتعاون الفنى . وتعد مجموعة الأندوجو من المبادرات الدبلوماسية المصرية الأكثر طموحا ، ويمكن أن تكون لها نتائج بعيدة المدى . وتناقش الاجتماعات السنوية ، التعاون ، ليس فقط فى موضوع المياه ، ولكن التعاون فى السياسات المتعلقة بتوفير الطاقة ، البيئة ، التعليم والتعاون الثقافى . وقد ضغط المصريون بشدة لإقحام موضوع توليد الكهرباء والتعاون فى المشروعات الكهربائية المشتركة على قمة جدول الأعمال . وتعتبر شبكة كهرباء أندوجو المقترحة ، واحدة من أهم المشروعات الطموحة فى العالم : التى ستربط شبكات الكهرباء الوطنية فى دول حوض النيل التسع . فسوف تربط محطة القوى الكهربائية عند شلالات انيانجا – التى تعد من أكبر شلالات العالم – مع محطة القوى الكهربائية بالسد العالى . وعندما يكتمل المشروع ، سوف يوفر جميع الإحتياجات اللازمة من أجل الإستخدام الصناعى والإستهلاك المنزلى لكل الدول التسع ، وبأسعار رخيصة جدا . وستكون المرحلة الثانية من المشروع ، هى تصدير الكهرباء إلى دول شمال أفريقيا وأوربا .

أما المجموعة الأخرى ، فهى المجموعة التى ترعاها اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة لشئون أفريقيا ، وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ، وتحاول كلتا الوكالتان ، جمع دول حوض النيل سويا ، لتشجيعهم على القيام بتنفيذ مشروعات تطوير معينة للمياه ، تحددها وكالات الأمم المتحدة . وقد وافقت أثيوبيا فى الوقت

الحالى على المشاركة فى هذه الاجتماعات .

ويخلاف الوضع فى نهر الأردن ، فإن تخصيص المياه فى حوض النيل ، لن يؤدى إلى مشكلة صفر المجموع . فإن جهود التعاون فى تطوير المياه ، يمكن أن يؤدى إلى زيادة الموارد المائية التى تستخدمها كل دولة ، بالإضافة إلى الفوائد الأخرى ، مثل توليد الكهرباء والتعاون فى المشروعات التى تؤدى إلى خلق فرص عمل ورخاء اقتصادى فى المناطق التى لايحتمل أن تجد فرصاً أخرى للتنمية .

ومنذ الاضطراب الذى وقع فى أثيوبيا ، فإن هناك اهتماما كبيرا فى مصر قد تنامى حول نوايا السودان ، التى تحولت فى عام ١٩٩١ - ١٩٩٢ إلى المعسكر الأصولى الإسلامى ، وفى نفس الوقت ، وقعت تحت نفوذ إيران . والذى يشكل مصدر إزعاج بدرجة كبيرة للغرب - ولمصر - تواجد حراس الثورة الإيرانية بشكل ملفت للنظر فى السودان . وكان المسئولون المصريون يمانعون من إعطاء تفاصيل عن الإجراء الواجب اتخاذه ، لضمان عدم قيام السودان بإتخاذ إجراء يهدد تدفق مياه النيل إلى مصر . وبدلا من ذلك ، فقد أكد المسئولون المصريون على عمق العلاقات التاريخية التى تربط الشعب السودانى بالشعب المصرى ، شعبى وادى النيل ، اللذين يشتركان فى نفس المصالح بغض النظر عن نوعية الحكومة القائمة فى كل دولة . وفى نفس الوقت ، قامت مصر بشن حملة دعائية إعلامية متحفظة ، استهدفت إقناع الشعب السودانى ، إن من مصلحتهم التعاون مع مصر ، وعند الضرورة يعملون على تغيير حكومتهم . وصرح السفير محمد إبراهيم لتليفزيون القاهرة فى إبريل عام ١٩٩٢ ، حيث قال : « إن مصر والسودان كانتا من أوائل الدول فى حوض النيل اللتين وقعتا اتفاقية للاستخدام المشترك لمياه النيل » ، وفى الاتفاقية الأخيرة بين الدولتين ، رفعنا حصة السودان من مياه النيل من أربعة بلايين متر مكعب إلى ١٨,٥ مليار متر مكعب فى السنة ، بينما ازدادت حصة مصر بنسبة ١٤,٥ ٪ فقط من ٤٨ مليار متر مكعب إلى ٥٥ مليار متر مكعب فى السنة . كان هذا جزءا من اتفاقية السد العالى . وقد عوضنا السودانيين ، ووافقنا لهم على إنشاء سد الرصيرص ».

برغم كل الكلمات الرقيقة ، والجهود التى تظهر معقوليتها إلى حد كبير ، فإن

مصر تقوم بأداء دور أوليفر تويست فى حوض النيل : فهى ترغب دائما فى المزيد . وعلى ذلك ، فإن سياستها لاتقتصر فقط على الحفاظ على مواردها الحالية ، ولكن أيضا لتمنع إن أمكن ذلك ، الدول الأخرى من زيادة نصيبها ، ولحث دول المنبع على القيام بمشروعات تعود بالفائدة على مصر كما تعود عليهم بالفائدة أيضا - وقناة جونجلى فى الجنوب السودانى ، هى أوضح مثال لذلك .

وقد أخبرنا أحد كبار رجال التخطيط المصريين بما يلى :

على الرغم من أن المسئولين المصريين ، يتحدثون دائما عن التعاون ، ويظهرون أنهم يحبذون التعاون بين دول حوض النيل التسع على استخدام مياه النيل ، فإنهم دائما يضيفون حاشية مثل ما يلى : « نعم ، ولكن مجرد أن تنتهى الحروب الأهلية ، المشاكل السياسية والصراعات الأخرى » أو « عندما تصبح الدول الأفريقية مستقرة سياسيا ... ألخ » . فقد يصبح من السذاجة ، الاعتقاد بأن المصريين ليست لديهم خططا لاستغلال الوضع السياسى غير المستقر فى بعض الدول الأفريقية - وهذه الدول التى لها حكومات غير صديقة أو تفكر فى خطط تؤثر على جريان النيل . إن مصر ترغب دائما فى تعطيل هذه الخطط - إلى أجل غير مسمى .

هناك طريقة دبلوماسية أخرى تستخدمها مصر ويبديها ممثلوها فى اللقاءات الدولية . ففى مناقشاتهم المفتوحة ، يقولون أن العديد من دول الحوض ، يمكنها أن تعتمد على مياه الأمطار فى الرى ، فى حين أن مصر تعتمد كلية على مياه النيل ، وأن السودان على سبيل المثال ، تعتمد على النيل فى نصف احتياجاتها فقط من المياه . ويبرهن هؤلاء الدبلوماسيون والهيدرولوجيون والخبراء الآخرون أيضا على أن دول المصب ، والتى يقصدون بها مصر - تعتبر من الدول المتقدمة والآهلة بالسكان عن دول المنبع ، التى تعتبر متخلفة اقتصاديا . ويحاول المصريون أيضا أن يظهروا أن الموقف الديموجرافى فى هذه الدول لايحتاج إلى مياه إضافية ، فى حين أن مصر والسودان يقعان تحت وطأة ضغط مستمر .

الزيادة السكانية ، عمليات التصنيع والاستخدام غير الكافى من الموارد المتاحة ، كان يعنى أن مصر فى عام ١٩٧٥ ، قد احتاجت إلى ٤٦,٣ مليار متر مكعب من

المياه ، وفى عام ١٩٩٢ ، احتاجت إلى ٤٩,٧ مليار متر مكعب من المياه ، وبحلول عام ٢٠٠٠ ، عندما يتوقع أن يصل عدد السكان إلى ٧٠ مليون نسمة ، سوف تحتاج مصر إلى ٥٥ مليار متر مكعب ، وفى أسوأ الظروف إلى ٦٣ مليار متر مكعب . ويتحدث الخبراء عن الحاجة إلى استصلاح ٤٢٠٠٠ هكتار من الأراضى سنويا ، وفى اتباع خطة جديدة للرى واستخدام المياه ، وإذا لم يحدث شئ من أجل تحسين كفاءة المياه ، كما يقولون ، فسوف تصل الاحتياجات من المياه مع مطلع القرن القادم إلى ٧٣ مليار متر مكعب .

هذه الأرقام المخيفة ، لايبدو أنها تحدث أى تأثير لدى معظم الشعب ، أو حتى لدى المشرعين ، الذين يجب أن يكونوا على دراية أفضل بذلك . وبنفس الإدراك عن وفرة المياه ، دعت أحد أعضاء مجلس الشعب المصرى ، منذ عدة سنوات إلى الدفاع عن بيع المياه الزائدة من النيل فى مصر إلى المملكة العربية السعودية ، ويبدو أنها حدثت مؤخرا ، عندما أعلن حسب الله الكفراوى وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية السابق ، أمام مؤتمر الحزب الوطنى الديمقراطى بأن « الوزارة قد أعدت خطتها الكبيرة لاستصلاح ٢,٨ مليون فدان (١,٨ مليون هكتار) ... بعد أن تأكدت من أن هناك مياهاً كافية لمثل هذه المشروعات حتى عام ٢٠٠٠ . »

من الصعب أن نرى استمرار مثل هذا الجهل ، حيث يدق ناقوس الخطر فى جميع أنحاء مصر من خلال السفراء القدامى وكبار رجال الجيش والعديد من الذين يحملون معتقدات خير العرب للعرب ، منذ عهد عبد الناصر . أحد محدثيهم هو الدكتور الطاهرى ، الذى انفق على طباعة كتابه احتمالات المياه عام ١٩٩١ الشيخ كمال أدهم الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات السعودية . وأصحاب « مذهب فاعلية المياه » فى مصر ، يدافعون عن استراتيجية ذات شقين ، لضمان الإمدادات المناسبة من المياه . الشق الأول ، هو الدبلوماسية المصرية فى أفريقيا ، التى تتضمن سياسة عامة ودبلوماسية سرية ، وعملاً سرياً وخطط طوارئ عسكرية فى حالة التهديد الطارئ للنيل. وتتكون المجموعة الثانية من الأعمال ، من خطط جديدة للاستخدام الدولى للمياه ، وتكنولوجيا متطورة من أجل تقليل الاستهلاك والحد من الفاقد .

فى مصر ، حيث لاتعتمد الزراعة على مياه المطر بشكل فعلى ، ولكن يتم توزيع المياه من خلال شبكة غير فعالة من قنوات الرى العامة طولها ٣٠٠٠٠ كيلو متر ، بعض هذه القنوات قديمة ، قدم مصر نفسها ، ومع ذلك ، فإن غالبيتها قد أنشئ فى أوائل القرن التاسع عشر (فى عهد أسرة محمد على) . وتستخدم هذه القنوات أساسا لرى المحاصيل المحيطة بالنيل ، ويجرى فى الوقت الحالى ، العمل على تحديثها ، ويجرى تبطين بعض القنوات لتقليل الفاقد من المياه نتيجة الرشح ، فى حين أن هناك ١٢٠٠٠٠ هكتار من الأراضى شرق وغرب دلتا النيل ، مزودة بنظم رى ذات كفاءة أعلى ، وهو نظام الرى بالتنقيط .

من الواضح ، أن أمام مصر بعض الخيارات الصعبة التى يجب عليها اتخاذها فوراً . ففى حين أن مشروعات الاحتفاظ بالمياه فى أعالى النيل ، ستصبح حقيقة واقعة فى القرن القادم ، فإنه يجب على مصر خلال العقود القليلة القادمة أن تضع فى أولوياتها ، إنشاء الأنماط المحلية الأكثر كفاءة للاستخدام الآدمى من المياه مع تخصيصها بقدر الإمكان . وسوف يتطلب هذا ، التقليل من خطط مشروعات الأراضى المستصلحة ، وأن يكون الاختيار الواعى للمحاصيل المنزرعة على أساس احتياجاتها المائية ، أو أن يكون الاحتياج المائى هو الأساس الذى يبنى عليه اختيار المحاصيل وبذل الجهود لإعادة استخدام مياه المجارى ومياه مخلفات المصانع عن طريق معالجتها . ويقول الدكتور أيوان آندرسون من جامعة درهام : بأنه يوجد من النباتات التى يمكنها إذا مازرعت بقدر كاف فى الأراضى المروية ، والتى حتى لو رويت بمياه مالحة ، تستطيع أن تتغذى عليها كل الحمير الموجودة فى مصر ، بجانب إنتاج مايكفى من الزيت لإشغال كل المصابيح فى مصر أيضا .

المشروع الجارى تنفيذه فى الوقت الحالى ، هو مشروع شبكة الصرف الصحى الضخمة فى القاهرة وبعض المحافظات ، والذى سوف يعمل على إحلال الشبكات القديمة ، التى أنشأها المهندسون البريطانيون فى عام ١٩٠٦ ، بشبكات حديثة ذات أقطار كبيرة ، والتى سوف تضيف ٨٠ كيلو متر أخرى من الأنفاق تحت العاصمة ، سوف يعيد أيضا معالجة كميات كبيرة من مياه الصرف الصحى واستخدامها . وتقدر

تكلفة المشروع بحوالى ٨٠٠ مليون جنيه مصرى ، حصلت مصر منها على مبلغ ٢٤٥ مليون جنيه من الحكومات الغربية ، التى رأت من الخطر عدم إتمام المشروع . والرئيس مبارك الذى يلقى استحسانا لدى الغرب . صرح بأن الموقف كان فى غاية السوء ، وكان سيؤدى إلى انتشار موجة من الأمراض مثل التيفود والكوليرا والأمراض الأخرى المتوطنة بالمياه . وقال إنه إذا حدث هذا ، فسوف يكون هناك اضطراب مدنى بدرجة خطيرة ، لدرجة أن مصر ستصبح مشكلة بالنسبة للغرب ، بدلا من المساعدة التى تقوم بها حاليا لحل مشكلة الشرق الأوسط . وقد اقتنعت الحكومات الغربية برأيه ، وقامت بتدبير الاعتمادات . وفى عام ١٩٨٥ ، أثناء زيارة رئيسة الوزراء البريطانية ، مرجريت تاتشر إلى القاهرة ، افتتحت المشروع فى حينه ، ووعدت بمنحة إضافية لمصر تقدر بأربعة ملايين جنيه استرلينى .

وفى الوقت نفسه تواصل مصر مباحثاتها مع جيرانها فى دول حوض النيل ، ولاتزال تبحث عن تعاون أشمل لحوض النيل ، إن مطالبها والتى عادة ماتأخذ شكل مطالب . تقدم دائما بشكل مبرر وكجزء من المناشدة بالتعاون . لكن هذه المطالب توضح بعض الشئ الغطرسة المصرية المحفوفة بالخطر ، وهى جزء من ضغط القاهرة الدائم من أجل الحصول على حصص إضافية من المياه . والرسالة الأخرى الخفية ، ولكن مفهومة تماما ، أن مصر على استعداد لاستخدام القوة عند الضرورة – وإن أى تدخل فى النيل دون موافقة مصر ، سوف يكون من المؤكد سببا للحرب .

الفصل الخامس

النيل : مصر وأثيوبيا

فى حين أن مصر والسودان تلك الدولتان اللتان كانتا تعطيان القدوة فى التعاون فى إدارة شئون النيل ، واستمرتا تظهران أن هذا التعاون الفنى يمكنه أن يستمر حتى لو أصيبت العلاقات السياسية ببعض التوتر ، إلا أن أثيوبيا لم يظهر أنها قد استوعبت بعد الدرس . فأثيوبيا التى كانت مشغولة دائما بمشاكلها الضخمة ، كالتمرد ، والحرب الأهلية ، والتفكك ، والمجاعة على مدى العقدين السابقين ، لم تخرج إلا هذه الأيام مرة أخرى ببطء إلى ساحة المجتمع الدولى ، مثل عملاق أفاق فجأة من سباته وهو لايزال فى ذهول . وكانت أثيوبيا الحبيسة بعيدا داخل أراضيها الجبلية ، تحتفظ لنفسها بصورة فخمة مهيبة ، ولم تتردد فى أن تظهر أن مواردها الوفيرة من المياه هى هبة يمكن استغلالها ، ومنذ زمن ليس ببعيد جدا ، يرجع إلى القرن السابع عشر ، هدد حاكمها الأثيوبى مصر « بسلاح المياه » : ففى عام ١٦٨٠ ، هدد الملك المسيحى الحبشى تكلا هايمانوت الحاكم المصرى عندما قال : « إن النيل سيكون كافيا لمعاقبتك ، فحيث أن الله قد وضع فى أيدينا ينبوعه وبحيرته ونماءه ، ومن ثم يمكننا أن نستخدمه فى إيذائكم . »

كانت أثيوبيا تسمى برج مياه أفريقيا ، وكانت لها القدرة على التحكم فى شرايين المياه التى تصل إلى السودان ومصر . وحتى وقت قريب ، لم تملك أثيوبيا القوة لفرض هذه السيطرة ، حيث لم تكن لدى أثيوبيا أو الحبشة الوسيلة ولا الرغبة فى التعرض لمجرى مياه النيل . وقد ظلت لقرون طويلة ، منعزلة ، بعيدة ، تنظر نحو الداخل ، ثم أصبحت فى أواخر القرن العشرين ضحية تعيسة لتجارب القوى العظمى ، إلى أن سارت فى طريقها نحو الاضطرابات الداخلية ، والفرقة ومايشبه الدمار . وفى تلك الآونة الأخيرة فقط ، استطاعت أثيوبيا أن تستعيد أشلاءها كدولة تهدد دول المصب ، خصوصا عندما اتصلت إسرائيل للمرة الأولى بالنظام الماركسى لمنجستو هايلاماريام ،

وظلت محتفظة بتوازنها لكسب أية فرص - وبمعنى آخر ، لتلحق الضرر بمصر والسودان ، إذا كان ذلك سيحقق مصالحها .

ويرجع نفوذ أثيوبيا على النيل ، فى أنها تسيطر على أحد عشر نهراً تنبع من التلال الأثيوبية ، وتعبر حدودها إلى كل من الصومال والسودان . ويعد النيل الأزرق من أكبر هذه الأنهار ، والذى يعرف فى أثيوبيا بأباى (Abay) ، والذى ينقل فى المتوسط ٥٠ مليار متر مكعب من المياه إلى السودان كل عام ، أو حوالى ٦٠ ٪ من الإيراد الكلى للنيل . بالإضافة إلى ذلك ، فإنه يوجد فى الجنوب - الغرب ، نهرا بارو وبيبور اللذان يشكلان نهر السوباط ، ويمد رافدى نهر عطبرة فى الشمال - الغرب ونهر النيل بـ ١٤ ٪ ، و ١٢ ٪ من تصرفه .

وعلى الرغم من أن أثيوبيا نفسها ، تعتبر أساسا أراضى شبه قاحلة ، إلا أن أمطاراً غزيرة تسقط فوق جبالها أثناء فصل الأمطار . وهذا يعنى أن أثيوبيا لاتصدر فقط المياه ، ولكنها تصدر أيضا التربة الغنية (الطمى) ، التى جعلت من أراضى كل من السودان ومصر أراضى زراعية خصبة . ونتيجة ذلك ، كانت التعرية الدائمة للمرتفعات الأثيوبية ، التى تقدر بحوالى ٢٠٠٠ طن من التربة الصلبة من كيلو متر مربع ، تنجرف كل عام من التلال الأثيوبية .

وليس السبب فى تعرية المرتفعات الأثيوبية ، هو الأنهار شديدة الإنحدار المتجهة نحو الغرب ، ولكن أيضا نتيجة التخلص من الغابات الذى دام لقرون طويلة ، حيث اعتاد الأثيوبيون على قطع الأشجار من أجل استخدام أخشابها فى الوقود ، تلك العملية التى ازدادت بشكل كبير خلال الخمسين عاما الماضية ولما كان يعيش نسبة ثمانين بالمائة من سكان أثيوبيا فى مناطق ريفية ، كان احتياجها إلى خشب الوقود على مدى قرون من أجل طهى الطعام والتدفئة ، ذلك المطلب الذى ازداد تفاقما خلال أعمال النهب والسلب التى جلبتها الحرب الأهلية ، التى قسمت البلاد على مدى عشرين عاما ، وجعلت الحكومة غير قادرة على فرض السيطرة والنظام .

واستطاعت أثيوبيا بفضل التكنولوجيا فى الوقت الحالى أن تسخر مياه أنهارها فى توليد كميات هائلة من القوى الكهربائية ، والتى سوف تعوضها عن نقص

الأشجار . وكل ماتحتاج إليه أثيوبيا الآن ، هو الأموال والخبرة ، وحتى الآن لم توجد سوى إسرائيل التى قدمت لها الأموال والخبرة وبمقابل معقول . وكان المطلب الذى طلبته إسرائيل فى مقابل ذلك ، هو السماح للفلاشا (يهود أثيوبيا) بالهجرة إلى إسرائيل . والمطلب الثانى ، هو أن تأخذ أثيوبيا بمشورة إسرائيل فى الوقت والمكان والكيفية التى تنشئ بها سدودها . والشئ الذى لم تعلنه إسرائيل لأثيوبيا صراحة ، هو أنه من خلال مساعدتها لها فى تطوير البلاد ، فإنها تنتهز الفرصة أيضا لممارسة الضغط على مصر بصفة خاصة ، وعلى العرب والسودان بصفة عامة . ومنذ أن أخبرنا المسئولين الأثيوبيين بذلك ، فقد فهموا حقيقة الأمر كما فهمه كل واحد آخر ، لكنهم تجاهلوه بعناية شديدة . فلم يكونوا يريدون أن تمنع عنهم المساعدة ، وهم فى نفس الوقت لن ينزعجوا إذا ماعانت دول المصب قليلا . ودأبت أثيوبيا فى الآونة الأخيرة على الشكوى من أن دول المصب (السودان ومصر) ، خصصت لنفسها كميات كبيرة من المياه ، دون أخذ مشورة أديس أبابا . وعلى ذلك ، تمضى أثيوبيا فى إنشاء السدود ومحطات القوى ، لاستغلال مجمع أمطارها الغربية ، والتى تشكل اهتماما حيويا لجيرانها فى مصب النيل . إن مصر متأكدة تماما من أن تهديدها بالتدخل العسكرى فى أثيوبيا ، لم يكن أكثر من نوبة غضب ، ويجب عليها البحث عن وسائل أخرى تمنع أثيوبيا من استغلال وضعها . وتعتقد وزارة الخارجية المصرية دائما فى فكرة تشرشل ، القائلة بأن حوض وادى النيل ككل ، يعتبر وحدة سياسية هيدرولوجية ، يجب أن تدار من القاهرة ، ويجب أن تظل دائما حجر الزاوية فى سياستها ، لذا ، فإنها تحاول الإقناع بعقد اتفاقيات شاملة لحوض النيل . وفى دراسة بعنوان « معارك المياه القادمة » للدكتور محمود سمير أحمد السفير المصرى السابق لدى أثيوبيا والمستشار البرلمانى لكل اللجان المتعلقة بالمياه ، يبنى الدكتور سمير حجته على هذه النظرية ، ثم يطورها ليجعل من وادى النيل ككل وحدة سياسية اقتصادية مائية . وهو يستشهد بأى قوانين يستطيع أن يجدها فى القانون الدولى ، ليبرهن على أن المعاهدات والاتفاقيات القديمة يجب أن تدعم . لذا ، فإن الإجابة الدبلوماسية من القاهرة على الخطط الأثيوبية أو السودانية ، قد جددت الإصرار على الحاجة إلى سلطة على النيل لتنظيم الأمور ، ذلك الأمر الذى سيكون فى صالح مصر والسودان ، لكنه

لايعنى الكثير بالنسبة لبقية دول الحوض الأخرى . وأدركت أثيوبيا تماما ، أن أية اتفاقيات تفرضها عليها مصر والسودان ، قد تحد من سيادتها على مياه النيل ، وتعطل خططها التنموية . ومع نهاية الحرب الأهلية الأثيوبية ، وسقوط حكومة منجستو هايلاماريام الماركسية ، ووجود علاقات جيدة مع جيرانها ، فإن كل هذا يعنى أن أثيوبيا وضعت قدميها على طريق التنمية وسوف تحتاج إلى المزيد من المياه .

كانت أثيوبيا تستطيع على مدى سنوات طويلة ، أن تستفيد من مشروعات عديدة ، ولكنها عانت فى فترة الثلاثينات من تنافس ماكان يسمى حينئذ بالقوى العظمى . فقد كانت هناك خطط لاستغلال بحيرة تانا لتخزين المياه ، وقد أعطى لشركة بنيويورك عقد لإنشاء سد على مخرج البحيرة . ولكن عندما عرضت فكرة المشروع على بريطانيا ومصر والسودان فى مايو ١٩٣٥ ، اعترضت عليه بريطانيا ، حتى تتجنب عداء إيطاليا لها ، التى كانت تعتزم فى ذلك الوقت إخضاع أثيوبيا لسيطرتها .

فى منتصف الخمسينات ، أعيد إحياء مشروع سد بحيرة تانا ، وكان هذه المرة عن طريق الولايات المتحدة ، التى أصبحت القوة الأجنبية المهيمنة على أثيوبيا ، وذلك من خلال قاعدة كاجنو (Kagnew) الجوية الضخمة بالقرب من أسمرة ، والتى جرى استخدامها كمحطة مراقبة وتصنّت لكل من منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندى . وبحلول عام ١٩٥٩ ، كانت بريطانيا تعارض الفكرة ظاهريا ، من أجل مصلحة الدول التابعة لها فى شرق أفريقيا . وفى تعبير عن مصلحة كل من كينيا وأوغندا وتنجانيقا ، قالت بريطانيا :

إن مقاطعات شرق أفريقيا البريطانية ، سوف تحتاج لمزيد من المياه من أجل تنميتها ، أكثر مما تحتاجه فى الوقت الحالى ، وسوف يبدون رغبتهم فى المطالبة من أجل الحصول على مزيد من المياه ، لكى تعترف بها كل الدول المعنية الأخرى . وعلاوة على ذلك ، فإنهم سيجدون من الصعب المضى فى الاستمرار فى مشاريعهم التنموية ، إلى أن يعرفوا ماستحتاجه دول المصب من أعمال جديدة من منابع النهر داخل المقاطعة البريطانية الأفريقية . لهذه الأسباب ، سترحب حكومة المملكة المتحدة بتسوية مبكرة لمسألة مياه النيل ككل . وقد اقترح عقد مؤتمر لدول حوض النيل . ومن حيث

المبدأ ، حبذت حكومة المملكة المتحدة هذه الفكرة ، لكنها كانت تعتقد أن مؤتمراً كهذا لايحتمل أن يكتب له النجاح ، إلى أن تسوى السودان والجمهورية العربية المتحدة المسائل الخلافية بينهما .

في نوفمبر ١٩٥٩ ، توصلت مصر والسودان إلى تسوية لخلافاتهما ، بتعديل اتفاقية قديمة تعطى للسودان الحق فى مزيد من المياه من المخزون الجديد لديها ، الذى يوفره السد العالى بأسوان ، بينما لم يؤخذ بالاقتراح البريطاني . فقد كان المصريون يساورهم الشك : حيث بدا الأمر لهم كمصيدة سيدخل من خلالها عبد الناصر فى مفاوضات معقدة ، وسيستغلها البريطانيون للانتقام من ناصر لعار الهزيمة فى قناة السويس قبل ذلك بثلاث سنوات . وبدا من الواضح أيضا أن لندن ليست مفوضة بالتحدث نيابة عن مناطق شرق أفريقيا .

وقد لوحظ أيضًا بعد بداية العمل فى السد العالى بمساعدة السوفيت ، أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة فجأة بتطوير النيل الأزرق ، من بين بعض المشروعات الأخرى فى أثيوبيا . وكانت البدايات تبدو ظاهريا بشكل برئ . وفى عام ١٩٥٧ ، وافق المكتب الأمريكى للاستصلاح على تنفيذ دراسة مفصلة لصالح الحكومة الأثيوبية ، والتى انتهى منها فى عام ١٩٦٣ ، ونشرت نتائجها فى سبعة عشر مجلداً من القطع الكبير . وقد افترض الباحثون الأمريكيون من أمثال جون واتربرى ، الذى يعمل حاليا أستاذاً فى جامعة برينستون ، أنه لم يكن من قبيل المصادفة أن تتطابق سنوات الدراسة الخمس مع فترة التوتر المتزايد بين واشنطن والقاهرة . فالكولونيل ناصر قد دخل فى علاقات اقتصادية وعسكرية قوية مع الاتحاد السوفيتى ، وورط القوات المسلحة المصرية فى الحرب الأهلية فى شمال اليمن ، فى الجانب المقابل للمملكة العربية السعودية ، التى سرعان ما أصبحت بعد ذلك دولة عميلة لأمريكا فى هذه المنطقة . وقد اتخذت دراسة مكتب الاستصلاح كتحذير متخف وتذكرة لمصر من إمكانية تعرضها للهجوم الجغرافى السياسى . فالسد العالى لايستطع أن يقدم الكثير لحماية مصر ضد أية سياسة محددة من جانب أثيوبيا ، لتحويل كميات كبيرة من النيل الأزرق . والمصريون الذين يعرفون بوجود

الدراسة الأمريكية ، يأخذونها بلا أدنى شك كتذكرة لإمكانية تعرض بلادهم للعدوان ، وكدلالة جديدة للتآمر الإمبريالي الغربي ضد دور مصر المعادى للاستعمار فى أفريقيا والشرق الأوسط .

وأوصى مكتب الاستصلاح بوجوب إنشاء الستة والعشرين سداً وخزاناً ، لتوفير المياه لاحتياجات الرى وتوليد القوى الكهربائية فى أثيوبيا . وقدرت الدراسة أنه فى حالة تنفيذ المشروعات الستة والعشرين ، فإن المتطلبات السنوية من المياه للرى وفواقد التخزين ، سوف تقلل من تصرف النيل الأزرق عند الحدود السودانية بحوالى ٥,٤ مليار متر مكعب . وفى بداية الستينات ، كان يعنى هذا الرقم خفضا كبيراً فى واردات المياه المتاحة لكل من مصر والسودان . وسوف يسبب هذا الخفض فى الوقت الحالى مايشبه الكارثة .

ومن حسن حظ مصر – وربما من أجل السلام العالمى – فإن أثيوبيا لم تقدم على تنفيذ الكثير من أفكار الدراسة الأمريكية قبل فترة التسعينات . وإذا كانت فعلت ذلك ، فكانت ستورط الاتحاد السوفيتى ، فى فترة كانت فيها موسكو وواشنطن تتنافسان من أجل السيطرة على القرن الأفريقى والشرق . وقد منع الصراع الداخلى وحده فى أثيوبيا من استكمال هذه المشروعات ، وربما قد أوقف صراعا دوليا من أن يحدث فى هذه الدولة البعيدة .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن التنمية لايمكن أن تؤجل إلى أجل غير مسمى . فمن المتوقع أن يزداد عدد سكان أثيوبيا من ٥٤ مليون نسمة فى عام ١٩٩٢ إلى ٩٤ مليون نسمة فى عام ٢٠١٠ . وإن عمليات التحديث والتصنيع والزراعة المتطورة ، سوف تعنى كلها جميعا ، إن البلاد سوف تحتاج إلى مزيد من المياه ، بمجرد أن تحقق الدولة استقرارها وتسوى خلافاتها الداخلية من أجل اللحاق ببقية دول العالم ، كما بدأت ذلك بالفعل . وسوف لايسعد أثيوبيا أن تظل على الدوام بمثابة برج مياه أفريقيا ، وتظل تستخدم القدر الضئيل من مياهها الوفيرة . إن أزمة ستحدث بشكل أو بآخر مع مرور الزمن .

وكما أعلن الأثيوبيون فى مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالمياه والذى انعقد فى ماردل بلاتا ، إنهم يرحبون بأى اتفاق لاستغلال مياه النيل مع جيرانهم من دول مصب النيل ، ولكن مع عدم وجود هذا الاتفاق ، فإنهم سيحتفظون لأنفسهم بالحق فى تنفيذ خططهم بمعرفتهم . ولم يؤد هذا التصريح إلى شئ من شأنه طمأنة مصر والسودان ؛ فعلى العكس ، فقد قوى من عدم الثقة المتنامية من النوايا الأثيوبية التى تشعر بها القاهرة . وهناك فقرة فى تقرير عام ١٩٩١ للجنة الشئون العربية المقدم لمجلس الشعب (البرلمان المصرى) بعنوان « أزمة المياه فى المنطقة العربية » . إن النغمة العامة للتقرير توحى بالتشاؤم ، حيث تتضمن أن الشرق الأوسط ، يحتمل أن يشهد الحرب الأولى من أجل المياه . ولم تكن اللجنة معنية بمصر وحدها : فقد ذكرت أن ٨٥ ٪ من المياه التى تجرى فى أنهار الدول الأعضاء فى معاهدة جامعة الدول العربية (ASLT) تأتى إليها من دول غير أعضاء فيها ، وإن بعض هذه الدول لها تاريخ طويل من العداوة مع الدول العربية . وأكد التقرير على أن تورط إسرائيل فى أثيوبيا والخطط الإسرائيلية لمساعدة أثيوبيا فى إنشاء ستة سدود على النيل الأزرق ، ستشكل تهديدا مباشرا على إيراد النيل إلى مصر . وقد افترضت اللجنة إن إسرائيل « كانت تحاول خرق دفاعات مصر الجنوبية وفرض الحصار على الموارد الاستراتيجية للنيل . »

وأوصى التقرير بأنه يجب على وزارة الخارجية المصرية ، أن تسلم بأن مساعدة إسرائيل لأثيوبيا كانت محاولة من الدولة اليهودية لوضع مصر تحت ضغط وفرض سيطرة كبيرة على النيل الأزرق . وقالت اللجنة إن استخدام القوة العسكرية كانت مسألة هامة ، وسوف توصى اللجنة بأنه يجب على البرلمان مساندة الحكومة عندما يصبح هذا الخيار ضروريا . وفى ظل الاضطراب الذى أحدثته الحرب الأهلية والإدارة الضعيفة لنظام منجستو لسنوات عديدة ، فإن أثيوبيا ماتزال تناضل من أجل التغلب على مشاكلها التى يؤثر العديد منها على مصر . وقد قدر المختصون فى السينمار الدولى الخاص بالتصحر ، إن إزالة الغابات كانت تكلف أثيوبيا من ٦ ٪ إلى ٩ ٪ من ناتج دخلها القومى فى العام ، بسبب الخسارة فى الأراضى الزراعية . وإن المياه التى تعطى بلامقابل للرى ، أدت إلى ملوحة التربة وتشبعها .

وبدأت المشكلة الحديثة عندما أعلنت أثيوبيا أنها لم تعد تلتزم بالاتفاقات أو البروتوكولات التى وقعت أثناء حكم الأمبراطور ميلينك الثانى . وأضاف هذا التصريح الذى نشر فى صحيفة هيرالد الأثيوبية فى فبراير عام ١٩٥٦ ، « أن لأثيوبيا الحق فى استغلال مياه النيل التى تجرى فى أراضيها . » هذا التصريح تبعته بيانات أثيوبية تؤكد على حقها فى تنفذ أية خطط أو مشروعات اعتبرتها أثيوبيا ضرورية من أجل اقتصادها ، ولمواجهة احتياجاتها من المياه والطاقة والزراعة لتعداد شعبها البالغ خمسة وخمسين مليون نسمة . ولتأكيد جدية موقفها ، اختارت أثيوبيا أن تعلن هذه الأهداف فى خطاب موجه إلى جميع البعثات الدبلوماسية فى القاهرة .

وبالرغم من صواب التفكير الظاهرى للبيانات من أديس أبابا ، فقد كان يبدو دائما أن الضرورة ، أو بشكل آخر المشروعات التى قد تؤثر على جريان النيل ، كانت متوقفة إلى حد كبير على حالة العلاقات بين مصر وأثيوبيا . وكانت عمليات المناورة بين القاهرة وأديس أبابا خاضعة بالتالى للموقف فى كل الدول الأخرى التى كان لها تأثير على الحرب الأهلية الأثيوبية : ليبيا ، السودان ، المملكة العربية السعودية ، اليمن الجنوبى والشمالى ، القوى العظمى (حتى عام ١٩٩١) ، وأخيراً إيران .

وحدثت الواقعة الكبرى الأولى فى عام ١٩٥٨ ، فى الفترة التى كانت فيها مصر وأثيوبيا فى اتجاهين متقابلين فى صراع الشرق – الغرب فأثناء فترة حكم الكولونيل ناصر ، كان المصريون مع الجانب المعادى لأمريكا ، المعادى للغرب . وفى عام ١٩٥٥ رفض البنك الدولى طلبا لمصر من أجل تمويل إنشاء السد العالى بأسوان . وقد رد ناصر فى يوليو ١٩٥٦ بتأميم قناة السويس ، التى أدت إلى المواجهة المسلحة مع قوات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل . ثم قدم الأمريكان لمساعدة أثيوبيا كوسيلة من وسائل الضغط على القاهرة .

لعبة الأمم هذه التى كانت تمثل فيها أثيوبيا دور البيدق الضعيف ، قد أخذت خطوة للأمام ، عندما استغلت أثيوبيا انعقاد مؤتمر دولى تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل الدول الفقيرة ، لكى تقدم قائمة من أربعين مشروع رى ، البعض منها على النيل الأزرق والبعض الآخر على نهر السوباط . وأكد المفاوض الأثيوبى على سياسة

دولته المتكررة ، بأن أثيوبيا تحتفظ بالحق فى تنفيذ المقترحات من جانبها فى حالة عدم وجود إتفاقية . ولكن فى ذلك الوقت ، تبادلت مصر وأثيوبيا المقاعد فى لعبة الحرب الباردة ، ورأى الاتحاد السوفيتى أن فرصة إعادة تأكيد وضعه مع القاهرة قد سنحت ، حيث ترك الرئيس السادات الساحة فى ذلك الوقت . وكانت موسكو تأمل أن تصلح القاهرة من مواقفها ، لذا أقنعت نظامها العميل فى أثيوبيا ، بأن يجمد بصفة مؤقتة مشروعات النيل . وبذلك فإن مناقشة المشروعات الأثيوبية الجديدة قد انتهت تماما .

وتبعًا للمحادثات الودية بين ممثلى الوفد السودانى والوفد الأثيوبى أثناء مؤتمرات المياه ، كان أحد أسباب الاحتكاك الدائم ، هو الاستحواذ المصرى على مر التاريخ . يقول هؤلاء المسئولون، إن القاهرة تحاول تنفيذ السياسة التى طبقتها بريطانيا على دول حوض النيل ، ولكن بريطانيا فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تختلف عن بريطانيا اليوم ، حيث أنها لاتسيطر على معظم الدول المعنية . وفى فترة مبكرة فى عام ١٨٩١ ، وقعت بريطانية بروتوكولا مع إيطاليا ، التى كانت فى ذلك الوقت تهيمن على أثيوبيا ، لمنع إنشاء أية أعمال من شأنها أن تؤثر على إيراد المياه فى نهر عطبرة ، الذى يغذى النيل . وهناك اتفاق آخر وقع فى أديس أبابا فى عام ١٩٠٢ ، يعطى بريطانيا ومصر حق الاعتراض على إنشاء أية مشروعات على النيل الأزرق ، وبحيرة تانا أو نهر السوباط التى من شأنها أن تؤثر على إيراد مياه النيل . ثم فى عام ١٩٢٩ ، وضعت اللبنة الأخيرة فى موضعها ، حيث وقعت إتفاقية تعطى لمصر حق الاعتراض على أية أعمال فى السودان ، وكينيا ، وتنزانيا أو أوغندا ، التى قد تفسرها مصر على أنها تدخل فى حقوقها فى مياه النيل . وتبعا لهذه المعاهدة ، فإن لمصر الحق – ومازال تستخدمه فى فحص أى جزء من نهر النيل ، من بداياته البعيدة قبل أن تصرف الجداول فى بحيرات وسط أفريقيا وبحيرات الجبال الأثيوبية وحتى مصب النهر فى البحر المتوسط .

هذه الاتفاقية أعطت لمصر وبريطانيا الكلمة الأخيرة فى إنشاء سد شلالات أوين فى أوائل الخمسينات عن أوغندا نفسها صاحبة المشروع . وقد أنفقت مصر بعض الأموال من أجل إنشاء السد ، وأرسلت المهندسين للمساعدة ، ومايزال يوجد حتى

اليوم مـهندس مصرى مقيم هناك ، له واجب يومى من خلال إعطاء الموافقة على كميات المياه التى تحتجز أو تُصرف .

ومصر اليوم أكثر اهتماما من الماضى بما يجرى من أحداث فى أوغندا ، وأثيوبيا والسودان ، بسبب التأثير المحتمل على السد العالى بأسوان . والسد العالى افتتح رسميا فى يناير عام ١٩٧١ ، بمساعدة السوفيت ، و كان من المفترض أن يحل مشاكل مصر الدائمة من الفيضان والجفاف ، ولكن مع الزيادة السكانية الرهيبة منذ ذلك التاريخ لم يستطع أن يفعل سوى المساعدة على وقوف البلاد صامدة ، بدلا من العودة إلى الوراء . وترغب مصر كأمر طبيعى فى أن ترى مزيداً من المياه تصل إليها عند بحيرة ناصر ، وهى البحيرة الصناعية التى تقع على حدود البلاد مع السودان والتى أنشأها السد العالى ، ولهـذا فهى تحتجز خلفها كميات كبيرة من المياه فى أعلى النهر . وفى الواقع ، كانت هناك زيادة طفيفة فى كمية المياه المتدفقة إلى بحيرة ناصر فى السنوات الأخيرة بالمقارنة مع متوسط كميات المياه فى الفترة من ١٩٠٥ – ١٩٥٥ ، التى تعتبر الأساس فى إتفاقية عام ١٩٥٩ بشأن مياه النيل بين مصر والسودان ، التى تعتبر أحد الأمثلة الناجحة من التعاون الإقليمى . لكن الأحداث الأخيرة فى الخرطوم ، قد جعلت المصـريين حذرين من الاعتماد على هذه المعاهدة التى يجرى التعليق عليها دائما ، أو من تصرف المياه التى تدافع عنها أوغندا أو أثيوبيا .

وقد أدى نقص المياه فى فترة الثمانينات (فترة الجفاف) إلى لفت الأنظار إلى السد العالى مرة أخرى ، على الرغم من أنه لم ينجُ دائما من الانتقادات . فلا اعترضوا عليه عند إنشائه ولابعد ذلك أيضا ، لكن اعتراضهم كان موجها على قلة الدراسات الصحيحة والتأثيرات السلبية الممكنة التى لم تؤخذ فى الاعتبار . وقد أشاروا إلى أنه لو كان أنشئ سدان بالقرب من الدلتا مع قناة تحويل المياه إلى منخفض القطارة جنوب غرب القاهرة ، لكان ذلك سيقلل البخر ، ويجنب الفقد فى الطمى وترك المناطق النوبية على حالها ، حيث تأثرت العديد من القرى النوبية بالفيضان ، واضطرت جموع كبيرة من المواطنين إلى الهجرة لمناطق جديدة . وقد كان من المعروف منذ البداية ، أن الطمى القادم من الهضاب الأفريقية لم يعد يصل إلى الأراضى الزراعية المصرية ،

لكنه سيتوقف عند السد ، حيث تم إنشاء مصايد طمى خاصة ، وقد نظر إلى المشكلة على أنها مشكلة استعادة التربة لخصوبتها اصطناعيا ، والتى تضيف تكاليف على كاهل الفلاحين وتؤدى إلى التلوث . وتوضح الإحصائيات أن مصر تستخدم حاليا ٢٠٠ كيلو جرام من السماد لكل هتكار ، الذى يعتبر واحدا من أعلى المعدلات فى العالم . ومازال حوالى ٩٠ - ١٤٠ مليون متر مكعب من الطمي ، اعتاد فيضان النيل أن يرسبها كل عام ، مايزال يحملها النهر ، ولكن بالقدر الذى يسمح السد بدخوله . والذى لم يؤخذ فى الحسبان ، هو المشكلة الكبرى التى تحدث الآن . تراكم الطمى والذى لايؤذى فقط الدول الواقعة على المصب ، بل ويقلل أيضا من عمر السد . وفى دراسة أجراها البنك الدولى ، قدرت أن السدود العالمية تفقد ١ ٪ من قدرتها التخزينية بسبب الطمى كل عام . وسد الرصيرص فى السودان قد تأثر بشدة ويحتاج إلى الإصلاح ولكن يبدو أن السد العالى بأسوان من أسوئهم جميعا . فى يوليو عام ١٩٩٢ ، حذر دكتور حمدى الطاهرى رئيس الهيئة العامة للسد العالى من أن ترسيبات الطمى التى تراكمت خلف السد العالى على مدى عشرين عاما ، يمكن أن توقف تماما جريان المياه إلى بحيرة ناصر وتحولها غربا إلى الصحراء . ويحذر السيد طاهر اليوم من « أن تراكم الطمى يمكن أن يشكل دلتا فى الجنوب أو حتى فى أسوأ الظروف أن يغير مجراه ، ويجرى تجاه الغرب إلى الصحراء أو حتى إلى ليبيا . إن المشكلة يمكن أن تؤدى إلى كارثة » ، ويقول الدكتور طاهر أنه يحذر اليوم بعد دق ناقوس الخطر منذ أربع سنوات .

وقد نفت وزارة الرى إدعاء الدكتور الطاهرى ، وقالت أنه لاتوجد مخاطر لأن السد العالى قد تم تصميمه بمساحات كافية لترسيب الطمى . ومع ذلك فقط اشترك أخيرا فريق من الهيدرولوجيين مع فريق من الخبراء فى هدوء تام ، وسافروا إلى أقصى الطرف الجنوبى من بحيرة ناصر وراء الحدود المصرية وفى عمق السودان ، من أجل دراسة معدل الترسيب وحركة الطمى ، ومن أجل إقامة أجهزة لمراقبة مناسيب المياه .

وموضوع الطمى عند السد العالى ، يعلى من شأن اهتمام المصريين بالأحداث فى السودان ، حيث يرى الهيدرولوجيون أنهم يجب أن يكونوا دائما فى حرية تامة لدراسة النيل وراء السد ، ويخشون أن تعوق السودان تحركاتهم . وقد صرح دكتور

إبراهيم كامل زعيم حزب الخضر المصرى ، بأن الطمى الذى يتكون أثناء فيضان الصيف ، يتحول إلى جدار صلب عندما يتعرض للشمس خلال الفصل الجاف ، ولذا فإنه يخلق سدا طبيعيا جديداً . ويتكرر هذا التأثير سنويا ، من خلال سدود جديدة تظهر كل عدة أميال قليلة . ويبرهن الدكتور كامل على أنه فى سنة فيضان غير عادى ، والتى تحدث على فترات ، فإن السد الترابى الطبيعى الأول ، يتحلل تحت تأثير وزنه وضغط المياه ، ويقول أن هذا سوف يخلق حائطا ضخما من المياه ، سوف تهدم كل السدود الأخرى ، وسوف تتجمع قوة دفع إلى أن تصل إلى السد العالى ، وتجرفه أمامها . وسوف تصل كتلة ضخمة من المياه ارتفاعها أربعون مترا إلى القاهرة فى لمح البصر . ويستطرد الدكتور كامل حديثه قائلا : « وأنه إذا حدث هذا فلن نستطيع أن نجمع جثث الموتى من المصريين من على شواطئ اليونان . » وعندما استمع البرلمان المصرى إلى تلك النبوءة حذر أعضاء البرلمان الحكومة ، بإنها يجب أن تتكفل بضمان تنفيذ الأعمال فى شمال السودان عند الضرورة .

الفصل السادس

النيل : مصر والسودان

تقف وحيدة مهجورة ، مثل أحد التماثيل التى نحتها فنان يعتنق المذهب المستقبلى [1] ، ذكرى من القرن العشرين ، تثبت أن الإنسان هو قبل كل شئ أقوى من الحديد ، وإن التكنولوجيا والتنمية هما لعبتا السياسة ، وكانت العجلة القادوسية (Bucket wheel) ، انتصارا للهندسة الألمانية ، واحدة من عجائب الميكانيكا فى أواخر القرن العشرين . تلك الماكينة التى تستطيع القيام بعمل ١٠٠٠ رجل وتؤديه بطريقة أفضل . ويوجد خلفها الآن دليل ذلك الفخر العظيم ، ذلك الخندق الذى يبلغ طوله ٢٦٧ كيلو متراً بطول السهل النيلى ، مثل أثر لبعض الحيوانات العملاقة . ذلك الأثر العقيم من حلم العجلة القادوسية الذى كان سيصبح فى يوم من الأيام حقيقة .

جعل اختراع العجلة القادوسية من حفر قناة جونجلى حقيقة ممكنة . فمنذ سنوات عديدة ظهرت فكرة إنشاء قناة عبر (منطقة السد) وهى تلك المساحات الشاسعة من البرك والمستنقعات ، التى تفصل الجنوب السودانى الأسود عن الجزء الشمالى السودانى العربى . تلك الفكرة التى ناقشها علماء المياه وزمرة من المصريين والسودانيين ومسئولين دوليين مهتمين بشئون النيل . وبدت الحاجة إلى المشروع بالنسبة للعديدين ، مسألة ملحة وضرورية ، فالفوائد الضخمة المتوقعة ، والزيادة الكبيرة فى توفير المياه ، كانت قضية حاسمة فى ترجيح استمرار المشروع . وبالنسبة لآخرين بدت النتائج وكأنها أشبه بكارثة ، فالأضرار الإيكولوجية التى لايمكن تبريرها أو إصلاحها ، وحتى التكلفة البشرية ، عالية جدا ، وكانت النتائج الموجودة يشوبها الشك .

---

(١) المستقبلية : حركة فى الفن والموسيقى والأدب نشأت فى إيطاليا حوالى ١٩١٠ وتميزت بالدعوة إلى إطراح التقليد ومحاولة التعبير عن الطاقة الديناميه المميزة لحياتنا المعاصرة . (المترجم)

وقد اتفق الجانبان المتعارضان فى نقطة واحدة فقط : وهى صعوبة شق قناة ملاحية خلال مسافة ٣٠٠ كم وسط المستنقعات ، فى إحدى مناطق العالم النائية ، وفى دولة تفتقد إلى الاتصالات والموارد والعمالة المدربة . وجماعات الضغط التى كانت لاتريد أن يتم شئ ، كانت ستفوز بسبب الإهمال ، حتى إن معظم التقديرات الحذرة خلال فترة الستينات ، كانت تفترض أن إنشاء قناة جونجلى سيستغرق عشرين سنة فى وجود أحدث الماكينات المعقدة المتوفرة فى ذلك الوقت ، وهى الحفارات وماكينات رفع الأوحال من قاع القناة . كانت مصر من أكثر الدول قلقا على إنشاء القناة ، حيث كانت ستجنى فوائد كثيرة من المشروع - ولاتعانى شيئا من النتائج المترتبة التى ستنحصر جميعها فى جنوب السودان . وقبل كل شئ ، فإن مصر ليست لديها الزراعات المهمة بخلاف تلك الزراعات التى ترويها . والسودان على النقيض من ذلك ، فلديها أربعة ملايين فدان تزرع باستخدام الرى وأربعة عشر مليون فدان أخرى تزرع بواسطة الأمطار . إن هدف السودان طويل المدى هو زيادة رقعة الأراضى المزروعة باستخدام الرى السطحى لحوالى عشرة ملايين فدان ، وزيادة رقعة الأراضى الزراعية التى تروى من المطر لحوالى ٦٠ مليون فدان ، وذلك حسب الدراسة التى تقدم بها أ. إبراهيم . إن المساحة الأكبرية سوف تطور بصفة أساسية فى السهول الغنية بين النيل الأزرق والأبيض ، وذلك على الرغم من أنه لايوجد أى مكان بالقرب من جميع الأراضى السودانية صالح للرى سيمكن تطويره ، وحسب تقرير الخبراء ، فإن المياه هى العامل المحدد .

كانت مصر مدفوعة باعتبارات سياسية بالإضافة إلى الاعتبارات العملية . فقد اعتبرت مصر دائما أن السودان دولة تقع ضمن نطاق نفوذها ، وهى بمثابة بوابتها الجنوبية ، وعندما حصلت السودان على استقلالها من بريطانيا عام ١٩٥٦ ، أرادت مصر أن تدلل على أن الأوضاع لم تتغير ، وبغض النظر عن الموقف الدولى ، كان يجد القادة المصريون دائما مبررا لتأكيد ارتباط القاهرة بالخرطوم ، ولايهم بعد ذلك مدى صحة ذلك فى بعض الأحيان . وقبل اغتيال الرئيس السادات مباشرة ، قالها مرة أخرى - وجاءت هذه المرة فى تحذير وجهه إلى العقيد القذافى ، الذى كان يحاول عام ١٩٨٠ التدخل فى شئون تشاد وتشجيع المغيرين على دخول جنوب السودان : « إننى

أقولها له بحيث يسمعها منى جيدا ، لوحدثت أية محاولة للتدخل فى شئون السودان ، فسنكون هناك فى اللحظة التالية فى صف السودان . »

وكانت الاعتبارات العملية هى العامل المسيطر على مناقشات قناة جونجلى : إن اثنين وعشرين بالمائة فقط من مياه النيل هي التى تصل مصر من مرتفعات جبال وسط أفريقيا ، بيد أن هذه الكمية يمكن أن تزداد بدرجة كبيرة ، فالمياه المفقودة عن طريق البخر فى مناطق المستنقعات والتى تقدر بحوالى ٢٥-٥٠ مليار متر مكعب سنويا يمكن الاستفادة منها . وأبسط شئ لتحقيق ذلك ، هو إنشاء قناة فى تلك المنطقة ، مع إمكانية توسيع وتعميق القنوات الموجودة وسوف يؤدى هذا إلى زيادة التدفق وتقليل الفاقد نتيجة البخر . وقد بدا أن طرق الحفر التقليدية ، والوقت الذى سيستغرقه العمل العامل المتحكم في هذه الطريقة البسيطة ظاهريا ، من أجل زيادة كميات المياه المتاحة لشمال السودان ومصر .

ومثل معظم مشروعات النيل ، فإن قناة جونجلى أخذت فترة طويلة من التفكير والتأمل ، فمنذ أن بدأ المستكشفون للمرة الأولى فى التوغل فى منطقة السد ، أو هؤلاء الذين توغلوا شمالا من وسط أفريقيا ، وجدوا أن طريقهم مسدود ، وبات من المؤكد أن إنشاء قناة ستكون هى الأسلوب الأمثل لنقل المياه بأمان من هذه المنطقة إلى شمال السودان ومصر – وقد راود المستكشفون أيضا حلم إنشاء طريق من مدينة الكاب بجنوب أفريقيا إلى القاهرة ، بحيث يمكن استخدام نواتج حفر القناة فى إنشاء الجسر الترابى للطريق . وقدم الاقتراح الرسمى بإنشاء قناة جونجلى عام ١٩٣٦ ، كجزء من « مشروع القرن للمياه » وهى الخطة التى تقضى باستخدام بحيرات وسط أفريقيا كخزانات هائلة ، والتى كانت ستنظم جريان المياه بين الفصول . وقد كان لاشتعال الحرب العالمية الثانية سببا فى توقف فرص العمل خلال فترة الأربعينات ، لذا فقد بدأت دراسات الجدوى بعد توقف الحرب مباشرة ، ولعب البنك الدولى فيها دورا كبيرا ، وكانت بريطانيا التى ماتزال القوة الاستعمارية ، والروح الدافعة ، لكن نشاطها قد توقف منذ حصول السودان على استقلاله عام ١٩٥٦ وعندما لم يكن لدى الحكومة الجديدة فى الخرطوم ولا عبد الناصر فى مصر ، الاستعداد للخوض فى الأفكار

الجدلية التى اقترحتها بريطانيا فى بادئ الأمر . لذا ، فلم تبدأ الدراسة إلا فى سبتمبر عام ١٩٦٩ ، عندما تم تأسيس لجنة فرعية من اللجنة الفنية الدائمة المشتركة من كل من السودان ومصر بموجب اتفاقية عام ١٩٥٩ التى وضعت الخطوط العريضة لمشروع جونجلى المعدل . وفى ديسمبر عام ١٩٧١ ، قدمت مسودة اقتراح للحكومتين ، وفى فبراير عام ١٩٧٤ ، وقّع الرئيس السودانى جعفر نميرى والرئيس المصرى أنور السادات اتفاقية التكامل بين البلدين ، من أجل بدء فترة جديدة من التعاون المصرى – السودانى وكجزء من عدد من المشروعات المشتركة ، أعطيت جونجلى ، موافقة رسمية من الحكومتين فى أبريل عام ١٩٧٤ .

وظلت المشكلة الأساسية قائمة : سوف يحتاج إنشاء القناة عشرات السنين ، وسوف تحتاج أيضا إلى قدر هائل من التمويل ، ليس فى استطاعة كلتا الحكومتين المعنيتين توفير الاعتمادات اللازمة للمشروع ، ولم تكن لدى الوكالات الدولية الرغبة فى التمويل بسبب الموقع البيئى المشكوك فى صلاحيته وبسبب التقلبات السياسية فى المنطقة .

واستطاعت العجلة القادوسية أن تبدد كل المخاوف . فقد كان تطوير هذه الماكينة فى الأساس من أجل أعمال التعدين السطحى ، وكانت فى الواقع عبارة عن عجلة دوارة ضخمة تحمل عددا من القواديس ، والتى يمكنها جرف التربة من قاع القناة ونقلها إلى ضفة القناة ، ويتم هذا أثناء سير الماكينة فى خط مستقيم للأمام ، من خلال محور محدد وعمق حفر معلوم . وهذه التحفة الهندسية التى ابتكرتها شركة ألمانية تدعى أورنشتين وكوبل Orenstein and Koppel ، قد طورتها أساسا لحفر القنوات ، وقد تم استخدام الماكينة للمرة الأولى بنجاح فى حفر قناة (Chasma Jhelum) فى باكستان عام ١٩٦٨ . وكانت تعمل هناك خلال الفترة زيارة يحيى عبد الحميد ، الخبير السودانى فى شئون المياه ، لباكستان ، والذى أصبح فيما بعد وزيراً للرى ، وقد اقترح استخدامها فى حفر قناة جونجلى . ولما اعتراها الصدأ الآن ، عند الكيلو ٢٦٧ ، اتضح أن قناة جونجلى يمكن أن تحفر بالطرق الحديثة ، ومن المحتمل أن يحدث ذلك فى يوم ما . وقد اتضح أيضا أن رغبات وأمانى شعب ما ، يجب أن تؤخذ فى الحسبان ، وليست أفكار حكوماتها فقط .

لم تكن قناة جونجلى السبب الوحيد فى إشعال الحرب الأهلية فى جنوب السودان التى بدأت عام ١٩٥٥ ، حيث لم يكن قد تم الاتفاق على إنشاء القناة إلا فى عام ١٩٥٩ - ولكن على مدى سنوات كان للقناة دور كبير فى إشعال الحرب . ولم يكن الدعم المقدم لقناة جونجلى حكرا لطرف على حساب طرف آخر فى هذه المأساة المستمرة . والذى حدث هو أن قناة جونجلى أصبحت تمثل الرمز الذى يجب أن يحارب الجميع ضده لشعب المنطقة هناك . فالعجلة القادوسية ، والمعسكرات المكيفة الهواء المخصصة للفنيين والمصالح المصرية ، وتأييد حكومة الخرطوم ، بدت جميعا لشعب جنوب السودان تعبيرا واضحا عن السيادة الشمالية للإمبريالية المصرية ، وعجرفة النظام الإسلامى والوعود الزائفة التى اقنعوا بها الشعب منذ البداية بالفوائد التى ستعود عليهم من حفر قناة جونجلى . وفى عام ١٩٨٤ ، قرر جيش تحرير شعب السودان ، وقف الأعمال الجارية فى القناة ، وقاموا بمهاجمة المعسكر الرئيسى المقام فى السوباط - بعد أن وجهوا تحذيرا ، والذى يسبب صور الإهمال فى السودان لم يصل للمسئولين فى الحكومة - وقاموا بخطف بعض الخبراء العاملين ، وهددوا المقاولين الفرنسيين بعدم محاولة استئناف الأعمال : ولم يتم شيئا منذ تلك اللحظة وحتى هذا اليوم . ومبلغ الـ ٤٠٠ مليون دولار الذى أنفقته على المشروع حتى الآن كل من مصر والسودان . قد تسبب فى الأذى أكثر من النفع ، وإذا قدر للقناة أن تكتمل ، فسوف تكلف الكثير من الأموال ، بينما ماتزال الفوائد المرجوة منها غير واضحة حتى الآن .

وقد عرفت جميع النقاط الفنية لمنطقة السد منذ اكتشاف منابع النيل فى القرن التاسع عشر ، وعلى الرغم من الروايات التى كان يحكيها منذ فترة طويلة المستكشفين والتجار والجنود عن مدى الصعوبات التى كانت تواجههم عند السير فى مجرى النهر بسبب كتل النباتات الطافية التى تعوق الملاحة فيه ، وعندما كانوا يبتعدون عن النهر ويسيرون جنوبا فوق اليابسة ، كانت تواجههم الصعوبات بسبب المستنقعات والأوحال . كانت هذه هى منطقة السد ، حيث يخرج النيل من وسط بحيرات أفريقيا ويتحول من نهر مندفع هائج خلال الأخاديد الجبلية ، أو يصبح هادئا ويحول مساره على طول

قيعان الوديان إلى سلسلة من الأحواض والبحيرات ، حيث يبدو النهر وكأنه يتدفق من الشرق للغرب بدلا من الجنوب إلى الشمال ، والذى تبدو فيه القنوات واضحة المعالم فى إحدى الزيارات ترى مسدودة فى الزيارة التالية ، والذى تعنى ضحالة المياه ، فقد كميات كبيرة من المياه من خلال البخر ، والذى تعتمد فيه رعى الماشية على انسياح الفيضان للخارج نحو السهول من كلا الجانبين ، والذى يعنى وفرة مياهه الغزيرة أعمال صيد أسماك جيدة ، ولا يرغب أهالى المنطقة هناك أن يروا أسباب معيشتهم قد انجرفت نحو الشمال ، وعلى الرغم من ذلك ، فمنذ بداية هذا القرن ، أدرك شعب جنوب السودان ، أن الطريقة الوحيدة التى يستطيع بها الاستفادة من الحياة العصرية ، هى عن طريق إنشاء مجرى مائى عظيم . ومنذ فترة بعيدة خلال هذا القرن ، أنفقت الحكومات السودانية المتعاقبة ملايين الجنيهات فى محاولة لجعل الأنهار صالحة للملاحة ، حتى يمكن للإداريين وقوات الجيش والأطباء والتجار الوصول إلى المناطق البعيدة فى جنوب أكبر دولة فى أفريقيا . وقلب السد عبارة عن مستنقع دائم ، تبلغ مساحته حوالى ٩٥٠٠ كيلو متر مربع ، وعلى الرغم من تغير هذه المساحة من عام لآخر بسبب كمية الأمطار المتساقطة على البحيرات فى الجنوب ، وبسبب ضحالة المياه فى المستنقعات السد ، فإن كميات البخر تعتبر مرتفعة جدا ؛ وتشير التقديرات إلى أن نصف كميات المياه فقط التى تعبر السُد فى طرفه الجنوبى عند منقلة ، هى التى تصل إلى النيل الأبيض عند منطقة ملكال . وبسبب هذا الفقد الهائل فى المياه ، والذى يفوق كثيرا قيمة المستنقعات ، كخزان ينظم تدفق المياه فى فصول تساقط الأمطار الشديدة والمنخفضة ، نشأت فكرة إنشاء قناة تحمل المياه بسرعة وبكفاءة عبر المستنقعات . وقد اقترح العديد من المسارات ، وفحصت طرق عديدة ، ولكن ووجه المشروع فى النهاية باستحالة تنفيذه فى وقت قصير وبتكلفة معقولة .

واستطاعت السياسة أن تفسح المجال لإنشاء قناة جونجلى من خلال اتفاقية مياه النيل الموقعة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ . وقد كان وراء تشجيع المشروع الفريق إبراهيم عبود ، الذى تولى السلطة فى الخرطوم فى نوفمبر عام ١٩٥٨ ، بعد أن أدى الصراع بين السياسيين خلال السنتين الأوليين من استقلال السودان إلى دمار

اقتصاد الدولة وتعميق الصدع بين شمال السودان وجنوبه . واستطاع الفريق عبود أن يحقق الاستقرار المالى بسرعة من خلال إلغاء الضرائب غير الضرورية على القطن ، وكبح حركات التنافس داخل الجيش . ورأى الفريق عبود أن أهم واجباته نحو الخارج هو توطيد علاقات طيبة مع مصر ، وكان السبيل الذى ذلك هو توقيع اتفاقية بشأن مياه النيل . لذا ففى نوفمبر عام ١٩٥٩ تم توقيع معاهدة فى القاهرة تسمح بإنشاء السد العالى فى أسوان ، واتفاقية أخرى متواضعة جدا من أجل سد سنّار فى السودان ، وجاء فى البند الثالث من الاتفاقية ، إن الحكومتان اتفقتا على وجوب إنشاء قناة عند (منطقة السدُ) وتتحمل كل من مصر والسودان تكاليف إنشائها . وفى النهاية ، أصبح الطريق واضحا ، فيما عدا المشكلة القديمة المتعلقة بكيفية تنفيذ العمل . وبعد عشر سنوات من توقيع الاتفاقية (١٩٦٩) ، استطاعت العجلة القادوسية أن تحل مشكلة حفر القناة ، لكنها لن تستطع أن تنزع فتيل الخطر الآخر - الحرب فى جنوب السودان . وبدأت الحرب الأهلية فى عام ١٩٥٥ ، كنتيجة حتمية لعدة قرون من الانفصال والتمييز بين شمال السودان وجنوبه ، وكانت البداية عندما تمردت سرية من القوات الجنوبية السودانية عند نقلها إلى الخرطوم . وقام متمردون من السرية رقم ٢ من الفيلق الإستوائى بمظاهرة احتجاج أمام مقر رئاستهم فى توريت . وقاموا باحتجاز الشماليين وقتل مايزيد على ٢٦٠ جندى قبل الهروب إلى الأدغال ، لتجنب مواجهة القوات الشمالية التى أرسلت لاستعادة النظام . وكان التمرد هو إشارة التحذير التى لم يلتفت إليها أحد : فمنذ استقلال السودان الذى تحقق فى يناير عام ١٩٥٦ ، لم يقم السودانيون الذين يتولون السلطة بأية محاولة لإشراك مواطنى الجنوب فى الدولة الجديدة . وكما هى العادة ، لم يكن لمطالب شعب الجنوب وآماله أية اعتبار . ولما استحكم الاستياء ، ساد أيضا العصيان والهجوم على المؤسسات الحكومية ، إلى أن ظهرت فى عام ١٩٦٣ معارضة عنيفة وموحدة من خلال تشكيل حركة الأنيانا Anyananya ، التى لم تقتصر فقط على المتمردين الأصليين فى توريت والموالين لهم ، بل جذبت إليها أيضا الموظفين والمثقفين . فإذا كان التمرد هو الإشارة الأولى للحرب الأهلية ، فإن ظهور حركة الأنيانا قد حولها من حرب عصابات إلى معارك متفرقة بين الشعبين ، الجنوبى الأسود والشمالى العربى . ولم يستطع الفريق عبود السيطرة على

الأوضاع المتداعية فى البلاد ، وقام بتسليم السلطة إلى المدنيين ، الذين لم يقدموا من جانبهم بجديد ، فى الوقت الذى استطاعت أن تحقق فيه حركة الأنيانا النجاح تلو الآخر ، وساعدها فى ذلك حصولهم على الأسلحة التى استطاعوا الإستيلاء عليها من الجيش الضعيف معنويا ، والسلاح الذى تم تهريبه من أوغندا ، أو تلك الأسلحة التى قدمتها إسرائيل إليهم ، والتى كانت تتشوق لرؤية الاضطرابات على الحدود المصرية .

كان الفريق جعفر نميرى يشغل فى ذلك الوقت منصب رئيس أركان الجيش السودانى ، وكان متقزز النفس مثل الفريق عبود الذى تولى السلطة قبله من عدم كفاءة السياسيين ، وقد تولى السلطة في مايو عام ١٩٥٩ ، ولما واجهته معارضة الشيوعيين ومن الأنصار أتباع المهدى ، فكر فى إيجاد تسوية للخلافات مع الجنوب ، وعرض عليهم حكومة ذاتية إقليمية ، وقام بتطوير الخطط وأعطى المزيد من الوظائف للجنوبيين فى إدارة الخرطوم .

وافق الفريق لاجو ، الذى تولى حركة الأنيانا على إجراء مباحثات عقدت فى فبراير عام ١٩٧٢ فى أديس أبابا ، ولعب فيها الدكتور بطرس غالى أنذاك دورا هاما . وبعد أسبوعين من المفاوضات ، استطاعوا التوصل إلى إتفاقية تمنح الحكم الذاتى لجنوب السودان ، من خلال مجلس منتخب مسئول عن النظام العام وإدارة الشئون اليومية للإقليم ، بينما احتفظت الحكومة المركزية فى الخرطوم بشئون الدفاع والخارجية الجمارك والتخطيط ، بما فى ذلك مشروعات النيل ، والتى أصبحت فجأة أمام طريق مفتوح ، حينما عم السلام بانضمام الأنيانا إلى الجيش السودانى ، والسماح للاجئين بالعودة إلى وطنهم وإعطاء المئات من الجنوبيين وظائف هامة فى الخرطوم . أبل إليير الجنوبى الذى كان أيضا من الدنكا ومسيحيا ، والذى بذل أقصى مافى وسعه من أجل إنجاح اتفاقية أديس أبابا ، قد تم تعيينه رئيسا إقليميا ، وحصل على تأييد غالبية المجلس عند اجتماعه مؤخرا فى عام ١٩٧٤ . وكانت التنمية الاقتصادية من أهم الاعتبارات الملحة ، وقد وضعت فى أيدى المؤيدين لمشروع جونجلى الذين أعادوا إحياء المشروع ، عندما توصل نميرى إلى اتفاق جديد مع مصر . فى السادس من يوليو عام ١٩٧٤ ، وقعت مصر والسودان اتفاقية رسمية لإنشاء القناة

والاشتراك فى تكاليفها . وفى الثامن والعشرين من يوليو ١٩٧٦ وقع عقدا مع شركة الإنشاءات الدولية الفرنسية (CCT) بالرغم من وجود شكوك كبيرة فى ذلك الوقت بين الأعضاء بعيدى النظر فى إدارة الجنوب السودانى . وبالنسبة لشعب أعالى النيل فقد نظر إلى إنشاء الإدارة الجنوبية على أنها لم تكن سوى وسيلة نحو تنفيذ مشروع القناة . واستمرت الشائعات التى لم يكن لها أساس من الصحة ، كما ذاعت الفكرة التى تقول بأن مئات الآلاف من الفلاحين المصريين ، سيجرى جلبهم لزراعة الأراضى التى سيتم تجفيفها من المستنقعات . ولم يكن تعليق أبل إليير عاملا مقويا لفكرة القناة الذى يعتبر هو واحدا من أهم مؤيديها : « إذا كان علينا أن ندفع شعبنا إلى الجنة بالعصى ، فسوف نفعل ذلك من أجل مصلحتهم ، ومصلحة هؤلاء الذين يأتون بعدنا . »

وفجأة أصبحت السودان أمل أفريقيا ، الدولة التى يجرى فيها كل شئ على الوجه السليم . فلقد كان الجنوب المهمل فى طريقه إلى التنمية والرخاء ، وسوف يمكنه اللحاق بالشمال على أساس الندية . وكانت الدولة كلها شمالها وجنوبها ستستفيد من دخول أموال بترول الخليج لكى تحول البلاد إلى أكبر منطقة لإنتاج اللحوم خارج الأمريكتين . وقد كان المعلوم أن عدم الاستقرار السياسى والبنية الأساسية المنهارة من المعوقات الرئيسية ، وكانت تفترض النظرية ، أنه إذا أمكن تدبير الأموال الكافية ، فإن هذه المشاكل ستحل من تلقاء نفسها .

وبينما كان من الأفضل بالنسبة للحكومة السودانية أن تقف فى صف العرب ضد مصر ، فإن تاريخها ووضعها الجغرافى لم يكونا يعطيانها سوى خيار واحد وهو أن تكون تابعة لمصر . وساندت السودان مصر عندما وقعت اتفاقيات كامب دافيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل ، والتى استطاع السادات من خلالها أن يسترد سيناء لمصر ، واعتبرت معظم الدول العربية معاهدة كامب دافيد خيانة عظمى ، وتخلياً عن الفلسطينين ، قضية العرب الكبرى ، وجعل من العرب قوة ضعيفة لاتستطيع أن تشكل تهديدا عسكريا على إسرائيل . ومن خلال اعتماد الحكومة السودانية على مصر فى تمويل مشروعاتها ، بالإضافة إلى الدعم العسكرى ، لتمكينها من البقاء فى السلطة ، فلم يكن لدى

الرئيس جعفر نميرى فرص اختيار أكبر . وقد أخبرنا المستشار السياسى للرئيس جعفر نميرى فى ذلك الوقت ، أن النميرى كان على دراية تامة بخطط وتصميمات الرئيس السادات طويلة المدى فى أفريقيا ، على حساب التزاماته نحو العرب ، عن القادة العرب الآخرين ذوى النظرة الضيقة نحو المستقبل ، من أمثال العقيد معمر القذافى فى ليبيا أو نظامى البعث العربيين فى العراق وسوريا . ولذا رأى الرئيس نميرى ، أن مستقبل بلاده سيكون أفضل بالارتباط بمصر ، بينما كان يعنى موقفه هذا تناقض تدفق الأموال المتوقعة من الخليج بدرجة كبيرة ، على الرغم من عدم توقفها تماما . وليس هناك مايدعو للدهشة ، فمع بقاء الأموال العربية بعيدا عن السودان ، كان المستثمرون الأجانب يخشون من ضياع أموالهم فيها . والذى زاد الأوضاع سوءً ، نشوب الحرب العراقية - الإيرانية التى رفعت أسعار البترول بدرجة كبيرة ، وامتصت اهتمام وتمويل دول الخليج ، وأسدل الستار أخيرا على المشروعات العظيمة لتنمية السودان ، والتى كانت الحكومات العربية تخطط لها منذ سنوات قليلة لأن تكون « سلة الغذاء للدول العربية » . وبدأت السودان تعانى من الاضطرابات التى ما تزال آثارها موجودة حتى اليوم .

فى أكتوبر ١٩٧٤ ، خرج المعارضون لمشروع قناة جونجلى إلى شوارع العاصمة الإقليمية جوبا . والمعارضون العاديون الذين حطموا المحلات وأحرقوا السيارات ، لم يكونوا يعارضون فقط فكرة توطين الفلاحين المصريين فى إقليمهم - ذلك الأمر الذى لم يعيروه اهتماما - بينما كانت الشائعات الأخرى أشد وطأة ، ألا وهى أن القناة سوف تجفف المستنقعات والمراعى المحيطة بها ، وتجعل رعى الماشية أمرا مستحيلا ، والتى من شأنها تدمير أسباب معيشة أهالى أعالى النيل ، واستبدال المستنقعات بالصحراء ، أو أن المناخ الكلى للإقليم سوف يتغير ، وعلى الرغم من أن معظم هذه الشائعات لم يكن لها أساس من الصحة ، إلا أن كثيرا منها ما صدق . لذا ، فإن هؤلاء المعارضين لإلبير ما سمى بالحكومة الدنكارية الجنوبية - وهو سيطرة قبائل صغيرة من خلال الدنكا - كانوا قادرين على استخدام جونجلى كوسيلة للتخلص من هؤلاء الموجودين بالسلطة . وسرعان ماتحولت المظاهرات إلى أعمال شغب ، إلى أن نبهت القوات المشتركة للحكومة المركزية من خلال المجلس الجنوبى لمواجهة أعمال

الشعب ، ولكن المتظاهرين أبقوا على حقدهم على مشروع المستقبل . ووعد نميرى ووزراؤه بأن جونجلي لن تكون مجرد قناة ، بل ستكون دافعاً لتنمية كل الإقليم ، وسيأتى معها تحسين وسائل المواصلات من خلال إنشاء طريق كبير يربط بين الشمال والجنوب – وهو إحياء للحلم الإستعمارى القديم لطريق الكاب – القاهرة – ونهاية لفترة التخلف وسوء التنمية والتخلف والفقر . وقد أدعوا أنه إذا ماتم تجفيف المياه الزائدة ، فسوف تكون هناك زيادة فى الأراضى التى تخصص لرعى الماشية ، والحماية فى المستقبل من أخطار الفيضانات ، وقد أعطى أبل إلبير تأكيدا بأن شعب أعالى النيل لن يضحى من أجل مصلحة مصر ، مثلما حدث مع النوبيين عند إنشاء السد العالى ، وسوف لايكون هناك مواطن مصرى أو عسكرى مصرى فى المنطقة . وأصدرت إدارة جوبا بيانا تقول فيه : أنها لن تشارك فى السياسة التى تستهدف تبديل الوضع الاقتصادى القائم فى المنطقة : « إننا لن نظل كنوع من حديقة حيوان بشرية من أجل الأنثروبولوجيين السياح ، ورجال البيئة ، والمغامرين من الدول المتقدمة اقتصاديا فى أوربا لكى تدرسنا وتدرس أحوال معيشتنا وعهودنا ومواثيقنا وحجم جماجمنا ، وشكل وطول الندبات الموشومة على جباهنا . »

وعد الرئيس نميرى بأن المدارس ستنشأ ، وسوف تقام هناك ميكنة زراعية ، وخدمات طبية وبيطرية ، ومياه شرب نظيفة وفرص عمل للجميع . وسوف تشهد قناة جونجلى بداية عهد جديد من الرخاء لشعب الجنوب ، وخصوصا السكان البالغ عددهم ٢٥٠٠٠٠ نسمة ، الذين يقطنون منطقة القناة . وسرعان مابدأت تهدأ الانتقادات الموجهة ضد المشروع على الرغم من أنها لم تختلف تماما ، وبدلا من ذلك ، أصبحت القناة رمزا لكل الوعود التى قطعها الرئيس نميرى على نفسه . وأصبح رخاء الإقليم وإنشاء القناة مرتبطين ببعضهما . وللأسف لم تستطع الحكومة السودانية إنقاذ الموقف – على الأقل فى الوقت الذى كان يتشكك فيه المعارضون الجنوبيون . كان شعب أعالى النيل يرغب فى أن يرى تغييراً سريعاً ، وليس مجرد دراسات وإحصائيات ، وزيارة الخبراء ، وهو كل ماشاهدوه . فهؤلاء الذين حرموا لمدة طويلة ، رأوا أن كل الاستعدادات لم تكن سوى تعطيل عمل شئ يذكر . ولم تكن الكلمات والوعود كافية

لإقناعهم ، لذا ، فعندما لم يتحقق لهم شئ من الوعود ، عاودتهم خيبة الأمل القديمة ، وجاء التعبير الأول عنها فى انتخابات المجلس النيابى الإقليمى عام ١٩٧٨ ، عندما هزم أبل إليير وزملاؤه وحل محلهم الفريق جوزيف لاجو . وقد تولى جوزيف لاجو السلطة عندما تداعى نظام عيدى أمين فى أوغندا ، وأجبر آلاف اللاجئين على عبور الحدود إلى السودان - وقد حمل العديد منهم الأسلحة ، التى سرعان ماتم توزيعها . وأصبح الجنوب المنطقة الأكثر فوضى عن أى وقت مضى ، وارتبطت سياسته بقطاع الطرق وحرب العصابات . وقد أعيد أبل إليير إلى السلطة لكى يستبدل مرة أخرى ، وهذه المرة بواسطة الفريق جسم الله عبد الله رصاص ، الذى برغم أنه جنوبى إلا أنه كان مسلما . ثم جاء بعد ذلك قرار الخرطوم بإنشاء مصفاة للبترول القادم من الجنوب فى المدينة الشمالية كوستى ، والذى جعل الأوضاع تزداد سوءً ، عندما حاول الرئيس نميرى تفتيت المعارضة من خلال إنشاء مديريات جديدة ومؤسسات إقليمية ، تلك الخطوة التى تمت تبعا لاتفاقية أديس أبابا باستبعاد مركز المعارضة الجنوبى . ومع تدهور الاقتصاد مرة أخرى ، لجأ نميرى إلى مصر من أجل المساعدة ، ومن ثم فقد وقع اتفاقية تكامل أخرى مع القاهرة . وفى هذه المرة ،أعطت الاتفاقية تصريحا رسميا للمصريين بإرسال مستشارين عسكريين إلى السودان ، وكان هذا الأمر بمثابة دق أكثر من ناقوس للخطر فى الجنوب .

وفى القاهرة ، كان هناك جدلُ يدور فى الخفاء . هل على مصر أن تساعد حكومة الرئيس جعفر نميرى فى تهدئة الأوضاع فى الجنوب ، عن طريق إرسال قوات مسلحة ومدرعات أو مجرد الاكتفاء بإرسال طائرات مقاتلة ؟ أو هل يجب على مصر أن تساند الطرف الآخر وتؤيد حركة التمرد ، على أمل أن تفوز على المدى الطويل ، أو أنهم سيكونون على رأس السلطة إذا انقسم السودان إلى قسمين ، الذى سيكون من الواضح القسم الجنوبى الأسود والعربى فى الشمال ؟ والجيش المصرى ، مثل كل الجيوش فى كل مكان ، كان أساسا مع مصلحة الشيطان الذى يعرفه ، ولذا رغب فى أن يقف فى صف الرئيس نميرى - توجد للجيش المصرى قوات كبيرة فى الأكاديمية العسكرية السودانية خارج الخرطوم ، حيث توجد وحدات مندسة بين المعلمين ، وفريق

آخر يقوم بتدريب طلاب الكلية الحربية ، وعلى الرغم من أنهم لايصرحون بذلك ، فإن القادة العسكريين المصريين ، فكروا فى الحاجة إلى الاحتفاظ بوجود عسكرى كبير بصورة معينة ، ويعرف القادة العسكريون أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هو إرسال رجالهم إلى مواقع القتال .

فى ظل هذه الاعتبارات ، كانت وزارة الخارجية المصرية تهتم بكل المخاطر التى ستنجم عن هذا التدخل . فهم يعتقدون أن الوجود المصرى سوف يقود بالتأكيد إلى زيادة النشاط السرى الإسرائيلى فى السودان ، وربما سيؤدى ذلك إلى التدخل الليبى . وقد ينفر أيضا الدول الأفريقية التى تحتاج مصر إلى كسب ودها لضمان أمن النيل . لذا فإن الجدل قد استمر فى القاهرة فى سرية تامة ولم يحدث شئ .

ونتيجة لكل هذا الاضطراب والصراع السياسى وتوتر السياسة فى القاهرة ومحاولات نميرى المستميتة للتشبث بالسلطة ، استمرت العجلة القادوسية فى العمل ، تحرث أخدودها الضخم عبر السهل الفيضانى . لقد كانت الشئ الوحيد الذى استمر فى العمل : و لم يتحقق شئ من الآمال الموعودة ، وظل الخبراء يقومون بالمزيد والمزيد من الدراسات الجديدة ، وتنافست وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية على المواد المحدودة فى المنطقة وعلى العمالة المدربة .

ومثلما كان لرفض إحدى وحدات الجيش الإذعان للأوامر ، سبباً فى إشعال فتيل الحرب الأهلية عام ١٩٥٥ ، حدث نفس الشئ مجددا بالنسبة للكتيبة رقم ١٠٥ للجيش السودانى فى موقعها العسكرى بمدينة بور جنوب السودان . ومرة أخرى كان السبب هو إصدار الأوامر لها بالتحرك إلى الشمال ، وجنود الكتيبة ١٠٥ الذين كان أغلبهم من المقاتلين السابقين فى حركة أنيانا ، و كانت أسرهم تقيم بالقرب من مقر كتيبتهم ، ويعمل العديد منهم بالمزارع فى ضواحى المدينة ، بسبب الراتب المحدود الذين يتقاضونه من الجيش ، ونتيجة لذلك رفضوا التحرك . وقد طلب نميرى توضيحا للموقف ، وقد اكتشف أن العديد من الضباط الشماليين قد تصرفوا بطريقة غبية ولم يبالوا بشكوى الجنود . بعد ذلك وقع نميرى فى أكبر أخطائه : فقد أرسل العقيد جون جارنج ، مدير الأبحاث برئاسة الجيش بالخرطوم لكى يصحح الأوضاع . والعقيد جون

جارانج كان نفسه من الجنوب وعضو سابق فى حركة أنيانا ، ورجل اقتصاد زراعى على درجة عالية من الكفاءة ، وحاصل على درجة الدكتوراه من جامعة أيوا ، عن رسالة تقدم بها عن قناة جونجلى . وفى السادس عشر من مايو عام ١٩٨٣ ، تخلى جون جارانج عن حكومة الخرطوم ، وقبل طلب الجنود بأن يتولى قيادتهم . ولجأ إلى منطقة أدغال مع رجال الكتيبة ١٠٥ ، وسرعان ماانضم إليه الآلاف من القوات الأخرى الساخطة على النظام . وأطلق جون جارانج على منظمته اسم حركة تحرير شعب جنوب السودان ، ولم يمض وقتٌ طويلٌ حتى أصبح لديه أربعة آلاف جندى من القوات المدربة فى جيش تحرير شعب جنوب السودان ، والذى استطاع أن يلحق الهزيمة لمجموعة منافسة تعرف باسم أنيانا II . ثم وجه جارانج بعد ذلك اهتمامه إلى الأهداف الحكومية ، وقام بالإستيلاء على مواقع الجيش والبوليس التى لم تنضم لحركته ، وأخيرا قام بالهجوم على مشروعى الحكومة الأجنبيين المهمين ، وهما مشروع التنقيب عن البترول التابع لشيفرون ، وعلى الشركة الدولية للإنشاءات ، وهى الشركة الفرنسية التى تقوم بأعمال الحفر فى قناة جونجلى . وفى نوفمبر عام ١٩٨٣ ، أمر جيش تحرير شعب جنوب السودان بإيقاف العمل فى قناة جونجلى ، وقد فسر تبرير هذا الأمر بسبب الوعود التى قطعوها على أنفسهم ولم يفوا بوعدهم للجنوبيين ، وأهم هذه الوعود كما صرحت به الحركة ، هو عدم توفير مياه الشرب النظيفة وشبكة الرى ، وقال الجيش أيضا : لقد بات من الواضح أنه لم تكن هناك أية نوايا نحو إنشاء المدارس أو المراكز الطبية . وكانت الشكوى الأخرى ، هى عدم وجود كبارٍ كافية على القناة وعدم وجود أماكن لعبور الماشية . وفى خطاب وجهته الحركة إلى الشركة الفرنسية قالت فيه : « إن المشروعات الزراعية والمستشفيات والمدن والقرى النموذجية التى كان من المزمع تنفيذها فى منطقة القناة ، سوف تظل حبرا على ورق ، ولن تنفذوها بعد الإنتهاء من إنشاء القناة ، وبناء على ذلك ، يمكنكم أن تروا إصرارنا وتشاهدوه عمليا من خلال وقف العمل بالقناة . »

أوقفت الشركة الفرنسية عمل العجلة القادوسية ، وبدأت فى إخلاء موظفيها من المعسكر الموجود بمنطقة السوياط . وفى العاشر من فبراير عام ١٩٨٤ ، استولت

الحركة على هذا المعسكر ، وأخيرا غادر الفرنسيون المنطقة ، وأعلنوا بأن جميع الأعمال قد توقفت فى القناة والتى كان من المزمع الانتهاء منها حسب البرنامج الزمنى فى مارس ١٩٨٥ .

ربما تكون السودان هى المثال الصحيح لرجل يقترح ، وقوى أخرى تتخذ القرار النهائى . فعلى الورق ، يوجد لدى المهندسين ورجال المياه فى الوكالات الدولية فى كل من بريطانيا ومصر والسودان ، خطط رائعة لزيادة تدفق النيل من أجل مصلحة كلا البلدين ، فبعد الانتهاء من قناة جونجلى كانت هناك ثلاثة مشروعات أخرى تشمل أعالى النيل والبحيرات الإستوائية التى فى مجموعها تضيف ١٤ مليار متر مكعب أخرى من المياه سنويا خلف مدينة ملكال . وتجفيف مستنقعات ماشر ، كان المشروع التالى بعد قناة جونجلى ، بعد ذلك كان سيتجه المصريون والسودانيون إلى غرب وجنوب غرب قناة جونجلى للعمل فى مشروع بحر الغزال . وكان هذا المشروع يشتمل على إنشاء قناتين إضافيتين ، تبلغ إحداهما ضعف طول قناة جونجلى . وأخيرا ، فالخطط المرسومة لقناة جونجلى إذا كتب لها النجاح ، كانت ستشتمل على إنشاء قناة أخرى موازية لها ، لمضاعفة قدرتها الإستيعابية . وفى النهاية ، ومع الاحتمال الأضعف بأن هذه الأعمال ستتم ، فإن السودان سوف تحصل على أقل من ٣٠ مليار متر مكعب من المياه فى السنة ، لمواجهة خططها المستهدفة التى تصل إلى ٣٢ مليار متر مكعب من المياه . وهذا الرقم يصعب تحقيقه ، إذ أن التقديرات التى أعدها خبراء المياه للاحتياجات المستقبلية ليست أكثر دقة من توقعات تكاليف هذه الخطط ، وأن الوقت المحدد لتنفيذها ليس دقيقا أيضا .

وتتولى السلطة حاليا فى السودان حكومة إسلامية تحاول مواصلة الحرب حتى النهاية فى الجنوب ، ولما كان الناس هناك أكثر إصرارا عن ذى قبل ، فقد صمموا على ألا يخضعوا لإرادة المتطرفين الذين يتقلدون السلطة حاليا فى الخرطوم . ومصر اليوم قلقة أكثر من أى وقت مضى . فهى تعانى من جماعاتها الأصولية ، ومهتمة بدرجة كبيرة بأن هؤلاء المتطرفين أصبح لديهم الرجال والأسلحة على الحدود ، ويجدون الملاذ الذى يلجأون إليه عند الضرورة . وفى حين أن الاحتفاظ بالكياسة الخارجية أمر

ضرورى بين دول الجوار ، فإن مصر كانت تفعل ماتستطيع لتضييق الخناق على الفريق عمر البشير وحكومته . فمصر تقدم مساعدات عسكرية مقنعة لجيش تحرير شعب جنوب السودان ، وترحب طواعية باستقبال خصوم حكومة الخرطوم ، والفريق فتحي أحمد على ، قائد القوات السودانية السابق الذى ترك الجيش عندما استولى المتطرفون الإسلاميون على مقاليد السلطة ، رحبت به مصر بحرارة ، وتحتضن مصر الآن مقر رئاسة المعارضة للحكومة السودانية الحالية ، وهو التحالف الوطنى الديمقراطى . ويوجد على أرض مصر أكثر من مليون سودانى ، وترمى القاهرة من وراء الحملات الدعائية الواعية إلى زيادة قوى المعارضة للنظام السودانى .

كانت مصر تستخدم نقطة نزاع قديمة بين الدولتين ، لكى تخفى معارضتها للحكومة الإسلامية ، والتى تلومها على دعمها المتزايد لنشاط الجماعات الإسلامية الأصولية على أراضيها . وقد استخدمت منطقة حلايب المتنازع عليها ، والتى تقع على ساحل البحر الأحمر ، كذريعة للمعارضة الحادة والمتزايدة من مصر لحكومة السودان : فحسب المعاهدة الموقعة منذ عام ١٨٩٩ ، فإن منطقة حلايب تقع ضمن الأراضى المصرية ، لكنها تخضع إداريا للإدارة السودانية فى ظل اتفاقية أخرى وقعت عام ١٩٠٢ . ومن ثم فقد أعلنت مصر معارضتها عندما منحت الحكومة السودانية حق الامتياز لشركة كندية للبحث عن البترول عام ١٩٩١ . واعتبرت مصر أن هذه الخطوة من جانب السودان غير قانونية . وكتعبير عن الأخذ بالثأر لفرض السودان حقوق السيادة على منطقة حلايب ، أعلنت مصر عن خطة بإعادة توطين ٤٥٠٠ أسرة من وادى النيل فى منطقة حلايب .

وقد زاد قلق مصر من جهة حكومة الخرطوم ، نتيجة نمو الروابط بين السودان وأعداء مصر وبصفة خاصة ، إيران وليبيا والعراق ، وعلى الرغم من عدم شعبية الحكومة السودانية وعدم خبرتها على الصعيد الدولى ، كانت السودان تبحث لها عن أصدقاء فى أى مكان تستطيع أن تجدهم فيه ، وكانت تبحث أيضا عن موارد رخيصة ومنتظمة من البترول . وليبيا والعراق تواقتان لإيجاد مساندين لهما أينما كانوا ، فى حين أن إيران قد رأت الفرصة سانحة أمامها لكى تصدر ثورتها الإسلامية ، وربما

يمكنها أن تحصل فى النهاية على بعض المزايا الاقتصادية ، ووقعت السودان عددا من الاتفاقيات ، ومواد غذائية فى مقابل البترول الليبى ، واتفاقية تجارة شاملة مع إيران ، تقوم بموجبها إيران بتوريد ١٠٠٠٠٠ برميل بترول كل شهر ، وتدفع معظم نفقات الجيش السودانى حتى الانتهاء من هزيمة المتمردين فى الجنوب .

وكنتيجة لكل هذا ، كانت هناك حربٌ دعائية لاذعة بين القاهرة والخرطوم ، وبرغم كل هذه الأحداث ، لم يتطرق أى من الجانبين إلى التلميح بإستخدام المياه كسلاح بينهما . وبدلا من ذلك ، أكدت كل من مصر والخرطوم على الحاجة إلى التعاون ، وفى بعض الأوقات ، كانا يحثان على الإقتراح المشكوك فيه ، وحدة وادى النيل . واستمرت المناقشات الفنية بشأن موضوعات المياه ، ومازال وزارة الزراعة المصرية تقدم دورات تدريبية لطلاب الزراعة السودانيين . وتسمح السودان أحيانا لنفسها بلمسة من السخرية : ففى ورقة قدمتها إلى المؤتمر الخاص بالمياه فى دبلن عام ١٩٩٢ ، ذكرت أن المناطق الجافة من العالم تشكل حوالى ٣٠ ٪ من مساحة اليابسة ، فى حين أن نصيبها من الموارد المائية العذبة يصل فقط ١ ٪ من جملة المياه .

حزام الصحراء الكبرى الأدنى ، وهو حزام السهل السودانى ، قد تأثر بشدة من جراء موجة الجفاف الممتدة التى استمرت طوال ثلاثة عقود . وقد تأثرت ثمانى دول أفريقية فى المنطقة بهذا الجفاف الشديد ، وعانت من الجوع والعطش وانهيار بنيتها الاقتصادية الاجتماعية ، بينما أصبحت الإنسانية والأخلاق ومعدل الوفيات من الموضوعات المثيرة للجدل . وفى الواقع ، إن البؤس الإنسانى قد سلطت عليه الضوء وسائل الإعلام الدولية ، وكانت هناك المساعدات الدولية ، فى حين كانت المساعدة الكلية لهذه الحالة الإنسانية الحيوية الحقيقية بالنسبة للدول الثمانى خلال العقود الثلاثة ، أقل بكثير من دعم السلاح الذى يقدم أحيانا لدولة واحدة خلال عام واحد .

الشئ الذى لم يذكر فى التقرير ، ولكن ناقشه المفاوضون فى مؤتمر المياه ، وهو إذا تم تنفيذ جميع المشروعات المائية المدرجة فى الخطط ، وهو الأمر الذى يتعذر تحقيقه بسبب نقص الأموال والاضطراب المستمر فى الدولة - فإن السودان ستظل

تعانى من نقص المياه لاستغـلال كـل إمكاناتها الزراعيـة ، أو حتى توفر لشعبها المياه الكافية والنظيفة .

إنه من سخريات المنطقة ، أن تعانى السودان الدولة الغنية بالمياه نقصا شديدا فى المياه ، وغير قادرة على استغلال كل أراضيها الزراعية المتاحة ، وجارتها ليبيا ، ذلك البلد القاحل الجاف ، تتحكم فى خزان مياه هائل ، الذى قد تتنازع عليه كل من السودان ومصر وليبيا فى يوم ما ، وتعكف على مشروعات استصلاح ورى ضخمة ، والتى من السهل تنفيذها فى أراضى السودان الخصبة . وعلى الرغم من كل ذلك ، فإن التعاون العملى بين مصر والسودان مايزال مستمرا . وتدرك كلتا الدولتين اللتين تعتمدان بدرجة كبيرة على مياه النيل ، أنه لا النزاع السياسى العارض ولا الأيديولوجيات الأصولية ، يجب السماح لها بأن تؤثر على الموضوع الأكثر أهمية – وهو التنظيم والإدارة والتوافر المستمر لمياه النهر الذى تعتمدان كلتاهما عليه .

الفصل السابع

الأنهار الصناعية العظيمة : ليبيا والعراق

في عام ١٩٧٧ ، نشبت حرب بين مصر وليبيا دامت لمدة أربعة أيام ، وكانت أحد عواملها الرئيسية هو تصميم القاهرة على حماية مواردها المائية . وقبل نهاية هذا القرن ، يحتمل أن ينشب الصراع بين مصر وليبيا مرة أخرى ، وإذا حدث هذا ، فستكون المياه هي السبب الوحيد الداعي للحرب .

في صراع عام ١٩٧٧ ، أوشكت القوى العالمية الكبرى أن تصل إلى حالة مواجهة في الشرق الأوسط ، مثلما حدث بالفعل قبل ذلك التاريخ بأربع سنوات ، عندما أعلن الأمريكان تحذيرا على مستوى العالم - « defcon I » لتحذير الروس من أنهم - أي الأمريكان - لن يتحملوا قيام القوات الروسية بمساعدة الجيش الثالث المصري ، الذي عزلته وحاصرته القوات الإسرائيلية (في منطقة الدفرسوار ، التي كانت تسمى بالثغرة) . نشبت الحرب في عام ١٩٧٣ ، عندما حاول السادات عن عمد تفجير الموقف في الشرق الأوسط ، وبوعي مدروس ، مهد الطريق لزيارته للقدس في أواخر عام ١٩٧٧ . في عام ١٩٧٧ ، كان السادات هو نفسه الذي دخل الحرب مع ليبيا عن عمد ، وخاطر بالصدام بين القوى الكبرى ، ولكن هذه المرة ، كان الاهتمام المصري بمسألة المياه ، هو الاعتبار الرئيسي الذي أملى على القاهرة تحركاتها .

في ذلك الوقت كان العقيد القذافي قد تولى السلطة منذ سبع سنوات ، ولشعوره بالأمن في وطنه ، كان يسعى لبسط نفوذه ومعالجة الخلافات القديمة ، التي من أهمها ، خلافه مع مصر وعلى وجه الخصوص مع الرئيس أنور السادات . فعندما تولى السلطة في طرابلس عام ١٩٦٩ ، على أثر ثورة بيضاء غير دموية ، كان النقيب القذافي البالغ من العمر ثمانية وعشرين عاما ، يرغب في أن يكون صورة من مثله الأعلى جمال عبد الناصر . وكان القذافي يأمل على وجه الخصوص في عمل وحدة بين مصر وليبيا - ولقد كان محقاً عندما رأى ، إن ثروة ليبيا من البترول مع شعب مصر

الكبير يمكن أن يكونا اتحادا عظيما . لكن بطله عبد الناصر توفى فى عام ١٩٧٠ ، ولم يكن خليفته أنور السادات متحمسا لفكرة الوحدة مع ليبيا : فقد كانت للسادات رؤية أشمل للأمور ، ولم تكن ليبيا تحتل قدر كبير من اهتمامه . والشيء الذى أغضب القذافى وجعله حانقا على مصر ، هو أن السادات لم يستشره عندما دخلت مصر وسوريا الحرب ضد إسرائيل عام ١٩٧٣ .

لذا ، فقد صرف القذافى اهتمامه لخوض مغامرات أخرى : فقام بالاستيلاء على قطاع عريض من الأراضى بطول ٩٥ كيلو متر من شمال تشاد ، وهو قطاع أوزو ، وحاول قيادة التمرد الذى يواصل نشاطه هناك بواسطة حركة الفرولنت FROLINT ، وهى الحركة الإسلامية المعارضة لنظام الحكم فى إنجامينا . وكانت تنحصر أهمية الاستيلاء على هذا القطاع ، أنه أعطاه إمكانية وصول إضافية إلى السودان ، حيث كان الرئيس جعفر نميرى يساند الرئيس السادات مقابل حصوله على المساعدات المصرية . لذا ، فقد أطلق العقيد القذافى يد رجال حرب عصاباته فى السودان للتشجيع على الحركة الانفصالية في الجنوب ، وإمداد المنشقين بالسلاح لشن حملة دعائية ضد مصر . ومصر التى كانت دائما قلقة بشأن الأحداث التى تؤثر على جريان النيل ، اكتشفت فجأة كل الخطط التى كان يدبرها القذافى ، مثل عصابات الجواسيس الليبيين والمنشقين الذين تساندهم ليبيا داخل مصر نفسها . وصمم الرئيس السادات أن يلقن القذافى درسا لن ينساه ، وأن يحد من تطاوله على مصر . كانت ذريعة السادات فى ذلك هى « أزمة » المليون عامل مصرى الذين يعملون داخل الأراضى الليبية ، والذى قيل أن القذافى احتجزهم كرهائن . وعلى الرغم من عدم وجود أدلة واضحة على هذه الأزمة ، إلا أن مصر شنت الحرب ، وعلى مدى أربعة أيام قامت الطائرات المقاتلة المصرية بشن غارات مستخدمة القنابل على المناطق الحدودية . ولسوء حظ السادات ، لم تأت الرياح بما تشتهى السفن ، فلم تمض الأمور كما خطط لها : فالدفاع الجوى الذى زود به الروس ليبيا ، أثبت كفاءة أعلى مما كان يتوقع له ، وصمد الجيش الليبى فى مقاومة مستبسلة . رحب السادات بشدة بجهود الوساطة التى قامت بها الدول العربية ودول العالم الثالث التى طالبت بوقف الحرب .

و « الدرس » الذى فكر السادات فى أن يلقنه لليبيين ، لم يكن مؤثرا بدرجة كافية لإيقافهم عن الاستمرار فى جهودهم للاستيلاء على تشاد ، واضطر الفرنسيون فى النهاية للتدخل هناك لمساندة النظام المتداعى فى إنجامينا . واستطاعت الحكومة التشادية المدعمة فى نهاية الأمر أن ترسل قوات محاربة إلى الشمال ، وبعد خوض عدة معارك ، استطاعت قواتها إلحاق الهزيمة بالقوات الليبية والقوات الفلسطينية التى تساندها ، ووقع الطرفان اتفاقية لوقف إطلاق النار – وعلى الرغم من المساعدات التى قدمتها كل من مصر وفرنسا والولايات المتحدة ، إلا أن تشاد كانت ما تزال فى حاجة إلى المزيد من المساعدات الأخرى للإبقاء على حكومة انجامينا فى السلطة ، وكان التهديد الليبى ما يزال قائما . وكما فعل الإسرائيليون تماما ، أدرك القذافى نقطة الضعف التى تقلق المصريين وتضايقهم ، لذا قام بإرسال قواته إلى أوغندا ، التى تعتبر إحدى دول منابع النيل ، لمساندة نظام عيدى أمين المتداعى . ولسوء حظه انهار الجيش الأوغندى وترك القوات الليبية تدافع عن العاصمة كمبالا ؛ وفى معركة دامت ستة أيام منى فيها الليبيون بهزيمة ساحقة ، واضطرت القوات الليبية إلى الانسحاب .

لم يؤد الفشل الذريع الذى منى به القذافى إلى ردعه ، لكنه استمر فى تكدير الأمور فى السودان ، ونقل دعمه من الإرتريين لمساندة منجستو هايلامريام فى إثيوبيا – مرة أخرى لمضايقة مصر – وحاول تقسيم تشاد إلى مناطق نفوذ بين ليبيا وفرنسا . وكانت هذه الأمور تضايق مصر وحلفائها بل ومثيرة للغيظ ، لكن الأمر لم يكن يستدعى الدخول فى الحرب مرة أخرى لهذا السبب . واليوم ، يعيد المصريون تفكيرهم فى الموقف من جديد ، والسبب فى ذلك هو قرب الانتهاء من مشروع القذافى المفعم بالطموح وهو « النهر الصناعى العظيم » .

ونهر الرجل المجنون الكبير « The Great Mad Man's River » كما يسميه المصريون والمعارضة الليبية ، هو مشروع يتسم بالمبالغة الحمقاء من أجل الحصول على المياه من خزان جوفى ضخم أسفل الرمال من جنوب البلاد إلى المدن الواقعة على الساحل الليبى . وقد تم بالفعل حفر مائة وعشرين بئرا لاستخراج المياه منها هناك ، ويجرى حاليا حفر ثلاثين بئرا أخرى . والنهر الصناعى ، الذى أنشىء من مواسير ذات

أقطار كبيرة تكفى لمرور سيارة داخلها ، سوف يشكل فى النهاية شبكة طولها ٤٢٠٠ كيلو مترا ، بطول يماثل تقريبا نهر الراين ، لنقل المياه من واحات الكفرة وسرير إلى الساحل ، ومن الشرق إلى الغرب لتوزيعها على المناطقة الأهلة بالسكان .

ومن المتوقع أن ينقل هذا النهر ٢ر٢ مليار متر مكعب من المياه سنويا من المناطق الجافة قليلة السكان فى الجنوب إلى مناطق الشمال الآهلة بالسكان ، حيث يعيش معظم السكان الليبيين ، فى المدن والمناطق الصغيرة وبعض المستوطنات الزراعية . ويقدر أن يوجد ٨٠٪ من الإنتاج الزراعى للبلاد فى المنطقة الواقعة بين بنى غازى وطرابلس .

حاول القذافى فى البداية إقناع مواطنيه بالانتقال إلى مزارع الصحراء العملاقة التى خطط لها أن تنشأ بالقرب من الآبار الموجودة فى واحة سرير . لكنه بعد عشر سنوات من بحبوحة العيش التى وفرتها ثروة البترول ، والتى استطاع القذافى بواسطتها أن يوفر البنية الأساسية والرفاهية التى يحتاجها شعبه ، عزف الناس عن الانتقال من الساحل الحضرى إلى الصحراء . وكان الحل الذى رآه القذافى ، هو نقل المياه إلي الشعب . ويمكن تبرير إنشاء النهر الصناعى العظيم على أساس توفير الأمن الوطنى من الغذاء . وكانت فكرة اخضرار الصحراء قياسا على الجنة التى ذكرها القرآن من الأفكار الشائعة ، إذ كانت ستنقل قرى الواحات الصحراوية المتخلفة إلى العصر الحديث . وقبل كل شىء ، فالقذافى مثل بطله جمال عبد الناصر ، كان يبحث عن عمل عظيم لتخليد ذكراه . وبدت قابلية تطبيق المشروع فى البداية عديمة الجدوى ، فقد قيل للقذافى فى العديد من المناسبات ، أن المياه يجب أن تضخ فوق تلال يزيد ارتفاعها على مائة متر ، خلال رحلتها الطويلة التى تستغرق تسعة أيام حتى تصل إلى الساحل ، كان رد القذافى : « بمشيئة الله وتوفيقه ، وبسواعد شعبنا الفتية ، نستطيع أن نجعل المياه ترتفع إلى أعلى من مبنى الأمباير ستيت (١) فى أمريكا » .

(١) مبنى الأمباير ستيت : مبنى حكومى فى منهاتن فى مدينة نيويورك تم إنشاؤه عام ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، ويصل ارتفاعه ٤٤٩ مترا ، وقد ظل أطول مبنى فى العالم حتى عام ١٩٥٤ . المترجم .

وحتى اليوم ، فإن المصدر الرئيسى للمياه على طول منطقة لكل من الاستخدام الآدمى والزراعى يأتى من الطبقات الصخرية الحاملة للماء الموجودة على الساحل Coastal aquifers ، ونظرا للزيادة السكانية والزراعة المكثفة ، أدت إلى زيادة ضخ المياه ، التى سمحت باختلاط مياه البحر مع المياه العذبة . وكانت فكرة نقل المياه من مناطق غير آهلة بالسكان إلى الساحل حيث تشتد الحاجة إليها ، فكرة لاقت قبولا فى دولة يجتمع فيها البترول مع عدد قليل من السكان ، حيث يزداد معدل نصيب الفرد من ناتج الدخل القومى (١) . والمشكلة هى أن المياه تأتى أساسا من الخزان الجوفى فى واحة الكفرة ، الذى يعتقد أنه يمتد من ليبيا إلى تشاد ومصر والسودان . وقد أجرى الليبيون دراسة وأنفقوا عليها ، وفى العديد من الحالات ، جاءت النتيجة إن ليبيا فى الحقيقة إنما تسحب مياه ليبية ، وأن هذا الخزان الذى تستخرج منه المياه ، يقع فى أراض ليبية ، غير أن الدول المجاورة يساورها كثير من الشك فى هذه النتائج ، ويخشون من أن الذين قاموا بإجراء هذه الدراسات لهم مصالح كبيرة من استمرارية هذا المشروع الليبى المربح . ومصر التى تعتبر من أكثر الدول المجاورة حساسية بالنسبة للمياه ، بالإضافة إلي القوة العسكرية الإقليمية الكبيرة التى تتمتع بها ، تشعر بقلق بالغ من أن الضخ الليبى من المياه قد يزيد من الأضرار الواقعة بالفعل نتيجة تكون الطمى خلف السد العالى بأسوان . والذى أجمع عليه جميع الخبراء ، هو أن هناك ٦٠٠٠٠ كيلو متر مكعب من المياه فى الخزانات الجوفية بالصحراء الكبرى يمكن أن تستخرج كلها مرة واحدة . إنها المياه التى تكونت في عصور جيولوجية سابقة ، وقد احتجزت هناك منذ مئات الآلاف السنين عندما كانت الصحراء الليبية الشديدة الحرارة فى الوقت الحالى مغطاة بالجليد .

وعندما كان يدرس المصريون الموقف الذى أحدثه الطمى المتكون خلف السد العالى بأسوان ، قاموا بإرسال عدة فرق إلى السودان والريف المحيط به ، وأعلنوا أن

(١) بلغ عدد سكان ليبيا حسب إحصاء عام ١٩٩٢ ، ٤٤٨٢٠٠٠ نسمة ، وتبلغ مساحة الأراضى الليبية ١٧٥٩٥٤٠ كيلو متر مربع ، ويبلغ نصيب الفرد من ناتج الدخل القومى ما قيمته ٤٦٧١ دولار أمريكى ، ويعتبر أعلى نصيب للفرد من ناتج الدخل القومى فى افريقيا .

المصدر : برنامج ماب فاكت بالكمبيوتر (المترجم) .

علمائهم كانوا مدعمين برجال من سلاح المهندسين بالجيش المصرى . ورسميا ، كان هؤلاء الضباط يضعون خبرتهم فى خدمة وزارة الرى والأشغال العامة ، غير أن السبب الحقيقى من وراء ذلك ، كان لإعطاء الجيش خبرة كافية عن المنطقة عندما يستولى عليها فى بعض الظروف – إذا اتضح على سبيل المثال ، أن التغيرات فى النيل تعنى ظهور جداول جديدة تنساب نحو الحدود الليبية . وقد أبلغنا الضباط المصريون ، أن هناك خطط طوارئ قد أعدت فى القاهرة ، وأن القيادة العامة للجيش المصرى ، ترى إحكام السيطرة على مناطق شاسعة جنوب – غرب بحيرة ناصر بالإضافة إلى أجزاء من جنوب – شرق ليبيا ، إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، بمعنى أنه إذا ظهر هناك علامات تدل على أن الطمى المتكون خلف السد بأسوان جاء نتيجة إجبار النهر على التفرع فى قنوات جديدة تتدفق نحو ليبيا .

كانت الخطط العسكرية المصرية المعروفة بـ « وراء الحدود » مرتبطة أساسا بمياه النيل . فالخطة عايدة على سبيل المثال ، معدة للتدخل فى أثيوبيا ، حيث قد تسمح نهاية الحرب الأهلية لحكومية أديس أبابا بإحياء مشروعات الرى القديمة وبناء سدود جديدة . والمصريون قلقون بالفعل من التهديد الواقع على النيل الأزرق ، ومن تقديم إسرائيل المساعدات إلى أثيوبيا . وكما رأينا خلال جلسة مغلقة للبرلمان المصرى فى يناير عام ١٩٩٠ ، أن أعضاء البرلمان طالبوا بتدمير أية منشآت على النيل الأزرق ، وسوف يؤدى ذلك إلى تنفيذ خطة عايدة .

وتوصف عملية التمساح (Operation Crocodile) شكليات حملة حربية فى السودان ، والطمى الذى تكون فى أسوان ، الذى اكتشف مبكرا فى الثمانينات ، شجع المصريون على رسم سيناريو مفصل للتدخل فى ليبيا ، تلك الخطة التى وضعت موضع التنفيذ عام ١٩٧٦ ، عندما وصلت العلاقات بين البلدين إلى حد الأزمة . وما تزال موجودة فى خطط الطوارئ المدروسة فى أكاديمية ناصر العسكرية .

وهناك عمليتان تستخدم فيهما قوات الكوماندوز ، وهى طليعة من قوات مصرية خاصة (الصاعقة) – تسمى بعمليات الأربعين (Operation Arba'een) ، وسميت بذلك نسبة إلى طريق القوافل القديم الذى يبدأ من مصر إلى ما يسمى الآن بدولة

تشاد ، وعمليات الشاى الأخضر (Green Leaf Tea Operation) - وقد تم التدريب على تلك العمليتين ، أثناء معارك الحدود مع ليبيا . وقد صممت العمليات ، إما لإضعاف السيطرة على منشآت ضخ المياه الهامة التى قد تؤثر على الخزان الجوفى بالصحراء الغربية فى منطقة بعيدة داخل ليبيا وتشاد وشمال السودان . وفى عام ١٩٨٩ ، عدلت عمليات الأربعين لتتحول إلي هجوم كبير بالكوماندوز ، لضمان غزو شامل للقوات المصرية . وقد يكون الهدف منها إحتلال قمم الجبال العالية المشرفة على السهل الذى تلتقى فيها حدود مصر مع السودان وليبيا . بعد ذلك سيتدخل سلاح المهندسين ليمنع أية تحويلات لمياه النيل إلى ليبيا ، عن طريق برنامج لنقل كميات ضخمة من الأتربة ، والتى سيتم إنجازها أساسا بتفجير الحواجز الرملية فى موضعها بالمتفجرات . وسيكون الهدف منها تغيير كامل لطبوغرافية المنطقة ، بحيث تظل أية فروع جديدة للنهر داخل الحدود المصرية . كان الزمن المبدئى المحدد للعملية فى عام ١٩٨٨ يقدر بمائة وثمانين يوما ، لكنه بعد التدخل الغربى فى الكويت عام ١٩٩٠ ، اختصر الزمن المحدد لتنفيذ هذه العمليات إلى النصف : فكل شىء يجب أن يتم قبل أن تتدخل القوى الخارجية .

وقد بات من الواضح ، أنه مثلما أفحم المصريون الجيش صراحة فى عمليات مسح النيل خلف أسوان ، فإن قسماً آخر من المصريين بدأ يعد الرأى العام للهجوم ، من خلال اتهام ليبيا بعدم تقدير التأثيرات التى تنجم من ضخ المياه الجوفية من مناطق قريبة من الحدود المصرية إلى النهر الصناعى العظيم . وحذر الجيولوجيون المصريون من أن ضخ المياه من الخزان الجوفى الموجود أسفل الصحراء المصرية غرب وادى النيل ، قد يخلق تفريغ جزئى ، الذى قد يزيد من سرعة رشح المياه من النيل إلى الخزان الأرضى . وقالوا إن هذا قد يؤدى إلى انخفاضات وهبوط مفاجىء ، قد يؤدى إلى تدمير الواحات المصرية القريبة من الحدود الليبية وشرقا حتى الفيوم . ومنذ فترة طويلة ، قبل أن يظهر القذافى على مسرح الأحداث ، كانت لدى المصريين خطط لاستغلال ٨٠٠٠٠ فدان من الأراضى الصالحة للزراعة فى منخفض القطارة ، والتى تروى بشكل تقليدى من المياه الجوفية ، والتى كانت ستصل فى النهاية

إلى ٥٠٠٠٠٠ فدان . وكانوا يخططون أيضا للتوسع فى الأراضى الصالحة للزراعة فى واحة سيوة والفرافرة وأبو منقارمن ٣٥٠٠٠٠ فدان إلى ٨٠٠٠٠٠ فدان ، وتقع هذه الواحات ما بين وادى النيل والحدود الليبية .

وأظهرت الدراسات التى أجريت في الخمسينات ، أن هناك خزانين جوفيين طبيعيين في المنطقة ، أحدهما يقع شمال واحة سيوة ، والذى قدر له أنه سيوفر ١٤٠ مليون متر مكعب من المياه فى العام لمدة ٢٠٠ سنة ، والخزان الآخر فى جنوب نفس الواحة ، والذي يحتوى على مياه من عصور جيولوجية سالفة ، فى خزان جوفى مساحته ٢٨ كيلو متر مربع . ومنذ أن بدأت ليبيا فى إنشاء مواسير النهر العظيم ، ادعى الهيدرولوجيون المصريون أن هذه الخزانات الموجودة فى الصحراء الغربية متصلة بالخزان الجوفى الليبى ، وحذروا من أن الأعمال الليبية من الممكن أن تؤثر على موقف المياه فى مصر .

هذه المنطقة الحساسة بين النيل والحدود الليبية ، كانت مركزا للزلزال الذى دمر بعض أجزاء من القاهرة فى الثانى عشر من أكتوبر عام ١٩٩٢ . وبمناقشة الكارثة مساء ذلك اليوم بنادى الضباط بالقاهرة ، قال ضابط مصرى كبير ، كان يحضر حفل تقاعد : « مما يدعو للأسف إن الزلزال لم ينتظر حتى يبدأ القذافى فى ضخ مياهنا الجوفية لمشروعه المجنون ، حينئذ كنا سنقوم بعمل شيىء ضده » . والتضمين الواضح من رجل مشتغل بصنع السياسة ، هو أن مصر سوف ترحب بأى عذر للانقلاب ضد القذافى مرة أخرى .

وكان من الجدير بالملاحظة أيضا أن « منظمة التضامن مع سكان جبال النوبة » ، التى بدأت حملتها الدعائية فى خريف عام ١٩٩٢ ، مطالبة بالحكم الذاتى لمنطقة جبال النوبة شمال كردفان . تلك المنطقة التى أقام فيها المصريون أجهزة لمراقبة المياه ، التى ستستخدم إذا ما غير النيل مجراه نحو ليبيا ، أو إذا قررت مصر التحرك داخل الحدود الليبية . هذه المنظمة المفاجئة والمجهولة الهوية حتى الان ، تطالب بانسحاب كل القوات السودانية والمنظمات شبه العسكرية من المنطقة ، وفتح الحدود بين منطقتى النوبة – وفي الواقع ، إن جنوب مصر وشمال السودان كانت منطقة ظلت تدار كوحدة واحدة ،

عندمـا كـانت بريطانيـا تحكم تلك الدولتين . وبذل شـعب النوبة جـهـودا فى الماضى للحصول على قدر من الحكم الذاتى المحلى ، ولكن ذلك كان يجد معارضة من القاهرة . لذا ، يمكن أن يكون هناك قدر ضئيل من الشك فى أن الحملة الدعائية فى عام ١٩٩٢ ، قـد شـجعت ووافـقت عليهـا الحكومـة المصرية . ويبدو أن الهـدف من وراء ذلك ، كـان لإظهار الدعم المحلى لهيئة واحدة تدير المنطقة فى كلا الجانبين من الحدود المصرية - السودانية ، وهناك مرة أخرى تحرك مفيد فى حالة ما يقترح بدء العمليات ضد ليبيا من هذه المنطقة .

بدأ مشروع النهر الصناعى العظيم فى ليبيا فى سبتمبر عام ١٩٨٤ ، وظل على مـدى السـبع سـنوات التاليـة أكبـر مشـروعـات الهندسـة المدنيـة فى العـالم ، فـقـد تم حشـد أكبر عدد من البلدوزرات والحـفـارات فـى الصـحـراء ، لم تحـشـد من قبل فى أى مكان آخـر من العـالم . وبنهاية عـام ١٩٩٢ ، تكون ليبـيـا قـد أنفقت مـا يزيد على خمسـة مليارات من الدولارات من مـجـمـوع ١٤ مليـار دولار ، تم تخصيصـهـا لإنشـاء النهـر ، وقـد تم الإنتهـاء من إنشـاء الجـزء الأول من النهـر . وقـد احـتـفل بالافـتـتـاح بالمهرجانات الليبية التقليدية فى الفاتح من سبتمبر عام ١٩٩١ (عيد الثورة الليبية) . وبعد ٦٦٧ كيلو متر ، وصل خط المواسير إلى أجدابية ، حيث تم إنشاء خزان للمياه ، ومن هناك يتفرع الخط إلى فرعين ، أحدهما بطول ١٥٠ كيلو متر ويتجه إلى بنى غازى ، والفرع الآخر يتجه إلى جنوب غرب مرسى البرج ، حيث تم هناك إنشاء مصنع لتصنيع المواسير ، ومن هناك سوف يمتد الخط غربا إلى سرت - التى لا تعتبر منطقة زراعية لكنهـا مـوطن عـائلة القذافى - وفى النهـاية سـيصل الخط إلى طبـرق . وفى المرحلة الأخرية ، سيستمر خط مواسير سرت غربا إلى طرابلس عبر مدينة مصراته .

وفى حفل الإفتتاح ، استمع مئات المندوبين الممثلين للحركات الثورية فى جميع أنحاء العالم ، والبقية الباقية من المجموعات الشيوعية ، إلى الخطبة الطنانة المعتادة التى ألقاها العقيد معمر القذافى ، وعبر فيها عن منجزات الشبان الليبيين ، أمام قنوات سباحة من تصميم إيطالى ، تحتوى على بركة ضخمة مملوءة بالمياه ، تأتى من ماسورة ذات قطر أربعة أمتار ، تلك المياه التى قطعت رحلة تسعة أيام أسفل الصحراء

الكبرى ، والتى ظلت باقية على حالها منذ آلاف السنين . ولما انقضى الاحتفال ، تباهى المسئولون الليبيون بأن هذه المواسير الضخمة التى تجلب المياه من واحة الكفرة إلى محطة النهاية الساحلية فى أجدابية ، قد تم صنعها جميعا فى ليبيا ، وسوف تدوم بدوام عمر المياه - لكن أحد لا يعرف على وجه اليقين العمر الافتراضى لتلك المواسير . ويقول الليبيون أنفسهم إنها ستبقى على الأقل لمدة خمسين عاما ، ويقول المصريون إنها ستدوم لأربعين عاما ، حسب المعدلات المعقولة جدا لاستخدام المياه ، ويقول المقاولون العاملون بالمشروع أن المواسير ربما تعيش لمائة عام . والإجابة المختصرة ، أن أحدا لا يعرف ، وبالطبع فإن كل شيء سيعتمد على معدل استخراج المياه .

أنشأت ليبيا مصنعين لتصنيع آلاف الكيلو مترات من المواسير المطلوبة عند بدء المشروع ، ولكن هذه الكميات تعتبر تقريبا الجزء الوحيد من المشروع الذى يتم تصنيعه فى ليبيا . فالمصانع التى تقوم بتصنيع تلك المواسير قد تم تصميمها بواسطة المهندسين الأمريكيين والأوربيين . وقامت شركة دونج آه (Dong Ah) الإنشائية فى جنوب كوريا بأعمال تركيبها ، والتى تعتبر المقاول الرئيسى ، والتى جلبت عشرة آلاف عامل كورى وتايلاندى ، مع أعداد قليلة من العمالة المحلية التى تأتى عادة عبر الحدود من تشاد .

ومن المؤكد أن المياه الجوفية أسفل الصحراء الكبرى ، مثل البترول تماما لن تدوم للأبد ، والهيدرولوجيون ليسوا متأكدين تماما من المدة التى تستغرقها تلك الخزانات الجوفية حتى تمتلأ مرة أخرى بشكل طبيعى ، ومن المؤكد أن الخزانات الجوفية الثلاثة الموجودة أسفل الصحراء الكبرى قد أخذت نحو ألفى سنة حتى امتلأت ، عندما كانت المنطقة تمر بحقبة مطيرة . ومن المسلم به الآن بين رجال البيئة إن معدلات الملء في نطاق الشمال الأفريقي ، تعتبر حاليا بطيئة جدا (وسوف تصبح أكثر بطئا) ، ذلك أنه بخلاف المياه السطحية ، فإن المياه الموجودة بالخزانات الجوفية ، التى تمتد من غرب النيل وحتى السنغال ، يمكن أن تضخ مرة واحدة فقط ، ومع ذلك ، فإنه لا توجد معايير لقياس معدل سقوط الأمطار فى هذه التلال النائية ، لذا فإن تقدير المعدل السنوى لإعادة الملء ، يتراوح ما بين خمسة ملايين متر مكعب ،

حسب تقدير الدكتور مؤيد أحمد ، أستاذ الهيدروجى بجامعة أوهايو بالولايات المتحدة ، إلى ستمائة ألف متر مكعب ، تبعا لتقدير أد رايت ، الجيولوجى البريطانى الذى توقعها فى واحة سرير لشركة بريتش بتر وليوم فى الستينات . وفى دراسة أجراها فرد بيرس لمجلة نيو ساينتست ، وجد أنه حسب المعدل الحالى لاستغلال المياه ، وحتى بدون المشروع الليبى ، فإن الأمور لا تبشر بالخير . فسقوط الأمطار فى منطقة الصحراء الكبرى ، تعتبر أقل من واحد سنتيمتر فى السنة ، وعلى الرغم من أن إعادة ملأ الخزانات الرئيسية الجوفية بوسط وجنوب الصحراء الكبرى والساحل الشمالى تأتى من الأمطار المتساقطة على تلال شمال تشاد ، فإن معظم هذه الأمطار تتبدد بفعل البخر ، قبل أن تشق طريقها الطويل خلال طبقات الرمال والصخور حتى تصل إلى الخزانات الأرضية . وكما قدر ، فإن الأربعة كيلو مترات المكعبة من المطر التى تسقط على التلال ، يمكن أن تجد طريقها إلى مالا يقل عن ثلاثة خزانات جوفية ، وأن أقل من نصف هذه الكمية سوف يذهب لملء الخزان الجوفى الليبى .

ويبدو من الواضح أن إعادة الملء ، سوف لا تكون بأى حال من الأحوال ، قريبة من الكمية التى يستخرجها الليبيون كل يوم ، وبدراسة أجزاء من الخزان الجوفى بالكفرة ، فى منطقة تم تطويرها فى السبعينات من أجل مشروعات رى استرشادية ، عندما كان الضخ مستمرا بدون وضع أية قيود عليه ، وجد أن منسوب المياه الجوفية قد انفخض بمقدار ١٥ مترا فى السنة ، وهو رقم أعلى ٢٠ مرة من المعدل الذى يتوقعه مخطط النهر الصناعى العظيم . وتبعا لتقرير البروفيسور تونى آلان من جامعة لندن ، الذى يقول فيه أن منسوب المياه الجوفى فى منطقة سرير ، من المؤكد أنه سيهبط مترين فى السنة ، بمجرد أن يبدأ الليبيون الضخ بكامل القدرة . وسوف يرفع هذا من سعر المياه ، وبالتالى تكلفة الزراعة ، حيث يتطلب الأمر الضخ من أعماق كبيرة ، والتى ستحتاج إلى مزيد من الطاقة – ووقود إضافى . ومن المحتمل أيضا أنه عندما تثبت الأحداث أن الحلم الليبى للاكتفاء الغذائى لم يكن ليتحقق ، فسوف يزداد الإغراء بضخ المزيد والمزيد من المياه . ومن المؤكد أن هذا سوف يؤدى إلى مشاكل مع جيران ليبيا المتضررين بالفعل ، والذين بدءوا استعدادهم لمجابهة الموقف . وهناك العديد من

الجماعات الليبية فى الوقت الحالى التى تساندها مصر - وأيضا وكالة الاستخبارات الأمريكية - وتعمل من داخل تشاد والتى لا تستطيع أن تمد بالأموال ، لكنها يمكن أن توفر قاعدة ، وهى سعيدة بالقيام بهذا من أجل حماية مياهها . ويجرى تشجيع رجال حرب العصابات من المعارضة الليبية لعبور الحدود إلى داخل بلادهم ، وسوف يرون فى النهر الصناعى العظيم هدفا شرعيا . ولن يوافق على هذا القذافى ولاشعبه ، وسوف يكون احتمال الإسراع باتخاذ مواقف مضادة مسألة فورية .

إن الزيادة الدائمة فى التكلفة الكلية للمشروع سوف تؤخذ أيضا فى الاعتبار ، عندما يتم استنتاج أرقام تكلفة زراعة المحاصيل التى سيتم ريها . ويجرى حاليا تنفيذ المشروع تحت إشراف الشركة الأمريكية براون اند رووت ، التى تراقب المشروع من فرع موجود لها فى بريطانيا . وقدرت تكاليف المشروع الكلية فى عام ١٩٩٠ بنحو ٢٧ مليار دولار أمريكى ، لكن هذا الرقم ، يحتمل أن يرتفع إلى أكثر من هذا : ففى عام ١٩٨٥ ، قدرت التكلفة الكلية للمشروع بنحو ٢٠ مليار دولار أمريكى ، وفى عام ١٩٨٠ ، كانت التكلفة المتوقعة للمشروع تقدر بأربعة عشر مليار دولار أمريكى . انجس هنلى ، الذى يراقب الشئون الليبية فى مجلة ميدل ايست ايكونومك ديجست ، التى تتخذ من لندن مركزا لنشاطها ، قال : إن الفكرة الكلية من استخدام هذا المورد الحيوى من أجل الزراعة ، يفتح المجال لمزيد من علامات الاستفهام . فالخبرة الليبية فى مجال الزراعة قبل الثورة ، كانت خبرة متواضعة جدا . فقد اتبعت الفكرة التعاونية الروسية . ولم يكن لدى الليبيين أية كفاءة على الإطلاق (بين الخبرة الليبية والتجربة الروسية) ، وفى مقابلة أجرتها وكالة رويتر ، فى سبتمبر عام ١٩٩١ ، ذكر السيد هنلى أنه بنفس مبلغ الخمسة مليارات دولار ، التى انفقها الليبيون لتوصيل المياه إلى أجدابية ، كان فى إمكانهم إنشاء حوالى خمس محطات لإزالة ملوحة مياه البحر ، التى تنتج الواحدة منها أربعة ملايين لتر فى اليوم . وقد توقع هنلى وآخرون إن تكلفة زراعة بوشل (مكيال للحبوب = ٨ جالون) من القمح فى المزارع الليبية ، ستصل تكلفته إلى عشرة أمثالها فى المزارع الأوربية . وقد ضمن تونى الان المشروع الليبى فى كتابه الموارد الطبيعية كفنتازيا قومية (Natural Resources as National Fantasies) ،

وهى عبارة عن دراسة نقدية لبعض المشروعات المتهورة الجديرة بالتفكير فى العالم . وهو يعتقد أن من الجنون استخدام الثروات المائية غير المتجددة فى زراعة القمح . ويبدو أن هذه الرسالة قد وصلت إلى الحكومة الليبية ، التى تفكر حاليا فى استبدال القمح بمحصول آخر عالى القيمة فى المزارع التى سيجرى ريها من المياه الجنوبية ، ومع ذلك ، فإن المتفائلين – ومن بينهم بناة المشروع ما يزالون يجادلون بأن النهر الصناعى العظيم ، سوف يروى فى النهاية أكثر من المساحة الأكرية المتوقع لها أصلا ، وسوف ينتج أكثر من مليون طن من الحبوب ، تلك التى يقال إنها كانت تنتج كل عام فى زمان الإمبراطورية الرومانية .

حتى ليبيا لديها بعض الصعوبات فى تدبير كل الأموال المطلوبة ، ولكن فى ظل وجود احتياطيات للبلاد من البترول ، فلم يكن من المثير للدهشة أن يفكر العقيد القذافى فى طلب قرض من صندوق النقد العربى للإنماء والتنمية Arab Fund for Growth and Development عام ١٩٨٥ ، ولم تكن لدى الصندوق أية موانع للإقراض ، لكنه وضع شرطا واحدا : فقد طلب دراسة لتحديد تأثير المشروع على البيئة . ووافق الليبيون ، وكانت الأموال على وشك التقديم ، حتى قبل أن تبدأ الدراسة ، وسوف لا تعرف النتائج قبل عام ١٩٩٤ .

إن فكرة استغلال المياه الجوفية ، جذبت الليبيين لأول مرة فى عام ١٩٦٧ ، قبل سنتين من ثورة الجيش التى جاءت بالقذافى على رأس السلطة ، عندما كانت الشركات الغربية تقوم بالتنقيب عن البترول وتجد المياه بدلا منه . وأثبتت الأبحاث المستفيضة وجود خزان جوفى ضخم من المياه المتكونة خلال عصور جيولوجية سالفة ، فى الجزء الجنوبى الشرقى من البلاد . وعندما تولى العقيد القذافى ورفاقه السلطة فى البلاد استهوتهم فكرة تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء : وكانت إحدى أفكارهم هى الاعتماد الذاتى وإنتاج الغذاء ، والتى بدت مهمة يمكن الاضطلاع بها . ولذا ، فنتيجة لهذه الأيديولوجية المبكرة ، وبعد عدد من الدراسات ، قدم فيها الاستشاريون أفكارا واضحة تماما عما يمكن التوقع به ، تعهدت الحكومة الليبية بإنشاء المزيد من المزارع المروية المدعمة بأموال كبيرة فى المنطقة الساحلية بالقرب من سرت . وكان الهدف ، هو

استزراع ١٨٠٠٠٠ هكتار هناك ، و ٣٢٠٠٠٠ هكتار إضافية فى الجبل الأخضر وسهل الجفرة . ولكن مع وجود النهر الصناعى العظيم ، الذى يعتبره العقيد القذافى المعجزة الثامنة فى العالم – فإن الاكتفاء الذاتى من الغذاء ، يبدو أمرا مستحيلا فى ليبيا ، حيث يشكل الغذاء فى الوقت الحالى نسبة ٢٠٪ من واردات البلاد ، وحيث يوجد أقل من نسبة ٢٠٪ من الشعب يعملون فى مجال الزراعة ، وحيث لا توجد إلا نسبة ٤ر١٪ من الأراضى الصالحة للزراعة .

ويقدر رجال الاقتصاد أن احتياج المياه للاستخدام فى المناطق الحضرية والصناعية ، سوف يكون إن آجلا أو عاجلا من الموارد النادرة ، والتى ستكون لها أهمية أكبر من القطاع الزراعى . فنمو السكان بالإضافة إلى صعوبة البيئة ، تعنى أن حلم الاكتفاء الذاتى من الغذاء يندر أن يتحقق . وحتى هؤلاء المتحمسون لخطط القذافى ، متفقين على إنها غير مجدية اقتصادياً .

وتبعا لتقرير البروفيسور الآن : « من الواضح أن تكلفة الغذاء قد ارتفعت بسبب الرى ، وستصبح المياه المستخرجة حديثا غير اقتصادية » .

وهناك صعوبة أخرى ، وهى أنه كما كان هناك عدد قليل من الليبيين الراغبين فى الانتقال إلى الجنوب إلى المزارع الجديدة فى فترة السبعينات ، فهناك عدد أقل من الليبيين الذين يرغبون فى أن يكونوا من المزارعين فى فترة التسعينات . ونشرت وزارة الزراعة الليبية إعلانات فى صفحات كاملة فى صحف القاهرة لدعوة الفلاحين المصريين للعمل في الحقول الجديدة بليبيا ، والتى ستروى من النهر الصناعى الجديد . لكن المصريين عزفوا عن الذهاب إلى ليبيا ، وتذكروا المعاملة السيئة التى قوبل بها المصريون فى العراق عندما استجابوا لطلب مماثل . والبعض يشك فى أن القذافى يرغب فقط فى جذب الفلاحيين المصريين بالآلاف حتى يجعل أى تحرك ضده من قبل مصر أمرا صعبا .

قد يستطيع الليبيون التغلب على بعض المشاكل العملية ، لكنهم سيواجهون بعدد من المصاعب لاسترضاء جيرانهم . فالمصريون والسودانيون والتشاديون الذين

تساندهم فرنسا ، يصرون جميعا على أن الخزان الجوفى هو ملكهم جميعا ، ولذا يجب أن يقتسموا مياهه . وقد حذر المصريون بالفعل العقيد القذافى من جراء الضخ الزائد ، فى حين يخشى التشاديون من أن اعتماد القذافى على المياه من الخزان الجوفى المملوك للأطراف المعنية قد يدفعه مرة أخرى لاحتلال شمال بلادهم .

إن التأثير المحتمل للأعمال الليبية ، لم يشكل بعد أية تأثيرات على الجمهور المصرى ، حيث يرى معظم الذين كتبوا عن المياه فى مصر أن الخطر الحقيقى يكمن فى إثيوبيا واسرائيل . لكن مصر على المستوى الرسمى تعد مهتمة بدرجة كبيرة ، فقد أخبرنا كبار الضباط المصريين بأنهم يعتبرون القذافى رجل دهماوى ، متهور ، يصعب التنبؤ بتصرفاته ، ويجب على الدوام منعه من إحداث الأذى .

قد ينطبق هذا الوصف أيضا على زعيم شرق أوسطى ، والذى لا يشكل تهديد مباشر على مصر ، ذلك هو صدام حسين حاكم العراق . أخذ الرئيس المصرى حسنى مبارك زمام المبادرة فى التنسيق مع المقاومة العربية ضد غزو العراق للكويت ، وقام بإرسال قواته لكى تحارب بجانب الأمريكيين . وقد رأى مثل الرئيس بوش تماما أن مكانته تضائلت بالوجود المستمر طويلا لصدام حسين بعد معركة الكويت التى يفترض أنها وضعت حدا لمزاعم قائد العراق .

وبنفس الأسلوب الذى تقلق به مصر بشأن ما يحدث فى السودان أو أثيوبيا ، تهتم العراق بالأحداث التى تجرى فى كل من سوريا وتركيا . وحسب الأعراف المتفق عليها فى الشرق الأوسط ، تعتبر العراق دولة غنية بالموارد المائية ، فإن العراق ستواجه صعوبات إذا ما وضعت دول المنبع مصالحها فى المقام الأول . والعراق قلقة أيضا وبصفة خاصة ، حيث أنفق صدام حسين أموالاً ضخمة – ولا تزال مكانته أسهمها عالية ، بغض النظر عما يعتقده العالم – فى مشروع ضخم له معانى ترتبط بالروح الوطنية ، بالإضافة إلى الإمكانيات العملية الهائلة .

ففى ديسمبر عام ١٩٩٢ ، احتلفت بلاد الرافدين (Mesopotamia) بتدشين ثالث مجرى مائى ، والذى وصفه الصحفيون العراقيون أيضا بالنهر . ونهر صدام

الذى يبلغ طوله ٥٦٥ كيلو مترا ، والذى يقع بين نهرى دجله والفرات ، يبدأ بالقرب من بغداد ، وينتهى قريبا من البصرة فى الجنوب ، مصمم بطريقة ظاهرية لاستطلاع الأراضى الملوثة عن طريق غسيلها بمياه رى إضافية ، والتى ستزيل ٨٠ طنا من الأملاح فى العام من أجل استصلاح ١٥٠ مليون هكتار فى فترة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات .

قال المسئولون فى الإعلام العراقى : « إن المشروع يعتبر معجزة كبرى ، إذا ما تم الانتهاء منه فى ظل الحظر الظالم المفروض على العراق » ، والذى يعتبر مسئولا عن كل المشاكل التى تواجهها البلاد من جراء الحصار الدولي المطبق عليها بعد انتهاء حرب تحرير الكويت . هذه المرة كان لهم هدف عند الإشارة إلى مشروع ضخم ، والشىء الذى لم يعترفوا به ، هو أنه كان يجب عمل شىء ما كى يشغل القوات المسرحة من الجيش ، والتى تسببت بالفعل فى مشاكل فى أجزاء عديدة من البلاد . وقبل كل شىء لم يصرح بأى ذكر عن الهدف الثانوى للمشروع : إنه الخطوة الأولى فى خطة لتجفيف المستنقعات بين العمارة والبصرة ، وبذلك يمكنهم التخلص من الملجأ الأخير للمناوئين لنظام صدام حسين – عن طريق تدمير المنازل وتدمير أسلوب معيشة سكان عرب المستنقعات .

النهر الجديد كما أطلقوا عليه ، كان له أيضا أهمية كبيرة لأمة تقع تحت خطر التقسيم ، وتحتاج إلى بعض أسباب للفخر . وعلى الرغم من أن المشروع قد صيغت بنوده منذ عام ١٩٥٣ ، إلا أنه قدم على أنه معركة العراق الأخيرة التى تشنها من أجل جعل البلاد تحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ، وبذلك تهزم العدو الذى يقوده الغرب . فنظام البعث يسعى دائما لأن يكون له نظرة بعيدة لصرف الناس عن تعاستهم الداخلية .

وقد كان أيضا لوحة تذكارية إضافية لرجل يحلم بأمجاد البابليين القدماء ، ويرى فى نفسه تجسيدا جديدا للقواد العظام فى العصور القديمة ، حمورابى (توفى عام ١٧٥٠ ق . م ، ملك بابل الذى اشتهر بمجموعة القوانين المنسوبة إليه) ، أو نبو خذ ناصر الثانى (٦٣٠ ؟ – ٥٦٢ ق . م) ذلك الملك البابلى الذى يعتبر من أعظم ملوك

الإمبراطورية الكلدانية ، اللذان كانت إمبراطوريتهما مبنية على الثراء ، الذى وفرته خصوبة الأرض بين نهرى دجلة والفرات . لذا ، فإن القناة الجديدة سميت « بنهر صدام » – كما سمى الشعب العراقى ، الحرب العراقية – الايرانية فى الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٨ « بحرب صدام » . وعندما نقل ستون ألفا من العمال ٧٦ مليون متر مكعب من الأتربة ، وأنشأوا ثمانية وأربعين قنطرة ، كانت أعمالهم تمجدها خطب النظام ، والأغانى التى تؤلف ، والأفلام التى يعرضها التليفزيون . وإلى أن تنتج الأراضى المستصلحة الجديدة المحاصيل التي ستكون الوجبة الغذائية اليومية للشعب العراقي : فالنظام البعثى لا يحتاج فقط إلى أعداء خارجين ليركز عليهم الضوء ، بل يجب أن يكون له أيضا أمجاده التى يحتفل بها . لذا فإن اليوم الذى اكتملت فيه المرحلة الأولى من المشروع ، أعلن أنه إجازة قومية ، وكان درس الصباح فى جميع المدارس والجامعات العراقية ، هو مناقشة الأهمية الإستراتيجية للمشروع . « ان عيد نهر صدام » سوف يحتفل به كل عام « كتجسيد لعظمة هذا الإنجاز الذى فتحت من خلاله العراق آفاقا واسعة ، ومستقبلاً مشرقاً ، وصفحة من المجد التى سيفخر بها التاريخ والأجيال القادمة » .

وتحول الاحتفال إلى موكب نصر من جنود من طليعة الجيش يحملون صورة عملاقة لصدام حسين فى بزته العسكرية . وقد تبعهم مهندسون يرتدون زى رمادى ، طيارون ومضيفات أرضيات من الخطوط الجوية العراقية ، وأسطول صغير من معدات الحفر ، والتى يمكن تجهيزها من أجل العمل ، وفى رسالة قرئت أثناء الاحتفال وقام التليفزيون العراقى والإذاعة ببثها ، أكد فيها صدام على إنجاز مثل هذا المشروع ، الذى تم فى ظل الحصار المفروض على العراق . « عندما خططوا مثل هذه المؤامرة (يقصد الحلفاء فى حرب الكويت) ، كان فى مخيلتهم الصور الحالية للمجاعة والموت التى يعانى منها الشعب فى الصومال ، وقد أرادوا نفس المصير لشعبنا » .

وهناك وجه آخر لكل هذا جميعه : وهو تجفيف المستنقعات التى اعتبرها ٣٠٠٠٠ من المنشقين الشيعة ملجأهم الأخير ، بعد الثورة الإجهاضية عام ١٩٩١ . فأثناء الحرب العراقية – الإيرانية ، أنشأ المهندسون العراقيون دفاعات مائية صخمة على

الخط بين العمارة والبصرة ، وهو موقع الهجوم العسكرى الرئيسى للإيرانيين . لكن القنوات والبحيرات الصناعية لم تكن فقط موانع لتقدم العدو ، فقد أنشئت أيضا طبقا لخطة طويلة المدى ، لتجفيف المستنقعات . ويجرى حاليا تنفيذ الخطة . وهذه الأراضى الرطبة الشاسعة التى عاش فوقها سكان المستنقعات العرب وأقاموا فيها حياتهم الخاصة منذ ثلاث آلاف سنة ، تعتبر فى خطر دائم . والسبب فى ذلك ، هو أن القنوات والممرات المائية الموجودة بالقرب من شط العرب وتصب فيه ، جعلت من السهل على خصوم صدام الدخول والخروج إلى إيران ، التى تناصر الشيعة فى العراق فى نضالها من أجل تحقيق الاستقلال الذاتى . وقد اتخذها أيضا الهاربون من الجيش العراقى مركزا لتجمعهم هناك ، للإغارة على المدن المجاورة والقرى والهجوم على المسافرين .

ومن خلال تجفيف هذه المستنقعات ، وجعلها طريقا سهلا لقواته ، فسوف يتمكن صدام من التخلص من معظم أعدائه المعاندين والدائمين . ونهر صدام ، الممر المائى الثالث فى أرض النهرين ، سوف يربط فى النهاية بقناة رابعة ، التى سوف تكمل المشروع وتنهى الاستقلال الواقعى للمستنقعات . وفى مواجهة تلك الاحداث ، فإن سكان المستنقعات العرب ، الذين يواجهون خطر تدمير منازلهم وقراهم ، ونهاية أسلوب حياتهم التقليدية ، قد أعلنوا جهادهم المائى ، كما يطلقون عليه . فتجفيف المستنقعات تعد جريمة أخرى من جرائم صدام ، وقد صرح المسئولون بالأمم المتحدة بأنها جريمة شنيعة مثل الجرائم التى ارتكبها صدام حسين فى الماضى ضد الأكراد ، والشيعة ، وضد شعبه ، هذه الميليشيات الجديدة لم تصرح بعد بما تنوى عمله ، ولكنهم فى بيوتهم المقامة على المياه ، يفهمون طرقها واستخداماتها ، فإن تدميرهم للمنشآت التى أقامها صدام على النهر الجديد ، سوف تكون الهدف الواضح لهجومهم . وسوف يستجيب صدام ولاشك لمثل هذه المحاولات مثلما فعل فى الماضى : إما عن طريق استخدام العنف المتطرف ، أو ربما يستخدم مرة أخرى الغازات السامة ، فقد استخدمت العراق الحرب الكيماوية لأول مرة مع سكان المستنقعات عام ١٩٨٤ .

وحتى يستمر صدام حسين فى السلطة ، التى تعتبر من أهم أهدافه ، فسوف

يستمر فى تصوير العراق على أنها دولة عظيمة الذكاء ، وسوف يشيع روح « أم المعارك » لجعل شعبه مشغولا . وهذا يعنى التنويه بإنجازاته الأخيرة ، نهر صدام ، ويعنى أيضا أن أى تدخل فى موارد المياه للمشروع ، سوف يفجر أزمة أخرى . فإذا قامت سوريا أو تركيا بأية أعمال من شأنها تقليل تدفق المياه فى النهرين – حيث لديهم الرغبة للقيام بذلك – فإن صدام سوف يرد عليهم ، إما بالطرق الدبلوماسية أو بالتدمير الانتقامى الآن ، وبالوسائل العسكرية عندما يصبح قويا مرة أخرى لكى يقوم بذلك . وبنفس الأسلوب فإن المساعدات التي تقدم للمعارضة العراقية عن طريق الكويت أو ايران ، وهى المصادر الإقليمية لدعمهم ، سوف تتطلب بالتأكيد رد فعل عراقى .

يوجد فى الوقت الحالى فى العديد من الدول العربية ، حسدا مشوباً بالإعجاب لما قامت به العراق ، وسيظل صدام حسين نفسه رمزا للبطولة بالنسبة للعديد من الأفراد العرب . والخبرة العراقية ، هى أيضا الشغل الشاغل لانتباه المخططين فى العديد من الدول : فحتى غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ ، كانت العراق إحدى دول العالم الرائدة فى استيراد الغذاء ، التى تدفع إما من عائدات بترولها السنوية التى تبلغ ١٨ بليون دولار ، أو من المساعدات المالية التى كانت تتلقاها من المملكة العربية السعودية أو دول الخليج العربى الأخرى ، التى ساندت العراق أثناء حرب الثمانية أعوام ضد إيران . وفى فترة الثمانينات تأثرت العراق بدرجة كبيرة بسبب التحديث السريع ، حيث يعيش ٧٥٪ من شعبها البالغ عددهم ثمانية وعشرين مليون نسمة فى المدن ، وبسبب النقص فى العمالة ، كنتيجة للتعبئة العامة والخسارة الكبيرة فى الحرب . وحتى عام ١٩٨٧ ، كانت العراق تستورد ٨٠٪ من متطلباتها من الغذاء والتى كانت تمثل نسبة ٧ر٢٦٪ من قيمة وارداتها .

ثم جاء بعد ذلك سوء التقدير الرهيب لغزو الكويت ، الذى أدى إلى خسارة فادحة فى العراق ، وإلى تدمير العديد من منشآتها الأساسية ، وانهيار اقتصادها ، عندما فرضت عليها العقوبات الاقتصادية . وفجأة اضطر العراق إلى أن يعتمد على إنتاجه من الغذاء ، وقد تجاوبت العراق مع هذا الموقف من خلال خطط الرى والتنمية الزراعية ، والتى اقترحت منذ الخمسينات ، وظلت معطلة من ذلك التاريخ . وبرغم العقوبات .

ورغم عداء معظم دول المنطقة والعالم ، إلا أن الخبرة العراقية والعمل الجاد تماما ، قد صنع معجزة صغيرة على الرغم من تكلفة المستقبل غير المقدر حسابه ، لقطاع واحد على الأقل من الشعب العراقى ، وهو سكان المستنقعات العرب ، فإن قصف القنابل الذى استمر طوال شهر بواسطة قوات التحالف الدولى الذى قادته امريكا ، والذى أجبر العراق على الانسحاب من الكويت ، يعنى أنه عندما تنتهى العداوات ، فإن مشروعا مائيا واحدا هاما فقط على نهرى دجلة والفرات وهو سد داربنديخان ، ظهر إنه فى حالة صالحة للعمل ، بعد أن عانى أضراراً بنسبة ٥٠٪ وقد دمرت سدود دوكان والحديثة بنسبة ٧٥٪ ، وأصبحت قناطر رمادى وسدى صدام وسامراء معطلة تماما . وكان لتدمير السدود ومحطات الضخ ومحطات تنقية المياه ومحطات القوى الكهربية تأثيرات خطيرة على توليد الكهرباء ، وبالتالى على إنتاج الغذاء وتوفير مياه الشرب . وكان انهيار المحاصيل منتشرا بشكل واضح فى عام ١٩٩١ ، بسبب نقص الأسمدة ومبيدات الآفات ، وقطع غيار الجرارات ، والمضخات والآلات الأخرى ، وانهيار الطاقة والقيود التى فرضت على رش المحاصيل بطريق الجو والحصاد فى المناطق الحدودية . وقد انخفض إنتاج القمح والشعير بنسبة ٥٠٪ ، فى حين إن محصول كان فى حالة سيئة ، حيث كان يروى من مياه نهر دجلة ، التى أصبحت ملوثة بدرجة خطيرة بسبب الصرف الآدمى على النهر . وصدام حسين الذى يعد سياسيا وطنيا لامعاً ، كما يعد أيضا مسببا للكوارث كاستراتيجى دولى ، قرر أن يحول من بؤس شعبه إلى فائدة .

فبمجرد أن فرضت الأمم المتحدة العقوبات الاقتصادية على العراق فى السادس من أغسطس عام ١٩٩٠ ، بدأت وزارة الزراعة العراقية فى بغداد حملة دعائية لزيادة المنطقة المنزرعة وتحسين إنتاج الحبوب بنسبة ٥٠٪ . وبنهاية عام ١٩٩٠ ، أصبح إنتاج الحبوب أزيد مما كان عليه فى الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٩ ، بنسبة ٧٠٪ ، حيث زرع المزارعون ٨٠٪ من أراضيهم بالحبوب ، كاستجابة للمعونات المادية الكبيرة التى قدمتها الحكومة . بالإضافة إلى القيود الصارمة والتوزيع العادل لحصص الغذاء ، التى طبقت فى سبتمبر عام ١٩٩٠ ، ولا تزال سارية حتى الآن ، استطاعت هذه الوسائل أن تبقى شعب العراق على قيد الحياة .

كانت للعراق دائما سياسة لمحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتى من إنتاج الحبوب ، وقد ساعدته الاجراءات الجديدة أخيرا من أن يحقق أهدافه ، وتفادى ماكان سيصبح مجاعة خطيرة . وقد لاحظ هذا صانعو السياسات الاقتصادية فى المنطقة ، الذين نصحهم الغرب بأن يستمروا فى الاعتماد على استيراد الغذاء . ويجرى حاليا مراجعة هذه السياسة ، والمملكة العربية السعودية التى تصدر القمح ، لديها تبرير جديد لإنتاجها باهظ الثمن .

الفصل الثامن

شبه الجزيرة العربية

كان السلطان قابوس [1] حاكم عمان ، الذى تلقى تدريبه فى كلية ساند هرست العسكرية (Sandhurst) ببريطانيا ، يشعر بخيبة أمل فى اليوم الذى التقينا به فى قصره الفخم المزخرف فى العاصمة مسقط . فقد تسلم منذ دقائق نتائج برنامج اختبار التنقيب عن المياه فى منطقة داخلية من بلاده القاحلة ، وكان التقرير مثل معظم التقارير التى يتلقاها : وجود آثار للبترول ، ولا يوجد أثر للمياه . تنهد السلطان وأبلغ الوزير الذى أتى إليه بالأخبار بالاستمرار فى أعمال البحث عن المياه . فعلى الرغم من أهمية البترول لعمان ، إلا أن المياه مسألة حيوية . وكما هو الحال فى العديد من مناطق شبه الجزيرة العربية القاحلة ، فبدلا من زيادة الموارد المائية لملاحقة النمو المطرد فى الزيادة السكانية ، فإن مصادر البلاد من المياه آخذة فى تناقص ، حيث نجم عن الضخ الزائد خفض منسوب المياه الجوفية ، وسمح لمياه البحر بأن تلوث الخزانات الجوفية الساحلية . وكانت هناك مشكلة أخرى أيضا : فأينما انتقلت معدات التنقيب عن المياه التابعة لوزارة الموارد المائية التى أنشئت مؤخرا إلى منطقة ما ، فإن المزارعين وأصحاب الأراضى يراقبونها عن كثب ، وبمجرد ظهور المياه ، سرعان ما تحفر عشرات الآبار الجديدة فى الحال ، حتى أن مصدر المياه الجديد ، سرعان ما يستنفذ مثل بقية مصادر المياه الأخرى ، وقد تم إدخال نظام تسجيل الآبار ، وفرض حظر على المواطنين بعدم القيام بأعمال تنقيب جديدة ، لكن فى دولة مترامية الأطراف مثل عمان (مساحتها : ٢١٢٤٥٧ كيلو مترا مربعا) ، فيعد تطبيق مثل هذا النظام أمرا صعبا ، وتطلب الأمر البحث عن المزيد من الحلول الجذرية . لذا ففى عام ١٩٩٠ ، عيّن السلطان قابوس (الذى يعمل وفقا لتدريبه العسكرى - كضابط جيش بريطانى خدم فى ألمانيا -) ضابطا كبيرا من القوات المسلحة العمانية لتولى مسئولية إدارة الموارد المائية . وعلى الرغم من أنه لم يعلن أبدا ، فقد كان الهدف من تعيين هذا

[1] قابوس بن سعيد : ولد فى ظفار ١٩٤٠ . سلطان عمان ١٩٧٠ بعد تنازل أبيه سعيد بن تيمور . المترجم .

الضابط ، هو كبح استخدام المياه المفرط من قبل وجهاء المجتمع ، لمنع حفر آبار غير قانونية ، وفرض الوسائل الجبرية للحفاظ على المياه .

في عمان ، التي تقع في الطرف الجنوبي من شبه الجزيرة العربية ، والتي يفصلها الربع الخالي أو جبال الحجر الشرقية والغربية عن معظم بلدان شبه الجزيرة العربية الأخرى ، فقد يظن أحد أنه على الرغم من الصعوبات الداخلية الداعية للأسف ، فإن نقص المياه لا يمكن أن يؤدى إلى صراع . وبلا شك فإن الفرص قليلة ، لكنها موجودة هناك : فقد اضطرت عمان إلى عقد سلام هش مع اليمن ، وهي تعترض على الطريقة التي تقسم بها مشيخة الفجيرة (في دولة الإمارات العربية) أراضيها في الشمال ، وهي قلقة من نوايا إيران التي لا تبعد عنها سوى مسافة أربعين كيلو مترا ، وهي عرض مضيق هرمز . وقبل كل شيء ، فهي قلقة من أي تسوية على منطقة الحدود المتنازع عليها ، التي تحرمها من الوصول إلى المياه ، فكان أحد الأسباب التي دعت كل من المملكة العربية السعودية وعمان إلى تجديد الاتفاق على الحدود الطويلة بينهما ، هو وجود فرص قليلة جدا لاكتشاف أي مياه في أي مكان من هذا الشريط الصحراوي الممتد .

أثارت أحداث الخليج التي وقعت في عام ١٩٩٠ و ١٩٩١ قلقا كبيرا في كل من عمان ودول شبه الجزيرة العربية الأخرى ، فالغزو العراقي للكويت لم يظهر فقط أن عدم التصديق كان محتملا ، من أن دولة عربية شقيقة ، يمكن أن تهاجم دولة أخرى دون أي عذر مقبول أو استفزاز ، إلا أنها أظهرت أيضا احتمالية تعرض دول الخليج الصغيرة للاعتداء الخارجي ولكوارث يسببها الإنسان . ومن المسلم به أن أمن شبه الجزيرة العربية ، يكفله تحالف الدول الست التي يجمعها مجلس التعاون الخليجي : وهي المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية ، وعمان . فقد أنشأت هذه الدول الست مركز رئاسة عسكري بالقرب من الرياض ، وأجروا مناورات عسكرية مشتركة ، وتعهدوا بتوفير القوات من أجل الدفاع الجماعي عند الضرورة . وعلى الرغم من ذلك ، فقد مضت ثمانية وأربعون ساعة قبل أن تذيع المملكة العربية السعودية أنباء الهجوم العراقي على الكويت ، ومع ذلك فإن القوات

العسكرية فى عديد من الدول التى اشتركت فى تحرير الكويت ، لم تكن قادرة تماما على درأ العدوان من جانبها . والأسوأ من ذلك ، عندما أجبر العراقيون على الانسحاب من الكويت ، أعملوا التخريب والدمار فى البلاد ، والتى لا تزال نتائجه تؤثر على الخليج حتى اليوم ، والشيء البالغ الخطورة من كل هذا ، هو إلحاق الدمار بمحطات تحلية مياه البحر ، التى توفر الاحتياجات الأساسية من المياه لكل دولة في المنطقة ، كما أريقت كميات هائلة من البترول ، سببها التدمير العراقى لآبار البترول الكويتية ، والتى زحفت على طول شاطىء الخليج فى تلك الأيام المريرة من عام ١٩٩١ ، وأخذت المملكة العربية السعودية تغلق محطات تحلية المياه الواحدة تلو الأخرى الواقعة على الشاطىء الشرقى من بلادها ، خشية وصول البترول المراق إلى مآخذ مياه المحطات . ومن حسن الحظ ، ونتيجة لتقلبات الرياح والطقس ، لم تصل بقع البترول إلى مسافات بعيدة حتى تلحق الضرر بهذه المحطات . وفى غضون أيام أمكن إعادة تشغيل هذه المحطات مرة أخرى ، لكنه كانت هناك بعض لحظات من الخوف والقلق فى المدن والقرى الواقعة على شاطىء الخليج القريبة من ميناء الجبيل الصناعى الكبير . كانت جميع بلدان الخليج تراقب الحادث بشيء من الرعب ، عندما فحصوا مرة أخرى أمن محطات تحلية مياههم .

توجد ثلثى محطات التحلية فى العالم التى يبلغ عددها ٧٥٠٠ محطة ، بمنطقة الشرق الأوسط ، وتمتلك المملكة العربية السعودية وحدها ٦٠٪ من مجموع هذه المحطات ، التى تعتبر أكبر دولة فى العالم لا يجرى بها أنهار (مساحتها : ٢١٤٩٦٩٠ كيلو مترا مربعا) . وبنهاية عام ١٩٩١ ، كان يوجد بمنطقة الخليج ٤٥٠٠ محطة تحلية – ويوجد نصف هذا العدد فى أراضى المملكة العربية السعودية – والتى يصل إجمالى قدرتها ٤ر١ مليار متر مكعب فى السنة . وعادة ما يجرى خلط مياه المحطات بالمياه الجوفية عالية الملوحة عندما تستخدم فى أعمال الرى .

ومن المتوقع أن تصل الاحتياجات السنوية من مياه التحلية لدول الخليج إلى ٤ره مليار متر مكعب فى العام بحلول عام ٢٠٣٠ ، ومع الأخذ فى الاعتبار ثراء هذه الدول ، وحقيقة أن ٩٧٪ من مياه العالم مياه مالحة ، فإن احتمال تحويل هذا القدر إلى

مياه عذبة ، يبدو أنه سيفي بالمطلوب : ومن سوء الحظ ، فإن الأمور لا تسير على هذا المنوال . فعلى الرغم من أن نظام تحلية المياه – عن طريق التبخير – يعد بسيطا ، وكان نظاماً معروفا منذ قرون عديدة ، فإن الكميات المطلوبة فى الوقت الحالى تحتاج إلى محطات ضخمة ومعقدة . فقد ساعد تطوير القوى البخارية فى القرن التاسع عشر على إنشاء محطات ضخمة ، وتم إنشاء أول محطة أرضية فى مدينة عدن (بدولة اليمن) في نهاية ذلك القرن . والتكنيك الأساسى هو استخدام الطاقة فى تبخير ماء البحر ، ثم تجميع هذا البخار وتكثيفه ، وكانت الطرق القديمة تستخدم غليان الماء . ثم استحدثت طريقة الوميض Flashing ، والتى يتم عن طريقها تسخين الماء دون جعله يصل إلى درجة الغليان بواسطة ضغط مرتفع ، بعد ذلك يدخل هذا الماء إلى غرفة وميض flash chamber عند ضغط منخفض ، الذى يعطى بخرا سريعا للماء ومن ثم يمكن تكثيفه . ولزيادة كفاءة هذه الطريقة ، فإنه يمكن استخدام عدد من غرف الوميض المتصلة ببعضها .

ويمكن أن يؤدى الاعتماد الشديد على تحلية المياه بواسطة عمليات التبخير إلى صعوبات كثيرة : فمعظم المحطات الموجودة فى منطقة الخليج لا تستخدم الطاقة الشمسية ، لكنها تعمل بالغاز الطبيعى . وقد نصح الخبراء الغربيون بأنه يمكن استخدام الغاز فى توليد الطاقة الكهربية فى نفس الوقت الذى يتم فيه تبخير الماء . لكن هذا يعنى أن الدولة المنتجة للبترول تضطر إلى الاستمرار فى تخفيض ضخ البترول الخام عند مستوى أدنى حتى تحصل على قدر كاف من الغاز الطبيعى لتشغيل المحطة . وهذا يعنى بالتالى أن الدولة المنتجة للبترول قد خسرت ميزة تقليل المنتج البترولى من أجل المحافظة على ثبات أسعاره .

وصف الفيلسوف اليونانى أرسطو (٣٨٤ ق . م – ٣٢٢ ق . م) ، الطريقة التى كان يبخر بها البحارة الإغريق مياه البحر منذ ألفين وخمسمائة عام مضت ، وبينما كان الرومان يمررون المياه خلال الطين أو الصوف لتقليل نسبة الملوحة ، فهناك طريقة مشابهة لذلك تستخدم هذه الأيام بشكل متزايد عن طريقة التناضح العكسى reverse osmosis method . أما طريقة تحلية المياه الأكثر استخداما فى الوقت الحالى ، هى

التقطير الوميضي متعدد المراحل multistage flash distillation أو تقطير البخار المكثف condensed vapour refining . ولا تعتبر محطة التحلية متعددة المراحل طريقة اقتصادية إلا عندما يتم ربطها بمحطات قدرة كهربية ، أو تدار بواسطة مصدر رخيص من الطاقة (الطاقة الشمسية) ، وإلا فإنها تحدد المجال لإجراء تطويرات أخرى .

وبينما يستمر البحث فى الوقت الحالى عن مصادر جديدة للطاقة ، فإن التكلفة العالية الحالية ، جعلت طريقة التناضح العكسى – وهى عبارة عن طريقة لتصفية المياه من خلال غشاء مسامى – تقدم كطريقة بديلة . وأنتج رجال التكنولوجيا اليابانية بالفعل أغشية ذات عمر طويل وكفاءة عالية لمحطات التحلية . وما تزال تستخدم كل محطات التحلية التجارية فى العالم ، مصادر الطاقة التقليدية ، فى حين أثبتت أبحاث الطاقة جدوى استخدام الطاقة الشمسية . فالقدرة على إنتاج وتخزين الحرارة عند درجات حرارة عالية بطريقة رخيصة ، أعطت أفضلية لاستخدام الطاقة الشمسية فى محطات التحلية . وفى القريب العاجل ستصبح محطات التحلية التى تعمل بالطاقة الشمسية بطريقة التناضح العكسى طريقة مجدية اقتصاديا .

تعتبر إسرائيل من إحدى الدول التى ركزت على تحلية مياه البحر ، وهى بخلاف المملكة العربية السعودية ، فإن لديها مياه عذبة فى أراضيها ، إلا أنها قررت التحول إلى محطات التحلية ، ليكون لديها البدائل ، تحسبا لنقص مياهها الحالية التى تصلها من أراضى جيرانها المحيطين بها .

وبدءا من عام ١٩٦٥ ، قامت إسرائيل بإنشاء ٣٥ محطة لتحلية المياه ، والتى تصل قدرتها الإجمالية السنوية ١٨ مليون متر مكعب فى العام ، تبعا لتصريح بنحاس جلكسترن pinhas glickstern ، المهندس الذى يعمل مع ميكوروت mekorot ، وهى الشركة العامة التى تمد إسرائيل بثلثى احتياجاتها من المياه . وتعمل ثمانية من هذه المحطات بنظام التبخير ، وتقوم ثلاث وعشرون محطة بتحلية المياه الغنية بالمعادن ، وتعمل بطريقة التناضح العكسى ، وتعتبر الأربع محطات الأخرى محطات تجريبية . ولا يعمل من هذه المحطات ، إلا المحطات التى تعالج المياه الغنية بالمعادن ، حيث يبلغ إنتاجها السنوى أربعة ملايين متر مكعب . وقد تم إغلاق محطات تحلية مياه البحر

تدريجيا في فترة الثمانينات ، حيث كانت محطات معالجة المياه المعدنية هي الأرخص في التشغيل . وقد أدلى لنا الدكتور دان زاسلفسكى Dr Dan Zaslavsky ، المراقب الإسرائيلى للمياه بالتصريح التالى : « إن تكنولوجيا تحلية المياه تعد اليوم قادرة على إنتاج كميات كبيرة ، وبأسعار تجعلها فى متناول الاستخدام الآدمى والصناعى ، وتنحصر المشكلة فى توفير الطاقة وليست فى إنتاج المياه » .

إن التحسينات التى أدخلت على الطاقة فى العقد الماضى ، قد تم إدماجها في محطة ميكوروت فى سبها Sabha بالقرب من مدينة إيلات ، والتى يحتمل أن تكون واحدة من أحدث وأكفأ المحطات الموجودة بالمنطقة ، وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تخطط لعدة محطات جديدة خلال السنوات القليلة القادمة ، فإن محطة سبها تنتج ١٥٠٠٠ متر مكعب من المياه يوميا ، وتعمل بطريقة الاستشعار من بعد لمدة أربعة عشر ساعة فى اليوم ، وتستخدم فقط نصف الطاقة التى تستخدمها مثل هذه المنشآت منذ عشر سنوات .

لا تعتبر محطات إزالة ملوحة مياه البحر مكلفة ، إلا بالنسبة للكميات التى تزيد عن ٢٠٠٠٠ متر مكعب فى اليوم . وحسب الأسعار الحالية ، فإن سعر تحلية متر مكعب واحد من مياه البحر يصل إلى ٦٥ر٠ دولار أمريكى ، فى حين يقدر السعر الحقيقى للمتر المكعب من المياه إذا ما استبعدنا الدعم بواحد دولار أمريكى . وكلا السعرين يعدان مرتفعان لاستخدام مياه البحر المزال ملوحتها في الزراعة . ويمكن إزالة ملوحة المياه الغنية بالمعادن ، بأى كمية بسعر يتراوح ما بين ٢٥ر٠ دولار إلى ٤٥ر٠ دولار للمتر المكعب الواحد . فى حين يعتقد معظم الهيدرولوجيين ، أنه يمكن استخدام مياه الصرف الصحى المعالجة فى الزراعة ، بديلا عن تحلية مياه البحر لعدة سنوات قادمة ، لأن الحكومات عادة ما تقوم بتدعيم تنقية مياه الصرف الصحى بدرجة كبيرة . ومع ذلك ، ففى خلال السنوات العشرين القادمة ، سوف تجعل مصادر الطاقةالرخيصة ، أسعار المياه المزال ملوحتها تصل إلى ثلث سعرها الحالى . وسوف يصبح من الممكن من الناحية الاقتصادية العملية حينئذ تنقية المياه التى تلوثت بفعل الكيماويات .

إن الصعوبة التى تواجه بلدان الشرق الأوسط ، هى أنها تحتاج إلى كميات ضخمة من المياه ، خصوصا عندما تفكر الحكومات فى عمليات التصنيع الكبرى ، وحينئذ يكون هناك ميل طبيعى تجاه التحديث . سوف يكون هناك احتياجاً إلى عشرات الملايين من الأمتار المكعبة ، ليس فقط فى غضون العشرين سنة القادمة ، بل فى خلال السنوات الثلاث القادمة ، حسب التوقعات التى يتنبأ بها المهندسون الإسرائيليون . ويقول دان زاسلافسكى : « إذا أراد أحد أن يصنع سلاماً ويحقق رخاءاً لهذه الدول ، فعليه التأكد من إنه خلال العقد القادم ، ستكون هناك حاجة إلى تحلية من ٥٠٠ مليون إلى ٦٠٠ مليون متر مكعب من المياه . وإن الاستثمار المطلوب لهذا المشروع يقدر بحوالى ٥ر٢ مليار دولار أمريكى ، الذى يعد أقل من تكلفة حرب صغيرة » .

ويعد هذا أحد الاعتبارات التى دفعت بإسرائيل إلى المشاركة فى مفاوضات المياه ، كجزء من عملية السلام فى الشرق الأوسط ، مع أنه من غير المثير للدهشة ، أنه بعد سنوات عديدة من الصراعات ، لم يتحقق أى تقدم حقيقى فى أى من الموضوعات المطروحة فى جدول الأعمال بما فيها موضوع المياه . ولم تضع أى من هذه الاجتماعات حداً للفوضى ، وفى المؤتمر الخاص بالمياه ، اتفق الجانبان على القدر الأقل ، وهو إنشاء بنك للمعلومات . وكانت تسعى التكتيكات الإسرائيلية فى المفاوضات إلى الحصول على أكبر قدر من الاتفاقات للمشاركة فى الموارد المائية ، التى تعرف مسبقا أنها ستحصل عليها ، ويحث الفلسطينيون فى الحصول على امتيازات سياسية فى مقابل موافقتهم مناقشة موضوعات معينة ، وسوريا التى كانت تبحث مسألة استعادة مرتفعات الجولان المحتلة ، كهدف رئيسى من أهدافها السياسية ، رفضت حضور الاجتماعات وأجبرت دولتها التابعة لبنان بأن تحذو حذوها . وتعتبر مياه مرتفعات الجولان التى توفر ربع احتياجات إسرائيل من المياه حاليا ، أحد العوامل التى تضاف إلى الإلحاح السورى لاستعادة أراضيها المحتلة .

أعطى الاجتماع للعرب فرصة نادرة للإعلان عن التفاوت الكبير فى معاملة الفلسطينيين والمستوطنين اليهود فى الأراضى المحتلة ، فى حين كان التأثير البالغ الأهمية ، هو أحد المقترحات التى تقدم بها منظمو الاجتماع الأمريكان لعملية السلام

الشاملة . فقد اقترحوا على كلا الجانبين فى المحادثات إن أحد إجراءات بناء الثقة الفعالة وذات النفع المباشر ، هو الاشتراك فى بناء محطات لإزالة ملوحة مياه البحر . والمفاوضون الإسرائيليون أو العرب الذين يفدون من الشرق الأوسط للمحادثات سواء فى واشنطن أو دول أوربا ، يرون على حد سواء جدوى هذا الاقتراح ، وقد قبلوا بشكل غير رسمى ، أن المشروع الأكثر إفادة سيكون فى المحطة الإسرائيلية – الأردنية المخطط لإنشائها على المدى الطويل على الحدود بين إيلات والعقبة . لكن هذه المحطة لن تفى بالمتطلبات المتوقعة على المدى البعيد ، فسيحتاج الأمر إلى المزيد من هذه المحطات ، والعقبة الوحيدة فى ذلك ، هى تدبير الأموال اللازمة لذلك . وتوضح حقيقة اشتراك دول الخليج الغنية فى مباحثات السلام بالشرق الأوسط ، إمكانية تحقيق هذا التقدم ، فمن خلال محطات التحلية التى يمولها الخليج فى الشمال – تعد ضماناً معقولاً لمنع تكاليف باهظة لحرب جديدة .

غير أن محطات تحلية مياه البحر ، تعتبر ضخمة التكاليف فى إقامتها وإدارتها أيضا . فهى تنتج قدراً محدوداً من المياه العذبة ، وتعتمد بشكل دائم على مورد ثابت من الطاقة ، وتعتبر ذات قدرة محدودة أيضا بسبب كمية الأملاح المعدنية التى تحتويها المياه المستخدمة . فليس من الغريب أن تتحول دول الخليج الغنية بالبترول إلى نظام إزالة ملوحة مياه البحر بصفة أساسية ، لما يتوفر لديها من التمويل الكافى لشراء وتشغيل هذه المحطات ، وموارد الطاقة التى تجعلها تستمر فى التشغيل ، وقبل كل شىء ، الحاجة إلى هذه الاستثمارات الضخمة . ومع ذلك ، فإن كل محطة تحلية يجرى إنشائها تعتبر عرضة للتدمير : حيث يمكن تخريبها بسهولة أو الإغارة عليها بطريق الجو ، أو قذفها بالقنابل من شاطىء البحر ، ويجب أن تظل موانىء مداخلها نظيفة ، وهى إحدى الأسباب البسيطة الأخرى التى قد تعوق تشغيلها .

ومن الأشياء الغريبة الشاذة فى شبه الجزيرة العربية ، أن الدول هناك ما تزال حتى الآن مقتنعة بوضع كل اعتمادتها فى محطات إزالة ملوحة مياه البحر ، بينما يديرون ظهورهم عن إمكانية استيراد المياه من مصادر قريبة متاحة . فقد كانت المشكلة التى تواجههم دائما ، هى أن المياه المستوردة ، ستعطى الدولة المورّدة القوة

المانعة على الدولة المستوردة للمياه ، أى أنه بالمعنى الحرفى ، سيضع المورد يده على صنبور المياه ، إذا شاء يغلقه فى أى لحظة .

كان أحد الاقتراحات القديمة لتصدير المياه فى عام ١٩٣٠ ، عندما كانت تعانى الكويت من نقص حاد في المياه ، مما أدى إلى إثارة القلق بين الناس . وقد عرض رئيس الوزراء العراقى نورى السعيد ، تحويل المياه من جنوب العراق ، عن طريق وصلة قناة خور عبد الله . لكن شيخ الكويت الداهية فى ذلك الوقت - أحمد الجابر الصباح - رفض العرض ، حيث رأى أن المشروع سيمكن العراقيين من فرض شروطهم على دولته الصغيرة . ونورى السعيد مثل كل القادة العراقيين الآخرين أيد مطلب بغداد فى الكويت . لذا فقد استمرت الكويت فى الاعتماد على استيراد مياه الشرب من البصرة والمناطق المجاورة لسنوات عديدة ، عن طريق صهاريج المياه التى تصلها عبر الحدود أو بواسطة ألداهو dhows (وهو مركب شراعى مألوف فى شواطىء الجزيرة العربية وشرق أفريقيا) التى تبحر تجاه شط العرب . وقد بذلت الجهود لإعادة إحياء المشروع فى عام ١٩٥٣ ، عندما ظهرت فكرة إنشاء مجرى من شط العرب إلى الكويت . وكان الكويتيون في هذه المرة ، يخشون من أن القناة قد تستخدم لأغراض عسكرية . وقاموا باستشارة بيت خبرة ، حيث أشار عليهم بمد خط من المواسير بدلا من القناة .

وقد قيلت نفس الاعتراضات القديمة على خط المواسير أيضا ، لذا فلم يتم إنشائه ، وفى فترة السبعينات وقعت العراق والكويت على اتفاقية ، تزود بموجبها العراق الكويت بسبعمائة مليون جالون يوميا من المياه عبر الأنابيب من نهر الفرات . وشعر الكويتيون فى هذه المرة بالآمان ، لأنه فى مقابل المياه العراقية ، ستزودهم الكويت بالكهرباء ، فعندما يحدث أى انقطاع فى توريد المياه ، سينتج عنه قطع لكهرباء فى جميع منطقة جنوب العراق . وعلى الرغم من معقولية هذه الفكرة ، إلا أنها لم تنفذ . فقد تسببت المصادمات على الحدود بين البلدين إلى تكدير العلاقات بينهما ، حتى أصبح من غير الممكن إتمام أية مشروعات مشتركة بينهما . وتحسنت العلاقات بعد ذلك ، حيث أوقفت الحرب العراقية - الايرانية كل شىء . وبعد احتلال العراق للكويت

فى عام ١٩٩٠ ، وإعلان العراق أن الكويت هى المحافظة التاسعة عشر ، فقد كانت أحد تصريحات صدام حسين الأولى ، إن خطة مد خط مواسير المياه إلى الكويت ستبدأ على الفور . وليس من المثير للدهشة ، أن قررت عائلة الصباح الحاكمةهناك ، بمجرد تحرير الكويت فى عام ١٩٩١ ، قطع كل المباحثات المتعلقة بالمشروعات التى تربط بلادهم بالعراق .

وهناك عدد قليل من أفكار تصدير المياه ، التى قد تم دراسة بعضها . إحدى هذه الافكار ، هى تحويل المياه عبر خط مواسير من باكستان من منطقة بالوكستان baluchistan التى تقع في جنوب غرب باكستان إلي محطة ضخ بالقرب من الساحل الإيرانى . وفى البداية ، كان سيجرى نقل المياه بصهاريج عبر مضيق هرمز إلى رأس الخيمة ، وسائر دولة الامارات وعمان ، وأخيرا سيتم مد الأنابيب عبر قاع البحر . ونتيجة لما حدث بين الكويت والعراق ، قرر الشيخ زايد أمير دولة الامارات الذى كان سيمول المشروع إلى الوقوف ضده .

وقد أعطت خمس دول فى الشرق الأوسط موافقتها فى الوقت الحالى ، وهى تركيا وسوريا والأردن والعراق ومصر ، من حيث المبدأ على خطة لتكامل شبكات كهربائها القومية ، على الرغم من عدم اتفاقهم على المياه . وسوف تبلغ التكلفة المبدئية للمشروع حوالى ١٨٥ مليون دولار أمريكى ، والتى سوف يقوم بتمويلها الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية Arab Fund for Economic devlopment فى الكويت . وإذا تم تنفيذ هذا المشروع ، فإن شبكة الكهرباء المقترحة ، سوف تخدم ١٥٠ مليون مواطن ، وقد رأى كمرحلة أولى فى المشروع ، الربط بدول الخليج التى لديها وفرة في الكهرباء ، وربطهم بأوروبا عن طريق تركيا ، بينما يمكن ربط منطقة بلاد الغرب العربى عن طريق مصر . ومن المفترض أن تعطى الشبكة دعما ضخما لاقتصاديات الدول المشتركة ، والأهم من ذلك ، فإنها ستبنى جسور الثقة بين الدول التى تفتقد إليها حتى اليوم .

ترى تركيا نفسها اليوم دولة إقليمية عظمى ، وهى تسعى لمد نفوذها إلى الدول الآسيوية التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى السابق . ولديها أيضا طموحات فى الجنوب ، وظلت تبحث لعدة سنوات عن نفوذ فى العالم العربى لموازنة هدف عضويتها

فى الاتحاد الأوروبى – ربما لتجعل تطبيقه أكثر قبولا . وفى عام ١٩٨٦ ، اقترحت خطة طموحة لنقل المياه إلى الدول العربية . ومن بنات أفكار تورجوت أوزال ، إن المشروع سوف ينقل المياه من جنوب تركيا إلى دول الخليج العربى الست المشتركة فى مجلس التعاون الخليجى ، بالإضافة إلى سوريا والأردن وإسرائيل . وكانت الحجة التركية، هى أن مشروع العشرين مليار دولار، سيكون وسيلة لزيادة الأمن فى المنطقة . ويدعى السيد أو زال بأنه يعتقد أن خط الأنابيب هذا سيخلق اعتمادا متبادلا بين دول الشرق الأوسط ، على الرغم من أن العرب قد نظروا إلى المشروع فى الحال على أنه مصدرا خصبا لنزاعات جديدة .

وتميل الحكومات العربية للحذر والشك في النوايا الطيبة تماما مثل الشعوب العربية ، ولذلك فلقد قالوا أنه بعيدا عن تعزيز الانسجام ، فإن الخطة سوف تفيد تركيا بدرجة كبيرة ، حيث تجعل الدول العربية تعتمد عليها ، وقد تؤدى أيضا إلى حدوث نزاعات بين الدول المتلقية للمياه – فهؤلاء الموجودون عند نهاية الخط ، سيكونون قلقين احتمال التدمير من الدول التى يمر الخط عبر أراضيها . ومن المؤكد أن تركيا سوف تستفيد اقتصاديا إذا نجحت الخطة ، وسيكون الهدف هو ضخ ستة ملايين متر مكعب من المياه إلى الجنوب يوميا . وسوف يدفع المستخدمون للخط نصف تكلفة المياه التى تنتجها محطة إزالة ملوحة مياه البحر . وسوف يكون خط المياه التركى من أكبر مشروعات نقل المياه في العالم ، حسب ما جاء على لسان مندوب شركات براون وروت Texas - based brown and root فى تكساس بأمريكا ، وهم المقاولون المقترحون للمشروع . وسوف يمتد خط المواسير الشمالى – الجنوبى إلى ما يزيد على ٦٠٠٠ كيلو متر ، بدءا من منابعه فى تركيا إلى الطرف الجنوبى من شبه الجزيرة العربية ، مع مد فروع من الخط إلى الكويت وقطر ودولة الإمارات العربية ، وسوف تمتد الفروع غربا إلى لبنان وإسرائيل .

وعندما اقترح المشروع للمرة الأولى ، رفضت معظم الدول العربية فكرة مثل هذا المشروع الشرق أوسطى المعقد ، حيث رأى المشاركون فى المشروع ، أنه يعتبر وسيلة لفرض الهيمنة التركية على المنطقة كلها مرة أخرى . وبسبب الحاجة المتزايدة للمياه ،

فإن المشروع لم يرفض برمته ، ولم يستطيعوا الإقدام على إغضاب تركيا . ونظرت كل من سوريا والأردن إلى المشروع نظرة شك وريبة ، ولكنهم ردوا بطريقة دبلوماسية ، انهم ليسوا بحاجة إلى استيراد المياه ، لما لديهم من وفرة من مياههم المحلية . وهم يدعون أن سبب نقص المياه لديهم ، ناتج من إسراف إسرائيل الزائد فى استهلاك المياه ، وان تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن ، يمكن تسويته فى اتفاقية السلام الشاملة للشرق الأوسط .

وبغض النظر عن الحاجة المتنامية للمياه ، فإن إجماع الرأى في الدول العربية ، كان ضد مشروع خط مواسير المياه ، وان تقدم العمل فى مشروع جنوب – شرق الأناضول ، والعبارات الفظة للسياسيين الاتراك ، لم تجعل لدى العرب أية استعداد للتفاهم . وقد قوى غلق خط أنابيب البترول العراقى عبر أراضيها أثناء حرب الخليج من تحامل العرب على الاعتماد على الأتراك فى موضوع المياه . وقد قال متحدث سورى بصراحة أن : « خط مواسير المياه ليس فى مرحلة مناسبة لمناقشته » ، على الرغم من انهم حريصون على جعل إمكانية تنفيذ المشروع مفتوحة .

وفى عمان أقر معتز البلبيسى نائب وزير الموارد المائية الأردنى ، بأن خط المواسير المقترح ينطوى على نتائج سياسية كبيرة ، ويقول بحرص إن الأردن لم ترفض المشروع برمته . ويدور حديث المسئولين الأتراك فى أنقرة عن أن الأمور تسير على نحو أفضل مع إسرائيل ، وإن اتفاقية قد وقعت بالفعل لتوصيل المياه إلى هذه الدولة فى أكياس مطاطية يتم قطرها عن طريق البحر ، وعلى الرغم من أن المشروع لم يتم الموافقة عليه بعد ، أعلن شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل أن الشرق الأوسط يعتبر « قنبلة موقوتة » بسبب نقص المياه ، ويبدو أنه واحد من القلائل من غير السياسيين الاتراك ، الذى يتفق معهم على أن خط المواسير سوف يزيد أمن ومنفعة كل شعوب الشرق الأوسط . وقد جعل تصريح شيمون بيريز هذا العرب أكثر تشككا . ويعتقد العرب أن تركيا لديها طموحات فى إعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية ، ولا توجد رغبة لدى أى دولة عربية لإحياء هذه الحقبة من التاريخ . ان نمو الصداقة التركية الاسرائيلية ، تجبرهم على أن يكونوا أكثر حرصا . ولكن مثل سوريا والأردن ، تحاول

الدولة العربية الأخرى أن تكون دبلوماسية فى رفضها للعروض التركية : وهم يبرهنون على أساس واقع عملى ، من أن التكاليف المبدئية لخط المواسير ستكون أكبر كثيرا من تكلفة إنشاء محطات إزالة ملوحة مياه بحر عديدة وجديدة ، وأن سعر المياه المنقولة من تركيا لن يكون رخيصا بدرجة كبيرة عن سعر مياه المحطات حتى تسترد التكاليف المدفوعة فى إنشاء الخطوط فى فترة وجيزة . والمقترحات التى قدمت بشرط أن يكون توريد المياه فى مقابل عقود بترولية ، قد باءت بالفشل فى إقناع أى من الدول العربية لكى تراجع رفضها .

الأمر الذى يجرى التفكير فيه بجدية ، هو احتمالية الحصول على المياه من إيران ، وهو أمر يبدو ذو معقولية كبيرة ، لأن المسافة بين دول الخليج وإيران قصيرة جداً ، وذو معقولية سياسية أفضل ، لأن الدول العربية بالخليج تعترف بأنها يجب أن تتعايش مع إيران . ويبدو أن كلا الطرفين (دول الخليج وإيران) متلهفان لوضع وسائل بناء الثقة فى موضعها الصحيح . والمشروع الرئيسى الذى جرى التفكير فيه ، هو مد خط مواسير للمياه بطول ١٨٠٠ كيلو متر يعبر الأراضى الإيرانية حتى ساحل الخليج ، وبعد ذلك مد ٢٠٠ كيلو متر أخرى من المواسير تحت سطح البحر إلى قطر . وقد وقعت هاتان الدولتان بالفعل اتفاقيات للحصول على مياه من مصدر من نهر قارون (نهر فى جنوب غرب إيران وطوله ٨٣٠ كم ويصب فى شط العرب) . وسوف يتكلف المشروع ١٣ مليار دولار ، وستقوم قطر بتحمل نفقاته .

وفى شبه الجزيرة العربية ما يزال القليلون فى الحكومة أو المواطنون العاديون يقدرون أهمية الحفاظ على المياه . وبدلا من ذلك فإن رأى العرب في المياه كأحد مكونات الجنة ، هو الذى يوجه المخططين . وعلى الرغم من أن القليل فقط من العرب يأخذون بالفكرة الحرفية للجنة بأنها الواحةالتى تجرى من تحتها الأنهار ، فإن المياه لها عظيم الأثر على العقل ، وتلعب دورا مهما فى الشعائر الإسلامية – فالمصلى يجب أن يتوضأ خمس مرات في اليوم قبل آداء الصلوات الخمس ، وتوجد صنابير المياه خارج العديد من المساجد ، لذا فإن ثراء البترول قد استخدم لتحويل مدن الخليج والمملكة العربية السعودية الصحراوية إلى واحات خضراء وارفة ، ومتنزهات تكلفت

الكثير للحفاظ عليها ، ومضامير جولف فخمة ، لكى تعطى تذكارا ماديا عن المكافئة المادية التى سيقدمها الإسلام فى الآخرة . وعلى الرغم من أن ذلك يعد مقبولا بشكل ظاهرى ، ومفيدا للبيئة ، إلا أنه خطة تحمل فى طياتها بذور الصراع . فتشجير المدن وخضرتها ، لن تكلف فقط المياه والأموال ، ولكن العمل أيضا . فكل دول الخليج تفتقر إلى العمالة . وفى كل دول الخليج ما عدا السعودية ، يشكل المواليد الأصليون الأقلية ، وحتى فى المملكة العربية السعودية ، فإن نسبة العمال القادمين من خارج البلاد ، وهم من اليمن بصفة أساسية ، قد وصل فى بعض الأوقات إلى نسبة ١٥٪ من مجموع تعداد السكان . وفى أبو ظبى ، حيث كان الشيخ زايد أول رجل يدعو إلى الخضرة ، قد احتاج إلى جلب ٥٠٠٠ عامل جناينى باكستانى لمجرد القيام بتهذيب ورى وتنظيف الأشجار على جوانب الطرق ، ومساحات الخضرة من البوغنفيلية (وهو نبات أمريكى معترش) ، وأشجار النخيل ، وكل ما تحتاجه أبو ظبى ، عاصمة دولة الإمارات حتى تصبح مثيرة وجذابة للمسافر الذى يقدم للبلاد ، ويتوقع أن يرى هذه المدن الصحراوية بهذه الروعة والجمال . وتعتمد أبو ظبى إلى حد ما على محطات إزالة ملوحة المياه ضمن وارداتها المائية (وقد نجحت تماما فى الجمع بين محطات إزالة الملوحة ومحطات توليد الكهرباء) ، حيث تعد مواردها من المياه الجوفية غير كافية فى مجموعها للوفاء بمطالب المدن الساحلية ، وللرى ولما يعرف هناك باسم « التجميل الحضرى » .

وحتى أواخر الستينات ، كانت المياه الجوفية تضخ من آبار بواحة العين إلى الشاطىء . ثم انعكس الوضع حاليا . فنفس خط المواسير الذى يستخدم فى توصيل المياه إلى مدينة أبو ظبى فى الوقت الحالى ، يقوم بإمداد مدينة العين بالمياه ، التى كانت منذ خمسة وعشرين عاما ، مجموعة من الواحات الهادئة على الحدود بين الإمارات وسلطنة عمان ، لكنها أصبحت فى الوقت الحالى مدينة كبيرة ممتدة أكبر من العاصمة . وفى مدينة كانت تروى أشجار نخيلها بمياه القنوات منذ عشرين عاما ، يحمل الآن خط المواسير مياه كريهة المذاق من محطات تحلية المياه الموجودة على الشاطىء .

ومن إجمالى ناتج المياه ، التى أزيلت ملوحتها فى أبو ظبى ، تذهب نسبة ١٨٪ من

هذه المياه إلى العين ، فى حين تذهب ٣٥٪ من هذه المياه إلى مدينة أبو ظبى ، ويخلط ٤٧٪ من هذه المياه مع المياه المعالجة من الصرف الصحى ، ومياه البلاعات القادمة من تشجير المدن . ويبدو أن مشكلة رى المناطق الخضراء قد وجدت حلا ، فى حين أن المشاكل التى يسببها العمال الذين يقومون بأعمال التشجير لم تجد لها حلا بعد ، حيث يحتاج كل ميل إضافى من زراعة الخضرة على جانبى الطرق إلى مزيد من العمال ، وهؤلاء العمال يرشون مزيدا من المياه على النباتات بالإضافة إلى استخدامهم الشخصى للمياه . يضاف كل هذا إلى العبء الواقع على الموارد المائية التى تستخدم بشكل مفرط ، مع أعباء التنظيم الاجتماعى لمدن دول الخليج . ويجد أصحاب البلاد أنفسهم غرباء فى بلادهم ، وأصبح العديد منهم مستاء من الوضع الذى تسير عليه الأمور . وفى أبو ظبى ، أخبرنا أحد وكلاء السياحة العرب ، أنه اضطر لتعلم اللغة الأردية حتى يمكنه التعامل مع جمهور العملاء . وفى قطر ، بدأ المسئولون يتساءلون عن جدوى التنمية المستمرة ، ومدى أهميتها بالنسبة للبلاد : فالمزيد من التنمية تحتاج إلى المزيد من العمالة ، الذين يحتاجون بالتالى إلى المزيد من الخدمات ، والذى يعنى تطوير المزيد من المحطات ، وبالرغم من هذا ، يستمر جلب المزيد من العمال . إنها حلقة يرى العديد أنها يجب أن تنكسر : ففى بعض الدوائر الحكومية ، يقولون أنه يكفى ما هو موجود ، وأنه يجب أن يوضع حد لكل من التنمية وجلب العمالة من الخارج .

وجاءت إحدى الأفكار المفيدة من الفلبين ، وهى دولة موردة رئيسية للعمالة لدول الخليج منذ سنوات عديدة ، وبعيدة بعدا كافيا ، بحيث لا تشكل أية تهديدات على البلاد . فقد اقترحت مجموعة شركات أمريكية - فلبينية ، تصدير المياه لدول الخليج ، باستخدام ناقلات البترول الضخمة التى تعود فارغة من اليابان . وقال أحد المسئولين الفلبينيين : « إنها الوجه الآخر من تجارة البترول بين آسيا والشرق الأوسط » ، وقال إن بلاده من الممكن أن توفر المياه من خزان جوفى عميق لبيعه لدول الخليج ، بسعر منافس جدا ، لأن ناقلات البترول المستخدمة ، ستكون هى نفس الناقلات الضخمة الجافة التى تنقل البترول إلى الفلبين واليابان . هذه الناقلات ترسو بصفة دورية فى موانىء الفلبين لأغراض الصيانة والإصلاح . وسوف يكون العقد الأولى توريد ٢٢٥٠٠٠ متر مكعب من مياه الرى فى اليوم .

إن الجدل الذى يطالب بنهاية دورة المزيد من التنمية ، والمزيد من العمالة ، والمزيد من الموارد المائية ، قد سمع كثيرا منذ غزو الكويت . وظهرت العواقب الوخيمة لهذا الاتجاه ، في أن الشعب الفلسطيني لم يعد الشعب الذى يلقى ترحيب بين إخوانهم العرب ، وأصبحوا مصدر شك وريبة فى العديد من الدول العربية . حيث اتضح أثناء الاحتلال العراقى للكويت ، أن منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات كانت تؤيد صدام حسين ، لذا فقد ارتاب الكويتيون من أن المجتمع الفلسطينى الكبير الموجود فى أراضيهم يساعد الغازى على احتلال أراضيهم . وبعد أن أجبرت العراق على الانسحاب من الكويت ، اتخذ الكويتيون إجراءات بالغة القسوة ضد الفلسطينيين المقيمين هناك ، والذين عمل معظمهم كمواطنين مخلصين أوفياء لسنوات طويلة ، ولم يقترفوا شيئا يستحقون من أجله العقاب الذى نالوه . وبطبيعة الحال ، فقد كان هناك بعض المتعاونين مع العدو ، والذين كان من الواجب على الكويتيين أن يستأصلوهم ، ولم يكن لكل الفلسطينيين يد فى مساعدة العراقيون . وقد اتخذ نفس الموقف ضد الفلسطينيين فى دول الخليج الأخرى ، وسياسة الكويت بشأن تخفيض العمالة إلى نسبة ٤٠٪ من مجموع السكان يجرى دراستها فى الوقت الراهن فى الدول الأخرى . وكان من المؤكد وليس من قبيل الصدفة ، أن تدعى المملكة العربية السعودية أنها أصبحت شديدة السخط بسبب التأييد اليمنى للعراق أثناء الحرب ، والتى اتخذت خطوات فعالة لحث مئات الآلاف من اليمنيين على مغادرة البلاد إلى أوطانهم ، ولكن بدلا من أن يكون ذلك عقابا لليمن من المملكة العربية السعودية ، فقد يكون ذلك إنقاذاً لها من مشاكلها القديمة ، وذلك بمدها بالعمالة التى تحتاجها البلاد للحفاظ على نظام ريها القديم .

كانت اليمن موقعاً لأسوأ كارثة سدود فى العصور القديمة ، عندما انهار سد مأرب فى القرن السادس بعد الميلاد (٥٤٢ – ٥٧٠) ، والذى دمر الأراضى الزراعية التى تم تطويرها على مدى الألف سنة السابقة ، والتى كانت تروى من خلال نظام قنوات متقن الصنع ، وكان ينظمها بوابات تحكم . وتقول الأساطير إن انهيار السد ، كان بسبب قيام فأر بخلخلة جلمود كبير فى جدار السد ، أدى إلى إغراق مساحات شاسعة ،

وجرفت المياه مصاطب الجبل تحت السد ، وانهارت قنوات المياه ، وهدمت بوابات التحكم البدائية . وانجرفت شبكة المياه فى غضون ليلة ، ودمرت معها نظام الزراعة المتقدم فى ذلك الوقت ، الذى كان يعتمد عليه آلاف المزارعين وأسرهم .

ويقول تونى ميلروى Tony Milory ، المهندس الزراعى البريطانى الذى يعمل حاليا باليمن ، إنه توجد كارثة مماثلة تواجه اليمن فى الوقت الحالى . الفرق الوحيد هو أنه بدلا من المصاطب ونظام قنوات الرى المعقد ، التى انجرفت فى غضون ساعات ، فإنها تتدهور تدريجيا خلال العقدين السابقين . وكان اليمنيون دائما من الرحالة العظام ، الذين يقضون العديد من السنوات فى العمل فى أعالى البحار ، قبل أن يعودوا إلى بلادهم ليعيشوا فى بحبوحة من العيش من خلال المكاسب التى يجنوها طوال سنين غربتهم ، لذا ، بمجرد أن بدأت موجة البترول الكبيرة تنتقل إلى دول الخليج فى فترة الستينيات ، كان لدى اليمنيين الشبان استعدادا لمغادرة بلادهم والعمل فى حقول البترول ، أو فى مواقع الانشاءات فى الدول المجاورة ، ثم بدأ التحول إلى المملكة العربية السعودية ، وكانت هناك فرص العمل الوفيرة التى يمكن الوصول إليها بسهولة ، وأصبحت جميع القرى اليمنية خالية تماما من الرجال والنساء أيضا ، وتركوا العناية والاهتمام بالمصاطب والحقول وأعمال الرى إلى كبار السن من الرجال ، غير المتمرسين على أعمال الزراعة ، ولم يستطع هؤلاء الشيوخ الاضطلاع بأعباء العمل ، لذا ، فقد انهار نظام المصاطب بدءا من المصاطب العليا والأقل إنتاجية حتى المصاطب الموجوده فى أسفل الجبل ، وقد جرى استخدام الأشجار التى تمنع التعرية كأخشاب للوقود ، وأدت الحروب والثورات إلى انهيار التنظيمات القديمة التى تمنع إزالة الغابات ، وبدون الظلال لم تنمو الحشائش ، وكانت هناك كارثة محققة تزحف إلى القرى الجبلية ، فعلى الرغم من الأمطار الشديدة التى تسقط بانتظام بمعدل ٤٠٠ - ٧٠٠ مم فى السنة ، مما يجعل اليمن من المناطق القليلة فى شبه الجزيرة العربية التى يمكن أن تزرع فيها المحاصيل دون استخدام الرى السطحى ، لكن الأمطار تسقط فى زخمات مفاجئة وحشية ، لا تتوزع بانتظام مثل الرخات المنتظمة التى تسقط على شمال الكرة الأرضية ، فإن لم يتم السيطرةعليها فسوف تجرف التربة السطحية وتجرى إلى الوديان أو تنفذ

خلال الصخور الصلبة أو الصلصالية . ويجب أن يتم تخزين المياه والتحكم فيها وتوجيهها ، وكان نظام المصاطب يقوم بهذا العمل ، ولكن إذا دمرت إحدى المصاطب فسوف تدمر معها المصاطب الأخرى ، وإذا اجتثت الأشجار من فوق الجبال العالية ، فإن الأشجار المتناثرة فى المصاطب العليا ، سوف يجرفها الفيضان التالى .

وتوضح الصور التى التقطت على فترات متقطعة خلال العشرين سنة الماضية ، أن الجبال التى كانت تكسوها الخضرة ، أصبحت الآن صخورا عارية ، وانهارت المصاطب وكتل الصخور الصلصالية ، حيث توغلت المجارى المائية فى ثنايا الجبال . وعلى الرغم من سنوات الازدهار السابقة ، إلا أنها لم تؤت بالكثير : ما يزال الشباب اليمنى تراوده فكرة السفر إلى الدول الأخرى من أجل العمل ، وهناك حاجة إلى المزيد من العمالة للقيام بالأعمال قليلة الشأن فى المملكة العربية السعودية ، التى يأنف أهالى البلاد من الاشتغال بها . وبسبب الركود الذى يصيب شبه الجزيرة العربية وبقية العالم فى الوقت الحالى ، فقد استغلت المملكة العربيةالسعودية ، حرب الخليج كمبرر أو عذر لتخلص مما أسموه بالعمالة المهاجرة الزائدة ، واضطر اليمنيون إلى العودة إلى بلادهم ، وعلى الرغم من أنهم قد عادوا فى بادئ الأمر إلى المدن الكبرى وبلدان موطنهم ، إلا أنهم لم يجدوا العمل أيضا ، لذا فالذين جاءوا من القرى عادوا إليها ، وهناك وضعوا فى قائمة المشروعات المحلية التى قد تعيد لليمن فى يوم ما مجده القديم الذى عاشه أيام سد مأرب . وبمساعدة وتشجيع من برنامج الأمم المتحدة للتنمية – وبمبادرة من برنامج الأراضى القاحلة البريطانى ، فإنه يجرى فى الوقت الحالى تشجيع القرى لإعادة بناء المصاطب التى تجمع المياه وتوجهها أسفل الشبكة الموجودة بجانب الجبال ، لإعادة زراعة الأشجار واستنباط طرق جديدة للإنشاء والتحكم فى المجارى المائية . ومع انتشار التعليم ، والذى تبعا لما يقوله كبار السن فى القرى اليمنية ، أنه يناسب الناس فقط الذين يعيشون فى المدن وليس الناس الذين يعيشون على الزراعة ، فما يزال الشباب اليمنى يتحدثون بإسهاب عن تلك السنوات الذهبيةالتى قضوها بالخارج ، وهناك جيل جديد يحلم بالسفر من أجل الثروة . ولكن فى ظل الركود العالمى ، والضغط السعودى الفظ لإجبار اليمنيين على العودة إلى بلادهم ،

يعنى كل هذا ، أنه لا يوجد أمامهم شيئا سوى العودة إلى حياتهم القديمة . وربما يكون هذا وسيلة الإنقاذ لنظام قديم فعال لإدارة الأراضى ، فمن خلال تجديد الطرق الزراعية القديمة ، فقد يجنب هذا من القلق الناجم عن زيادة سكانية سريعة .

يعد النزاع الداخلى ، بالإضافة إلى العدوان الخارجى من أهم العوامل التى قد تثير المشاكل داخل المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى ، وقد يشترك معهما بشكل غير مباشر النقص فى الموارد المائية . والتركيز على إنتاج البترول والصناعات المتعلقة به فى جميع هذه الدول ، قد أدى إلى نمو ضخم في المدن والبلدان ، ذلك النمو الحضرى السريع ، شجع الميل الطبيعى لدى سكان الريف إلى مغادرتهم أوطانهم والانتقال إلى المدن بحثا عن عمل يدر عائدا كبيرا . ففى إقليم عسير فى الركن الجنوبى الغربى الخصب من المملكة العربية السعودية ، يوجد هناك مزارع مهجورة بالفعل ، وقرى بها عشرات المنازل الخالية . وتتناقص قوة العمالة الزراعية السعودية بنسبة ٩ر٠٪ فى السنة حسب التقارير الحكومية ، وفى نفس الوقت يعنى نصيب الفرد المرتفع من ناتج الدخل القومى ، أن هناك طلبا متزايدا على الطعام الفاخر – لحوم جيدة ، ودواجن ، الخ . ولكن بسبب الزيادة السكانية وقوى العمل المهاجرة ، فإن إنتاج المملكة العربية السعودية من الغذاء يميل نحو الهبوط . ففى عام ١٩٧١ ، كان يجرى إنتاج ٥٥٪ من غذاء المملكة العربية السعودية محليا : أصبح هذا الرقم فى الوقت الحالى أقل بكثير ، ويحتمل أن يكون قد هبط إلى ٣٠٪ .

تبذل المملكة العربية السعودية فى أحد المجالات جهودا ضخمة لكى تزرع ما تريد ، وفى عملية استخدامات المياه ستعانى الأجيال القادمة فى المستقبل من ورطة مؤكدة . ففى عام ١٩٧٠ ، كان إنتاج القمح السعودى ، الذى يزرع أساسا فى منطقة عسير ، وتحت ظروف جيدة من المطر وصل مقدارها ٥٠٠ مم ، ما يقدر بنحو ٢٦٠٠٠ طنا . ويصل الانتاج السعودى من القمح في الوقت الحالى ، على مستوى الدولة حوالى ٣ر٥ مليون طن . وقد يعتبر أغلى قمح فى العالم ، لأنه بالتأكيد القمح الأكثر تكلفة للمياه .

هذه الزيادة الملحوظة فى الإنتاج ، قد جاءت على حساب تكلفة نقدية وبيئية عالية ، والسعودية مثل مصر حاليا ، تستخدم أكثر من ٩٠٪ من مياهها فى الزراعة ، وفى منتصف الثمانينات كانت السعودية أكبر دولة مستوردة للغذاء ، بينما أصبحت فى عام ١٩٩١ ، سادس دولة فى العالم تصدر القمح ، فإنتاج القمح يدعم ماليا بدرجة كبيرة ، مع أسعار منتج فاق عدة مرات السعر العالمى ، والاستهلاك السنوى المقدر من المياه ، بلغ ثمانية بلايين مترا مكعبا . وتتحدث الأرقام عن القصة : ففى عام ١٩٧٢ ، خصصت المملكة العربية السعودية مبلغ ١٩٠ مليون دولار من أجل الزراعة ، وصل هذا الرقم فى الوقت الحالى إلى ٨٣ر١ مليار دولار . وفى الحقيقة ربما يكون الرقم أكبرمن هذا ، حيث لا يدفع المزارعون شيئا ثمنا للمياه التى يرون بها أراضيهم . وقد استطاع فقط دخل الحكومة الضخم من عائدات البترول أن يجعل الزيادة السنوية المتوسطة فى الزراعة تصل إلى ٦ر١٤٪ فى الفترة ما بين عام ١٩٨٠ و ١٩٩٠ . وقد كان معظم الإنتاج الزراعى متعلقا بإنتاج الحبوب التى زادت عشر مرات خلال ذلك العقد . وتصدر المملكة العربية السعودية حاليا حوالى مليونى طن من القمح زائدة عن حاجتها كل عام ، وتعتبر أيضا لديها اكتفاء ذاتى من التمر والبيض ، وفى القريب سيكون لديها اكتفاء ذاتى فى لحوم الدجاج ومنتجات الألبان والخضروات ، ولكن كل شىء يعتمد على المياه . وقد أظهرت الأحداث الأخيرة ، كيف يمكن تدمير هذا المورد الهش . فأثناء عملية عاصفة الصحراء ، كانت السعودية منوطة بتقديم المؤن لأكثر من نصف مليون جندى من القوات المشاركة فى عاصفة الصحراء ، فى الوقت الذى اضطرت فيه السعودية إلى اغلاق العديد من محطات إزالة ملوحة مياه البحر ، ولم تستطع المملكة الوفاء بالالتزامات المطلوبة منها . فكانت تشترى زجاجات المياه من جميع الدول المجاورة فى المنطقة ، وغالبا من بلدان بعيدة على البحر المتوسط ، وكانت التكلفة ضخمة ولكنها لم تكن كافية . وربما كانت ستواجه بما هو أسوأ من فشل العراق التى لم تستطع توفير مياه الشرب لجنودها الموجودين بالكويت . وكان الكثير من الجنود العراقيين يوقعون أنفسهم فى الأسر لأنهم لم يجدوا مياهاً ليشربوا .

إن برنامج زراعة القمح فى السعودية ، كان يكلفها دعما ماليا قدره واحد مليار دولار فى السنة ، ولكن الأسوأ من هذا ، هو الاستنزاف المأساوى لمصادر المياه ، بالرغم من استخدام أحدث الطرق عالية الكفاءة فى الرى . ويعترف الهيدرولوجيون فى السعودية ، أنهم يقومون فى بعض الأماكن باستخدام مياه جوفية من عصور جيولوجية عمرها ٣٠٠٠ عام ، ولا توجد فرصة لاستعاضة هذه المياه المستنزفة .

وللحصول على الزيادة الكبيرة فى إنتاج القمح ، اعتمدت السعودية أساسا على الخزان الجوفى الواقع على الحدود الأردنية - السعودية ، والاستخدام المسرف الذى أحدثته فى هذا الخزان الجوفى القديم الغير قابل للتجديد ، يعنى أنها سوف تستنزفه فى غضون عشرين سنة قادمة . وكانت إحدى نتائج هذا الاستنزاف ، هو ازدياد التوتر فى العلاقات بين الدولتين ، واحساس بالمرارة من جانب سكان عمان (حيث يجرى توزيع المياه بنظام الحصص) ، الذين يعتقدون أن المياه يجب أن تذهب إلى نظامهم الوطنى . ولا تبدد فى مشروعات ترى السعودية أنها جديرة بالاحترام .

بدأ إصرار السعودية على تشجيع إنتاج القمح منذ عام ١٩٧٣ ، عندما قاد الملك فيصل الاتجاه المحبذ لاستخدام « سلاح البترول » ، محتجا بذلك ضد ما رأه من تأييد الولايات المتحدة السافر لإسرائيل ، وازداد سعر برميل البترول من ٢ دولار إلى ١٢ دولار فى غضون شهور قليلة ، لإثبات قوة المنتجين الذى قاده العرب وشجعته إيران بحرارة . وهنرى كيسنجر الذى يعد واحدا من أبرز الدبلوماسيين فى العالم فى تلك الفترة تأكد من أن السعودية وبقية الدول الأخرى قد سمعت ما اضطر أن يصرح به : « إذا أرادوا أن يضربوا بسلاح البترول ، فسوف نضربهم بسلاح الغذاء » . وبالنسبة « للغذاء » أدرك العرب أن المقصود به هو القمح . وكانت الولايات المتحدة من أكبر دول العالم التى تزرع الحبوب وتصدرها ، فى حين كانت الدول العربية فى ذلك الوقت مضطرة لاستيراد القمح . فرغيف الخبز الطازج هو أساس الحياة اليومية بالنسبة لكل العرب ، والحكومة التى تفشل فى ضمان موردها منه ، سرعان ما تسقط بسرعة ، وكان الملك فيصل من أحكم ملوك السعودية جميعا ،

حيث طلب فى هدوء تام سياسة زراعية جديدة ، عن طريق إعادة توجيه بعض الاستثمارات الوطنية بعيدا عن الصناعة ، وتبنى إجراءات ليس من شأنها فقط الإبقاء على الناس فى أراضيهم ، بل وزيادة رقعة الأراضى الزراعية بنسبة ٢ر٥٪ ، حيث كانت المساحة المنزرعة فى السعودية تقدر بحوالى ٢ر٢٥ مليون كيلو متر مربع ، ولم تكن المياه هى المشكلة بالنسبة للملك فيصل : فمع ارتفاع عائدات البترول ، كانت توجد دائما الأموال الكافية لشراء ما يحتاجه . محطة إزالة ملوحة مياه البحر ؟ وهو كذلك ، ومحطة أخرى ، وأخرى ... وكان الملك فيصل فى كثير من الجوانب على حق ، فقد كانت محطات إزالة ملوحة مياه البحر فى عام ١٩٧٠ ، تنتج فى المملكة ما يقدر بـ ٢٣٠٠٠ متر مكعب فى اليوم ، وقد وصل إنتاجها حاليا إلى ٢ر٥ مليون متر مكعب من مياه الشرب فى اليوم . وقد تم اعتماد ميزانية ٢ بليون دولار لشراء محطات جديدة فى جدة والجبيل وينبع . وعلى مدى سنوات منذ عام ١٩٧٠ ، تم إنشاء ٢٠٠ سد لتجميع مياه المطر ، وتضاعف عدد الآبار إلى ٤٧١٧ بئرا ، ويوجد حاليا ١٣٠٠ خزان ، ويبدو أن اعتقاد الملك فيصل العميق بأن المال يمكن أن يشترى كل شىء هو اعتقاد صحيح : ولكن للأسف ، أنه ليس كذلك ، فعلى الرغم من كل الأموال التى أنفقت وكل الجهود التى بذلت ، وكل المنشآت وكل التنقيب عن الآبار ومحطات إزالة ملوحة مياه البحر الجديدة ، فالمملكة ما تزال تعانى من نقص حاد فى المياه ، وتضطر إلى التنقيب عن المياه الجوفية العميقة لزراعة قمحها ، وتزويد شعبها بمياه الشرب – مع أن ٩٤٪ فقط من السكان يحصلون على المياه من الصنبور .

على الرغم من السلوك السيىء الذى أحدثه استخدام السعودية للخزان الجوفى الواقع على الحدود السعودية – الأردنية ، فإن التفاوت فى القوى النسبية ، بالإضافة إلى العلاقات الودية الأساسية بين الدولتين ، يعنى من غير المحتمل أن يؤدى ذلك إلى صراع . لكنه قد تسبب فى إحداث شعور سيىء فى الأردن . فعمان العاصمة ، تعانى نقصا شديدا فى المياه ، حتى أنه بالإضافة إلى نظام توزيع المياه بالحصص العام ، يحدث فى بعض الأوقات أن تحصل بعض الضواحى المختلفة على مؤن يوم واحد فقط

طوال الأسبوع . وشعور الأردنيين برؤية مياههم التى تبدد ، بالإضافة إلى عدم رضاء السعودية عن الدور الذى قامت به الأردن خلال غزو الكويت ، قد أدى إلى برودة العلاقات بين الدولتين الجارتين .

وكما هو الحال فى جميع الدول التى تعتمد بدرجة كبيرة على رى الأراضى من أجل إنتاج الغذاء ، فإن السعودية بدأت تعانى من عواقب الاستخدام المكثف للأسمدة الكيماوية ، والقلوية المتكونة بسبب تركيز الأملاح فى معظم المياه التى تستخدمها . ويجرى حاليا تلافى المشاكل التى سببها الرى والضخ الزائد ، ويجرى رسم سياسة قومية تؤكد على صيانة المجارى المائية . ولكن حتى الآن لم يتم سوى إجراء ضوابط قليلة جدا فى المملكة ، والنتيجة هو وجود انخفاض كبير فى نوعية المياه المتاحة ، من خلال مياه البحر التى اختلطت بمياه الآبار الموجودة على طول السواحل .

وفى اليمن المجاورة للسعودية ، ساهمت بعض التنظيمات فى إحداث المشكلة : فقد صدر مرسوم يقضى بأن تحفر الآبار متباعدة عن بعضها مسافة ٥٠٠ متر ، وقد اعتبر المزارعون أن هذا تشجيعا لهم من الحكومة لحفر مزيد من الآبار ، بدلا من وضع القيود على حفرها ، حيث قاموا بحفر آبار كل ٥٠٠ متر مما أدى إلى استنزاف خطير للمياه . وهناك تنظيم آخر ، يشترط حفر الآبار فى سهل صنعاء ، بحيث يجب أن لا تتعدى ٥٪ من مساحة المنطقة ، وكانوا يتجاهلونه بصفة عامة ، وكانت النتيجة أن تم حفر ما بين ٢٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ بئر ، وقد هبط منسوب المياه الجوفية بدرجة خطيرة ، وفى الدولة المجاورة عمان ، التى لديها احتياطيات كبيرة من المياه ، فإن التشريعات التى سنتها تقضى بأن يدفع المواطنون غرامة عند حفر آبار غير قانونية . ولكن فى كلتاهاتين الدولتين ، كما هو الحال فى بقية دول شبه الجزيرة العربية ، لا تستطيع التنظيمات أن تغير من المشكلة الرئيسية التى يواجهونها : وهى أن السكان يتزايدون بمعدلات أكبر من الموارد المتاحة لهم .

الفصل التاسع

أحكام الصحراء القديمة والقانون الدولى

ظهر شخص وحيد فارع الطول يرتدى ملابسه السوداء وتتسم خطواته بالثقة والثبات ، وبدا متجسدا من السراب الذى كونه الحر الشديد ، الذى أحدثه تقابل وهج السماء مع الصحراء القاسية . وكلما تقدم فى خطواته البطيئة للأمام ، بدا عليه التوتر ، وتألقت عيناه فى بغض حتى وصل إلى البئر . وهناك وجد شخصا غريبا يبلل رأسه فى الماء لكى يروى ظمأه ، ثم يرفع بصره فى فزع مفاجئ . وإذ بضربة واحدة من سيف الرجل المتشح بالسواد تدق عنق الرجل الذى تبللت رأسه بالماء لأنه كان يأخذ أكثر مما يستحق من الماء وفسر الجلاد فعلته : « أنه يدنس بئرى » .

هذا المشهد مأخوذ من فيلم لورانس العرب ، ويستند إلى مرجع سابق فى «أعمدة الحكمة السبعة» ، وعلى الرغم من أنه حدث خرافى ، إلا أنه ما يزال تفسيراً مكتوباً لطبيعة الصحرء القاسية ، وتحذيراً واضحاً بأن المياه فى البيئة الصحراوية القاحلة القاسية لمنطقة الشرق الأوسط ، هى مسألة حياة أو موت . ويوضح المشهد أيضا ، القسوة المتصلبة للقوانين والأحكام التى نشأت من تقاليد وأعراف الصحراء .

إن أى رجل ظامئ لا يستطيع أن يروى ظمأه من بئر رجل آخر إلا من خلال أعراف متبعة ومعمول بها : فإذا دلى بدلوه داخل البئر ، يصبح الماء الموجود بالدلو ملكه ، ولكن عليه ألا يغمر نفسه بالماء داخل البئر حتى لا يلوثه .

ظل تاريخ الأراضى الصحراوية فى منطقة الشرق الأوسط مركزا لقرون طويلة على الآبار والمجارى المائية ، عندما كانت القبائل تبحث لقطيعها عن العشب وعندما كان يرتحل تجارها من بئر لأخرى ، خلال اكتشافهم لطرق القوافل العظيمة . وفى هذا القرن ، فالعرب والأتراك ، وتورط من حين لآخر البريطانيون ، والألمان والمصريون ، واليهود فى الصراع من أجل السيطرة على الآبار الموجودة بالطرق الصحراوية ، ليقرروا نتيجة الحرب العالمية الأولى فى الصحارى العربية الشديدة الجفاف .

ومرت ثمانون عاما على هؤلاء الأعداء القدامى ، وهم لا يزالون يتقاتلون على مصادر المياه التى تتضاءل بسرعة ، على الرغم من أنهم أصبحوا الأن مزودين بأسلحة الدمار ، بفضل الثراء الذى جلبه البترول - تلك الثروة التى عمادها الرئيسى المياه . فالذى يستطيع أن يتحكم فى المياه أو فى توزيعها ، يستطيع أن يهيمن على الشرق الأوسط وعلى كل ثرواته .

ويوضح المشهد السينمائى عند البئر حقيقة أخرى ، وهى أن الماء لا يمكن أن يمتلك ، والذى يمكن امتلاكه فقط هى طريقة نقله أو توزيعه . وعندما ينشأ هناك نزاع . يصبح الماء نفسه حينئذ سلعة استراتيجية ، يمكن إنكارها عن العدو ، أو تلويثه بطريقة ما لا يستطيع أن يتصورها ساكن الصحراء . وأحيانا ، كان يمكن أن يدمر حضارة بأكملها بتخريب نظام الرى ، كما فعل المغول مع الفرس ، أو ما يفعله العراقيون اليوم فى شط العرب . وفى أوقات السلام - أو عدم الحرب ، التى تعتبر هى حقيقة الشرق الأوسط اليوم - هناك قوانين أخرى ، واليوم تنشأ مجموعة من المعايير ، يجرى تطويرها ببطء لكى تكمل الأعراف التى ظلت قائمة منذ عقود طويلة ، والتى تنظم فى مجملها طريقة المشاركة فى الموارد المائية ، وعندما فشل النظام ، كما كان يحدث فى الغالب ، فقد أدى إلى صراع دموى ، لكنه كان على مستوى محدود بين القبائل أو بين القرى . غير أن خريطة الشرق الأوسط قد تغيرت ، فقد أصبح للقبائل رايات وأعلام وحدود سياسية ، ولم تعد الأعراف والقوانين التى نجحت فى الماضى فى ضبط المشاركة فى المياه بين أبناء العمومة والقبائل التى تربطها أواصر الدم تصلح اليوم عندما أصبح لأبناء العم دولا ذات سيادة .

إن الطلب المتزايد على المياه من أجل الزراعة والملاحة النهرية والاستخدامات الآدمية والبلدية فى السنوات الأخيرة ، لم يقابله زيادة مناظرة فى الاهتمام من جانب الخبراء والأكاديميين فى حقل العلاقات الدولية . والقليل من هؤلاء الذين أقحموا أنفسهم فى المشاكل الجديدة ، سرعان ما اكتشفوا أنها مسألة وقت ، حتى يصبح الماء ذو قيمة بالنسبة للعديد من المجتمعات والأمم فى مناطق متفرقة من العالم - ولا يعد الشرق الأوسط المنطقة الوحيدة فى العالم التى تحدث بها الصراعات والأزمات المائية ،

لكنه المنطقة التى يحتمل أن يكون الصراع على الماء على رأس مشاكلها ، ونظرا لأن تاريخ المنطقة حافل بالحروب ، بالإضافة إلى النزاع على الحدود ، ومع وجود البترول ، جعل من الحاجة إلى عقد اتفاقيات دولية مسألة أكثر الحاحا . على الرغم من أن التاريخ لا يجعلنا واثقين من أن القوانين الدولية يمكن أن تجنب المنطقة ويلات الحروب . ولتعقيد الأمور ، فعلى الرغم من أن المنطقة تعامل بصفة عامة على أنها وحدة واحدة ، فإنها مليئة بالقيم المتناقضة ، بدءا من أعراف البدو المقيمين بالصحراء ، إلى أفكار رعاة الأغنام فى السهول والمزارعون وسكان المدن فى المناطق الغنية بالمياه : فقد تأصلت القوانين المحلية والإقليمية ، بغض النظر عن الشكل العصرى الذى تتسم به ، على قيم نبعت من الأديان والأعراف الإجتماعية ، ونتيجة لذلك ، كانت غالبا ، قوانين أكثر تشددا من القوانين القاسية التى سنتها الدولة . وغالبا ، ما تتصارع إحدى مجموعات القوانين العرفية مع مجموعة أحدث من القوانين والتنظيمات التى فرضها على الدولة الحكام المستعمرين ، وبعد ذلك ، يجرى تعديل هذه القوانين من خلال الكيانات الجديدة التى نشأت مؤخرا . أحد الأمثلة على ذلك ، تلك القوانين المطبقة حاليا فى الضفة الغربية ، حيث تفاضل قوات الاحتلال الإسرائيلى ما بين تطبيق القوانين العثمانية أو القانون الأردنى ، أو الأوامر العسكرية الجديدة ، ذلك الأمر الذى يضاف إلى عبء الاحتلال ويعمق شعور الفلسطينيين بالاضطهاد . وهم يعتقدون – بناء على دليل واضح – أن المحتلين الإسرائيليين يستغلون مجموعة التنظيمات المتاحة لديهم لحرمان الفلسطينيين من حقهم العادل فى المشاركة فى المياه . ويقول المستشار القانونى ، الدكتور أنيس القاسم : « تخصص أحد القوانين لكل فلسطينى فى الضفة الغربية بأن يستخدم أقل من خمسة عشر حوض استحمام (بانيو) طوال العام ، فى حين تسمح قوانين أخرى لجيرانهم المستوطنين غير الشرعيين من اليهود بأن يملأوا حمامات سباحتهم من نفس مصدر المياه التى يشتركون فيها مع الفلسطينيين . »

وتعكس الخلافات بين الدول ، نفس الحالة ، حيث يسعى القوى جاهداً لفرض إرادته على الضعيف . فبدون اتفاقيات للمشاركة فى المياه ، تستطيع إحدى الدول أن تتحكم فى تدفق المياه للدول الأخرى ، مثلما فعلت تركيا مع سوريا والعراق فى يناير

عـام ١٩٩٠ ، عندمـا أوقـفت جـريان نـهر الفـرات لكى تملأ سـد أتاتورك . وفى نفس الوقت ، تلقت القاهرة تقارير ، تفيد بأن إسرائيل كانت تساعد إثيوبيا فى إنشاء سدود على النيل الأزرق ، وتهدد بذلك بخفض مناسيب المياه التى تصل إلى مصر . وفى كلتا الحالتين ، لعبت الدبلوماسية دورها وتم السيطرة على الموقف في سلام – فى الوقت المناسب . فى حين أن احتمال الصراع لا يزال موجوداً هناك ولم يختف .

فى نهاية عام ١٩٩٢ ، أعلن القاضى ، الدكتور عوض المر ، قاضى المحكمة الدستورية العليا المصرية موقف بلاده : « لا يوجد قانون دولى متصلب .. يمكن أن يطبق بالتساوى على كل الدول الواقعة على ضفاف حوض النهر . نفس القاضى ، الذى يعتبر من أعلى دائرة قضائية في مصر ، سئل عن المساعدة الخارجية – أى المساعدة الإسرائيلية – التى تقدمها إسرائيل لإثيوبيا لبناء السدود على النيل الأزرق . وقد تركت إجابته بعض الشك فى الأسلوب الذى يفسر به القانون الدولى عندما يتعلق الموضوع بالنيل . قال القاضى : « إن مصر لن تتحمل أو تقبل إنشاء أية مشروعات من شأنها أن تؤثر على تدفق النيل ، أو على مقادير المياه التى تخص الجزء المصرى من النيل » .

وبنفس الأسلوب ، فرض الأتراك تفسيراتهم القانونية على الموقف ، عندما ادعوا بأن نهر الفرات هو نهر تركى ينبع من داخل الحدود التركية . ويقول أحد المسئولين الذى يتبنى الاتجاه الذى وضعه سليمان ديميرل : « إننا لا نسأل العرب ماذا يصنعون بالبترول الموجود بأراضيهم ، ولذلك ، لايجب أن يسألونا عما نفعل بالمياه داخل أراضينا».

بالإضافة إلى تقليل خطر الصراع ، فإن هناك سببا أخر فى الوقت الحالى لتنظيم استخدام الموارد المائية . فالموضوعات البيئية تملى الحاجة الملحة لموازنة الاستخدام الأمثل للموارد المائية مع الاهتمام بالبيئة ، بالاضافة إلى ادخار الموارد من أجل المستقبل . والقوانين الدولية مطلوبة من أجل حماية المياه الطبيعية من إفراط البشر ، ومن أجل حماية المناطق القريبة ، فالمشروعات الموجودة فى المناطق الهامة فى أعالى الأنهار الدولية ، يمكن أن تؤثر بدرجة كبيرة على الدول الواقعة على مصب النهر .

وعلى سبيل المثال ، فإن المشروعات التركية والسورية على نهرى الفرات ودجلة ، سوف تؤثر على كمية وجودة ونوعية المياه التى تصب فى الخليج الفارسى (العربى) ، وبالتالى ستؤثر على بيئة الدول الواقعة جغرافيا خارج حدود النهرين .

تجذب استخدامات المياه ، فى الوقت الحالى اهتمام رجال القانون الدولى ، وهم الفئة التى ستحدد احتمالات القضايا الجديدة . فهناك الكثير الذى يمكن عمله : فليس هناك سياسة دولية بشأن المشاركة فى المياه بين الدول وبعضها ، على سبيل المثال ، والتى تترك للمحاكم الدولية تقررها بناء على الحجج القانونية ، وإذا لم يتم حل المشكلة ، وهو فى الغالب الذى يحدث ، تترك القضية للجيش لكى يتخذ فيها القرار فى الشرق الأوسط .

إن المحاولات التى تقوم بها جمعية القانون الدولى ولجنتها المتخصصة من قبل الأمم المتحدة لدراسة مسألة المياه بين الدول وبعضها ، تعتبر حديثة تماما ، حيث ترجع جهودها الأولى إلى مؤتمر هلسنكى عام ١٩٦٦ . وفى الشرق الأوسط ، كانت المحاولة الأولى الجادة للتنظيم ، هى خطة جونستون ، التى طالبت بإشراف دولى دائم على حوض نهر الأردن ، وتشمل المشاركة فى المياه ، الموافقة على المشروعات الجديدة وفض المنازعات . ويرجع الفضل للاهتمام بالموضوع إلى البنك الدولى ، الذى تم تأسيسه بعد الحرب العالمية الثانية ، من أجل تطوير طرق فعالة ومنطقية لاستغلال المصادر الطبيعية ، وبنهاية عام ١٩٩١ ، أقرض البنك ١٩ مليار دولار لأغراض الرى والصرف ، و ١٢ مليار دولار لتوفير المياه والصرف الصحى ، وحوالى ثلاثة مليارات دولار من أجل مشروعات القوى الكهربائية - المائية ، وتعتبر مبالغ كبيرة ، إذ تمثل فى جملتها ١٣٪ من جملة إقراض البنك . ويقول مسئولو البنك ، أنهم يعتقدون إن مثل هذه الأنشطة المتعلقة بالمياه ، سوف تزداد - حيث توضح دراستهم التى يعترف بأنها دراسة شاملة ودقيقة - ان اثنين وعشرين دولة لديها مصادر مياه متجددة ، تعطى أقل من ١٠٠٠ متر مكعب للفرد ، وهو المستوى المقبول الذى يحدد نقص المياه . ويدعى بأن البنك الدولى ، قد وضع من خلال ممارساته أسس القوانين والمبادئ التى تحكم المعاهدات والاتفاقات بين الدول المشاركة فى مجرى مائى ، وأن عمله يجب أن يكون قاعدة هامة لتطوير القانون الدولى .

وقد تم تطوير قوانين البنك الدولي ، نتيجة ضرورة اقتصادية : حيث كان على البنك أن يتأكد من أنه يوجد عائد مناسب من استثماره حتى يقوم بالإقراض ، وكان مضطرا للتأكد من وجود مصادر مائية لتنفيذ المشروع . وصرح جاى لى موانج ، أحد كبار مستشارى البنك فى مجال الزراعة والموارد المائية للكريستيان ساينس مونيتر فى عام ١٩٩٠ : « إننا لا نستطيع أن نقدم التمويل ، إلا إذا كانت هناك اتفاقية بين العديد من الدول » .

وتمت صياغة أول خطوط ارشادية إجرائية لموظفى البنك الدولى فى عام ١٩٥٦ ، فى الفترة التى كان يرسم فيها جونستون بالشرق الأوسط خططه الطموحة ، بينما كان الأمريكيون - مع إصرار البريطانيين - يضغطون على البنك لرفض الطلب المصرى لتمويل السد العالى بأسوان . وكانت سياسة البنك فى عام ١٩٤٩ ، هو تجنب إعطاء القروض للمشروعات التى تنطوى على نزاعات على المياه ، ولكنه وجد انه لا يستطيع أن يرفض جميع الطلبات المقدمة إليه . وكان أحد الاختبارات هو نظام اندس (Indus System) ، حيث رغبت الهند فى بناء سد باكرا (Bhakra Da) ، ومشروع ناجال ، فى حين رغبت باكستان فى إنشاء قناطر سند السفلى . لذا ، فلكى يعطى البنك القرض ، انتقل إلى طلب اتفاقية بين دول الحوض بشأن استخدام مياه الأنهار الدولية ، قبل النظر فى تمويل أى مشروع . وطبقت نفس المعايير مع مصر والسودان عام ١٩٥٦ ، ومع سوريا وتركيا عام ١٩٥٠ .

وكما أظهر التاريخ ، فإن هذه السياسة يمكن أن تنجح ، إذ لم تجد الدولة أية وسيلة أخرى لتمويل المشروع سوى البنك الدولى . ومن الناحية العملية ، فقد اتجهت مصر إلى الاتحاد السوفيتى ، ولم تبد اهتماما بالبنك الدولى ، عندما ووجهت بالحاجة إلى الوصول إلى اتفاقية مع جيرانها ، فى حين اعتمدت إسرائيل على التمويل من مصادر يهودية غريبة لإنشاء ناقلها مياهها الوطنى المثير للجدل . وفى فترة الثمانينات، ألحقت تركيا ضررا كبيرا باقتصادها بتمويلها مشروع تطوير نهر الفرات ، بدلا من محاولة التفاوض مع سوريا والعراق - وساعدت أيضا على إشعال أحداث الحرب الكردية .

وواجه البنك أيضا ورطة ، عندما كان تطوير المشروعات لا يمكن أن يدعم ، إلا بعد أن تقوم وكالات القانون الدولى بفض النزاع . وأحد الأمثلة على ذلك ، مشروع الغاب فى سوريا عام ١٩٥٠ ، الذى كان يتضمن على تجفيف منطقة مستنقعات مساحتها ٣٢٠٠٠ هكتار ، وتحويلها إلى أرض مروية ، وتحويل ١٣٠٠٠ هكتار أخرى من نظام الرى بالمطر إلى نظام الزراعة المروية . وتوصل البنك إلى أربعة أساليب مختلفة :

١ - التعامل مع النهر وحوضه كوحدة واحدة والتعامل مع المشروعات فى حالة ما إذا كانت جزءا من مخطط شامل .

٢ - أخذ موافقة كل الدول الواقعة على حوض النهر .

٣ - اتباع مبدأ الاستخدام المتبع ، والاعتراف فقط بالحقوق المكتسبة .

٤ - اتباع أسلوب مرن ، ومعاملة كل مشروع بناء على مميزاته وتأثيراته الظاهرية .

وفى هذه الحالة تبنى البنك الأسلوب المرن ، وبذلك أرسى سابقة هامة ، لم تساعد البنك فقط فى إرساء خطوطه الارشادية ، ولكنها يمكن أن تستخدم كنموذج للاتفاقيات التى تبرم فى المستقبل ، وفى حالة وصول البنك إلى قرار تمويل المشروع ، كانت لديه ثلاثة اعتبارات محل اهتمامه : أن لا يوجد تهديد يقع على المشروع من دول المنبع المشتركة فى حوض النهر ؛ لا تستطيع دولة المصب المشتركة فى حوض النهر التقدم بشكوى احتجاج فعلية ضد البنك ، تدعى فيها أن المشروع سيسبب ضررا لاستخداماتها الحالية . وكان البنك مصمما على عدم السماح لأى دولة مجرى مائى أخرى بأن تعترض على المشروع ، وحتى يتأكد من ذلك ، قام بإجراء دراسة شاملة للأوجه الفنية والقانونية ، حتى يستطيع أن يكون قادرا على تقديم نصيحة معلوماتية ، بأن الاحتجاجات غير الواقعية سوف ترفض . والنتيجة التى توصل إليها البنك ، هى أنه لا توجد أخطار حقيقية على المشروع من دولة منبع مشتركة فى الحوض ، وأن المشروع أفاد دول المصب فى وادى النهر عن طريق التحكم فى الفيضانات الشتوية ، وأنه سيوفر كمية من مياه الصيف على أرض المنطقة التى سيجففها المشروع .

كان هناك فى ذلك الحين تأجيل طويل دام لثلاثة عقود قبل أن يأتى الإسهام الإيجابى التالى ، وجاء هذه المرة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ففى الخامس عشر من ديسمبر عام ١٩٨٠ ، صوت أعضاء الجمعية العامة على قبول القرار ١٦٣/٣٥ ، الذى مهد الطريق امام لجنة القانون الدولى (ICL) ، لوضع مسودة تشريع ، ينظم الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية ، وتقدمت اللجنة للجمعية العامة بمسودة من سبعة عشر مادة ، والتى لا تزال تتعرض للمناقشة والتعديل . وهذا لا يدعو للدهشة ، حيث كان الغرض من هذه المسودة هو تنظيم استخدام المياه من الموارد المشتركة ، وضمان الاستخدام العادل ، وتنظيم المشاركة ، وتبادل المعلومات ، وحماية البيئة ، وتقليل التلوث ، وادارة المشروعات المائية ، وتقديم معايير قانونية أساسية للتحكم فى تدفق الأنهار، وضمان أمن المياه والمنشآت الهيدروليكية ، وفض النزاعات على المياه وتقليل احتمالات نشوء نزاعات جديدة .

ومثلما حدث مع البنك الدولى ، واجهت خبراء لجنة القانون الدولى (ICL) ، صعوبات سياسية وقانونية وفنية . وكانت هناك على سبيل المثال ، مشكلة التعريفات (جمع تعريف) ، أى ايجاد تعريف يحدد أو يعرف بدقة مجرى مائى يعبر الحدود بين الدول ، هو التطبيق العملى . فقد تم تسميته : " المياه المتاخمة " " الغير قومى " التخمه " أو الحد " المتعاقب " أو العابر للحدود" أضف إلى كل هذا بعض المفاهيم والكلمات المستخدمة فى وصف الأنهار ، التى يمكن أن تشير فى نفس الوثائق السياسية أو القانونية المتعلقة بها إلى نفس المجرى المائى : «حوض النهر» ، «حوض الصرف» ، « نهر دولى » ، « نظام نهر » ، «المياه الدولية » ، « نظم المياه الدولية » ، فلا تزال تستخدم كل هذه المصطلحات ، خصوصا عندما يتنازع طرف أو أكثرمن الأطراف فى مواقف يحاولون من خلالها خلط الأمور . وعلى الرغم من ذلك ، نجحت لجنة القانون الدولى فى مؤتمرها الحادى والخمسين الذى عقد فى هلسنكى عام ١٩٦٦ ، فى إقرار المصطلح ، حوض الصرف « drainage basin » وأعلنت أن أى « حوض صرف دولى ، هو منطقة جغرافية ممتدة عبر دولتين أو أكثر محدد بقسم للمياه (خط وهمى يتبع أعلى النقاط التى تفصل بين حوضى تصريف) ، لنظام الأنهار ، بما فيه المياه السطحية والجوفية ، التى تتدفق نحو نهاية مشتركة ، ويعتبر هذا فى حد ذاته تقدم .

وعندما جاءت اللجنة إلى مسألة الطبقة الحاملة للماء الجوفى (aquifers) ، التى لا يمكن تحديد حدودها بسهولة ، كان وصف المصطلح أيضا أكثر تعقيدا . لأن العديد من مناطق الحدود فى الشرق الأوسط مناطق متنازع عليها . وحتى لو أمكن صياغة اتفاقية ، فمن الصعب رؤية كيفية تنفيذها ، أو كيف يمكن وضعها موضع التنفيذ .

ومسودة المعاهدة المتكونة من سبعة عشر مادة ، التى تعرف أيضا بمبادئ هلسنكى لاستخدام الأنهار الدولية (HPUIR) ، كانت خطوة متقدمة للأمام ، وقد رأى العديد أنها نقطة بداية مفيدة ، يمكن منها تطوير قانون دولى للأنهار العابرة للحدود والمجارى المائية ، حيث أجملت موادها القواعد القانونية الموجودة بالفعل والتى قبلتها العديد من الدول . ومع ذلك ، فقد كان هناك أيضا نقدا فيما لم يتم إحتوائه ، وبخاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط . فمن الاهتمامات المتجاهلة ، كانت مسألة قانونية تحويل المياه خارج حوض النهر ، كما فى حالة إسرائيل مع نهر الأردن أو الليطانى أو اليرموك ، وعرض مصر بإعطاء حصة من مياه النيل لإسرائيل ، ومخطط تركيا لبيع مياه نهر الفرات لإسرائيل والأردن ودول الخليج ، أو اقتراح باكستان لنقل المياه عبر البحر إلى دولة الإمارات المتحدة . وفشلت المعاهدة المقترحة أيضا فى تقديم خطوط ارشادية بشأن المشاركة فى تكلفة جمع البيانات الدولية ، والمشاركة فى المعلومات أو تنظيم التعاون فى ضبط انسياب النهر .

ومبادئ هلسنكى لاستخدام الأنهار الدولية (HPUIR) كانت مبنية بالتالى على أربعة مبادئ أساسية من القانون الدولى ، تم قبولها أثناء الدورة الثامنة والأربعين لجمعية القانون الدولى فى سبتمبر عام ١٩٥٨ فى مدينة نيويورك . ونصت هذه المبادئ الأربعة على :

* يجب أن يعامل كل نظام للأنهار والبحيرات ينتمى لحوض صرف واحد كوحدة متكاملة واحدة ، وليس كأجزاء منفصلة .

* إن لم يتفق فى معاهدات منفصلة أو اتفاقات ، فلكل دولة واقعة على نظام النهر الحق فى نصيب معقول ومتساو فى الاستخدامات المفيدة لمياه حوض الصرف .

* يجب أن تحترم الدول المشاركة فى الحوض الحقوق القانونية للدول الأخرى المشاركة فيه .

* يتضمن التزام الدول المشاركة فى الحوض باحترام حقوق شريكاتها الالتزام بمنع الآخرين ممن تتحمل مسئوليتهم وفق قواعد القانون الدولى من انتهاك الحقوق القانونية لباقى الدول المشاركة فى الحوض .

لم تصبح الخطوط التوجيهية هذه قانونا تشريعيا ملزما ، يمنع أى معتد محتمل من اغتصاب أى مصدر مائى ، ولا أمكن استخدامها فى نزع فتيل الصراع المحتمل على المياه . وأصبحت قواعد هلسنكى ، قواعد مفيدة فقط فى فض بعض المنازعات ، فى حالات اختبرت قانونيا ، وربما تكون أثرت على بعض الأطراف الذين كانوا يهتمون بالفعل بتشكيل اتفاقات ثنائية أو متعددة بشأن استخدام مصادر المياه المشاركة ، وتعتبر المشاكل القانونية ضخمة ، ولاترجع فقط إلى حذلقة استخدام المصطلحات القانونية ، إذ توجد اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية ، بالإضافة إلى تلك الصعوبة الضخمة المضافة إلى التفسير الدينى لقوانين المياه ، خصوصا فى الدول الإسلامية .

ومع انعقاد الدورة الثالثة و الأربعين للجنة القانون الدولى فى يونيو عام ١٩٩١ ، زادت بنود مسودة المعاهدة المقترحة بشأن الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية ، من سبعة عشر مادة فى عام١٩٨٠ ، إلى اثنين وثلاثين مادة . وقد رأى رجال القانون الدولى ، ومن بينهم العديد من رجال القانون الاوسط أن هذا يعتبر علامة نجاح فى المهمة التى خولتهم إياها الامم المتحدة من قبل فى عام ١٩٧٠ وكالمعتاد انتقلت البنود خلال سكرتارية الامم المتحدة إلى الدول الأعضاء ، من أجل التعليق أو إبداء الملاحظات عليها . وعند وقت إعداد هذا الكتاب ، لم تستجب لهذه البنود سوى أقل من عدد أصابع اليد الواحدة – ولا يوجد بالطبع أحد من هؤلاء من دول منطقة الشرق الأوسط .

كانت أحد الظواهر الهامة ، هو التغير فى توكيد المسودة بمضى الزمن ، من خلال المسئولين الذين كانوا يعكسون عادة اهتمامات دولهم . كانت تتضمن المسودة على مبدأين متنافسين : يشير الأول إلى حق دولة الحوض فى استغلال عادل ومعقول ،

كما نص عليه فى البند الخامس والسادس . والمبدأ الثانى ، هو التزام كل دول الحوض " بألا تحدث ضررا من الممكن إدراكه " خلال استخدامها للمياه ، كما نص عليه البند السابع . وليس من المثير للدهشة ، كان المبدأ الأول أكثر أهمية بالنسبة للدول الواقعة عند منبع النهر ، فى حين أن دول المصب ، أو الدول التى طورت أولا ، أكدت على المبدأ الثانى ، حيث تبعا للوجهة التاريخية ، فإن دول الحوض الواقعة فى المصب – خصوصا الدول القريبة من البحر ، كانت أكثر تطورا تكنولوجيا ، وديموجرافيا واقتصاديا عن دول المنبع ، ومن الأمثلة على ذلك من دول المصب ، مصر والعراق .

ولوحظت هناك سمة أخرى ، وهو المبدأ الثالث الذى يستطيع أن يعبر الفجوة الضخمة التى أحدثتها التناقضات الموجودة فى المبدأين المتناقضين : " الالتزام العام بالتعاون للحصول على الاستغلال الأمثل والحماية الكافية للمجارى المائية الدولية " ، كما أشارت إليه المادة الثامنة – ولما كان التعاون فى الشرق الأوسط ، لايزال أملا وليس حقيقة ، فمن غير الطبيعى إلا أن نستنتج أن العلاقة بين الالتزام الأول والثانى ، أى الاستغلال العادل ومنع الضرر الممكن تداركه ليست خالية تماما من الجدل والخلاف .

ودولة مثل الأردن ، باعتبارها دولة منبع بالنسبة لاسرائيل ، فمن الواضح أنها ستستفيد أكثر من المسودة التى تعطيها الأولوية فى الاستغلال العادل لمجرى مائى كنهر الأردن . ومع ذلك ، فإن رجال القانون الدولى والهيدرولوجيون بالأردن ، يبتهجون من التأكيد الحالى على منع الضرر الممكن تداركه . وقال أحد رجال القانون الأردنيين ، الذى يعتبر أحد مستشارى الملك حسين : « نحن سعداء بالشقيقة الكبرى مصر التى سوف تكون أول المستفيدين من تطبيق بنود القانون الدولى » . هكذا كان المنطق الغربى ، الذى وضع مصلحة أحد الأطراف فى المقدمة ، يبدو أنه أحدث أسى عميق فى الشرق الأوسط ، هناك قليل من الشك فى أن إسرائيل ستستخدم المبدأ لمنع الأردن من تطوير مشروعاته التى تؤثر على نصيب إسرائيل من المياه . فى حين أن ذلك سوف يعطى الأردنيون بالتساوى الحق فى نقض هذا المبدأ مع سوريا . والذى يدور فى أذهان الأردنيين حقيقة معقدة جدا ، فهم يعتقدون أن « منع الضرر الممكن

إدراكه » سوف يمكن مصر من منع إثيوبيا فى التدخل فى النيل الأزرق . ربما بالإضافة إلى هذا ، إن اكتمال قناة جونجلى ، سوف يمكن مصر من إحياء فكرة تحويل نسبة ١٪ من حصة مصر من النيل سنويا إلى فلسطين واسرائيل . وتبعا لاعتقاد الأردنيين ، فإن هذا سوف يحل فى النهاية مشكلات وادى الأردن ومشكلات سكانه ، من الفلسطينيين ، والإسرائليين والأردنيين على حد سواء .

ومع ذلك فالاهتمام الرئيسى فى الشرق الأوسط هو ادراك أن التنظيمات والتوصيات التى تسنها لجنة القانون الدولى التابعة للأمم المتحدة ليست ملزمة ، وأن هناك قدر كبير من التخبط فيما يختص بتفسير ومعنى حقوق المياه ، خصوصا ، إذا كان هناك استخدام دولى للمياه لمجرى مائى واحد ، سواء كان نهر أو مياه جوفية ممتدة عبر الحدود القومية . وسلم أعضاء لجنة القانون الدولى ، بإن الصراع بين الالتزامات ، يجعل من المحتم أن تتوفر بعض المرونة فى استخدام القوانين التى تعطى دافعا نحو المفاوضات بين الأطراف المعينة – وهى نتيجة متشابهة جدا لما تم التوصل إليه البنك الدولى من قبل . وحتى وقتنا هذا فإن الدولة الأقوى فى الشرق الأوسط تنظر إلى مسألة المفاوضات على أنها وسيلة للإبقاء على الوضع الراهن (status quo) للأبد أو تأجيل المتعذر اجتنابه بشكل غير محدد ؛ وتنظر إليها الدولة الضعيفة على أنها وسيلة للفت انتباه العالم إلى أزمتها ، على أمل أن يتغير الوضع الراهن فى صالحها يوما .

قال نابليون ، القائد الفرنسى الشهير ذات مرة : « ان المعاهدات عادة ما تحذف أكثر مما تحتوى » . وفى المسودة الأخيرة للجنة القانون الدولى ، المتكونة من اثنين وثلاثين مادة ، كان هناك بالتأكيد بعض البنود المحذوفة . إحداها هو تحويل المجرى المائى خارج حوضه الطبيعى ، مثل نقل إسرائيل لمياه أعالى نهر الأردن عبر خطوط المواسير إلى صحراء النقب . وهنا انتقاد أخر وجه إلى المسودة الأخيرة ، هى أنها لم تخصص بعض الأدوار النشطة للمنظمات القائمة ، لإقناع دول الحوض بتنفيذ التوصيات بناء على المعلومات المتبادلة ، والتى تعتبر ضرورية للمساعدة فى إعداد التجهيزات من أجل تجنب الفيضان أو الجفاف . والانتقاد الثالث ، هو نقص التدابير الاحتياطية للتعامل مع المنازعات المتعلقة بالمياه الجوفية المحصورة . وفى المادة الثانية

تعرف المجرى المائى على أنه « نظام من المياه السطحية وتحت الأرضية ، الذى يشكل وحدة بمقتضى هذه العلاقة الطبيعية ، ويتدفق نحو نهاية مشتركة» ، ولم تشر المسودة إلى مصادر المياه المحصورة (confined water sources) على الإطلاق . ومع ذلك ، فقد تؤدى هذه المسائل إلى صراع فى ظل الظروف الجافة القاحلة بالشرق الأوسط والمصريون ، على سبيل المثال ، مستائين تماما من خطة العقيد معمر القذافى من أجل مشروع نهره العظيم● حيث أنهم يخشون من أن نقص الدراسات الجادة التى قام بها الليبيون ، قد تؤدى إلى إلحاق أضرار كبيرة بمستودع مياههم الأرضى الغربى، وعلى نحو مماثل ، اتهم وزير الزراعة الأردنى ، فى نوفمبر ١٩٩٢ ، المملكة العربية السعودية من الاستغلال المفرط لمستودع المياه الأرضى المشترك الذى يعبر الحدود أسفل أراضى الدولتين .

إن عدم وجود تفسير واضح للقانون الدولى فى مناطق الصراع على المياه فى الشرق الأوسط ، سوف لا يساعد إلا على تفاقم الموقف والوضع المتوتر بالفعل ، وعلى دوام الاختلالات القائمة فى استغلال المياه – وهذا يرجع فى الغالب إلى بعض الدول التى تملك الهيمنة العسكرية والسياسية . وهكذا ، فإن دول المصب لا تستطيع أن تتحدى التفوق العسكرى لدول المنبع ، كما فى حالة العراق وسوريا تجاه تركيا ، وتستخدم دول المصب القوية جيشها ، ربما من أجل الحصول على أكثر من نصيبها العادل من المياه المتاحة ، وتوحى بشكل منتظم على أنها قد تتخذ موقفاً من شأنه أن يهدد استقرار دول المنبع ، إذا ما حاولت تطوير مشروعاتها الهيدرولوجية على المجرى المائى المشترك : إسرائيل ضد الأردن ولبنان وسوريا وفلسطينيو الضفة الغربية ؛ مصر ضد إثيوبيا والسودان .

وسترى الدول الضعيفة عسكريا وسياسيا ، التى قد تشعر بأن العالم قد تجاهل مشاكلها أن مصادر مياهها تتناقص ، نتيجة الاستخدام غير العادل من دول الجوار القوية . وفى نفس الوقت ، يتزايد عدد سكانها ، والذى قد يؤدى فى النهاية إلى وقوعها فى أزمة ، لا تستطيع الهروب منها إلا بربط موضوع المياه بشئ آخر ، قد يدفع إلى التدخل الدولى . وبذلك تجبر القوى العظمى العالمية والمنظمات الدولية فى النهاية على

التدخل من أجل اجراء تسوية شاملة فى الشرق الاوسط تشمل كل الموضوعات بما فيها المياه .

ومن خلال برهان مبسط ، فالدول التى ليست فى وضع لإجبار جيرانها الأقوياء على الوصول إلى تسوية عادلة فى استخدام المياه ، قد تبدأ بشن حرب تضع المصالح الغربية فى خطر ، وتجبرها مرة أخرى على التدخل . وحيث أنها لا تستطيع أن تكسب حربا بمفردها ضد الدولة الجارة التى تهدد مواردها المائية ، فإن هذه الدول تخلق وضعا متأزماً يؤدى إلى صراع إقليمى شامل . وبالنسبة لهذه الدول الضعيفة ، فإنها تأمل فى تحقيق هدفين : أولهما ، لضمان حلفاء لها ضد الدولة الجارة القوية ؛ ثانيا ، لفرض حربا على المجتمع الدولى ، والتى تؤدى إلى وضع المسائل المائية فى جدول الأعمال من أجل الاستقرار الشامل .

جاء أحد الأمثلة من هذا القبيل ، عندما طلبت اثيوبيا من إسرائيل المساعدة فيما تبين أنه مشروع لبناء سدود على النيل الأزرق . وسوف يقلل التورط الإسرائيلى من خطر هجوم مصرى على المشروع ، حيث يخشى المصريون من التضحية بفترة سلام مع الاسرائيليين دامت لخمسة عشر عاما . وهناك مثال آخر ، وهى السياسية الحالية للنظام الأصولى فى السودان ، الذى يأوى ويساعد نشاط المتطرفين الاسلاميين فى جنوب مصر . وتعتقد السودان انها إذا استطاعت بالتحريض على قيام حرب أهلية صغيرة فى جنوب مصر ، فسوف يكون من السهل عليها إقناع القاهرة الضعيفة حينئذ بتسوية المنازعات على المياه قبل الدخول فى تحكيم دولى ، بدلا من استخدام المصريين للقوى العسكرية .

يمكن أن تعوق النقاط الدقيقة – والحماقات البالغة – للقانون الدولى بشكل واضح التقدم بالإضافة إلى تسهيله فى أيدى القانونيين المحنكين . وفى الشرق الاوسط هناك مركبا إضافيا من الصعوبة وتعتيم محتمل بالإضافة إلى احتمال الخطأ والتأجيل الموجود بالفعل من قبل النوايا الحسنة للوكالات الدولية : فالدين الإسلامى الذى نشأ فى صحراوات شبه الجزيرة العربية ، وهو يعمق الاهتمام بالماء ، ويجعله الأساس فى كل شعائره ⋅ الوضوء ، والتطهر من النجاسة ، وفى القرآن والحديث والسنة المتبعة

للرسول الكريم ، يستخدم الماء كمجاز مرة تلو الأخرى . وصورة الحياة فى الإسلام ، قد تكون نابعة من قلق المسافر المتزايد ، الظامئ فى الصحراء القاحلة ، حتى يصل إلى الواحة ، وجنة المسلم التى يصورها القرآن ، بأنها الجنات التى تجرى من تحتها الأنهار . ومع إن الإسلام ، ليس الدين ، الذى يدعو إلى عبادة الأصنام ولا هو مجرد اعتقاد أجوف من خلال الدين وإنما هو فى الواقع تقاليد مركبة من عناصر وممارسات مختلفة ، ومعايير مفصلة تحكم استخدام المجارى المائية المشاركة . إن معظم منطقة الشرق الأوسط ، اما ان تكون خاضعة لأحكام القانون الإسلامى - الشريعة - ، أو متأثرة بها . وتأثير الإسلام له شكل واضح فى سير المفاوضات التى تجريها الوفود الفلسطينية مع المسئولين الإسرائليين .

الشريعة ، كلمة مشتقة من كلمة عربية للماء ، وتبعا للمعجمى اللغوى ابن منظور فى القرن الرابع عشر ، فالشريعة ، هى المصدر الذى ينزل منه المرء إلى الماء وفى عصور ما قبل الإسلام ، قبل العرب الشريعة على أنها مجموعة من القوانين تحكم استخدام الماء - شرعة الماء - التى تسمح للناس بأنه يشربوا . ويعتقد علماد الدين ، أن الكلمة قد توسع تفسيرها بعد ذلك لكى تتضمن المعنى الاوسع للعقائد والأحكام التى شرعها الله وهدى بها عباده ، والتى تعتبر فى عقيدة المسلم ، إن الماء هو أنقى وأطهر هبات الله للبشر .

وقد استمر بقاء الماء فى الصدارة بالنسبة للعرب من عصور ما قبل الإسلام ، وحتى وقتنا الحاضر ، فقصة السيدة هاجر معروفة للعرب جميعا من قبل ظهور نبى الإسلام محمد (عليه الصلاة والسلام) ، وورد ذكرها فى القرآن الكريم : وتخبرنا قصتها فى القرآن أن السيدة هاجر تركت وليدها إسماعيل فى الصحراء على مقربة من جبل عرفات ، ولما كادت تفقد وعيها من شدة العطش وحرارة الصحراء ، وضعت إسماعيل وهو يتألم من شدة العطش ، وعلى صغر سنه ، أخذ يضرب بقدمه فى الرمال عدة مرات ، فتكشف تحت قدميه بقعة رطبة ، استطاعت أن تخرج السيدة هاجر الماء منها بسهولة . واليوم ، بعد أن يقوم كل مسلم حاج بالسعى بين الصفا والمروة ، يشرب من ماء بئر زمزم ، ويصلى ركعتين فى حجر سيدنا إسماعيل فى الكعبة الشريفة بمكة المكرمة .

وترتبط قوانين الشريعة المتعلقة بالماء فى مجملها بمستخدمى وملاك الاراضى . يقسم معظم الفقهاء الأراضى إلى فئتين : الفئة الأولى ، الأراضى المسكونة ، والمستخدمة ، والمملوكة ، أو المستغلة بطريقة شرعية ؛ والفئة الثانية ، الأراضى الميتة ، والقاحلة ، والمهجورة ، التى لم تملك لأحد من قبل ، أو أن أحدا ادعى ملكيتها ، أو استخدمها أى شخص ، ولاترتبط أو تنتمى للفئة الأولى . واعتبر الفقهاء التعامل مع الاراضى غير المملوكة نقطة البداية كوصية الرسول : « هناك ثلاثة أشياء مملوكة بالمشاع ، ويجب أن يشترك فيها الناس بالتساوى : « النار والكلأ والماء » .

ولما تطور الإسلام – بسرعة كبيرة – بدءا من الدعوة إلى الإسلام سرا ، إلى أن أصبح دولة ثم امبراطورية ، لذا ، فكان على قوانينه أن تنتشر وتفسر وتطبق فى الأراضى الأجنبية التى انتشر بها الإسلام عن طريق الفتوحات . ولم يكن الاستخدام العام للمياه كافيا : وذكر الفقهاء إن القرآن شجع على إحياء الاراضى الميتة ، التى كان الماء ضروريا لإحيائها . وقد أدى هذا بالتالى إلى تفسير يعطى قيمة مضافة للماء عن طريق العمل ، عند نقل الماء من أجل توزيعه أو استخدامه فى تطوير الارض .

وفى القرن الرابع عشر ، اقترح العلماء بجامعة الأزهر بالقاهرة ، التى تعتبر بحق واحدة من اهم معاهد العلم الإسلامية استخدام الحافز المثمر ، الذى يعطى الحق لمطورى الاراضى الميتة بأن يصبحوا ملاكها الشرعيين . ولايزال هذا المبدأ مستخدما حتى الآن ، وقد شجع الناس على تطوير الأراضى ، واستخدام المياه النادرة ، حتى يثبتوا ملكيتهم عليها ، وتوجد هذه الظاهرة بشكل واضح فى المملكة العربية السعودية ، حيث يدعى المقاولون ملكية مساحات كبيرة من الأراضى ، على أمل اكتشاف البترول ، وفى عملية ادعائهم الملكية ، يستخدمون المياه بمجهود فاتر فى الزراعة على حساب تكلفة اقتصادية وبيئية عالية .

وتؤكد الشريعة على أن الماء هو هبة الله ، الذى لا يجب أن يمتلك أو يهيمن عليه ، لدرجة أن يحرم الآخرين من استخدامه ، مع أن الاستخدام التقليدى المشارك للماء ، كان قاصرا على الشرب ، وسقى الحيوانات ، والتطهير الرمزى للبدن من اجل الصلاة . والنظرة القانونية العامة ، التقليدية والحديثة ، هى انه من المستحيل امتلاك الماء إلا

إذا كان مخزونا . فالشريعة مثل القانون فى كل مكان ، مثقلة بالتفاسير التى غالبا ما تكون متناقضة ، وتعتمد كثيرا على آراء السلف . لذا فلابد من الرجوع إلى التاريخ ، الذى يعتبر مدخلا للصراع فى الشرق الأوسط .

وهناك ثلاث فئات للماء تندرج تحت الشريعة : الانهار ، والينابيع والآبار . وتنقسم الانهار بعد ذلك إلى فئات فرعية : أنهار كبيرة تأتى من وراء الحدود ، أنهار اقل توجد داخل الحدود الوطنية ، والأنهار المنشأة صناعيا ، مثل الترع ، وقنوات الرى أو البدالات . ففى الفئة الأولى ، حيث جريان الماء كبيرا ، حتى انه لايستدعى الحاجة إلى النزاع عليه ، والقاعدة الإسلامية واضحة : وهى ألا ينكر أحدا استخدام هذا الماء ، على أى إنسان او حيوان . وتقول الشريعة فى صدد الفئة الثانية ، انه إذا كان أحد الأنهار القليلة به ماء كاف لكى يجرى إلى السكان الذين يقيمون بجواره (تقصد الشريعة سكان حوض النهر) ، حينئذ يجب أن يشاركوا فى استخدام مياهه بصفة عامة ، ولايوجد لفرد أو جماعة الحق فى منع استخدامه عن الآخرين . ولكن عندما يكون الماء ليس كافيا ، حينئذ توضع توصيات بخصوص انشاء قناطر ووسائل أخرى لتخزين الماء . بحيث يشارك الماء فى هذه الحالة مع الجيران (المقيمين على ضفاف الحوض) ، تبعا لترتيب الأولوية ، بدءا بهؤلاء الذين أنشأوا وسائل تخزينه . وفى الفئة الثالثة ، حيث الماء ينقل أو يتدفق فى قنوات صناعية ، فيوجد استخدام مشترك بين هؤلاء الذين أنشأوا المشروع أو حفروا القناة ، ويحدد توزيع المياه، تبعا للكمية المتاحة ، فإذا وجد قدر كاف من المياه ، حينئذ يطبق قاعدة المشاركة العامة ، وإذ لم تكن الحالة كذلك ، حينئذ تعطى الأولوية للذين قاموا بحفر القناة . وفى حالة إذا كان عدد طالبى المياه كبيرا ، توزع الحصص فى هذه الحالة تبعا لمقدار ما ساهم به كل واحد فى إنشاء المشروع وفى صيانته .

الموضوعات التى كتبت عن المياه سواء من قبل الجماعات الإسلامية المعاصرة او وسائل الإعلام الحكومية والتى تضع سياسة بشأنها ، كانت قليلة جدا ، فى حين يبدو أن تفكيرهم كان مبنيا على الاهتمام بالفئة الثانية والثالثة ، التى فصلتها الشريعة . وبشكل استثنائى يعترف رجال القانون الإسلامى بالحاجة الى تغيير التعريف الذى فرض عليهم بدافع الضرورة الاقتصادية فى العصور الحديثة – حيث أنهم من غير المعتاد ، لايقبلون غالبا الحاجة إلى تعديل تعاليم الإسلام فى المناطق الأخرى .

أما التعامل مع الآبار ، فإن الشريعة تصنفها مرة أخرى إلى ثلاث مجموعات مبنية على أساس نية الشخص أو المجموعة التى حفرت البئر لأول مرة . والمجموعة الاولى : هى بئر على طريق عمومى دقت من أجل المسافرين ودوابهم . لايوجد احد ، بما فيهم الشخص الذى حفر البئر أى حق بالادعاء بملكية أو التحكم فى الطريقة التى يستخدم بها الناس البئر .

والمجموعة الثانية : هى ماء بئر حفرت من أجل غرض معين ، لفترة استخدام محدودة ، وتصبح بعدها ملكية خاصة لمدة معلومة للناس الذين حفروها . وبمجرد انتهاء المدة المعلنة أو الغرض من الحفر ، حينئذ تصبح ملكية عامة وهؤلاء الذين حفروها ، عليهم أن يقفوا فى الصف مثل أى شخص آخر يطلب الماء .

والمجموعة الثالثة : هى البئر الخاصة ، إما أن تكون على أرض مملوكة ملكية خاصة لأحد ، أو على أرض مدعى بملكيتها ، فى حين تتطلب زراعتها الاعتماد على استخدام هذه البئر .

وأخيرا ، يأتى موضوع مياه العيون أو الينابيع ، التى تعرف بأنها مياه طبيعية ، ويقسم علماء المسلمين هذه الينابيع إلى ثلاث فئات ، تشابه فئات مياه الانهار .

فمياه الينبوع " الذى أظهره الله على سطح الأرض " ، يعتبر متاحا للاستخدام لجميع البشر ، طالما كان متوفرا بكمية كافية . وإذا كانت كمية المياه محدودة ، فإن استخدامه يكون قاصرا على السكان المقيمين بجواره .

والفئة الثانية : هى مياه الينابيع ، " التى كشف عنها الإنسان وتسبب فى ظهورها على سطح الأرض " . تصبح هذه الينابيع مملوكة بالمشاع ، لهؤلاء الذين كشفوا عنها ، وجعلوا مياهها تظهر على سطح الأرض . فإذا كانت كمية المياه كبيرة بدرجة كافية ، حينئذ ، فيجب أن يمتد استخدام مياه الينبوع ليعطى المقيمين بجوار الينبوع الحق فى الحصول على ما يحتاجونه من الينبوع . وفى مسألة ملكية هذه الفئة من الينابيع ، اعتبرت الشريعة هؤلاء الذين نقبوا عن الينبوع مالكوه بالمشاركة .

والفئة الثالثة : هى ينبوع المياه الذى كشف عنه شخص فى أرضه ، حيث لا يوجد نزاع على ملكيته للأرض ، وعلى الرغم من أن هذا الحق ليس مطلقا . فالشريعة تلزم المالك للأرض ، بأن يقدم مجانا أية زيادة من المياه للآخرين ، الذين يرغبون فى استغلاله .

وعلى مدى التاريخ ، اعتبرت هذه القوانين توجيهيات ارشادية أكثر من كونها قانونا تشريعيا ، ويتغير تفسيرها ، مع ثبات القاعدة الأساسية – وهى أن المياه هبة من الله ، التى تضاف قيمتها إلى العمل . وعلى مدى قرون عديدة ، أصبحت التوصيات الخاصة بالمشاركة فى المياه ، ووصايا الرسول ضد منع ، وسوء استخدام ، أو تلويث المياه حجر الزاوية للتشريع الذى أقرته الحكومات الإسلامية . واستخدمت الإمبراطورية العثمانية الشريعة كأساس لقانونها المائى ، فى القانون المدنى المعروف بالمجلة العثمانية ، حيث تتعامل اثنان وثمانون مادة من مواده مع المياه . وأصبحت هذه المواد ، مصدرا هاما لسن مواد القانون الإسلامى فى الشرق ، وظلت التشريع الباقى لكل من سوريا ، ولبنان ، والأردن ، وفلسطين – اسرائيل .

فى أو اخر القرن السابع عشر وخلال القرن الثامن عشر ، كان هناك تحولا فى الشرق فى ظل الحكم العثمانى ، حيث حدث صياغة لقوانين الشريعة ومجموعة السلف إلى تشريع ، الذى تأثر أيضا بنفوذ المستعمرين الفرنسيين . وقد ساعد هذا على إرساء أسلوب أكثر شمولا للمشاركة فى المياه فى الشرق والدول الآخرى ، التى كانت واقعة تحت النفوذ العثمانى والفرنسى .

وأعادت المجلة العثمانية صياغة القوانين الأصلية بعد إدماجها مع التشريع الفرنسى المعروف بقوانين المياه Code Des eaux ، وظلت هذه القوانين تحكم استخدام المياه فى بعض دول مثل موريتانيا منذ عام ١٩٢١ ، ولبنان منذ عام ١٩٢٦ ، وتونس والجزائر (فى أواخر السبعينات) . وكان للدول التى وقعت تحت النفوذ البريطانى أسلوب آخر ، مبنى على أساس الاستعمال العرفى ، والشريعة ، والقوانين الأخرى ، مثل تركيا والمملكة العربية السعودية ، ومعظم دول الخليج العربى ، والأردن ، وليبيا ، والسودان ، واليمن . ومع ذلك ، فقد كانت مصر حالة باعثة على الاهتمام : فقد

كانت فى قلب الإمبراطورية العثمانية ، وكانت تحت نفوذ فرنسى قوى ، واحتلها البريطانيون عام ١٨٨٢ ، منذ ذلك التاريخ ، كان البريطانيون هم المسيطرون على نظم الرى والتعليم والجيش حتى عام ١٩٥٦ ، ومع ذلك فلم تنفذ مصر الشريعة ، ولا أى من القوانين العثمانية ، أو قوانين المياه الفرنسية ، لكنها احتفظت بالطرق التقليدية القديمة المتعلقة بالنيل ، التى تظهر مرة أخرى ، كيف صنعت الدولة مع النهر سويا مصر .

وبينما كان القانون الإسلامى الذى استخدمه العثمانيون لتشجيع الوحدة والاستقرار ، فإن الجماعات الإسلامية اليوم تستخدم القانون الإسلامى كقوة ممزقة ، فى محاولاتهم لهدم ما يعتبرونه المجتمع الملحد (تكفير المجتمع) ، من أجل انتشال الإمامة الإسلامية من الأنقاض . فالماء يعتبر سلاحا رئيسيا فى مستودع أسلحتهم .

يعتبر الماء أحد العناصر الأساسية فى الإسلام . ويقول الله تعالت قدرته : «وجلعنا من الماء كل شىء حى» فليس الماء موجوداً فقط فى مركز الجنة الموعودة . فهو فى هذه الحياة ضرورى من أجل تطهير الجسد ، والعقل والقلب والروح قبل الشروع فى الصلاة . إنه شعيرة من شعائر الإسلام (الوضوء) ، وشكل من أشكال التعميد (لدى المسيحيين) ، يقوم بها المسلم كل يوم خمس مرات ، لتنظيف أعضاء الجسد ، التى لا تميزه فقط عن سائر الحيوانات ، بل وسيلة للتقرب إلى الله ، وهو ضرورى لأداء الوظائف اليومية للحياة ، مثل التفكير ، والنظر ، السمع ، والأكل ، والكلام ، والسفر ، والعمل . وقبل الدخول إلى الصلاة ، يؤمر كل مسلم بالوضوء بالماء العذب ويرون هذا الوضوء لاتقبل صلاته لذلك ، فإن حق أى إنسان فى السيطرة على تدفق المياه حتى لو كانت فى ملكيته ، يكون حق متنازع عليه ، لأن ذلك يحرم الناس من استخدام الماء لتطهير انفسهم ، أو عندما يطالبهم بدفع مال مقابل الماء ، فإنه يرتكب إثما شائنا لأنه يمنع الناس من أداء فرض لعبادة الله .

وتأسيسا لحججهم وبراهينهم المستنبطة على هذا التفسير ، أصدر الأصوليون الإسلاميون عددا من الفتاوى ، تنص على أن قوانين المياه التى صدرت عن سلطة غير مسلمة مثل الدولة اليهودية ، أو سلطة الاحتلال الإسرائيلى فى الضفة الغربية ، كانت غير قانونية ، وكانت هناك فتوى أخرى موجهة ضد الحكومة اللبنانية المسيحية . ويدعى

الأصوليون الإسلاميون فى أن حرمان المسلمين فى الضفة الغربية من حرية استخدام المياه الموجودة ، أو المنبثقة أو الجارية فى أراضيهم ، لايعتبر فقط عملا عدوانيا ضدهم، ولكن تحديا أيضا لله سبحانه وتعالى ، لذا يصبح من واجب كل مسلم أن يشن حملة مقدسة لتحرير الماء من سيطرة اليهود ، أعداء النبى محمد (عليه الصلاة والسلام) .

وصدر عدد من الفتاوى الأخرى وثيقة الصلة بموضوع المياه من الجماعات الإسلامية فى مصر والسودان التى يساندها المتطرفون الإيرانيون ، وأحدثت قلقا للسلطات المصرية ، والحكومة الاسلامية بالخرطوم قد تضطر إلى قبول دعاوى الجماعات الإسلامية ، التى يعتبر بعض من موادها الرئيسية فى اتفاقيات المياه مع مصر ، متناقضا مع الشريعة ، إذ تلغى حقوق المسلمين فى عبادة الله ، وعلى ذلك تعتبر باطلة ملغاة . ويشير الأصوليون إلى أن مثل هذه الاتفاقيات قد جرى الاتفاق عليها فى ظل الحكم البريطانى الملحد . وقد رد المسئولون المصريون بأن أية محاولة من جانب السودان للتدخل فى مياه النيل ، سوف تواجه بعنف .

وعلى الرغم من أن مصر تعتبر من الدول التى فتحها العرب فى القرن السابع الميلادى ، إلا أن لها تنظيماتها المائية غير المؤسسة على الشريعة الإسلامية ، بل على القوانين العرفية المشتقة من التقاليد المصرية والقبطية القديمة ، والتى طورت منذ آلاف السنين ، قبل ظهور النبى (عليه الصلاة والسلام) فى الجزيرة العربية فى القرن السابع الميلادى . وهذا الشخص المحرض للجماعات الإسلامية ، الشيخ عمر عبد الرحمن ، أمير الجماعة الإسلامية ، التى تعتبر أكبر جماعة إسلامية فى مصر ، هو ذلك الرجل الذى أصدر الفتوى للضابط العسكرى الأصولى ، الملازم الإسلامبولى وثلاثة من رفاقه باغتيال الرئيس أنور السادات . وكان أحد أسباب إهدار دمه ، هو اقتراح السادات بتقديم مياه النيل لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين لكى تكون شركة بينهما ، من أجل توطيد السلام فى المنطقة . وقد اتهم الشيخ عبد الرحمن . بتهمة التحريض على القتل ، وذلك فى عام ١٩٨٢ ولكن مريديه أنكرو أن يكون الشيخ ضالعا معهم ولذلك تم إطلاق سراحه ، وكان يعتقد أنه أثناء إعداد هذا الكتاب له علاقة بحادث

ضرب المركز التجارى العالمى فى نيويورك عام ١٩٩٣ ، ويعيش عمر عبد الرحمن حاليا فى نيوجرسى ، ومن هناك أصدر فتوى أخرى ، حذى حذوها رؤساء جماعات إسلامية أخرى ، التى تقول بأن سياسة حكومة مصر فى تطبيق القوانين الوضعية التى تحكم استخدام المسلمين للمياه ، هى قوانين مخالفة للشريعة .

وصرح عدد من هذه الجماعات ، بأن الماء هو وسيلة مفيدة لتحقيق أهدافهم ، وعندما اجتمعوا بالقاهرة ، استشهدوا بفتوى للإمام الشافعى (أحد أئمة المذاهب الأربعة فى الإسلام) ، والتى تقضى بمنع أى فرد أو جماعة من ممارسة استخدام المياه فى أراضيهم على أنها سلعة محتكرة : " إذا استولى شخص على قطعة ارض ، تحتوى على ماء جار فوق سطحها ، فعلى الرغم من أنه وقت امتلاكها ، لم يكن هناك أحد يستفيد من المياه ، فإن هذا الشخص بمقتضى الشريعة ، لايزال ملتزما بالسماح للآخرين بأن يشاركوه المياه بالتساوى " .

ويوجد الكثير من المقاتلين المدججين فى الجماعات الإسلامية ، والذين أثاروا الرعب فى مناطق صعيد مصر ، وفرضوا مناطق حظر على البوليس المصرى ، وقد بدءوا القيام بشن غارات متكررة على الأقباط ، إما من خلال فرض ضرائب عليهم ، أو من خلال تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية ، بالنسبة لاستخدام المياه ، التى تجرى فى مناطق مزروعة أو مأهولة وقاصرة على الأقباط فقط ، ومن خلال الدور الحيوى للمياه فى حياة قدماء المصريين ، والذى يعتبره الأقباط من حقوقهم الوطنية ، الذى سبق دخول الشريعة إلى مصر ، حينئذ يمكن أن يتوقع منهم أن يقاوموا أى تدخل فى نظم ريهم وفى حقهم فى استخدام المياه ، فالإستفزاز المتعمد من الجماعات الإسلامية، سيؤدى حتما أن يحمل الأقباط السلاح للدفاع عن حقوقهم ، وبينما كانت المصادمات فى الماضى ، قاصرة على الشجار بين سكان القرى أو بين ملاك أحد طرحات النهر (وهى شريحة من الأرض المروية على طول ضفاف النيل) وجيرانهم فى الجنوب ، بغض النظر عن أصولهم العرقية ، أو انتماءاتهم الدينية ، فإن المصادمات الآن ، يمكن أن تحدث فى أى وقت بين جماعات المتعصبين .

ينص القانون الإسلامى بشكل واضح على أن واجب الإمام ، والأمير ، أو الحاكم، هو إخضاع العامة على إطاعة أوامر الشريعة ، بما فيها الأوامر المتعلقة بالمياه ، وهذا يقلق غير المسلمين ، الذين يخشون من أن السلطة الإسلامية ، قد تفرض الشريعة على السكان غير المسلمين فى حوض نهر ، أو حتى على دولة جوار فى مصب النهر .

إن الاختلاف بين تعقيدات الحياة العصرية ، وبساطة جهود الأصوليين الإسلاميين فى تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية السمحاء التى لا تفرق بين أبيض وأسود ، أصبحت سببا متزايدا للقلق والخوف فى المضوعات المتعلقة بالمياه ، ويستخدم الأصوليون المياه كأسلوب لإقحام أنفسهم فى نزاعات أخرى ، والأمل فى إحداث مثل هذا النزاع والشقاق ، الذى سيمكنهم من إقامة نظم اسلامية محلية أو قومية . وهم نشطون فى العديد من بؤر الصراع : فهم يحرضون على التنافس بين المسلمين والأقباط فى صعيد مصر ؛ استخدام السودان قاعدة للهجوم على مصر ؛إثارة الإضطرابات بين السنغال وموريتانيا على نهر السنغال ؛ فى استخدام غطاء حزب الله فى جنوب لبنان ، لمهاجمة إسرائيل والمارونيين المسيحيين ، وذلك لمنع سرقة مياه نهر الليطانى ؛ مع حماس فى قطاع غزة والضفة الغربية ، تحريض جماعة المؤمنين على أن الاحتلال الإسرائيلى ، ليس له الحق فى تنظيم موارد المياه ؛ استخدام حركة جماعة المسلمين فى شمال سوريا ، بالقرب من الحدود التركية ،تحريض جماعات الشيعة فى شرق المملكة العربية السعودية ، الذين يعتقدون أنهم لايحصلون على نفس الحقوق التى يحصل عليها المسلمون السنيون فى المملكة .

وهناك أسلوب آخر ، يمكن أن تصبح فيه الشريعة نفوذا مفرقا ، هو ميل بعض رجال القانون ، الذى يعملون غالبا فى الدول الإسلامية الغنية ، ، كالمملكة العربية السعودية ، للبرهنة على أن نهج القانون الدولى بشأن استغلال المياه فى الشرق الاوسط يجب أن يكون تابعا من الشريعة . الدكتور شبلى ملاط رجل القانون الإسلامى، برهن على أنه توجد حوادث سابقة لاستخدام القانون المحلى فى محكمة

العدل الدولية . وقد رأى أيضا الشريعة كمصدر للقانون الدولى ، عندما ذكر انه فى عام ١٩٤٥ ، فى اجتماع لجنة القضاة التابعة للأمم المتحدة ؛ ألح مندوبو الدول الإسلامية بالشرق الأدنى بضرورة ضم الشريعة ، كأحد النظم القانونية الأساسية ، التى يجب أن يتأسس عليها القانون الدولى .

الفصل العاشر

المستقبل الخطر

السؤال الرئيسى الذى تضمنه هذا الكتاب هو هل من الممكن أن تستخدم الدول المياه لفرض إرادتها ، وهل سترى الدول المتضررة فى الحل العسكرى الوسيلة المناسبة لاستعادة توازنها . هل تستطيع دولة منبع أن تمنع جريان المياه ؟ كانت الرسالة التى أبلغها الأتراك عندما ملأوا سد أتاتورك تنم عن ذلك : نعم ، إن حرمان دولة جوار من تدفق المياه إلى أراضيها أمر وارد عادة . أتستطيع دولة مصب أن تتمتع بقوة عسكرية كبيرة من فرض إرادتها على دولة جوار تتحكم فى مواردها المائية ؟ إن الدرس الذى أعطته إسرائيل للأردن وسوريا ، يبدو أنه يظهر ذلك أيضاً ، أنه من الممكن حدوث ذلك . ولكن توجد هناك طريقة بديلة للنظر فى الأمور ، اعترف بها سياسيون من أمثال الملك حسين ، ملك الأردن ، ورئيس تركيا أوزال ، ورئيس مصر السابق أنور السادات ، والأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى : فقد ذكروا جميعاً ، أنه فى الوقت الذى يمكن أن تكون فيه المياه سبباً للحرب ، يمكن أن تكون أيضاً هدفاً جيداً للتعاون بين الدول . وعلى حد سواء ، لا تؤثر البلاغة السياسية فى الغالب على التعاون الفنى ، الذى قد يستمر بشكل جيد ، فى الوقت الذى يتبجح فيه السياسيون ، مع أن المياه قد دخلت بالضرورة فى حقل السياسة . وبخلاف التوترات المحلية ، فإن أحد هذه الأسباب ، التى يمكن التغلب عليها ، هو أن العملية التشاورية غير كافية ، ولا توجد مجموعة قوانين دولية ، تعالج موضوع المشاركة فى مجارى المياه الدولية بشكل فعال ، وانعدام وجود الاتفاقيات الثنائية أو الاتفاقيات المتعددة الشاملة بين دول الشرق الأوسط وجيرانها ، يرتبط مرة أخرى بانعدام الثقة السياسية .

الشئ الذى لايعرفه أحد ، هو درجة الاستفزاز ، التى قد تعتبرها دولة وضع لا يمكن احتماله ، والتى قد تدفعها إلى اللجوء للحل العسكرى . وقد وصل إلى هذه النقطة الاقتصاد فى العالم المتحضر : متى تصبح الحرب الوسيلة الأكثر فاعلية لحماية المصالح الضرورية للدولة ؟ فمع الأخذ فى الاعتبار المبالغ الضخمة التى تنفق فى

الحرب ، والخسائر المحتملة ، فيجب أن تكون الإجابة هكذا : إن الحرب نادرا ما تكون ذات جدوى إقتصادية . حيث يبدو أن العمليات العسكرية السريعة هى الاختيار الأرجح: فالمنشآت ، كالسدود وأنفاق التحويل وخطوط المواسير ومحطات تحلية المياه ، تعتبر عادة عرضه للتخريب (على الرغم من إدعاء المهندسين الأتراك ، بأن التأثير على سد من السدود الكبيرة يحتاج إلى قنبلة ذرية لتدميره) . وقد أظهر التحالف الدولى ضد العراق ، كيف يمكن تخريب هذه المنشآت بواسطة الغارات الجوية ، بينما أظهر الهجوم العسكرى العراقى على الكويت ، مدى سهولة تخريب المنشآت المائية ومحطات التحلية على الأرض .

هناك دروس من الماضى ، تظهر متى يصبح التدخل فى مورد طبيعى أمر لايحتمل ، ويستوجب التدخل . والنزاع العربى – الإسرائيلى على نهر الأردن ، الذى كان أحد أسباب حرب ١٩٦٧ ، يعتبر مثلا واضحاً ، فى حين كان دعم الرئيس حافظ الأسد لرجال حرب عصابات حزب العمال الكردى ، هو أسلوبه لحث الأتراك على التفاوض معه بشأن عدم تخفيض تصرف مياه نهر الفرات لسوريا .

وهناك ميل للقلق أيضاً ، من أن تمتد المشاكل المائية للشرق الأوسط لتشمل دولاً بعيدة ظاهريا عن حلقة الصراع فى المنطقة . فإثيوبيا ، الدولة البعيدة جغرافيا ، مرتبطة بالسودان ومصر عن طريق النيل ، يحتمل أن تتورط أيضاً سواء رغبت أم لم ترغب فى دائرة الصراع العربى – الإسرائيلى . ولكن فى حالات أخرى ، تكون الصلة أقل وضوحاً ، إذ تعتمد فقط على الدين أو اللغة أو العضوية فى جامعة الدول العربية – التى اعتبرت كناد للدول الغنية فى فترة السبعينات ، وبذلك أصبحت جذابة للدول الفقيرة الناطقة بالعربية فى محيط الشرق الأوسط إحدى هذه الدول ، هى موريتانيا ، حيث كان بينها وبين جارتها السنغال خلافا سياسيا بسيطا بشأن الموارد المائية المشتركة ، وقد وصفها الدكتور جمال مظلوم ، الخبير الاستراتيجى الذى يعمل مستشارا للعديد من المعاهد البحثية ، على أنها واحدة من مناطق الصراع الخطيرة التى يحتمل أن تزداد فيها حدة التدخل العسكرى (وتشمل المناطق الأخرى على ، تركيا – سوريا ، والمناطق التى تحتلها إسرائيل ، إثيوبيا ومصر – ليبيا) ويتفق

البروفيسور مالين فالكنمارك ، الذى يقوم بتدريس الهيدرولوجيا الدولية فى مجلس أبحاث العلوم الطبيعية بالسويد ، على أن النزاع الموريتانى - السنغالى ، يعد واحداً من أخطر النزاعات المتعلقة بالمياه على الرغم من عدم تأثيره الكبير على الغرب .

فقد نشب القتال بالفعل على ضفاف نهر السنغال ، حيث كان لتأثير الجفاف والتغيرات فى جريان النهر على مدى السنوات القليلة الماضية ، أن أجبرت رجال القبائل على تغيير أنماط ترحالهم . حيث انتقلوا بعيدا عن أوطانهم التقليدية إلي مناطق يمتلكها آخرون ، وبذلوا جهدا كبيرا فى الوصول إلى الموارد المائية فى هذه الأراضى القاحلة التي يتعذر فصلها عن المنافسات العرقية والطائفية بين العرب والأفارقة أو المسلمين و"الملحدين" وبسبب تورط دول أخرى ، فلم يظل الصراع واحداً ، حيث تقاتلت القبائل الصغيرة أو سكان القرى مع بعضها البعض بأسلحتها البدائية ، ولكن سرعان ما تطور الصراع إلى استخدام الأسلحة الثقيلة عبر النهر المتنازع عليه

كان أحد العوامل فى زيادة حدة الصراع ، هو قيام المملكة العربية السعودية بتمويل مشروعات الرى والبرامج الزراعية التى صممت من أجل تحسين الأوضاع على الحدود الجنوبية لموريتانيا ، وفى عملية "لتعريب المناطق الإفريقية المتأثرة ، ومن أجل مد ونشر الإسلام . وسرعان ما شجعت قبائل العرب الـ "Beyadins" فى هدوء على سرعة الانتقال إلى الجنوب ، حيث قاموا بالاستيلاء على الأراضى وطرد سكانها السنغاليين الأصليين .

حدثت المصادمات بعد موجة من الأمطار الغزيرة التى تسببت فى فيضان النهر . وكان تفسير الموريتانيين للصدام ، هو أن بعض مزارعيهم قد أجبروا على ترك أراضيهم فى ضفاف النهر بسبب موجة الجفاف ، وعندما عادوا لزارعة أراضيهم وجدوا أن رجال القبائل السنغاليين قد وصلوا هناك قبلهم . ويقع السهل الخصب حاليا داخل الأراضى الموريتانية ، حيث يعد النهر ذاته حداً فاصلاً بين الدولتين ، فى حين تدعى السنغال سيادتها على ضفتى النهر، وتطالب بإلحاح تنفيذ أعمال الرى والملاحة من أجل تطوير النهر ، والتى تعتبرها مسألة هامة بالنسبة لاقتصاد بلادها .

وكانت هناك ادعاءات وادعاءات مضادة لهذه الأسباب من كلا الطرفين ، ففى حين حاول المسئولون بمنظمة الوحدة الإفريقية ،ومنظمة المؤتمر الإسلامى تسوية الخلاف ، حيث اعترفوا بأن النزاع على المجرى المائى نفسه من صميم الصراع ،الشئ الذى كان أكثر مدعاة للقلق ، هو السرعة التى تحول فيها الصراع إلى صراع دولى ، والذى يرجع إلى حد كبير إلى العنصر العربى ، لأن العراق قد استغلت مدى الصواريخ التى تقدمها إلى موريتانيا فى الحصول على أرض من أجل اختبار مدى الصواريخ فى هذه الدولة . ولم يحذر التورط العراقى الدولة الجارة السنغال ، بل حذر أيضاً مالى ، التى لديها نسبة كبيرة من السكان المسلمين وأعداد متوسطة من المغاربة .

اقتصر الخلاف على المنادين بالقومية العربية والمذهبيين الإسلاميين ، وخصوصا الدول التى طالبت بالحق فى تدخل عسكرى تحت مظلة اتفاقية الدفاع المشترك بالجامعة العربية . وتعتقد الجامعة العربية بثبات - بشكل رسمى - أن التدخل الإسرائيلى فى شئون وسط أفريقيا وحول محيط العالم العربى ، بالإضافة إلى حوض نهر الأردن ، يعتبر جزءاً من مخطط مدروس ، لتقسيم وإضعاف أعضائها الثلاثة والعشرين ، وفي النهاية لتتمكن من السيطرة على مواردهم المائية فى إفريقيا ، وترى الجامعة أن النزاع الموريتانى - السنغالى ، مثال وقح تماما لهذا المخطط الإسرائيلى ، على نحو مماثل للتورط الإسرائيلى فى إثيوبيا . ويقول المسئولون العرب . إن هدف إسرائيل من هذا هو فصل الأجزاء الجنوبية من موريتانيا عن بقية الدولة ، وبذلك تحرم دولة عضو فى الجامعة العربية من مصادر مياهها الرئيسية .

وهناك موضوع آخر ، يشكل فى الوقت الحالى قلقاً بالغا لكلا من مصر والسودان، حيث تخشى الدولتان من تأثيره على النيل ، وهو موضوع عاصف رنان ، لكنه يبدو من الظاهر خطة عملية لإنشاء قناة ملاحية طولها ٢٤٠٠ كم فى قلب إفريقيا . واثبتت التكنولوجيا الحديثة التى استخدمت فى قناة جونجلى ، إمكانية القيام بهذا العمل كما يقول مؤيدوه ، ومن المؤكد أنه يجرى دراسة هذه الفكرة بشكل جاد فى القاهرة - هكذا ، حدثونا ضباط الجيش فى القاهرة ، بأنه يجرى تحديث وتطوير الخطط الصحراوية (dusty plans) للتدخل العسكرى فى إفريقيا حتى تشمل غرب إفريقيا أيضاً ، بينما طلبت الحكومة الأصولية فى الخرطوم المساعدة على درء تلك

المشكلة المحتملة من ناصحتها المخلصة ، إيران . إن السبب فى هذا القلق ، هو مشروع ضخم تقدم به النيجيرى ج . امليو من هيئة الطاقة الكهربائية الوطنية النيجيرية . وقد اقترح إنشاء خط مواسير مشابه لمشروع النهر الصناعى العظيم فى ليبيا ، حيث يربط خط المواسير هذا نهر فاقا وهو أحد روافد نهر شارى و مع نهر أوبنجى . وسوف يعنى هذا ، ضخ المياه التى تصرف فى الوقت الحالى فى نهر زائير إلى المحيط فى الاتجاه المعاكس ، إلى جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد ، من أجل إعادة ملأ بحيرة تشاد ، وبذلك تستفيد منها المشروعات النيجيرية . ويعتقد السيد أمليو، أن نهر زائير فى الأزمنة الغابرة ، كان يصرف مياهه إلى بحر قديم فى إقليم تشاد .

وإذا قدر لهذا المشروع أن ينفذ ، فإنه سيشكل سابقة خطيرة تؤثر بشكل كبير على كل من مصر والسودان ، اللذان يهتمان بأية أعمال تؤثر على النيل من دول وسط إفريقيا واليوم ، يعتبر خط المواسير الجديد مجرد فكرة ، لم توضع بعد فى موضع التنفيذ ، ولكن حسب ما صرح به لنا أحد المسئولين المصريين : "إن مصر سوف تتعاون مع جميع الأطراف المعنية ، حتى لا تجعل هذا المشروع يرى النور " .

ويبدو أن خط المواسير الوسط أفريقى هذا ، يعد مكلفاً جداً بالنسبة للدول الإفريقية التى لا تستطيع تحمل نفقاته وحدها ، ولكنه توجد مصادر أخرى للتمويل : حيث يمكن إقناع الإمم المتحدة بأن الإنفاق على مثل هذا المشروع ، سيكون أفضل من تدبير نفس المبلغ فيما بعد ، لإنقاذ الدول من مغبة المجاعة أو الحروب الأهلية . ومن المؤكد أن بعض الشركات الدولية المشهود لها بالسمعة الحسنة ، ستأخذ فكرة المشروع بجدية ، ومن بين هذه الشركات ، شركة بونيفيكا الإيطالية ، التى قدمت دراسة جدوى عن المشروع واسمته ترانسكوا (Transaqua) . وبدأ تقرير بونيفيكا بكلمات : "يجب ألا نخشى من كبر حجم المشروع "وتمضى فى مقارنة المشروع بإنشاء قناة السويس أو قناة المانش .

ويعتقد أن دراسات أخرى للمشروع تكفل بها العقيد معمر القذافى ، الذى كان متحمسا للفكرة عندما كانت القوات الليبية تحارب فى تشاد . ورتب رجال الأعمال الليبيون المقيمون بالخارج ، والذين على اتصال دائم بالقذافى ، مع العديد من الشركات الأجنبية لإجراء دراسات إضافية ، وقد انضم الخبراء الليبيون بالفعل إلى

المناقشات التى عقدت بين ممثلى وزارة الزراعة النيجيرية ، ومسئولى لجنة حوض بحيرة تشاد ، التى تضم الكاميرون والنيجر بالإضافة إلى تشاد . وكانت للفكرة أيضاً مساندة مشكوك فيها من الرئيس الزائيرى موبوتو .

بالإضافة إلى الفكرة النيجيرية لخط المواسير الضخم ، فهناك بالرغم من ذلك ، أفكاراً أكثر طموحاً تصورها شركة بونيفيكا . تتعلق هذه الأفكار بإنشاء قناة ملاحية تجرى بالقرب من حوض نهر زائير ، الذى يبدأ بالقرب من بروندى . وهذه الفكرة تقلق أيضاً المصريين كثيراً حيث ستكون القناة المقترحة قريبة جداً من منابع مياه النيل فى شرق أفريقيا بالقرب من بحيرة فيكتوريا ، وسوف تتجه شمالاً وشمال - غرب ، على بعد أميال قليلة من روافد النيل الأبيض جنوب غرب منطقة (السد) بجنوب السودان . وسوف تتقاطع قناة ترانسكوا مع عدد قليل من روافد نهر زائير ، ثم تقطع رحلة طويلة عبر منطقة كثيفة الغابات ، قليلة السكان ، إلى نهر شارى ، وتحمل ١٠٠ مليار متر مكعب مقترحة من المياه فى العام وتولد أكثر من ٣٠ مليار كيلو وات - ساعة من الكهرباء ، وتروى ما يصل إلى ٧٠٠٠٠ كيلو متر مربع . وهذا بالضبط مكمن الخطر الذى يشغل المصريين ، عندها أخبر الدكتور بطروس غالى المندوبين الذين حضروا مؤتمر قمة المياه بالقاهرة فى يونيو عام ١٩٩٠ :"بأن الأمن المصرى المبنى على أساس مياه النيل ، هو الآن فى أيدى دول أفريقية أخرى" .

إن السؤال المطروح هو ، ما الإجراء الذى ستتخذه مصر لإيقاف هذه المشروعات التى يجرى ترجمتها إلى حقائق ، وحتى الآن لا توجد إجابة واضحة . وتجيب وزارة الخارجية المصرية بشكل طبيعى . إن مصر ستستخدم الوسائل الدبلوماسية والسلمية، لمنع أى شئ يؤثر على إيراد النيل ويقول رجال الجيش المصرى ، أنه ليس لديهم إيمان بالدبلوماسية أو الضغط الدولى ، ويعتقدون بأن إظهار القوة على الأقل ، سيكون أمراً مطلوبا لمساندة مزاعم حكومتهم .

تأخذ مصر موضوع التطورات فى أفريقيا بشكل جاد ، وتقولها بصراحة ، أنها تعتبر أن لديها دوراً يجب أن تتخذه ، إذاما أصبحت التهديدات الواقعة عليها حقيقية . وهذا فى حقيقة الأمر ، ما يزال دليلا قاطعاً على أن مصر تعتبر نفسها القوة الكبرى

فى وادى النيل . وقد خرجت أمة واحدة ، كقوة كبرى فى كل من مناطق أحواض الأنهار الرئيسية فى الشرق الأوسط : نهر الأردن (مع الليطانى) ، نهر الفرات - دجلة والنيل . وتعمل إسرائيل وتركيا على فرض أن احتياجاتهما المائية وسيطرتهما على الموارد المائية ، يعطيهما الأولوية على دول المصب ، فى حين تضع مصر ، كما رأينا ثقتها فيهما تراه بأنه تفوق عسكرى على الدول الإفريقية ، التى يمكن أن تسيطر بشكل نظرى على إيراد النيل .

وتوجد فى الطرف الآخر مناطق تعانى من نقص مزمن فى المياه ، وقليلة السيطرة على مواردها المائية ، وتفتقد إلى الوسيلة لتحسينها : فالأردن وقطاع غزة ، يعدان من الأمثلة الواضحة على ذلك . وعلى الرغم من أن سوريا والعراق ، ليستا فى ظروف محفوفة بالخطر كالأردن وقطاع غزة ، وهما بنفس الطريقة يعتمدان على تركيا ، ويتابعون من وقت لآخر جدول أعمالها . وتخشى كل من سوريا والعراق من أن يكون لمشروع الجاب تأثير خطير على اقتصادهماومواردهما المائية ، ولا تستطيعان بمفردهما أن يأمنا عواقب الجيش التركى . ولكن لديهما قدراً كبيرا من النفوذ ، حيث أوضح الرئيس حافظ الأسد ذلك بالفعل ، بينما أظهر صدام حسين المدى الذى يمكن أن يصل إليه تنفيذ أهدافه . وتعرف تركيا جيداً ، أنها يجب أن تتوخى الحظر عند التعامل مع كلتا الدولتين .

تعد السودان ، دولة لديها كل من الموارد الكافية من المياه لنفسها ، والقدرة النظرية على السيطرة على النيل ومنعه عن مصر ، ومع ذلك فلا تستطيع أن تفرض إرادتها على مصر . فالحرب الأهلية المستمرة فى الجنوب ، تمنع أية أعمال فى منطقة (السد) ، بينما أظهرت مصر موقفها بوضوح ، إن لديها حق الإعتراض على أى عمل يهدد إيراد النيل إلى أراضيها ، قد تقترحه حكومة السودان . والعامل الجديد فى المعادلة ، هو مساندة إيران للسودان ، التى ساعدت بالفعل على العصيان المدنى فى جنوب مصر .

وفى أجزاء أخرى من الشرق الأوسط يرتبط البترول والمياه بأكثر من حلقة مشتركة ، فاستمرار السياسات الحالية أو إدخال أفكار جديدة ، يتطلب استثمارات

كبيرة ، تعتمد على الاستكشافات البترولية ، والعائدات الضخمة وأسلوب الحياة القومى المسرف المستمر ، ففى ليبيا والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص ، السؤال المطروح هناك هو : ما مدى الفترة التى تسمح بهاالعائدات البترولية ، لتمويل المشروعات الزراعية التى تستنزف موارد مائية من تحت الأرض ، لا يمكن تعويضها فى فترة قصيرة . فى هاتين الحالتين ، فليس فقط مسألة المواقف التى يجرى اتخاذها حيال استنزاف الإحتياطيات المائية ، التى قد تطالب بها دولاً أخرى ، ولكن أيضاً التأثير على الموقف الداخلى ، فقد تستغل مجموعات المعارضة الهموم الداخلية ، التى تهملها الحكومات عند تعزيز أهدافها .

وليست المملكة العربية السعودية وليبيا فقط الدولتان اللتان حاولتا زيادة إنتاجهما الزراعى ، فالقادة العرب مثل السياسيين فى كل مكان ، لايفضلون الاعتماد على الدول الأخرى فى مصادر غذائهم ، وليس هناك أكثر رغبة فى اعتمادهم على الدول الأخرى فى المياه . ويعتقد الخبراء ، أنه بدلاً من الدخول فى مشروعات جديدة ، فإن على رجال التخطيط أن يسألوا فيما إذا كانوا بحاجة إلى كل هذه المياه التى يستخدمونها . ويجادل المشتغلون بالجغرافيا أحيانا ، بأن الإتجاه المنطقى يجب أن يتجه نحو تحسين التجارة العالمية مع دول الشرق الأوسط ، بحيث يمكن تقليل نطاق الزراعة المروية – فهى الأراضى التى يعول عليها الخسارة الكبيرة فى المياه الطبيعية فى المناطق القاحلة . غير أن الجغرافيين يجب ألا يتجاهلوا السياسة : فالمشروعات العظيمة تساعد فى إعطاء معنى الشعور بالكيان القومى فى الدول حديثة الاستقلال ، والمشروعات الضخمة ، غالبا ما توفر فرص العمل الكبيرة ذات العائد البسيط الذى يحقق توزيع الثروة . فالاعتبارات الاجتماعية بالإضافة إلى الاستراتيجية القومية ، متداخلتان مع بعضهما : فإحياء وتوسيع رقعة زراعية يساعد فى كبح الاندفاع نحو المدن ، وتوفير فوائد لا حصر لها من الاحتفاظ بالحرف الريفية والتقاليد ، التى تعتبر مفيدة على وجه الخصوص فى المناطق التى تكون فيها السياحة أو ما شابهها تدر عائدا مجزيا .

وتعد الاعتبارات الأمنية ، جزءا مهما لا يقل عن مشروعات الاستصلاح والرى أو تحسين الأراضى : وبالنسبة لمشروع الجاب التركى ، فإن ضم المناطق الكردية إلى بقية تركيا ،

يعتبر اهتماما رئيسيا ، مع التركيز على جعل تلك المناطق بمنأى عن نشاط حزب العمل الكردى فى المستقبل . ومن خلال توفير رخاء أكثر للجميع ، فإن تركيا تأمل فى التخلص من المياه التى تسبح فيها الأسماك الثورية . وينظر إلى رخاء المناطق الريفية فى المملكة العربية السعودية ، على أنه وسيلة لمعادلة نسبة ارتفاع القبلية ، وضمان عدم وجود اتباع لجماعات الشيعة فى الأقاليم الوسطى والشرقية . وقد أعطت مصر للمحاربين القدامى فى الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٧٣ ، مساحات كبيرة من الأراضى المستصلحة المعدة لزيادة رقعة المحاصيل الغذائية ، على الرغم من عدم خبرة هؤلاء العسكريين بأعمال الزراعة . وقد كان من الضرورى التخلص من الخصوم المحتملين بدلاً من تحقيق الإنتاجية العالية من الغذاء وفى سوريا أعطيت الأولوية للرى فى وادى الفرات ، على الرغم من وجود أماكن أخرى أفضل للرى ، سوى أن الوادى يعتبر أرضاً خصبة للإمداد بأعضاء جدد من القوات المسلحة .

ما تزال الزراعة هى النشاط الحيوى فى معظم بلدان الشرق الأوسط ، والتى تستخدم نسبة كبيرة من القوى العاملة ، والتى تأخذ طريقها إلى النقصان . ففى المغرب ومصر والسودان واليمن وتركيا يوجد أكثر من ٣٠ ٪ من القوى العاملة ، تعمل فى القطاع الزراعى ، الذى ينتج حوالى ١٥ ٪ من إجمالى الناتج القومى . وفى دول الخليج القليلة السكان ، تعمل بها نسبة أقل من ٥ ٪ فى القطاع الزراعى . وتساهم بنسبة ضئيلة فى ناتج الدخل القومى . وتهدف خطة السنوات الخمس الحالية فى عمان، إلى توزيع الثروة عن طريق تطوير المناطق الريفية ، لكن الخطة اضطرت إلى التقلص ، نتيجة النقص فى المياه فى إقليم ظفار ، وإلى الزيادة السكانية المرتفعة التى وصلت إلى ٣,٨ ٪ وكان التركيز على محاولة الحصول على اكتفاء ذاتى من الغذاء قد وصل للذروة فى فترة الثمانينات ، عندما استثمرت دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت ، مثل المملكة العربية السعودية مبالغ ضخمة من إنتاج الغذاء على الرغم من أراضيهم القاحلة . حيث اتجهوا إلى إنتاج الفاكهة والخضراوات والدواجن ، على الرغم من أن العائدات البيترولية كانت ضخمة ، تكفى بسهولة لتغطية تكاليف استيراد الغذاء .

وعلى الرغم من كل هذه البرامج ، فإن النمو الحضرى للسكان فى المنطقة قد

وصل حاليا إلى ٥٢ ٪ من مجموع السكان ، وتتزايد النسبة بدرجة كبيرة . أحد النتائج غير المتوقعة ، كان ازدياد التصحر ، ونقص الأراضى المتاحة للزراعة ، حيث ترك المزارعون أراضيهم التقليدية ، تاركين مشروعات الاستصلاح تواجه خسارة كبيرة .

إن العقبة أمام الاكتفاء الذاتى فى الكويت وفى دولة الإمارات العربية ، كما هو الحال فى معظم الدول التى انفقت استثمارات كبيرة على مشروعات من أجل زيادة الأراضى الصالحة للزراعة هى الاستنزاف الكبير الوحيد للمصادر المائية ، التى تكون تكلفتها أكبر من الدعم الإقتصادى التى تحتاجه عادة ففى عمان واليمن والأردن ، تستخدم الموارد المائية بمعدلات أسرع من معدلات تجديدها ، فى حين يجرى فى الخليج استنزاف المخزون الضئيل من المياه بصورة منتظمة . وفى مصر حيث يذهب أكثر من ٩٠ ٪ من استهلاك المياه إلى الزراعة ، فإن مياه النيل سوف تصل إلى أعلى معدلات الاستخدام بحلول عام ٢٠٠٠ والجزائر ، ومصر ، والعراق ، والأردن ، والمغرب وعمان ، والمملكة العربية السعودية ، والسودان ، وسوريا ، وتونس ، واليمن ، سوف تواجه ندرة مطلقة فى المياه مع مطلع القرن القادم ، تبعاً لواحد أو أكثر من المعايير التالية : سقوط أمطار غير كاف ، عدد سكان متزايد بالمقارنة بالموارد المائية ، أو نسب الموارد المائية المستخدمة فى الوقت الحالى . فإن لم يواجه النقص ، فيحتمل أن يزداد القلق المدنى ، فى حين سيكون لزيادة الموارد المائية على حساب الجيران نتائجها غير المباشرة على الصعيد الدولى . ويبدو أن الموقف أصبح أكثر سوءاً من الحقيقة التى توضح أن النقص الحاد فى المياه ، يوجد فى الدول الفقيرة تلك الدول التى تصل فيها الزيادة السكانية إلى معدلات رهيبة .

وأظهرت الدراسات إن نسبة ٨٣ ٪ من المياه المتاحة فى الشرق الأوسط توجه حالياً إلى الزراعة و مع حلول ٢٠٣٠ ، فإن النسبة يجب أن تنخفض إلى ٦٥ ٪ ، حيث سيتزايد الاستهلاك الآدمى . ومن المتوقع أن يصل عدد السكان الكلى الإقليمى ٣٨٤ مليون نسمة خلال تلك الفترة ، مع طلب بسنوى على المياه يقدر ٤٧٠ مليار متر مكعب . وسوف يكون هذا بزيادة قدرها ١٣٢ مليار متر مكعب عن المجموع الكلى المتاح فى ذلك الوقت ، إذا تحسنت كفاءة استخدام المياه بدرجة كبيرة .

وتعتبر العراق أغنى الدول العربية الغنية بالمياه ، إذ يصل نصيب الفرد إلى ٥١٩٢ متر مكعب ، وسوريا ٢٣٦٢ متر مكعب ، ولبنان ٢٢٧١ متر مكعب ، وعمان ٢٠٠٢ متر مكعب ، والسودان ٢٧٩٨ متر مكعب ، ولما كانت الزراعة فى مصر أكثر كثافة ، حيث تزرع ثلاثة محاصيل فى العام فى بعض المناطق من وادى النيل ، فإن نصيب الفرد من المياه ١٠٥٠ متر مكعب فى العام . ومن الجديد بالذكر ، بشكل عرضى أنه فى مصر كما فى بقية دول العالم النامى ، تنتج النساء ٥٠ ٪ من مورد الغذاء لكنهن يمتلكن فقط ١ ٪ من الأراضى . فى إسرائيل تصل كمية المياه المتاحة للفرد فى العام ١٠٠٠ متر مكعب ، إذا ما أضيفت المصادر التى يعتقد خصوم الدولة أنها غير قانونية . وبحلول عام ٢٠٠٠ ، فسوف تحتاج إسرائيل ١ مليار متر مكعب فى العام ، دون الأخذ فى الحسبان ، هجرة اليهود السوفيت إلى البلاد ، وأن ٦٠ ٪ من هذه الكمية ، سوف تكون للإستخدام المباشر فى شبكة المياه المحلية وللصناعة . وسيعنى هذا نقصاً فى المياه يقدر بـ ٥٥٥ مليون متر مكعب فى العام .

وبالنظر إلى كل الأرقام فى المنطقة ، فإن دراسة مصرية تتوقع مشاكل حادة بحلول عام ٢٠٠٠ ، وصراع مباشر فى الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، والتى سوف تؤدى فى غضون عامين إلى هجوم مسلح ، غارات ، احتلال مصادر مائية ، أو هدم السدود والمشروعات المائية .

وكنتيجة لكل ما سيحدث فإن الحكومات والمعاهد والأشخاص البارزين ، قد بدءوا فجأة فى إدراك أهمية المياه ، والطريقة التى يؤثر بها هذا النقص - بالإضافة إلى النمو السكانى - على اقتصادهم ، وعلى التنمية والأمن . ومن أنه بدلاً من تعبئة شعوبهم ، فإن تحذيرات الوزراء قد خدمت كثيرا فى جذب اهتمام الخبراء بالخارج والهيئات ، والتى أدت إلى زيادة المناقشات والمؤتمرات وحلقات المناظرة ، وتقدم العديد بمرئياتهم غير الرسمية . وفى مؤتمر استمر ليومين ، عقد فى لندن فى أواخر عام ١٩٩٢ ، وكان هناك على سبيل المثال ، قدر كبير من المناقشات التى استهدفت إظهار فكرة أنه إذا وضع سعر مناسب للمياه ، فسوف يحافظ عليها . وعلى القطاع الخاص أن يدير الموارد المائية ، وأن يعمل على زيادتها . ومن المؤكد أن كثيرا من الذين

حضروا المؤتمر ، يتوقع أن يتم دعوتهم ليضعوا نظرياتهم محل التطبيق .

وعلى الرغم من كل الاهتمام الموجه إلى الموقف ، فإن الدول العربية بصفة عامة ، ما تزال تلوم القوى الخارجية ، أكثر من إدانتها لسياساتها ، والتخطيط السيئ أو قصر النظر فى توقع العواقب القادمة فى عام ١٩٩١ ، أعلن صندوق النقد العربى بأبو ظبى رسمياً ، أن العرب يؤمنون بأن هناك تآمر من الدول الغنية فى الشمال ، لمنعهم من استغلال أراضيهم المتاحة ، وبذلك يحققون الاكتفاء الغذائى . وقال تقرير الصندوق : "إن مساحات الأراضى الصالحة للزراعة فى العالم العربى ، كبيرة بما فيها الكفاية لمواجهة احتياجات العرب ، إذا ما توفرت الاستثمارات والعمالة المناسبة ، وإن فجوة الغذاء فى العالم العربى أصبحت مشكلة ذات أبعاد سياسية واجتماعية" . وتوجد معظم الأراضى الصالحة للزراعة فى العراق والسودان والصومال ولبنان ومصر . وقد قدر صندوق النقد العربى ، أن الأراضى العربية الصالحة للزراعة تصل إلى ٢٠٠ مليون هكتار ، برغم أن ٤٧ مليون هكتار فقط ، هى التى يجرى استغلالها . وتبعاً لهذا التقرير ، فإن حوالى ٨٠ ٪ من هذه الأراضى تعتمد فى زراعتها على مياه الأمطار .

يبلغ مجموع المياه السطحية فى الأراضى العربية ٢٩٦ مليار متر مكعب ، وتبلغ كميات المياه الجوفية حوالى ٤٣ مليار متر مكعب ، فى حين قدرت الاحتياطيات المعروفة من مستودعات المياه الأرضية بالمنطقة بحوالى ٧٧٢٣ مليار متر مكعب . وكان نصيب الفرد ١٥٥٠ متر مكعب فى عام ١٩٩١ ، والذى اعتبر حدا كافيا للاستخدام المثالى ، وبحلول عام ٢٠٠٠ ، سوف يتناقص الرقم إلى ١٢٠٠ متر مكعب ، الذى سيكون على حافة الأزمة ، حتى لو تحسنت طرق استخدام الرى والإستهلاك . وعندما تحدث الأزمة، حسب ما يقدر لها ، فقد تكون مفاجئة وعنيفة : ويوجد على مستوى العالم ٢١٤ حوض نهر وبحيرة ، من هذا الرقم ١٥٥ نهراً وبحيرة مشاركة بين دولتين ، و٣٦ مشاركة بين ثلاث دول و٢٣ نهراً وبحيرة مشاركة بين أكثر من اثنتى عشرة دولة . وهذا يعنى أن أى صراع سيؤدى حتما إلى تورط المنافسات القومية ، التى يتسلح بعضها بتسليح جيد ، وتوجد معظم المناطق المشتعلة بشكل خاص فى الشرق الأوسط .

وسوف تكون المدن من أكثر الأماكن خطراً . حيث يتوقع أن يكون أكثر من ٩٠ ٪

من النمو السكانى فى المناطق الحضرية فى الدول النامية ، التى تعانى بالفعل من نقص المياه ، وغياب وسائل الصحة العامة ، وتلوث مصادر مياه الشرب المتاحة . وتوضح المقارنات مصدر الخطر : فكندا ، التى تبلغ كثافتها السكانية ٤ أفراد فى الكيلو متر المربع ، يتوفر فيها لكل فرد ١٢٠٠٠ متر مكعب من المياه فى العام ، ومصر التى تبلغ كثافتها السكانية ٩٠ فرد فى الكيلو متر المربع ، يتوفر لكل فرد ١٢٠٠ متر مكعب فى العام . وكما يتضح ، فإن هناك خمسة وعشرين دولة تعانى بالفعل من نقص مزمن فى المياه ، وسوف يزداد هذا الرقم بانتظام حتى يصل إلى ٩٠ دولة ، عند مشارف القرن الحادى والعشرين ، تبعاً لتقرير الأمم المتحدة . وحينئذ ، سوف يتأثروا نصف سكان العالم بالمشكلة ، ونتيجة لذلك ، سوف يكون هناك حوالى ٥ مليار شخص مهددين بسوء التغذية والمجاعة والمرض . ويعتقد المسئولون بالصندوق الدولى للطفولة التابع للأمم المتحدة ، أن هناك ٣٥٠٠٠ طفل على مستوى العالم يموتون يوميا ، بسبب الجوع والمرض ، الذى يأتى نتيجة نقص أو تلوث المياه .

وفى الشرق الأوسط ، هناك مشكلة إضافية وهى أن حوالى ٢٠ ٪ من الأراضى ، تروى إما من الأنهار أو المياه الجوفية ، وفى ليبيا والمغرب والسودان ودولة الإمارات العربية المتحدة والأردن وسوريا واليمن ، تصل النسبة إلى أقل من ٢٠ ٪ بينما تصل النسبة فى الجزائر وتونس وتركيا إلى أقل من ٥ ٪ وفى العديد من الدول ، وخصوصاً تلك الدول التى لا تزال تستخدم طرق الزارعة البدائية ، فإن نصف كميات الرى إما تتبخر أو تتسرب من القنوات غير المبطنة .

إن أحد أسباب الإسراف فى استخدام المياه ، التى يؤكد عليها رجال الاقتصاديات المائية ، هو أن مياه الرى تدعم دائما بمساعدات مالية ضخمة . وسواء فى ضفاف النيل ، أو فى وادى نابا بولاية كاليفورنيا ، فإن المزارعين نادرا ما يدفعوا أكثر من خمس تكلفة تشغيل مشروعات الرى العامة ، إذا تجاوزنا عن ذكر تكاليفها الرأسمالية . ورجال الاقتصاد بالبنك الدولى ، وأيضاً المسئولون بصندوق النقد العربى، الذين يعارضون بصفة عامة المساعدات المائية ، يبرهنون على أن هناك مجالات أخرى من الدعم تساعد إلى حد بعيد على استخدام المياه بشكل مسرف . وعلى سبيل المثال ، فإنه يوجد بشكل دائم دعم للمحاصيل ، بالإضافة إلى المساعدات المالية للكهرباء

المستخدمة في تشغيل طلمبات الري . ويرى أنه من خلال رفع سعر المياه بشكل متزايد، سيكون الأسلوب الفعال لضبط إستخدامات المياه . وقد أظهرت دراسات الأمم المتحدة ، أن تقليل الفاقد الناجم من تسرب المياه والوصلات الضعيفة والطلمبات التالفة ، يمكن أن يؤدى إلى توفير ١٥ ٪ من المياه للمناطق الحضرية ، فى حين يمكن أن تستخدم سياسات التسعير الواقعية فى حث المستخدمين لكميات كبيرة من المياه ، كالمصانع ومحطات توليد الطاقة وهكذا ، لأن تنشأ فى المناطق الوفيرة بالمياه ، وحيث لا يسببون أضراراً كبيرة للبيئة .

وهناك وجه آخر لتسعير المياه ، لم يتم تحديده بعد ، ولم يتم فهمه تماماً . فتوفير مياه مدعمة رخيصة ، يعتبر وسيلة هامة للإحتفاظ بالناس فى أراضيهم أو جعلهم مشغولين فى أنشطة تقليدية . وإذا لم يتم هذا ، حينئذ سوف تستبدل الصناعات اليدوية بمواد من البلاستيك ، مع خسارة فى المنتجات الضرورية التى تضاف إلى غياب أسباب رزق العديد من الناس . ويمكن أن نرى أثر هذه المشكلة فى قبرص ، حيث أصبح التوازن هناك مقلوبا ، فالجزيرة تعانى نقصاً مزمناً من المياه ، فى حين أن السياحة هى الصناعة الرئيسية فى قبرص ، التى تتطلب إنشاء مئات الفنادق من أجل السائحين ، الذين يستخدمون المياه بكميات أكبر من السكان المحليين . وفي نفس الوقت ، يجرى وضع قيود على رى المحاصيل التقليدية مثل الكريز والتفاح والخوخ ، وتجبر الحكومة صغار المزارعين على ترك الزراعة والنزوح إلى المدن من أجل العمل . ونتيجة لذلك ، تدهور الريف ، والمدن التى أصبحت كثيفة السكان ، ونقص الجذب الذى كان يدفع السياح إلى زيارة المناطق الجبلية وشاطئ البحر . ويعنى هذا بالتالى ، نقصاً فى نوعية السياح الذين يفدون إلى الجزيرة ، والذى ينتج عنه قلة الإنفاق الذى يصرفه السياح ، وبذلك يعود على البلاد عائد ضئيل من الإستثمار ، يضاف إلى التدهور الذى حدث فى البيئة .

فى مصر ، تقترح دراسات البنك الدولى ، إن المساعدات الكلية السنوية للمياه تصل ما بين خمسة مليار دولار وعشرة مليارات دولار وتعكس الفجوة الكبيرة الفرق ما بين الدعم المباشر وغير المباشر . وفى عام ١٩٧٧ ، أجبر البنك الدولى الحكومة فى

القاهرة على إلغاء الدعم المباشر ، وزيادة سعر رغيف العيش ، وكانت النتيجة أحداث شغب فى الشوارع (أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧) ، وإعادة الدعم السريع لرغيف العيش . إن أية محاولة لرفع الدعم على الفلاحين يحتمل أن تؤدى إلي نفس النتيجة . وعلى الرغم من مطالبة العديد من رجال البيئة والشئون المائية بوضع شكل من أشكال التسعير للمياه فى الشرق الأوسط من أجل تشجيع الفلاحين على إستخدام المياه بشكل إقتصادى ، إلا أن الحكومات المعنية أدركت أن مثل هذه الخطوة ، سوف لا تكون شعبية فقط ، ولكن لا يمكن أن تفرض أيضاً بالقوة .

وعلى الرغم من المبالغ الضخمة التى تنفق على مشروعات الرى ، وبرغم كل الجهود المبذولة ، فسيظل الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم نقصاً فى الغذاء مع إستثناء تركياوالسودان اللتان لديهما توازنات غذائية إيجابية . وتستورد مصر التى يعتمد إقتصادها التقليدى على الزراعة فى الوقت الحالى ٦٥ ٪ من إحتياجاتها من الغذاء ، وبتكلفة سنوية تصل إلى أربعة مليارات دولار . وقد ضاعفت المملكة العربية السعودية إنتاجها من الغذاء ثلاث مرات منذ عام ١٩٨٠ ، لكنها ما تزال تستورد أغذية تصل قيمتها خمسة مليارات دولار سنويا ، من أجل عدد سكانها البالغ ١٤ مليون نسمة والذين يمثلون ربع عدد سكان مصر .

إن أحد الصعوبات الرئيسية ، تبعاً لتقرير خبراء المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (الفاو) فى روما ، وتبعاً لهؤلاء الذين لديهم خبرة عملية بالمنطقة ، هو أن العائدات الضخمة من البترول فى دول الخليج ، والتى من خلال سياسة متعمدة ، إنتشرت فى الدول الأخرى أيضاً ، شجعت على النزوح إلى المدن ، وجعلت هؤلاء الذين ظلوا في المناطق الزراعية ، يضعون ثقتهم فى التكنولوجيا الحديثة بدلاً من أساليب الرى القديمة التى كانت تتطلب عمالة كثيرة .

تطورت فى إيران وشبه الجزيرة العربية ، نظم البدلات* (aqueduct systems) منذ قرون عديدة ، وبالإضافة إلى أنها كانت عالية الكفاءة ، فقد تم إنشائها بحيث لا تستخرج

البدالات (aqueducts) : هى قنوات إصطناعية تحمل مياه ترعة فوق مصرف أو مجرى طبيعى ، ويكون قاعها فوق أعلى مستوى لماء الصرف المجرى الطبيعى (معجم الهيدرولوجيا– ١٩٨٤) ، المترجم .

كميات كبيرة من المياه . ، ونظام القناة (Qantas) الذى يسمى كذلك فى إيران ، كان ينشأ عن طريق حفر وتبطين آبار رأسية تتصل لأنفاق أفقية . والبعض منها يمتد لعدة أميال ، وغالباً ما تميل لتتقاطع مع منسوب المياه الجوفية . وكان هذا نظاما غير مكلف حيث كان ينشأ من خلال تكنولوجيا بسيطة ، تستخدم فيه المواد المتوفرة محليا ، لكن معظمها قد أنشئ منذ مئات أو آلاف السنين . وأفضل أمثلة لهذاالنظام يبلغ عمرها خمسة أو ستة قرون ، وتوجد فى إيران ، حيث تم حديثاً حفر أنفاق أفقية إمتدت بطول ٢٥ كيلو متر . تحتاج هذه النظم الطويلة إلى إهتمام دائم . وعلى سبيل المثال ، عندما غزا المغول بلاد فارس . فى القرن الثالث عشر ، قاموا بتدمير جزء من نظام القناة ، تاركين الجزء الآخر سليما ، ومع ذلك ، فإن الزراعة بعد سنوات قليلة قد إنهارت فى بلاد فارس . وكان السبب فى ذلك ، أنها كانت تحتاج إلى أعداد كبيرة من الفلاحين المهرة للحفاظ على النظام ، الذين إما قتلوا أو رحلوا . ولم يعرف حكام المغول الجدد كيفية إصلاح القنوات ، وبدون الرى ، فإن الزراعة سرعان ما إنهارت . وفى الوقت الحالى ، يندر إنشاء مثل هذه القنوات تحت الأرضية ، ومن أجل نفس السبب : إذا تفتقر إيران والإمارات العربية إلى القوى العاملة المدربة المطلوبة لإنشاء هذه القنوات وصيانتها .

ولحسن الحظ فإن هناك بعض الإستثناءات . ففى اليمن وعمان لا يزال نظام الأفلاج (aflal system) كما يسمونه باللغة العربية هناك هو الشبكة الرئيسية الذى يعتمد عليه المزارعون فى الرى . وفى عمان ، يروى من خلال نظام الأفلاج الحالى ، نسبة ٧١ ٪ من الأراضى المنزرعة بالمحاصيل . والميزة العظيمة لهذا النظام ، تبعاً لتصريح تيرى إيفان مهندس المياه فى موت ماكدونالد ، هو أن المياه الجوفية لايمكن إستنزافها بالكامل . فهناك حد للعمق ، الذى يعتبر أساسا للبئر الرأسى وخط النفق . وهو يعتبر أيضاً إقتصادياً ، حيث لا يتطلب توفير طاقة لتشغيل الطلمبات ، أو دفع المياه للأمام . بينما توجد أيضاً آثار سيئة ، حيث يعتمد التصرف أساساً على منسوب المياه الجوفية والتى تعتمد بالتالى على سقوط الأمطار . وهذا يقيد المزارعين بزراعة النباتات والتى تحتاج فترة طويلة من الجفاف مثل أشجار النخيل ، وجعل زراعة الخضراوات أو الحبوب أمراً مستحيلاً . والبرنامج السعودى لزراعة القمح ، يستخدم

الطلمبات التي تعمل بالموتورات ، التى ينتج عنها إستخراج زائد ، وتخفيض لمنسوب المياه الجوفية . وعلى مر التاريخ ، تعرفت أعراف الرى والمياه المحلية على كيفية تغذية مستوى المياه الجوفية للأفلاج ، والآبار وثقب الحفر ، وقد تم تقييد إنشاء آبار إضافية فى المنطقة المجاورة لأى أفلاج فى حين أن هؤلاء الذين يعتمدون على الأفلاج ، أعطوا الحق بالتحكم فى إستخدام الطلمبات .

وهناك طريقة أخرى من طرق الرى فى الشرق الأوسط هى طريقة الرى بالغمر ، التى كانت تستخدم وقت حدوث الفيضان . كانت هذه الطرق تعتمد كثيراً على توفر الأيدى العاملة لإنشاء وترحيل وهدم وتغيير سدود ترابية صغيرة ، من أجل تحويل الفيضان إلى الأراضى الزراعية . ومثل نظام الأفلاج ونظام القناة ، كانت هذه الطريقة تعانى من نقص فى العمالة ، حيث إنجذب العمال إلى المدن ودول البترول . وفى اليمن فقط ، كان هناك إحياء لهذه الطرق التقليدية ، كنتيجة للمعرفة المتطورة ، والأكثر أهمية ، عودة مليون يمنى من المملكة العربية السعودية . ونظام الرى بالغمر ، الذى ظل مستخدما لآلاف السنين ، أصبح طريقة طبيعية لإعادة ملء مستودعات تخزين المياه الجوفية ، ويجرى التوسع فيه حاليا فى اليمن من خلال العمالة الجديدة المتوفرة . وتأتى الموارد المائية إلى عدن والمناطق المجاورة لها مباشرة من المياه تحت الأرضية ، التى تغذى من ثقب الحفر التى يعاد ملئها من خلال طرق الرى بالغمر شمال وشرق الميناء .

يجرى حاليا فى الخليج ، إستيعاب دروس حرب الخليج والعمل بموجبها . أهم هذه الدروس ، هو قابلية تعرض محطات إزالة ملوحة المياه للتدمير ، والتى دفعت العديد من الدول ، للتفكير فى طرق لتخزين مؤن عام من المياه ، فى حالة توقف هذه المحطات عن العمل . وتعمل كلا من السعودية والكويت على تخزين المياه فى مستودعات المياه تحت الأرضية صخرية المسام ، التى تم استنزافها . وبقاء العراق كنتيجة لسياستها للتوسع فى إنتاج الحبوب ، قد تم إستيعابها ، وتقنع منتجين جداً بالمضى فى إنتاج القمح ، بالرغم من وفرته بالسوق العالمى ، والإجراء التركى بسرعة غلق خطوط البترول العراقية العابرة فى أراضيها عندما طلب منها الأمريكان ذلك ،

تعتبر عاملا آخر ، قوى من تصميم العديد من الدول ، على الإحتفاظ بالسيطرة على ثرواتهم ، وأن لا يعتمدوا على الاخرين فى أى شئ يجعلهم مجبرين للرضوخ للمطالب الخارجية .

إن المشاكل الموجودة فى شبه الجزيرة العربية ، وفى ليبيا أو حتى فى مصر ، كلها مشاكل من أجل المستقبل . ففى وادى الأردن تتجمع كل المشاكل مع بعضها الآن ومن خلال الإستهلاك الحالى والزيادة السكانية المتوقعة ، فلا يوجد ما يكفى من المياه ، ليساعد على إستمرارية الحياة . فالموارد المائية المتاحة لكل فرد فى إسرائيل والأراضى المحتلة والأردن تتناقص بشكل ملحوظ . وفى كل المناطق ، تبذل جهوداً كبيرة من أجل تحسين أساليب الرى وإعادة تدويره (إعادة استخدام مياه الصرف الصحى أو الصرف الزراعى بعد معالجته) : فتكلفة إعادة تدوير مكعب من المياه ، تكون عادة أقل من تكلفة إنتاج نفس المتر مكعب من المياه من مصدر آخر . ولكن بمحض الصدفة الغير سعيدة ، إن الدول التى تعانى من عجز فى المياه ، هى الدول الفقيرة فى المنطقة ، والتى لا تستطيع توفير الإستثمارات المطلوبة من أجل عمليات التحديث . ودول حوض نهر الأردن مع بعضها ، ومن خلال المساعدات الدولية ، يمكن أن تقوم بأعمال كبيرة ؛ أما إذا قامت بمفردها فستظل فرصتها ضعيفة . وقبل كل شئ ، يعتبر التعاون فى وادى الأردن أمراً حيويا : وكان الأمل معقوداً على أن ضرورة تحسين الموارد المائية ، سيتغلب على الصراع السياسى ، ويدفع بدول المنطقة إلى عقد الإتفاقيات . والأحداث التى مرت بها المنطقة عام ١٩٩٢ ، وبطء التقدم فى مفاوضات السلام ، ورفض بعض الدول المشاركة فى أجزاء من مباحثات السلام المكرسة نحو المياه ، قد أظهرت إن العداوات القديمة فى الشرق الأوسط ما تزال لها الأولوية على الإحتياجات الحديثة .

تلك المفاوضات - أو أحيانا قلة وجودها - قد أوضحت بشكل متساو ، أن دول الشرق الأوسط ، مثل بقية دول العالم ، تعد على وعى تام بالقيمة السياسية للمياه ، وتأثيرها على السياسة وعواقب نقصها . المشكلة هى أنه يوجد القليل جداً من العديد الذى يدرك هذا . فلأكثر من أربعين عاما ، كان الشرق الأوسط واقع فى فجوة أزمة

مستمرة ، ذلك الصراع الذى يتوهج فجأة ويؤدى إلى تراشق بالنيران ، لكنه لم يتوقف أبدا . والمواجهة العربية – الإسرائيلية ، هى حقيقة حياة القرن العشرين ، وربما تمتد إلي القرن الحادى والعشرين : فهى تؤثر على كل أوجه الحياة فى الشرق الأوسط ، وعلاقات دول المنطقة مع القوى الخارجية فى كل مكان . إن تعاظم النقص فى المياه ، فى العديد من الدول ، وازدياد التقنية المعقدة فى عالم اليوم ، وفهم السياسيين للموارد المائية ، قد ربط المشكلة بطريقة لا يمكن الخلاص منها بالموقف السياسى . والعقيد القذافى ، الذى غالبا ما تكون خطبه جوفاء ، تبدو أحاديثه فى بعض الأحيان بها شئ من المعقولية ، حيث لخص الموقف بقوله : "لقد سررت عندما بدأ العرب يدركون أنها حرب مياه . بالإضافة إلي حرب العصابات ، قلت لهم إن الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ، لها هدف رئيسى واحد ، هو السيطرة على الموارد المائية بالمنطقة" .

ويبدو أن هذا كان هدفا استراتيجياً واعياً ، منذ أيام الصهيونية الأولى . فقد جعل إسرائيل مصممة على الإحتفاظ ببعض السيطرة على الضفة الغربية على الأقل ، بالرغم من أن إسرائيل ستكون سعيدة بالتخلص من قطاع غزة ، ذلك القطاع المضطرب المستهلك للمياه . والأردن قد تضطرها الضرورة ، وقد تدفع فى النهاية ضد إرادتها على الدخول فى تسويات جديدة ، حتى لو كانت بالتحالف مع إسرائيل . وإذا حدث هذا ، فإن الفلسطينين سيلجئون إلى التذمر والعصيان المدنى الذى لن يوقفه سوى رصاصات البنادق .

إن إحتمال الصراع المسلح ، ما يزال قائماً فى كل مكان . فمصر لديها سياسة متأنية للإستعداد للتدخل العسكرى فى وسط أفريقيا ، إذا إستدعى الأمر ذلك ، وهى تعمل حساباتها ببرود تام ، تبعاً لمقتضيات الموقف الحالى فى الدول التى تؤثر على مصالحها ، وإن تكلفة التدخل العسكرى ستكون قليلة بدرجة كافية تبرر إستخدامه . فالتورط الإيرانى فى السودان ، والسهولة التى إستغلت بها هاتان الدولتان التوترات الداخلية فى مصر ، قد يجعل القاهرة تعيد تفكيرها فى مبادئها القديمة .

وقد تضطر سوريا والعراق ، العدوان اللدودان منذ فترة طويلة ، إلى التحالف ، نتيجة الأعمال التركية ، عندما أظهرت الأحداث عند ملء خزان سد أتاتورك . ويمكن

أن يتكرر هذا العمل مرة أخرى ، إذا إستمرت تركيا فى موقفها المغالى فى التعصب لنهرى دجلة والفرات ، على الرغم من أن الدعم السورى للأكراد . قد أوضح لتركيا ، أن التباهى بالقوة العسكرية ، ليس ضمانا للنجاح الذى تعتقده ، وعلى نحو متساو ، فاحتضان الأسد لحركات التحرير ، قد يصبح النموذج فى المستقبل بالنسبة للدول ، التى ليست لديها قوة عسكرية ، أو ثروة بترولية ، ولكنها ما تزال ترغب فى التسلط على جيرانها .

وعلى الرغم من أن الغرب بعيد جغرافيا تماماً ، إلا أنه لا يستطيع أن يبعد نفسه، حيث إعترف الأمريكيون بذلك من خلال الدراسات التى أجروها ، وتركيا باعتبارها عضوا في حلف الناتو (منظمة حلف شمال الأطلنطى) ، تأمل فى الإنضمام إلى الجماعة الأوربية ، فإذا تورطت تركيا في حرب حامية مع أى واحدة من جيرانها ، فمن المحتم أن يشترك معها حلفاؤها فى الحرب . ومن الواضح ، أن الولايات المتحدة وأصدقائها الأوربيين يدركون الخطر تماما ويحاولون إبعاد أنفسهم . إن سياسة حماية الأكراد فى شمال العراق والشيعة فى الجنوب ، ليست بالشئ الذى يغطيه الحلفاء أية اعتبار ، أو يتابعونه بإهتمام بالغ ، والمخططون للسياسات ، إن لم يكن الرأى العام هو الذى يقودهم ، لودوا التخلى عن تعهداتهم السابقة .

بالنسبة للغرب ، فإن اهتمامه المستمر ، سيكون منصبا على أمن الواردات البترولية من دول الخليج ، وحاليا وبعد أن منيت العراق فى الوقت الحالى بالهزيمة ، فإن الخطر الرئيسى ، سينبع من الفتنة الداخلية ، ورغبة إيران المستمرة فى تصدير ثورتها الإسلامية ، وفى دول الخليج ، يعتبر الإمداد بمورد كاف من المياه ، هو الواجب الرئيسى للحكومات غير أن الوسائل الوحيدة ما تزال متاحة – محطات إزالة ملوحة مياه البحر ، أو خطوط مواسير المياه لتوريد الإحتياجات – تعد عرضة للهجوم أو الدمار . إذا حاولت الحركات العديدة ، الضغط من أجل زيادة مساحة الديمقراطية ، أو أن حكماً أصولياً أكبر لم يتحقق فى دول الخليج ، فإنها ستتحول إلى العنف من أجل تحقيق أهدافها . وسوف يحمل هذا خطر التعرض لواردات البترول الوفيرة التى يعتمد عليها الغرب ، ولكن كيف يمكن أن يساعد الغرب ؟ فالجنود والدبابات ، ليست وسيلة الدفاع ضد الفتنة .

وفى الخليج ، وكما هو الحال فى المناطق الأخرى المعرضة للهجوم فى الشرق الأوسط ، فإن السياسة الممكنة الوحيدة للغرب ، والذى لا يحبذ الغرب اتباعها : هى أن يحاول التهدئة بقدر ما يستطيع للتشجيع على استقرار النزاعات المعلقة ، وتشجيع الحكومات الصديقة على إقرار أوضاعها الداخلية التى قد تؤدى إلى أعمال العنف . إن الصعوبة فى مثل هذا البرنامج ، هو خوف الغرب مما قد يحدث لو اتبع هذه السياسة يعد أكبر من خوفه مما يحدث الآن . وهناك دائماً خطر ، كما فى حالة إيران ، فإن أى تراخ فى السيطرة ، سيسمح للمتطرفين بأن يقودوا دفة الأمور .

اليقين الوحيد فى الشرق الأوسط اليوم ، هو أن المياه قد أصبحت سلعة مهمة كالبترول : وبالنسبة لهولاء الذين يمتلكونها ، فهو يعنى نفوذ وقوة وأسلوب لفرض السيطرة ؛ وبالنسبة لهؤلاء الذين يفتقرون إليها ، تعتبر من المهام الأساسية للأمن القومى ، ويجب زيادة المتاح منها . وهذان الإهتمامان غالباً ما يتصارعان . والتعاون ، هو الإجابة الواضحة ، ولكن التعاون يعتمد على العلاقات الودية والسلمية ، على الأقل بين الجيران أو مجموعات الدول ، وبالنسبة للمستقبل الذى يمكن التنبؤ به ، فإن المنافسات بين الدول وبعضها ، يبدو أنها ستظل قائمة . فأين ومتى ستصل الدول إلي تسوية لخلافاتها ، إن مثل هذه الإتفاقيات ، يحتمل أن ينتج عنها مجموعات جديدة من المنشقين أو المختلفين فى الرأى . ومع الأخذ فى الإعتبار توفر الأسلحة والمعدات الحربية فى الشرق الأوسط ، فسوف تقوم هذه المجموعات بأى شئ تريده من أجل الحملات الدعائية والإرهابية . والعمليات العسكرية السريعة ، الموجهة بصفة خاصة إلى المنشآت المائية ، تبدو محتملة الحدوث ، حيث أصبحت العراق من أولى الدول التى تمثل هذا النشاط . إن الدول الغنية ، يجب أن تعيش بلا مشاكل من خلال إنشاء المزيد والمزيد من محطات إزالة ملوحة المياه ، والتفوق التكنولوجى الذى يساعدها فى الوصول إلى صور جديدة من الطاقة ويجرى إستخدامها ، سوف يفيد بدرجة كبيرة الدول التى ليس لها عائدات كبيرة . وفى الوقت الحالى ، يعتبر إنشاء محطة لإزالة ملوحة المياه ، كانت تكلفة عالية جداً كى تستخدم فى أعمال الرى ، حيث إن المشروعات الليبية والسعودية سوف تبقى فقط ، طالما أمكن إستخدام المياه الجوفية الأحفورية ، والتى ستستمر لفترة ما بين ٢٠ إلى ستين عاما ، وفى ذلك الوقت ، كما

يعتقد صناع السياسة ، إن الإحتمال سيكون فى إكتشاف المخترعات الفنية المطلوبة .

تشترك الزيادات السكانية مع نقص الموارد فى جعل منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق سريعة التأثر بنقص المياه . وكما رأينا ، إن الحروب قد إشتعلت بالفعل ، من أجل ضمان الموارد الكافية ، وقد أعلنها السياسيون صراحة ، أنهم سيكونون على إستعداد لاستخدام الوسائل العسكرية ، من أجل حماية مصالحهم الوطنية ، بينما كرس القادة العسكريون الفكر والجهد لضمان أنه إذا صدرت لهم أوامر السياسيين ، فيمكن تنفيذها على الفور . والتنافس بين الدول العربية ، بالإضافة إلى الصراع المتكرر بين العرب والإسرائيليين ، قد تسبب فى وجود مجموعات أخرى من العصابات، مع مزيد من الإنتظار فى الأجنحة ، إذا ما إتحد الخصوم القدامى . إن إحتمال العنف ما يزال قائما فى الشرق الأوسط . وعندما ينشب الصراع ، وهو غالباً ما يحدث ، فالمناطق المتصارعة سوف توضح أن السبب المذكور للصراع . وبما لا يكون هو السبب الوحيد ، فعلى الرغم من أن المعارك قد تظهر أنها معارك بسبب الأرض أو الحكم الذاتى ، أو حقوق الإنسان ، أو حماية الحدود ، فكل مواجهة فى المستقبل ، بسوف تتأثر بهيدرلوجية المنطقة . إن حروب المياه قادمة .

انتهى بحمد الله

مصطلحات مائية أساسية (ا)

A

الرافد : Affluent

ما يصب في نهر أكبر أو فى بحيرة من مياه جارية أو أنهار صغيرة .

الصرف الزراعى : Agricultural Drainage

التخلص من المياه الزائدة فى الأراضى الزراعية ، وقاية لها من الغرق ، ومن تجمع كميات ضارة من الأملاح ، وحفاظاً على خصب تربتها .

البدالة (عابرة) : Aqueduct

قناة إصطناعية تحمل مياه ترعة فوق مصرف أو مجرى طبيعى ، ويكون قاعها فوق أعلى مستوى لماء المصرف أو المجرى الطبيعى .

مستودع (مكمن) المياه الجوفية : Aquifer

طبقة أرضية مشبعة بالماء .

خزان ارتوازى : Aresian

خزان للمياه الجوفية يقع تحت ضغط

المياه الارتوازية : Arteslan Water

مياه تحت سطح الأرض لها ضغط كاف يجعلها ترتفع فوق شق أو فتحة فى تكوين غير منفذ يعلو الطبقة الحاملة للمياه .

B

نظام الرى الحوضى : Basuin Irrigation System

نظام للرى يعتمد على فيضان النهر ، ويقضى بتقسيم الأراضى إلى أحواض تفصلها ضفاف ترابية ، وتغمر الأحواض بمياه الفيضان من شبة الترع الآخذة من النهر بحيث تبقى فيها المياه مدة معينة ثم تنحسر عنها عائدة إلى النهر بعد هبوط مناسيبه ، وتبذر البذور بعد ذلك دون أن تتلقى رية أخرى .

رشاش مداد : Boom Sprinkler

نبيطة للرى بالرش ذات أذرع ممتدة على كل ذراع منها نافورات متباعدة .

C

التخزين المستمر : Carry-over Storage

التخزين فى خلال السنين السمان في الإيراد المائى للإنتفاع بها فى مواجهة العجز فى السنين العجاف أو الشحيحة الإيراد .

الفيضان المدمر: Catastrophie Flood

فيضان ينشأ عن ظروف جوية نادرة الحدوث وعن أمطار بالغة الغزارة تنهمر مدة أطول كثيراً من التركيز فوق المنطقة .

البئر المحصورة : Confined Well

بئر تكون المياه الجوفية المحصورة مصدر إيرادها الوحيد .

الترويق : Clarification

من أقدم طرق معالجة المياه ، ويقصد به تخليص المياه السطحية من المواد العالقة والمواد الغروية التي تعكر الماء وتسبب تغيير لونه . والترويق يشمل عدة عمليات منها التخثر ، والتدمج ، والترسيب .

الإطار الشامل لموارد المياه : Cotmprensive Water Resources Framework

إطار تحليل للموارد المائية يعد الماء مورداً واحداً متعدد الإستخدامات ومتعدد العلاقات مع الأنظمة الإيكولوجية والإجتماعية والإقتصادية .

المياه الكامنة : Connate Water

المياه المحبوسة فى فرجات صخر رسوبى منذ عهد ترسبه .

إستعمال المياه المستهلكة : Consumptive Water Use

المياه المسحوبة من مجرى سطحى أو جوفى والتى لا تعاد مباشرة إلى مصدر الإمداد بسبب الإمتصاص أو النتح أو الإندماج أو التبخر أو الإندماج فى منتج صناعى .

D

السد : Dam

منشأ كبير يعترض مجرى المياه لحجزها أو تكوين خزان لرفع منسوبها أو تحويلها إلى قناة أو مجرى أصغر منه ، أو خلق علو هيدرولى لتوليد الطاقة أو لتحصين الملاحة فى النهر بتنظيم إطلاق المياه المخزونة .

الرى بالتنقيط : Drip Irrigation

رى الأرض بأنابيب من البلاستيك يخرج منها الماء قطرة قطرة عند الأشجار أو النباتات المراد ريها . ويسمى الرى بالقطرات .

الجفاف : Drought

مدة يظل فيها تساقط المطر غير كاف لنمو المحاصيل .

إدارة الطلب : Demand Management

إستخدام الأسعار والقيود على الكميات وآليات أخرى للحد من الطلب على المياه .

تحلية المياه : Desalination

خفض نسبة الأملاح الموجودة فى مياه البحار أو المحيطات والآبار . يستخدم لهذا الغرض الطاقة الشمسية أو أى صورة من صور الطاقة ، كذلك عملية انتقال الكتلة خلال الأغشية . تستخدم هذه الطرق لجعل الماء صالحاً للشرب ، بخفض نسبة الأملاح به من ٣,٥ ٪ إلى ٠,٠٥ ٪ أو أقل .

الرى بالتنقيط : Drip Irrigation

هو نظام محلى يستخدم الماء قطرة قطرة من خلال أنابيب ومواسير ومرشحات وأجهزة نشر ووسائل مساعدة لإيصال المياه إلى مواقع محددة عند نقطة أو شبكة على سطح التربة .

E

المفيض : Escape

ما يسيل فيه الماء الفائض لتخليص الترعة من مياهها الزائدة ، فإذا أنشئ فى نهاية الترعة سمى مفيض النهاية .tall escape = outfall

F

الرى بالغمر : Flood Irrigation

طريقة رى يغطى فيها سطح الأرض بمياه ذات عمق كبير ، وتترك المياه فوق سطح الأرض مدة طويلة فيؤول أكثرها إلى داخل التربة بالتشرب ، ويفرغ سطح الأرض من المياه المتبقية لتصبح الأرض معدة لزراعة المحاصيل بعد ذلك ، والغمرة الوحدة تكفى فى العادة لإتمام نمو المحاصيل .

مستودعات المياه الأحفورية : Fossil Aquifer

مستودعات المياه الجوفية الضخمة التى ترجع إلي الماضى البعيد . وقليل من هذه المستودعات الجوفية - عمليا - يعتبر مستودعات أحفورية حقيقية ، حيث أنه يستمر إعادة تغذيتها رغم أن معدل إعادة التغذية ضئيل بالنسبة لمجموع التخزين الكلى .

G

إستخراج المياه الجوفية بإفراط : Ground Water Missing

حالة المياه عندما يجرى السحب من مستودعات المياه الجوفيه بمعدلات تزيد على صافى معدلات إعادة التغذية .

H

أعالى النهر : Headwaters

الأحباس العليا للنهر قرب منبعه .

I

النهر الدولى : International River

هو النهر الذى يقع مع روافده وفروعه فى منطقة تخضع لسلطة دولتين أو أكثر من الدول ، أو هو النهر الذى يشكل حدوداً بين دولتين أو أكثر .

شبكة الرى : Irrigational System

جملة المنشآت التى تستهدف إتاحة المياه لأغراض الرى ، وتشمل المنشآت الآتية (كلها أو بعضها) أعمال التغذية والتفريغ والتوصيل والموازنة ، وشتى المنشآت الأخرى كالجسور وأعمال الصرف والتوزيع ووسائل الرفع والآبار والطرق والمبانى اللازمة لتشغيل الشبكة والتحكم فيها والمحافظة عليها .

O

السحب الزائد : Overdraft

كل سحب للمياه الجوفية يفوق معدل السحب الآمن . وقد يتسبب فى توغل مياه البحر داخل الطبقات الحاملة للمياه الجوفية .

P

طريقة الرى بالأنابيب المثقبة : Perforated Pipe Method

الرى بأنابيب خفيفة الوزن قابلة للنقل ذات ثقوب مرتبة لرى شريحة من الأرض على الجانبين ريا منتظما .

حد السحب الطبيعى : Physical Yied Limit

أكبر معدل لكمية المياه التى يمكن سحبها إصطناعيا من خزان جوفى خلال حقبة من الزمن دون اعتبار لكافة سحب المياه .

R

عملية إعادة التدوير : Recyling Process

سحب المياه فى عمليات التبريد أو التصنيع وعمليات الإصلاح اللاحقة وإعادة الإستخدام المتكرر للمياه نفسها مع إضافة بعض كميات المياه القليلة نسبيا التعويض الخسائر الناجمة عن التبخر أو غير ذلك .

حوض النهر : River Basin

منطقة جغرافية تحدها حدود مستجمع مياه نظام مائى ، يشمل المياه الجوفية والسطحية وينساب تجاه نهاية مشتركة .

دولة نهرية (متشاطئة) : Riparian State

دولة يجرى خلالها أو بمحاذاتها جزء من نهر أو يوجد فى داخلها بحيرة .

S

الإنتاج الآمن : Safety Yield

ويستخدم بصفة خاصة عند الحديث عن إستغلال حوض من أحواض المياه الجوفية ، ويقصد به أقصى ما يمكن سحبه من الحوض دون التسبب فى هبوط منسوب المياه الجوفية فيه عن مستوى معين .

التربة المشبعة : Saturated Soil

التربة التى تكون كل فرجاتها المسامية ممتلئة بالمياه .

الرى السطحى : Surface Irrigation

طريقة رى توزع فيها المياه على الأرض إما فى شكل غطاء منبسط فوقها ، وإما خلال المساقى الحقلية .

U

المفقود من المياه : Unaccounted -for-Water

الفرق بين كمية المياه الواصلة إلى شبكة الإمداد وكمية المياه المحسوبة بالإستهلاك المشروع سواء تم قياسها بالعدادات أو لا (أو كمية المياه التى تم إنتاجها أو معالجتها ناقصا كمية المياه المستخدمة بأسلوب مشروع ، ويمثل الفرق الكميات المسروقة أو المفقودة) .

W

التشبع بالمياه : Water Logging

ارتفاع مستوى المياه الجوفية حتى تبلغ سطح التربة أو تقرب منه ، فيترتب على ذلك نقص كبير فى غلة التربة عن إنتاجها العادى .

العجز المائى : Water Deficit

أن يكون الاحتياج المائي أكثر من الكمية المستخدمة .

تصريف (تدفق) المورد المائي : Water Discharge

يستخدم هذا التعبير للدلالة على حجم المياه فى وحدة المياه فى وحدة الزمن المارة عبر مجرى مائى سطحى كواحد من الأنهار أو الروافد أو واد من الأودية أو من إحدى العيون أو بئر للمياه الجوفية .

فقد المياه (الهدر المائى) : Water Loss

حالة حدوث زيادة فى الإستعمال عن الإحتياج . وغالبا ما يكون غير ضرورى ، وينبغى تفاديه ، أو علي الأقل تقليله للمحافظة على المياه .

تسعير المياه : Water Rate

ما يدفعه المنتفع مقابل إمداده بالماء للرى أو لأغراض أخرى .

إعادة إستعمال المياه : Water Re-use

إستعمال الماء المستخدم فى التبريد فى عمليات الإنتقال الحرارى أكثر من مرة ، فى حالة وجود ماء كاف فى مكان المنشأة ، أو بهدف إستغلال الطاقة المصاحبة له . ويستخدم هذا المصطلح الآن بشكل أكثر عمومية للتعبير عن إعادة إستخدام المياه فى كل الأغراض الصناعية أو الزراعية أو الصحية .

تقييم الموارد المائية : Water Resources Assesment

كل الأعمال التى تؤدى فى نهايتها إلي فهم أحسن بكمية ونوعية موارد المياه ، وتنظيمها وإدارتها على أفضل أسلوب ممكن ، وإستعمالها الأمثل ، والتخطيط لتنميتها وفقاً للمعايير الإجتماعية والإقتصادية المقبولة .

معالجة الماء : Water Treament

إستخدام الطرق الفيزيائية والكيمائية لتحسين خواص الماء أو النفايات المائية ، حتى تصبح قابلة للإستعمال فى الأغراض المختلفة .

الاحتياجات المائية : Water Used

كمية المياه المطلوبة فى وقت معين بمعدل معين لتغطية ما يتطلبه غرض ما كالزراعة أو الملاحة أو الصناعة .

الإنتاجية المائية : Water Yield

حجم المياه الذى يدره نظام مائى معين فى فترة زمنية معينة عند نقطة أو موقع ما .

(١) مصدر المصطلحات المائية : كتاب أزمة المياه فى المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل الممكنة ، تأليف : د . سامر مخيمر وخالد حجازى ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد رقم ٢٠٩ مايو ١٩٩٦ و معجم الهيدرولوجيا ، مجمع اللغة العربية ١٩٨٤

References and Sources

1- Water, the Environment, Desertification and the History of the Crisis.

Adams, R.M.,L and Behind Baghdad (Chicago and London, 1965)

Agnew, C., and Anderson, E., Water Resources in the Arid Reaim (London, 1992)

Ahmed, A. H.,History of Eastern Arabia (Beirut,1965)

Ahmed , M. S., Water Battles To Come in theMiddle East (Cairo, 1991)

Ali, K.H., The Negotiaiting Worriors : Egyptian Israeli Peace Negotiations (Cairo,1984)

II Ethiopia, Sudan, the Nile, Egyptian Politics in Africa, North Africa, and Gaddafi

Abate,Z., Planned National Water Policy: Proposed Case for Ethiopia (Washington, 1991)

abdel-Haiye, A., The Nile and the Future (Cairo,1987)

III Israel, the Jordan Valley, Syria, Lebanon, the Palestinian and Arab-Israeli Water Conflict

-Depuy, T,N,Elusive Vidary : The Arab-Israeli Water 1947 (London,1978)

Garaudy, R. The Case of Israrel (London,1983)

Herzog, C., The Arab Israeli Wars : War and Peace in the Middle East from the War of Independence to Lebanon (London,1984)

IV Treaties, International Law, Disputes, and Potential Conflicts Anderson, E-W-, and Rashidian, K. H.., Iraq and the Continuing Middle East Crisis (London,1991)

V The Euphrates Valley , Turkey, Iraq, Syrian the Kurds and Iran Bulloch, J., and Morris, H., No Friends But the

Mountains (London,1992)

VI Arabian Peninsula

Alabdek-Raziq, F. H. Y., Water in Kuwait (Kuwait,1989)

JOURNAL, DOCUMENTS

el-Baz, F,. "Space reserch and desert development," The Arab Resea-rarcher, no.06 (1986)

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٥٠٦٠ / ١٩٩٨

WATER WARS

COMING CONFLITS IN THE MIDDLE EAST

JOHN BULLOCH & ADEL DARWISH

يأتى هذا الكتاب ، من باب إدراك المؤلفين واقتناعهما بأن موضوع المياه ، وليس البترول ، أصبح من أكثر الموضوعات إثارة للخلاف والنزاع فى الشرق الأوسط .

فى عام ١٩٩١ ، كان چون بولوك يجرى بحثا لكتابه «لا يوجد صديق سوى الجبال» عن محنة الشعب الكردى ، وقد تكشف له تدريجيًا فى ذلك الحين أن المياه كانت تستخدم كسلاح ، ليس فقط فى الصراع الدائر بين الأكراد والعراقيين ، ولكن كذلك من جانب تركيا وسوريا ، وفى نفس الفترة ، أجرى عادل درويش عدداً من الأحاديث فى القاهرة مع الدكتور بطرس غالى ، الأمين العام للأمم المتحدة السابق ، الذى كان يشغل فى تلك الفترة ، وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية ، وكان الدكتور غالى ، دائمًا ، مرتبطًا - بشكل مباشر - بالسياسات المتعلقة بالمياه ، وبالتأثيرات التى قد تنجم عن نقصها فى أفريقيا والشرق الأوسط . وكان لأفكاره ، بالإضافة إلى أفكار الفريق الذى جمعه حوله فى وزارة الخارجية المصرية ، من المتخصصين والدبلوماسيين ، عظيم الأثر فى تشجيع عادل درويش على إجراء المزيد من البحث التفصيلى عن موضوع المياه .

ولما أدرك المؤلفان أنهما يبحثان نفس الموضوع ، فقد قررا أن يجمعا المادة التى تحصلا عليها وإنتاج كتاب مشترك .

الغلاف : عماد حليم